

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٢)

النخبة السياسية في مصر

دراسة حالة للنخبة الوزارية

الدكتورة مايسة الجمل

النخبة السياسية في مصر

دراسة حالة للنخبة الوزارية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٢)

النخبة السياسية في مصر

دراسة حالة للنخبة الوزارية

الدكتورة مايسة الجمل

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ١٩٩٣

شكر وعرفان

إبّان إعداد هذه الدراسة، قدّم إليّ عديد من الزملاء والأصدقاء، ومن ذوي الخبرة بموضوعها، عوناً هاماً ومفيداً. وأجد نفسي مدينة بشكل خاص للدكتور سامي زبيدة الذي أشرف على رسالة الدكتوراه، التي تقدمتُ بها إلى جامعة لندن، والتي شكلت الجزء الأكبر من هذه الدراسة، والذي أعجز عن أن أوفي قدر ما قدّمه إليّ من نصائح واقتراحات بالغة القيمة. كما أنني أشعر بامتنان عميق للصديق الأستاذ جميل مطر، الذي منحني الكثير من وقته وجهده، سواء لقراءة هذا العمل، أو لتبادل الرأي معي حوله، وكان لتشجيعه ومؤازرته لي الفضل في اجتيازي الكثير من العقبات.

كذلك أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس مركز الأهرام للمعلومات والأبحاث، وإلى جميع العاملين فيه، لما قدموه من مساعدة من أجل تزويدي بالبيانات المتاحة بسجل المركز. ولا يفوتني أيضاً أن أشكر السيدة هالة كمال التي ساعدتني في تدوين وجدولة بيانات هذه الدراسة. كما أود أن أتقدم بشكر خاص إلى جميع من أجريت معهم المقابلات الشخصية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة لثقتهم الغالية بي، ومساعدتهم الكريمة لي.

وأخيراً، فإني لا أجد من الكلمات ما يعبّر عن عرفاني وامتناني لوالديّ اللذين كان تشجيعهما ومساندتهما لي معيناً لا ينضب، استمد منه دائماً العون والطمأنينة.

المحتويات

القسم الثاني
كيفية الحفاظ على الأنماط السياسية

الخاتمة

قائمة الجداول

محور الدراسة

تتناول هذه الدراسة النظام السياسي المصري في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، وتتمحور القضايا البحثية التي تثيرها حول الطبيعة الشخصية للحكم وهامشية النخبة السياسية الرسمية في عملية صنع القرار. وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً بالأنماط التنظيمية وأنماط تجنيد النخبة التي سمحت بوجود نظام رئاسي ـ ملكي مطلق في مصر في عهد الرئيس أنور السادات. كذلك تستعرض الدراسة الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية بعد عام١٩٥٢. وينهض هذا الاستعراض على أساس فرضية مؤداها أن هذه المؤسسة قد ظلت منذ عام ١٩٥٢ بمعزل عن عملية صنع القرار في حد ذاتها، وأن دورها السياسي تجلى في حماية نظام الحكم، وليس في الانخراط في عملية وضع وصياغة السياسات.

وقد تم اختيار النخبة الوزارية في فترة السبعينيات كدراسة حالة للأنماط التنظيمية والتجنيدية للنخبة السياسية. وقدمت الدراسة بيانات احصائية ونوعية خاصة بأعضاء السلطة التنفيذية في عهد السادات، وعقدت مقارنة بين النخبة الوزارية في فترتي حكم السادات وعبد الناصر. وقد أثبتت هذه البيانات صحة عدد من فرضيات هذا البحث، في حين أوضحت بنية النخبة السياسية وأنماط تجنيدها واستمرارها في أجهزة الدولة، وبالتحديد داخل الجهاز التنفيذي، طبيعة انخراطها في ـ أو انعزالها عن ـ عملية صنع القرار. والواقع أن استمرار النخبة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، في ظل التوجهات المتباينة للسياسات، إنما يشير إلى حدوث عملية إعادة تدوير هذه النخبة، وليس إلى تغير النخبة أو احلالها.

مُقَـدِّمَــة

١ ـ المشكلة البحثية

تتناول هذه الدراسة النظام السياسي في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ مع التركيز بصفة خاصة على تنظيم النخبة السياسية في عهد السادات. وتعنى الدراسة بوصف عمليات تجنيد النخبة، وصناعة القرار، وتوزيع السلطة بين مختلف الأجهزة السياسية في مصر. وتطرح الدراسة عدداً من الفرضيات في ما يتعلق بالطبيعة الشخصية لنظام الحكم، التي تجلت في مصر منذ عام ١٩٥٢، وكذا طبيعة التنظيم السياسي الذي ضمن هذا النظام وحافظ عليه. وبالرغم من أن النظام السلطوي في مصر في ما بعد عام ١٩٥٢ كان موضوعاً لعدد من الدراسات، فإن اهتمامنا الأساسي ينصبّ هنا على ديناميات السلطة وتنظيم النخبة كعاملَيْن سمحا بظهور نظام حكم الفرد في مصر.

وتطرح الدراسة فرضيات عدة، **أولها**: أن عملية صياغة السياسات كانت تخضع أساساً لميول وخيارات الرئيس، حيث لا توجد أية أطر جماعية أو مؤسسية تحكم عملية صنع القرار أو تؤثر فيها. **وثانيها**: أن النخبة السياسية المصرية هي في الأساس كيان بيروقراطي إداري يعنى بتنفيذ السياسات، وليس بوضعها. **وثالثها**: أن التغيرات التي طرأت على النخبة السياسية منذ عام١٩٥٢، إنما تعكس عملية إعادة تدوير هذه النخبة وليس عملية إحلالها أو تجديدها. وتتعلق الفرضية **الرابعة** التي تطرحها هذه الدراسة بدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢. وتتمثل هذه الفرضية في أن الدور السياسي لهذه المؤسسة منذ ذلك الحين قد تركّز في المقام الأول في حماية نظام الحكم، وليس في الاشتراك في الحكم بشكل مباشر أو غير

مباشر. ومن ثم فإنّ المؤسسة العسكرية قد مارست تأثيراً سياسياً هاماً، ولكنها لم تكن شريكة في عملية صنع القرار أو مؤثّرة فيها.

الفرضية الأولى، هي أن سيطرة الرئيس ـ في الواقع ـ على عملية صنع القرار أمر ليس بقاصر على النظم السلطوية فقط؛ ففي أكثر النظم ديمقراطية، يمارس رئيس السلطة التنفيذية سيطرة بارزة على عملية صنع القرار. ولكن ـ وعلى خلاف الحالة المصرية ـ فإن قادة معظم النظم التي يقوم الحكم فيها على سلطة المؤسسات مسؤولون أمام الكيانات السياسية الرسمية التي تشارك في وضع ورسم السياسات. وبناء عليه، فإن عملية صنع القرار تنطوي على مناقشة خيارات، وعلى تحركات ومداولات سياسية فعلية، بل ـ وفي معظم الأحيان ـ على ضغوط تمارس على رئيس السلطة التنفيذية من قِبَل الأجهزة السياسية والتشريعية والقضائية والعسكرية في الدولة. ومن هنا، فإن القرارات التي تتخذ في النظم السياسية ذات الهياكل المؤسسية الفاعلة، التي تعتمد على مبدأي المسؤولية والمساءلة، تكون عادة تعبيراً عن الاتجاهات الايديولوجية للنخبة، وكذا الضغوط التي تمارس عليها، وليست تعبيراً عن خيارات فرد واحد داخل هذه النخبة. بيد أن صلاحية الرئيس المصري لممارسة سيطرته الفردية على عملية صنع القرار، ليست مقيّدة كلية بمثل هذه الضغوط المؤسسية أو الجماعية. ولكن هذا لا يمنع وجود قيود أخرى تأتي من خارج الدائرة المباشرة الخاصة بعملية رسم وصياغة السياسات. ونعني بذلك أن الرئيس المصري حين يختار بين البدائل السياسات المختلفة، يأخذ في حسبانه ـ أو على الأقل يحاول أن يأخذ في حسبانه ـ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. حقيقة أن هذه الضغوط تمثل ضوابط وقيوداً كامنة على ما ينتهجه الرئيس من سياسات، إلا أن هذه الضغوط لا تمثل داخل عملية صنع القرار من الناحية الواقعية، نظراً إلى أن القنوات التي يمكن من خلالها التعبير عن هذه الضغوط أو أعمالها غائبة عن المسرح السياسي. وهكذا، يمكننا القول إن هذه الضغوط قد تؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات ولكنها لا تدخل فعلياً في صنع القرار، ولا هي قادرة على تغيير مسار السياسات من خلال قنوات مؤسسية.

وتتعاظم قدرة الرئيس المصري على الانفراد بصياغة توجهات سياسة بلاده من خلال الهيكل أو البنية التي تميز بها التنظيم السياسي المصري الذي ساد منذ عام ١٩٥٢، حيث يعمل عدد من العوامل على ضمان نظام حكم الفرد. فالعلاقة التي تسود بين الرئيس من جانب والحقل السياسي من جانب آخر تعتبر في حد ذاتها ضماناً لعدم مسؤولية الرئيس أمام أية مجموعة من الناخبين أو أية جماعة سياسية. فالرؤساء المصريون بدءاً بعبد الناصر وحتى حسني مبارك ـ باستثناء اللواء محمد نجيب الذي عين في هذا المنصب من قبل مجلس قيادة الثورة ـ قد تولوا مناصبهم من طريق

الاستفتاء الشعبي، وهو الاجراء الذي لا يترك الفرصة لأن تكون أي جماعة بذاتها أو أية مجموعة من الناخبين مسؤولة عن وصول الرئيس إلى السلطة خلافاً لطريق الانتخاب.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى تحجيم اختصاصات السلطة القضائية، تؤدي إلى المزيد من تدعيم سيطرة الرئيس على النظام السياسي بأكمله. ذلك أن طبيعة العلاقات التي سادت بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، قد جعلت الأخيرة غير ذات فعالية تقريباً في مواجهة الأولى. كذلك فإنه على حين تتمتع السلطة التشريعية من الناحية الشكلية بصلاحية الرقابة على السلطة التنفيذية بمقتضى سلطتها مساءلة واستجواب الحكومة والتصديق على ما تتقدم به من مشروعات وإمكانية طلب حجب الثقة عنها، إلا أن أعمال هذا الحق وذلك الدور رهن بموافقة الرئيس. فالدستور يعطي الرئيس صلاحية قبول أو رفض قرار البرلمان بتقرير مسؤولية رئيس الوزارة، مما يوجب استقالتها، وفي حالة اصرار المجلس على موقفه من عدم إمكان التعاون مع الحكومة يكون لرئيس الجمهورية الخيار بين إقالة الوزارة أو عرض المسألة على استفتاء شعبي. وفي ضوء نتيجة هذا الاستفتاء إما أن تستمر الحكومة ويعتبر المجلس منحلاً، أو يسري قرار المجلس وتُقبَل استقالة الحكومة.

والواقع أن ما يتمتع به الرئيس من سلطة في رفض قرار البرلمان ومن صلاحيات خاصة بإعلان حالة الطوارىء وسلطته اصدار قرارات بقوة القانون وفقاً للمواد ٧٤ و١٠٨، و١٤٧ يؤدي من الناحية الفعلية إلى إصابة صلاحيات أو نفوذ أو فعالية السلطة التشريعية والقضائية بالشلل. إلا أن الرئيس - وبحكم كونه المنشىء للحزب الحاكم والمتزعم له - يكون على ثقة من تمتعه بتأييد البرلمان دون أن يضطر إلى تغيير قرارات هذا الأخير قسراً.

كذلك تتعاظم سيطرة الرئيس الفردية على عملية صنع القرار بفضل تولية السلطة التنفيذية وفقاً للدستور، ومن ثم سيطرته على الحكومة، وهي الهيئة التنفيذية والادارية العليا، وتتكون وفقاً للدستور من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، والوزراء ونوّابهم. فالحكومة في مصر هي جهاز يقوم الرئيس باختيار أعضائه وتعيينهم دون أن يكون هذا الاختيار مرتبطاً بالمميزات السياسية لمن يقع عليهم الاختيار، أو متأثراً بأية ضغوط تمارسها جماعة سياسية بعينها. وحيث إن النخبة التنفيذية هي في واقع الأمر مدينة بمناصبها للرئيس، فإن ذلك يعني أن هذه النخبة ليس لها أي فضل في بلوغ الرئيس منصبه أو أي تأثير في ما يضعه من سياسات. وبالتالي فرئيس الجمهورية ليس مديناً بمنصبه لا للنخبة ولا لحزب بعينه.

وتتعلق الفرضية الثانية بطبيعة النخبة السياسية التي سمحت بظهور واستمرار نمط الحكم الشخصي في مصر. وقد تم اختيار النخبة الوزارية في مصر كدراسة حالة تجسد طبيعة النخبة السياسية الرسمية من جانب، وإمكانية سيطرة الرئيس الفردية على عملية صنع القرار من جانب آخر.

بيد أن طبيعة النخبة الوزارية ككيان معين لا يمكنه في حد ذاته أن يفسر، أو أن يبرّر انعزال هذه النخبة عن عملية وضع وصياغة السياسات. ولكن غلبة الطابع البيروقراطي على بنية هذه النخبة وطبيعة تشكيلها العضوي القائم على تبادل المنافع أو المعرفة الشخصية، وكذلك غيبة الهوية السياسية التي تؤثر في الانضمام إلى صفوفها، مع استمرار أعضاء النخبة في مناصبهم رغم تغير التوجهات السياسية، كل ذلك يشير إلى انعدام الالتزام الايديولوجي للنخبة وانعدام التوجه السياسي لها، الأمر الذي يجعل دورها هامشياً في عملية صنع السياسات.

أما الفرضية الثالثة التي تطرحها هذه الدراسة فتتمحور حول ذلك النمط المتميز المتعلق بثبات واستقرار تشكيل النخبة منذ عام ١٩٥٢، إذ عكست النخبة السياسية في مصر منذ منتصف الخمسينيات وطوال فترة السبعينيات، ثباتاً ملحوظاً في تكوينها السياسي والمهني والوظيفي. حقيقة أن هذه النخبة قد شهدت تغيرات داخلها جاءت نتيجة التغيرات الوزارية المتعاقبة والانتخابات التشريعية، إلا أن كل ما أدّت إليه هذه التغيرات كان استبدال أعضاء النخبة بآخرين، لهم الخصائص والمميزات نفسها ومن مصادر التجنيد نفسها. ويعني ذلك أن عملية التغيير هذه لا تمثل أي تجديد أو احلال للنخبة، وأن كل ما أدت إليه هو إعادة توزيع أعضاء النخبة على المناصب السياسية والبيروقراطية المختلفة في الدولة وداخل اطار الدائرة الأوسع للنخبة السياسية الرسمية. ومن ناحية أخرى، ظلت مصادر تجنيد أعضاء النخبة والمجالات التي يتجهون إليها بعد ترك مناصبهم الوزارية ثابتة دون تغير منذ عهد عبد الناصر مروراً بعهد السادات ـ وعلى الأرجح ـ حتى عهد مبارك. حيث ظل الجهاز البيروقراطي في الدولة يمثّل أكبر مصدر من مصادر تجنيد أفراد النخبة، وكذا استيعابهم بعد ترك وظائفهم. والواقع أن هذا النمط من أنماط التغييرات النخبوية هو الذي شكّل أساس الحجة القائلة إن النخبة السياسية في مصر منذ عام ١٩٥٢ قد خضعت لعملية إعادة تدوير، وليس لعملية تجديد واحلال.

وتعالج الفرضية الرابعة لهذه الدراسة، العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية السياسية منذ عام ١٩٥٢. بالرغم من أن هذه المؤسسة قد اضطلعت ـ بلا شك ـ بدور سياسي في ما بعد عام ١٩٥٢، إلا أنها مع هذا لم تحكم بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أنها لم تكن مدخلاً فاعلاً من مدخلات عملية صياغة توجهات

السياسات. وتتصدى الدراسة لتوضيح كيفية اضطلاع المؤسسة العسكرية بدور سياسي بالرغم من انفصالها عن عملية صنع القرار، من خلال تحديدها طبيعة العلاقة الخاصة بين هذه المؤسسة والنظام السياسي المصري منذ عام ١٩٥٢، حيث تولّت المؤسسة العسكرية مهمة حماية هذا النظام وليس مهمة الحكم.

وجدير بالذكر هنا، أن الدراسات التي نظرت إلى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأجهزة السياسية للدولة على أنها علاقة أحادية الاتجاه تقوم على أساس سيطرة طرف على الآخر، هي دراسات تفتقر إلى مسوغات وجيهة مستمدة من الواقع العملي. وتتساوى في هذا الصدد دراسة أنور عبد الملك حول «المجتمع العسكري» (مصر: المجتمع العسكري، عام ١٩٦٨) أو دراسة ب ـ جي فاتيكيوتيس حول «الحكومة العسكرية» (عبد الناصر وجيله، ١٩٧٨) أو دراسة هرير ديكمجيان حول «سيطرة العسكريين على السلطة التنفيذية» (مصر في عهد عبد الناصر، ١٩٧١) أو دراسة مارك كوبر حول «لاعسكرة الوزارة المصرية» (١٩٨٢)، التي استخدمت جميعها أسلوباً قاصراً لتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي؛ فمن الناحية الأولى، أسندت هذه التحليلات إلى المؤسسة العسكرية دوراً في عملية صنع القرار، وهو دور لم تقم به. ومن الناحية الثانية، ارتكزت هذه التحليلات على انكار دور الحماية الذي اضطلعت به هذه المؤسسة بصفة دائمة تجاه النظام السياسي حيث أشارت إلى انتصار هذا النظام على المؤسسة العسكرية أو انفصاله عنها.

والحقيقة أن أيّاً من هذين المنهجين لا يفسر طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر عام ١٩٥٢، ذلك أنه إذا كانت مهمة حماية النظام قد استلزمت بالضرورة تمتع هذه المؤسسة بنفوذ سياسي ما، فإن المؤسسة العسكرية عبّرت عن هذا النفوذ من خلال تأكيد قدرتها على حرمان النظام الحاكم من حمايتها وليس من طريق التأثير في عملية صنع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العلاقة التي سادت بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، هي علاقة لا تخضع لعملية تمثيل الضباط في الأجهزة السياسية للدولة، كما أشار كل من فاتيكيوتيس وعبد الملك وديكمجيان وكوبر، كما أنها لا تتأثر بتغير رئيس الجمهورية. فقد أمكن الحفاظ على استمرار المؤسسة العسكرية في القيام بدور الحماية، سواء في عهد عبد الناصر أو السادات أو مبارك، اعتماداً على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الطرفين، الذي يعني حصول الضباط على مزايا اجتماعية واقتصادية في مقابل قيامهم بحماية النظام وتأمينه. وقد اتخذت هذه المزايا في المراحل الأولى من الثورة شكلاً صريحاً، تمثّل في تعيين الضباط في المناصب السياسية والادارية العليا في الدولة. وفي عهد السادات، تزايدت المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها النظام الحاكم إلى الجيش، كما زادت أيضاً درجة الاحتراف في المؤسسة العسكرية، وكان ذلك بمثابة اجراء معادل لتناقص تمثيل العسكريين في

الحكومة. وفضلاً عن ذلك، استحدث السادات استراتيجية جديدة لضمان تأييد العسكريين لنظام حكمه، تمثلت في اشراكهم في المراحل الأخيرة من خطواته السياسية دون أن يكون لهم دور في صياغة هذه السياسات. وبهذا، ضمن السادات تبني العسكريين على المستوى الرسمي والعلني وسياسات النظام، أو بالأحرى سياسات رئيس الجمهورية ـ وبالتالي أمن حماية المؤسسة العسكرية لهذا النظام وتأمينه.

٢ ـ الاطار النظري

ان دراسة النخبات هي في الواقع دراسة علاقات القوى، تستهدف تحديد طبيعة نظام الحكم. فدراسة بنية النخبة تعد احدى وسائل تفهّم طبيعة النظام السياسي الذي يعكس ويشكّل في الوقت نفسه النظام الاجتماعي بصفة عامة. وبالرغم من أن وجود النخبات ليس ظاهرة قاصرة على الصعيد السياسي، إلا أن هذه الظاهرة تكون أكثر وضوحاً في مجال الحياة السياسية بسبب المناصب المحددة التي تتقلدها هذه النخبة. ومن هنا ركّزت غالبية الدراسات السياسية على دراسة النخبات والقوى التي تمارسها داخل الحكومة. ويمزج هارولد لاسويل بين هذين المعيارين ـ النخبات والقوى ـ في عبارة بسيطة، ولكن دقيقة حين يقول: «ان دراسة السياسة هي دراسة النفوذ وذوي النفوذ. وذوو النفوذ هم الذين يحصلون على أقصى ما يمكن الحصول عليه، وهؤلاء هم النخبة، وغيرهم هم العامة»(١).

وهناك العديد من التأويلات النظرية التي تتناول طبيعة ودور النخبات، التي تندرج بصفة عامة تحت منهجَي دراسة علاقات القوى. **المنهج الأول هو الماركسي الطبقي، أما الثاني فهو المنهج النخبوي.**

وترسم **نظرية ماركس في الطبقات**، صورة للطبقة الحاكمة، تتجسد من خلال علاقات السيطرة والخضوع السائدة في التنظيم الرأسمالي لعملية الإنتاج. والحكومة السياسية بالنسبة إلى ماركس، هي تعبير عن الطبقات المسيطرة اقتصادياً، وفي الوقت نفسه أداة لها. والواقع أن المنهج الاقتصادي الذي استخدمته النظرية الماركسية يؤكده العصر الذي عاش فيه ماركس، بل والعصور التالية. وقد حدّد ماركس في بيانه الشيوعي، وبشكل واضح ما اعتبره حقيقة لا تقبل الجدل من الحقائق السائدة في النظم السياسية الحديثة في المجتمعات الغربية، حين كتب يقول: «لقد استطاعت الطبقة البرجوازية أخيراً في الدولة النيابية الحديثة أن تستأثر لنفسها بالسيطرة والنفوذ السياسيين، ومن ثم لم

---

(١) Harold Dwight Lasswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (Cleveland; New York: Meridian Books, 1958), p. 13.

تعـد السلطة التنفيذيـة في الدولـة الحديثـة سوى لجنة لإدارة الشؤون المشتركـة للطبقـة الـبرجـوازيـة بأسرها»[٢].

وقد تبنّى عدد من المحللين منهج ماركس الـطبقي في دراسة عـلاقات القـوى في المجتمع. وتعد دراسة رالف ميليبانـد حول نخبـة الدولـة مثالاً واضحـاً على الفكـر الماركسي المعاصر في التحليل الطبقي. ففي تحليله للنخبة في الدولة، يجادل «ميليبـاند» بأن هذه النخبـة لا تمثل فقط الشريحـة الاجتماعيـة المسيطرة اقتصـادياً، بـل وتضم كل هؤلاء الأفراد الذين بفضل مراكزهم التي يشغلونها في قمة مؤسسات الدولة، يطوعـون مـا تتمتع بـه هذه المؤسسـات من قوة ونفـوذ لخدمـة مصالحهم الشخصيـة، وذلك من خلال تأثيرهم في عملية صنع القرار[٣]. ويلاحظ ميليباند أن الفئة المسيطرة اقتصادياً لا تعمـل مباشرة في هـذه المناصب، ولكنهـا تكون بصفـة عامـة ممثلة بشكـل جيـد في الجهاز السياسي التنفيـذي، وفي غيره من أجهـزة الدولـة. ويمضي ميليبانـد في تحليله قائلاً ان الأصول الاجتماعية لنخبة الدولة والفئة المسيطرة اقتصادياً، تكون بصفة عـامة متـماثلة، مما يجعـل الأولى ـ وبحكم انتمائهـا الـطبقي ـ تضـع السيـاسـات التي تـدعم مصالح الـطبقات المسيـطرة التي تنتمي إليها. ويخلص ميليبـاند إلى القـول إنه طـالما حافظ أعضاء نخبة الدولة على هذا الانتماء الطبقي، ظل يتعين فهم سلطة الدولـة في إطار سلطة الطبقة.

غير أن عدداً من علماء الاجتماع أثار الجدل حول المنهج الماركسي الطبقي، ذلك أن صحة النظرية من الناحية العملية لم تنتف فحسب بالنسبة إلى النظام الرأسـمالي كما اتضح من دراسة تشارلز رايت ميلز حول نخبة القـوى والاستقلاليـة النسبية لأجهـزة الحكم عن ضغوط الجماعات الاقتصادية، بل ان محاولات توسيـع نطاق هـذه النظريـة لكي تشمل دراسة البلدان النامية مثـل مصر (كما فعـل كل من محمـود حسين[٤] وفؤاد مـرسي، وسمير أمـين، وغيرهم) أغفلت الاختـلافات الهيكلية الأساسيـة السيـاسيـة والاجتـماعية والاقتصـادية في هـذه المجتمعات ممـا جعل المنهـج الماركسي غـير صـالـح كمنظور تحليلي، وغير قابل للاستعمال كأداة بحثية.

فعـلى سبيل المثـال، لو أننـا طبّقنا الأسـاس النظري الـذي استنـد إليـه تحليـل ميليباند في دراستنا للنظام السياسي وعلاقات القوى في مصر، لكان بإمكاننا أن نرصد

---

(٢) Allin Cottrell, *Social Classes in Marxist Theory* (London: Routledge and Kegan Paul, 1984), p. 37.

(٣) Ralph Miliband, *The State in Capitalist Society: The Analysis of the Western System of Power* (New York: Basic Books; London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), p. 54.

(٤) محمود حسين هو الاسم الأدبي لكاتبين مصريين من الكتّاب الماركسيين هما: عـادل رفعت، وبهجت النادي. أما الدراسة المقصودة هنا، فهي كتابهما بعنوان: **الصراع الطبقي في مصر**، ١٩٧٣.

وجود علاقات النفوذ التي تمارسها المجموعات ذات الأصول الطبقية الواحدة داخل النخبة السياسية في ما يتعلق باختيار هذه النخبة بين البدائل السياسية. ونظراً إلى أن أعضاء النخبة التنفيذية المصرية ينتمون بصفة عامة ـ منذ عام ١٩٥٢ ـ إلى الخلفية الاجتماعية نفسها، فقد كان من المتوقع أن تحافظ هذه النخبة دائماً على مصالح الجماعات التي تنحدر منها. وبالرغم أنه من الممكن القول إن النخبة التنفيذية المصرية وطوال فترة الخمسينيات والستينيات قد عملت على خدمة مصالح أصولها الطبقية الأوسع، ونعني بذلك الطبقات المتوسطة، إلا أنه من الملاحظ أيضاً أن هذه النخبة نفسها قد نفّذت خلال السبعينيات سياسات كانت تتجاهل إلى حد كبير مصالح أصولها الاجتماعية. ولا شك أن مثل هذا التناقض لا يمكن تفسيره في إطار النظرية الطبقية التي لا تقدم ديناميات بديلة للعمل السياسي، في ما عدا تلك التي تتمحور حول العلاقات الطبقية.

والحقيقة أن مشكلة النظرية الطبقية تكمن في أنها تنطلق من وحدة تحليلية تحتاج هي نفسها إلى تحليل أولي. فمفهوم الطبقة لا يمكن النظر إليه على أنه يعني كياناً ثابتاً ومتماثلاً، كما أن الطبقات ليست هي حاصل جمع مجموعات محددة بشكل واضح. بل إن مفهوم الطبقة يثير إشكالية أكبر في المجتمعات التي لا يرتكز فيها النظام السياسي على أساس من العلاقات بين الجماعات، ولكن على أساس من العلاقات الشخصية التي تخترق وتتجاوز الحدود الاجتماعية. ولعله تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تحليل سامي زبيدة للثورة الايرانية في عهد الخميني، الذي قدّم فيه نقداً عميقاً لمفهوم الطبقات كقوى سياسية فاعلة، وذلك من خلال رفضه المنهج القاصر الذي يعتمد عليه التحليل الطبقي، حيث كتب يقول: «ان هناك منطقاً عاماً يحكم كل هذه التفسيرات، ألا وهو أن الطبقة الاجتماعية ـ وبحكم موقعها في المجتمع ـ يكون لها مصالح خاصة بها، كما يكون لها تجربة أو خبرة اجتماعية خاصة، وأنها استناداً إلى هذين العاملين يصبح لها وعي مشترك وايديولوجية ونظرة عالمية مشتركة، وهو الأمر الذي يشكّل بدوره ركيزة لتوجهات سياسية وميول وخيارات خاصة تحكم العمل السياسي أو السلبية السياسية. ويعني ذلك، أن الطبقات كفواعل سياسية تتشكل على أساس الخبرة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وتصبح وفقاً لهذا، قوى فاعلة جاهزة بالنسبة للعملية السياسية»[٥].

غير أن زبيدة يرى أن القوى الفاعلة سياسياً هي نتاج لحظات سياسية. وبعبارة أخرى، فإن الأصول الاجتماعية لهذه القوى تحتل المرتبة الثانية بالنسبة إلى سلوكها السياسي الذي ينطلق ويكتسب قوة الدفع الخاصة به داخل أطر سياسية معينة. ولتوضيح ذلك نقول إن الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار ـ على سبيل المثال ـ

(٥) Sami Zubaida, *Islam: The People and the State* (London: Routledge and Kegan Paul, 1989), p. 64.

الذين قادوا انقلاب عام ١٩٥٢ ليست على الاطلاق متماثلة، ومن هنا فإنه لا يمكن النظر إلى انتماءاتهم الطبقية باعتبارها العامل المحرك لعملهم السياسي في تلك اللحظة المعنية، ولكن الشيء الذي جمع هؤلاء الأفراد سوياً هو ذلك الوضع المعيّن الذي وجدوا فيه، وتلك اللحظة السياسية المحدودة التي عاشوها.

والواقع أن العمل السياسي في معظم المجتمعات إنما ينتظم حول العلاقات بين الجماعات المختلفة، وبغضّ النظر عن الانتماءات الطبقية. وبالرغم من أن مصر لا تعتبر مثالاً جيداً على تلك العلاقات على المسنوى السياسي الرسمي، إلا أنه مع هذا، نجد أن الجماعات السياسية خارج الحقل السياسي الرسمي، تعمل في غالبية الأحيان على نحو يتناقض مع انتماءاتها الطبقية المباشرة ولصالح أهدافها السياسية. فالزيجات السياسية من المعروف أنها تتم في مصر بين طرفين ذوي ايديولوجيات متباينة، بل وأحياناً بين جماعات اقتصادية متباينة، مثل الزيجات التي تتم بين عناصر من حزب الوفد الجديد وعناصر إسلامية نشطة، أو بين الناصريين والماركسيين، أو بين النظام الحاكم وكل من هذه الجماعات في أوقات مختلفة. ان هذه الجماعات حين تعقد مثل هذه التحالفات السياسية لا تعكس في الواقع تماثلاً في الفئة أو الشريحة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وإنما تعكس تماثلاً في العمل السياسي الذي تدفع إليه وتحكمه أهداف سياسية محددة.

أما المنهج النخبوي في بحث علاقات القوى، فيقدّم منظوراً نظرياً يتعارض مع النظريات الطبقية. ويعدّ كلاً من غيتانو موسكا وفيلفريدو باريتو أهم المؤيدين المعاصرين لهذا المنهج. وعلى حين أن اسهاماتها ـ خاصة موسكا ـ تظل إلى حد كبير نظرية مسلّمة بمعنى حتمية وجود النخبة، إلا أن دراسات المفكرين الأكثر حداثة أمثال روبرت مايكلز، وتشارلز رايت ميلز تضع أطراً بحثية أكثر تحديداً لهذا المنهج. والواقع أن ما يعنينا بالنسبة إلى النظرية النخبوية في هذا الصدد، هو فكرة تغير أو استبدال النخبة التي طرحها باريتو.

إن الخصائص التي تميز مجموعة ما وتحولها إلى نخبة، ومن ثم الخصائص التي يؤدي فقدانها إلى زوال صفة النخبة عن هذه المجموعة، تقدم لنا منظوراً تحليلياً يمكن من خلاله تناول طبيعة النخبة السياسية المصرية واستمرارها وبقائها. وبعبارة أخرى، فإننا إذا قبلنا وجود أفضلية في الخصائص التي تسمح ببروز وسيطرة مجموعة ما في النظام الاجتماعي، التي في حالة فقدانها أو ظهور تحدٍّ لها يزول وضع السيطرة أو الوضع النخبوي عن هذه المجموعة، فإن بقاء النخبة السياسية المصرية واستمرارها منذ عام ١٩٥٢، يجب أن يكشف من الناحية النظرية عن استمرار امتلاك هذه النخبة مثل هذه الخصائص والصفات. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا، إلى أن «الخصائص

أو الصفـات المتميزة» التي أشـار إليها كـل من موسكـا وباريتـو، لا تشكل في الـواقع معياراً عالمياً، بمعنى أن النظريـة لا تقدم أيـة تحديـدات أو مستويـات مسبقة لمثـل هذا التميـز أو التفوق، وإن كـانت تفترض وجـود تمايـز أو تفـوّق بـين مختلف مجمـوعـات الشعب، سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية أو العسكريـة أو الدينيـة أو غـيرها. كـذلك من الأهميـة بمكان أن نشـير إلى أنه لا يعنينـا في هذا الصـدد ما إذا كانت هذه الخصائص المتميزة موجودة بالفعل أم هي خصائص مزعومة، نـظراً إلى أنه سواء وجدت هذه الخصائص من الناحية الموضوعية أو الذاتية أو لم توجد، فإنها تـظل مؤشراً على طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي التي تنتظم في إطاره علاقات السيـطرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن ادعاء العائلة المالكة في السعودية بـامتلاك صفـات متميزة، وبالتالي ادعاءها بحقها في السيطرة، هـو ادعاء لا يمكن اثبـات صحته استنـاداً إلى أي معيار موضوعي أو أية عمليـة من عمليات التنـافس. ومع هـذا، فإن ذلـك لا ينقص من القوة الفعلية التي تتمتـع بها العـائلة المالكـة، بل انـه يمكن القول إن القـدرة على السيطرة تكون أكثر نفاذاً في أنظمة الحكم التي تقوم على العلاقات غـير الرسميـة، عن أنظمة الحكم المؤسسية والقانونية.

هـذا، وهناك عـدد من المتطلبـات التي يبدو أنها ضروريـة لعملية بقـاء النخبـة واستمرارها وتغـيرها واستبـدالها، التي تتنـاولها أدبيـات هذه النـظرية[٦]. فبقـاء النخبة واستمرارها يتطلبان وجود شروط عدة، أهمها:

١ ـ امتلاك صفات أو خصائص متميزة.

٢ ـ القدرة على ترجمة هذه الخصائص في صـورة عمل ملمـوس من خلال الممارسة الفعلية للسيطرة (تركيز السلطة).

٣ ـ القدرة على التجديد المستمر لهذه الخصائص والصفات، للاحتفاظ بالقدرة على السيطرة (ضم عناصر جديدة).

٤ ـ التعبير عن مصالح مجموعة معينة من الناخبين.

٥ ـ القدرة على مواجهة التحدي.

---

(٦) حول صفات النخبة وعملية دوران النخبة، انظر:

Gaetano Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1939), and Valfredo Pareto, *The Rise and Fall of Elites* (New York: Arno Press, 1979).

حول أنماط توزيع السلطة وأسلوب استعمال النخبات السيـاسية والبـيروقراطيـة والاقتصاديـة والعسكريـة لسلطاتها ومدى نفوذها للتأثير في عملية صنع القرار، انظر أيضاً الأعمال الأكثر حداثة مثل:

Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy,* translated by Eden and Cedar Paul (New York: Free Press, 1962), and Charles Wright Mills, *The Marxists* (New York: Dell, 1963).

ويؤدي عجز النخبة عن الوفاء بهذه الشروط إلى البدء في بعملية تغييرها واستبدالها تدريجياً مما يمهّد الطريق أمام ظهور نخبة جديدة.

وتنهض فرضيتنا في هذه الدراسة على أن النخبة السياسية المصرية قد أمكنها تأمين مركزها والمحافظة عليه منذ عام ١٩٥٢، ليس بسبب امتلاكها أية خصائص متميزة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار، وليس أيضاً بسبب تمثيلها مصالح مجموعة اجتماعية أو سياسية معينة من الناخبين، وبمعنى أن النخبة السياسية المصرية قد تمكنت من الحفاظ على وضعها وتأمينه نتيجة أسباب تتناقض مع تلك الفروض النظرية التي تحكم عملية صعود النخبة أو أفولها. فالنخبة المصرية نجحت في الاستمرار في منصبها السياسي بسبب سلبيتها السياسية وحيادها الايديولوجي وطبيعتها البيروقراطية، علاوة على أنه قد أمكن تجنب تغير هذه النخبة أو استبدالها من طريق الالتجاء إلى عملية إعادة التدوير المنتظمة لها.

كذلك، يعد المنظور التعددي في دراسة علاقات القوة، ذا قيمة في فهمنا النظام السياسي المصري وديناميات السيطرة(٧). وتعتبر دراسة روبرت دال من الدراسات الهامة في هذا الصدد، فدال كواحد من أنصار المنهج التعددي، يرى أن الحقل السياسي الغربي يضم نخبات متعددة، وتركز مناقشته على تنوع مجموعات النخبة داخل المجتمع وعمليات السيطرة التي تتضح من خلال التنافس بين هذه المجموعات. وقد يكون من المثير للاهتمام، مقارنة وجهة نظر دال بآليات وعمليات السيطرة التي يعرفها النظام السياسي المصري، ففي ظل هذا النظام لا يوجد أي تنوع في مجموعات النخبة، بل ان المجموعات التي مثّلت في النظام السياسي الرسمي منذ عام ١٩٥٢، وتلك الواقعة خارجة، والتي يفترض أن لها تأثيراً على صنع السياسات، قد تداخلت لكي تشكّل كياناً نخبويّاً واحداً. ويعني هذا أن ممارسة السلطة لم تعد تعكس عمليات تنافس مجموعات النخبة ـ وهي الظاهرة التي كانت واضحة في الواقع قبل عام ١٩٥٢ ـ بل أصبحت تعكس تركيزاً للسلطة داخل مجموعة واحدة. ومن ثم، تصبح آليات الانضمام إلى صفوف النخبة وآليات صنع السياسات، ضرورية لفهمنا علاقات القوى أو ديناميات السيطرة داخل هذا النظام.

لم تخضع آليات الدخول إلى أجهزة الدولة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، لعملية التنافس أو التعبئة بين الجماعات المختلفة. ويعني ذلك أن أعضاء البرلمان أو أعضاء الوزارة، لم يحتلوا مواقعهم داخل النخبة السياسية استناداً إلى أي قاعدة قوة منظمة خاصة بهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. فأعضاء

---

(٧) انظر: Anthony M. Orum, *Introduction to Political Sociology* (Englewood Cliffs, N.J.:Prentice - Hall, 1983), pp. 175 - 179.

النخبة السياسية المصرية إما يعيّنهم رئيس الجمهورية مباشرة في الحكومة، أو يتم انتخابهم في البرلمان بسبب عضويتهم في الحزب الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية. ونظراً إلى أن أفراد النخبة يصلون إلى مناصبهم السياسية بفضل اختيار رئيس الجمهورية لهم، فإن ولاءهم يكون لهذا الرئيس شخصياً، ومسؤوليتهم تكون تجاهه فقط، كما أنه يصبح من المتوقع أن تكون هذه النخبة خاضعة لرئيس الجمهورية وليست شريكة له في عملية صنع السياسات. وبناء عليه، يصبح بقاء النخبة واستمرارها رهناً بعدد من العوامل: (١) ولاؤها لرئيس الجمهورية ومنصبه، (٢) قدرتها على تنفيذ سياساته على خير وجه، (٣) سلبيتها وحيادها الايديولوجي.

إن دراسة الحياة السياسية في دولة مثل مصر، لا يمكن أن تتم من خلال دراسة تنظيم الجماعات الرسمية وتوزيع القوة والنفوذ بينها أو علاقات التنافس والتعارض بين هذه الجماعات، ذلك أن المبادىء الأساسية لتنظيم الجماعات الرسمية والتعددية السياسية هي مبادىء غائبة عن المسرح السياسي المعاصر في مصر. فالعلاقات والجماعات غير الرسمية المتمثلة في الشلّة والدفعة، وعلاقات المنفعة المتبادلة، هي التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وبنية النظام السياسي في مصر، في الوقت الذي تفسر فيه علاقات المنفعة المتبادلة داخل النظام السياسي المصري استمرار النخبة وبقاءها، بغضّ النظر عن اختلاف التوجهات السياسية التي تتولى تنفيذها. ويعني ذلك، أن التغيرات الفردية التي تحدث داخل النخبة بسبب التغيرات الوزارية المتعاقبة والانتخابات التشريعية الدورية، ليست في الحقيقة سوى اعادة تدوير هذه النخبة، وليس تغيرها أو احلالها. ذلك أن كل ما يحدث هو إعادة توزيع أعضاء النخبة على أجهزة الدولة المختلفة، بحيث يظل هؤلاء داخل الدائرة النخبوية الأوسع بالرغم من تقلدهم مناصب سياسية مختلفة، أو تراجعهم إلى المصادر الأصلية لتجنيد أفراد النخبة التي تعود لكي تمد النخبة من جديد بالعناصر اللازمة. هذا، وبفضل علاقات المنفعة المتبادلة التي يقيمها أعضاء النخبة داخل النظام السياسي مع الشخصيات الهامة والبارزة ـ التي تقيم بدورها علاقات منفعة وثيقة مع رئيس الجمهورية نفسه ـ يضمن هؤلاء الأعضاء بقاءهم في الدائرة النخبوية الأوسع من طريق تنقّلهم بين مختلف المناصب النخبوية. وهكذا، نجد أن المهنيين أو كبار البيروقراطيين الذين استطاعوا من خلال شبكات العلاقات غير الرسمية أن يتقلدوا مناصب المحافظين، عادة ما ينتقلون من هذه المناصب إلى الوزارة، ثم منها إلى البرلمان، ومنه إلى جهاز رئاسة الجمهورية، وربما يعودون مرة أخرى إلى الوزارة. وبغضّ النظر عن طريقة الانضمام إلى صفوف النخبة السياسية، فإنه من الملاحظ أن المناصب البيروقراطية العليا في الدولة تمثّل أكبر مصدر لتجنيد أفراد النخبة، وأكبر مستقر لهم بعد تركهم وظائفهم النخبوية. أما الحالات الفعلية لتغير النخبة في مصر منذ عام ١٩٥٢، فكانت في

الـواقع مجـرد حالات فـردية حـدثت بسبب عجز أصحـابهـا عن فهم طبيعـة السلبيـة السياسية والمهام الادارية المتوقعة منهم، والالتزام بها.

٣ـ الإطار المنهجي

تم اختيار النخبة الوزارية المصرية كدراسـة حالـة عولجت من خـلالها القضـايا البحثية التي طرحتها هذه الدراسة وهي: كيفية الحفاظ على الطبيعـة الشخصية لنـظام الحكم، والطبيعة الإدارية غير السيـاسية للنخبـة، ونمط إعادة تـدوير النخبـة، وحمايـة المؤسسة العسكرية نظام الحكم. كـما عقدت الـدراسة مقـارنة بـين البيانـات الخاصـة بالوزراء الذين تولـوا مناصبهم في عهـد السادات في الفـترة من عام ١٩٧١ حتى عـام ١٩٨١، وتلك التي قدمها هـرير ديكمجيـان في دراسته عن النخبـة الوزاريـة في عهد عبـد الناصر. وقـد شملت بيـانـات الـدراسـة الخلفيـة التعليميـة والمهنيـة والـوظيفيـة والسياسية للوزراء، وفترة توليهم منـاصبهم الوزاريـة، وطبيعة المنـاصب الأخرى التي تقلدوهـا قبلها، وكـذلك اتجـاهاتهم السيـاسية والـوظيفية بعـد تركهم الـوزارة، وهي البيـانات التي تم جمعهـا أساسـاً من سجلات جـريدة **الأهـرام** وسلسلة Who's Who العـربية والـدولية والسِـيَر الـذاتيـة والـتراجم الشخصيـة المنشـورة، وكـذا من خـلال المقابلات الشخصية التي جرت مع وزراء ورؤساء وزراء عملوا في عهدي عبد النـاصر أو السـادات أو في العهدين. وركـزت هذه المقـابلات عـلى القضايـا المتعلقة بـالنـظام السيـاسي في كلا العهـدين، وأنماط تجنيـد أفراد النخبـة، ودور الـوزارة في صنـع ـ أو تنفيذ ـ السياسات، ونوعية العلاقة بين رئيس الجمهورية والنخبة التنفيذية، بالإضـافة إلى التقييم الشخصي لمن جـرت معهم هـذه المقـابـلات للطبيعـة الشخصيـة ـ أو غـير المؤسسية ـ لنظام الحكم التي وضحت في العهدين. ومن بين المقابلات الشخصيـة التي اعتمدت عليها الـدراسة، أجـريت مقابـلات مع كـل من: زكريـا محيي الدين رئيس الـوزراء في عام ١٩٦٥، ومحمـد حسنين هيكـل الصـديق الـوثيق الـذي حـظي بثقـة عبـد الناصر طـول فترة حكم الأخير، ومحمد إبـراهيم كامـل وزير الخـارجية في عـام ١٩٧٨، ومنصـور حسن وزيـر شؤون الـرئـاسـة خـلال السنـوات الأخيرة من حكم السادات، وسيد مـرعي رئيس مجلس الشعب عام ١٩٧٦ ووزيـر الزراعـة واستصلاح الأراضي في عهـد عبد النـاصر، وعـائشـة راتب وزيـرة الشؤون الاجتـماعيـة في عهـد السادات في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧، ويحيى الجمل وزير شؤون مجلس الـوزراء في عهد السـادات في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، وأحمـد كـمال أبـو المجـد وزيـر الإعـلام عام ١٩٧٥. وقـد ضمّنت الدراسـة معظم أقـوال من قـابلتهم، عـدا بعضٍ التفصيلات المتعلقة بـالحياة الشخصيـة لوزراء آخـرين، التي آثرت عـدم نشرها منعـاً للإحراج. كذلك حـدث في بعض الحالات النـادرة، أن طلب مني من أجريت معهم

مقابلات شخصية عدم ذكر أسمائهم، وفي هذه الحالة، ضمّنت الدراسة المعلومات التي جاءت على ألسنتهم دون تحديد صريح لمصدرها، حيث اكتفيت بنسبتها إلى «أحد من أجريت معهم المقابلات».

وعلاوة على ذلك، رصدت الدراسة استمرار وبقاء أشخاص و/أو كوادر النخبة الوزارية في مصر في عهدي عبد الناصر والسادات، وقد كشفت الدراسة من الناحية الوظيفية عن استئثار السلك الجامعي والجهاز البيروقراطي في الدولة بالنصيب الأكبر من أعضاء النخبتين، كما كشفت من الناحية المهنية عن تركيز عالٍ للمهندسين والمحامين ورجال الاقتصاد في كلتا النخبتين، على حين أوضح تمثيل العسكريين في الوزارة في عهد السادات انخفاضاً في نسبتهم المئوية مقارنة بعهد عبد الناصر. غير أن هذا الانخفاض في عهد السادات اقترن في الوقت نفسه بتزايد الدور الداخلي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية سواء في مجال الأعمال المدنية، مثل الانشاءات والاسكان وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية... إلخ، أو في مجال حمايتها النظام الحاكم.

والواقع أن اختيار النخبة الوزارية بصفة خاصة، يخدم عدداً من أغراض الدراسة التي لا تخدمها أي شريحة أخرى داخل النخبة السياسية الرسمية. فالوزارة من الناحية الأولى تمثل الجهاز التنفيذي للدولة الذي يمثل بدوره قلب الجهاز السياسي. كما أن النخبة الوزارية ـ من الناحية الثانية ـ وبحكم منصبها، هي أكثر الكيانات قرباً ـ من الناحية النظرية ـ من عملية صنع القرار، إن لم تكن هي الكيان الرئيسي. كذلك، فإن العلاقات بين المؤسسة العسكرية وهذه الشريحة من النخبة بصفة خاصة تكشف ـ من الناحية الثالثة ـ عن طبيعة الدور السياسي المحدد الذي تضطلع به هذه المؤسسة في علاقتها بالحكومة. ومن هنا، فإن تحليل أي من هذه المستويات الثلاثة، يلقي الضوء على هيكل وديناميات النظام السياسي المصري بصفة عامة؛ فأنماط تجنيد النخبة التنفيذية توضح الشبكات الشخصية غير الرسمية التي يقوم عليها النظام، وطبيعة النخبة تبرز بعداً هاماً في نمط العمل السياسي ـ أو السلبية السياسية ـ الذي تمارسه النخبة السياسية التنفيذية وهامشيتها بالنسبة إلى عملية تحديد التوجهات السياسية. كما أن علاقة المؤسسة العسكرية بهذه النخبة تكشف عن طبيعة دور الحماية الذي تقوم به هذه المؤسسة تجاه النظام الحاكم. وعلاوة على ما تقدم، فإنه نظراً إلى أن غالبية أعضاء النخبة التنفيذية يتم تجنيدهم من الجهاز البيروقراطي في الدولة، فإن دراسة النخبة الوزارية تلقي الضوء في الوقت نفسه على العلاقة بين الجهاز البيروقراطي والجهاز التنفيذي السياسي. وأخيراً، فإن اختيارنا النخبة الوزارية يرتبط بالقيمة الاجتماعية التي يتميز بها المنصب الوزاري في مصر، الذي يعتبر في نظر

النخبة السياسية المصرية أعلى منصب سياسي يمكن الوصول إليه، ومن هنا تظل الوزارة هي المعيار لقياس الوضع النخبوي «الحقيقي» في مصر.

٤ ـ تسلسل التحليل

تضع الفصول الثلاثة الأولى من هذه الدراسة الاطار السياسي ـ الاجتماعي للبحث، حيث يعالج كل فصل منها مرحلة من مراحل التنمية السياسية ـ الاجتماعية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، التي ارتبطت بعمليات ـ أو على الأقل محاولات ـ بناء الدولة الحديثة في أعقاب انقلاب عام ١٩٥٢، التي اتخذت أشكالاً متعددة وسارت وفق مراحل تنموية اقتصادية وسياسية مختلفة، بل وفي كثير من الأحيان متناقضة. وتجسد المرحلة الأولى من هذه المراحل التي تمتد من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٧، التحولات الاجتماعية/ الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تم التخطيط لها وتنفيذها من خلال عمليات تجريبية متعاقبة، اعتمدت على منهج التجربة والخطأ بحثاً عن نظام جديد. ويتناول الفصل الثاني من الدراسة المرحلة الانتقالية التي تغطي الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠، حيث حتمت الضغوط والاخفاقات الاقتصادية والسياسية التي تراكمت على مدى السنوات السابقة، حدوث تعديل أو تغير في توجهات عبد الناصر السياسية. أما الفصل الثالث، فيعرض للمرحلة الانمائية الثالثة التي تمثل عملية تحول شاملة في توجهات سياسة مصر في السبعينيات.

هذا، ويوضح تحليل الاقتصاد السياسي المصري في هذه المراحل الثلاث، التنظيم السياسي الذي ترسخت دعائمه على امتداد تلك السنوات من ناحية، وبقاء واستمرار النخبة السياسية، بغضّ النظر عن تغيّر السياسات من ناحية أخرى. ويكشف هذا التحليل عن أن نظام مصر السياسي في عهد السادات ـ وأيضاً في عهد مبارك ـ هو بصفة عامة امتداد للنظام الذي وضعه عبد الناصر. فقد شهدت سنوات حكم هذا الأخير رقابة منظمة على العمل السياسي، وتمثلت المهمة الأساسية للتنظيم السياسي الجماهيري في لاتسييس المجتمع المدني، وامتدت محاولات التحييد إلى كوادر النخبة السياسية، وإن كان ذلك من خلال آليات مختلفة.

وقد واصل السادات جهود التحييد واللاتسييس التي بدأها عبد الناصر. فعلى مستوى النخبة، تم على الفور وبحلول عام ١٩٧١ تحييد الأجنحة الايديولوجية، وتم إلى حد كبير لاتسييس دائرة النخبة. وعلى المستوى الشعبي، ظل العمل السياسي يقتصر على الحزب السياسي التابع للنظام الحاكم ـ الاتحاد الاشتراكي ـ حتى عام ١٩٧٦، حين أدخل السادات نظام التعددية الحزبية، الذي أجهض من الناحية العملية منذ اللحظة الأولى بسبب رئاسة السادات للحزب الحاكم. وانطلاقاً من المنطق المتأصل نفسه الذي يعتبر المعارضة والتعددية السياسية خطراً يهدد الأمن

القـومي، وليس منافسـاً وطـرفـاً شرعيـاً يشـارك في الحكـومـة، تـوقّـع السـادات من المعارضة - ووفقـاً لما يمليـه عليها «الـواجب الوطني» - تـأييد تـوجهاتـه. ومن ثم عجز الانفتـاح السياسي الـذي دشّنه السـادات عن اضفاء الصفـة الرسميـة على المنـاقشات والمساجلات الديمقراطية، كما أن الاجازة الظاهرية للتعددية السيـاسية رفضت العمـل السياسي وأنكرته.

غير أن رفض التعددية السياسية وغيبة قنوات المشاركة الفعّالـة في عهد كـل من عبـد الناصر والسـادات، لم يؤديـا إلى تخليص الحقـل السيـاسي من تصـاعـد مشـاعـر الإحباط والسخط، بل بالعكس أديا إلى إشعالها. وعـلى حين واجـه عبد النـاصر هذه المشاعر بوعود الإصلاح، تصدّى لها السادات بمواجهة أكثر عنفاً. والحقيقة أن إحداث تحـوّل حقيقي في النـظام السيـاسي لم يكن عـلى الاطـلاق محـل تفكـير فعـلي من قبـل الرئيسين، وتمخضت سياسة لاتسييس الجماهير في النهاية عن اطلاق عقال نموذج عنيـف من المنـاقشات السيـاسية من جـانب، وأعمال العنف والتـطرف من جانب آخـر، على امتداد المجتمع المدني.

ونظراً إلى كون النخبـة جزءاً من الكيـان الأكبر وهـو الشعب، فقد تمّ تحييـدها هي أيضاً في عهد السـادات وثنيها عن الاضـطلاع بدور سيـاسي فاعـل. كما تم عـلى الفور اقصاء أعضائها الذين تجرأوا على تحدي توجهات رئيس الجمهـورية، أو حـاولوا أن يكون لهم دور فعّال في صيـاغة سيـاسة البـلاد. وعلى أيـة حال، لم يمثـل هؤلاء في الواقع سوى أقلية ضئيلة للغاية، بينما نجحت النخبة السياسية الرسمية بصفة عامة في فترة ما بعـد عام ١٩٥٢ في الاستمـرار والبقاء عـلى امتداد المـراحل الانمـائية المتعـاقبة والمضطربة، وفي ظل توجهات سياسـة متناقضـة. والواقـع أن هذا الاستقـرار والثبات الـلافتين للنـظر، واللذين ميّـزا التـنظيم السيـاسي الـرسمي، يمكن فهمهـما في ضـوء محـاولات احتواء العمـل السياسي ولاتسييس المجتمـع بصفـة عـامـة، وكـذا السلبيـة السياسية وعدم الالتزام الايديولوجي لأفراد النخبة بصفة خاصة.

أما **الجزء الثاني من الدراسة** فيعني بدراسة الكيفية التي تم بها الحفاظ عـلى هذه الأنماط من الالتزام السيـاسي، وبالتـالي كيف أمكن استمرار حكم الفـرد في مصر منذ عام ١٩٥٢ . ويتولى **الفصل الرابـع** تحليل بنيـة النخبة السيـاسية الـرسمية وديـنـاميات السلطة المتاحة لها، التي تربط بين كياناتها المختلفة، كما يتنـاول أيضاً آليـات الانضمام إلى صفوف النخبة مع التركيز على مصادر تجنيد أعضائها. كذلك يتصدى هذا الفصل لتحليل التأثير المحتمل الذي يمكن أن تمارسه الجماعات الواقعة خارج الدائرة النخبوية الرسمية على عملية صنع القرار، حيث يتناول دور النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأحزاب السياسيـة وجماعـات ضغط رجال الأعـمال (أو ما يعـرف باسم لـوبي رجال الأعمال)، موضحاً هامشية - إن لم يكن غيبة - الضغط الذي تمارسـه هذه الجـماعات.

وعلاوة على ذلك، يناقش الفصل الرابع دور الحماية الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية تجاه نظام الحكم، مع التركيز على الدور السياسي ذي الطبيعة الخاصة الذي قامت به هذه المؤسسة منذ عام ١٩٥٢، وكيف أمكن مواصلة هذا الدور مع عدم الاشتراك الفعلي في عملية صنع القرار. ويولي هذا الفصل اهتماماً خاصاً بالأنماط غير الرسمية للتنظيم السياسي التي تتخلل وتتحكم في تنظيم الهياكل السياسية الرسمية.

ويقدم الفصل الخامس تحليلاً كمياً للنخبة التنفيذية الوزارية في مصر، ويلقي نظرة فاحصة على البنية التعليمية والمهنية والوظيفية والخلفية السياسية للنخبة الوزارية في فترة السبعينيات، كما يجري مقارنة بينها وبين البيانات المماثلة الخاصة بالنخبة الوزارية في عهد عبد الناصر. كما تمتد المقارنة بين النخبتين لكي تشمل أيضاً نمط تعيين أفراد النخبتين وفترة توليهم مناصبهم الوزارية، والاتجاهات الوظيفية لهم بعد تركهم الوزارة. ويكشف التماثل الواضح بين خصائص أعضاء النخبتين وكذلك مصادر تجنيدهم عن استمرار الكوادر النخبوية نفسها منذ منتصف الخمسينيات وحتى السبعينيات، في الوقت الذي تشير فيه النسبة المئوية للوزراء الذين ظلوا في مناصبهم بعد رحيل السادات - الذين لا يزال بعضهم باقياً في الوزارة حتى اليوم - إلى احتمال أن تكون النخبة الوزارية في عهد مبارك امتداداً للنخبة نفسها في عهد سلفيه.

ويتضمن الفصل السادس تحليلاً مفصلاً لحالات بعينها من النخبة بهدف توضيح الطبيعة الشخصية للحكومة. وعلى حين قدّم الفصل الخامس بيانات احصائية عن النخبة الوزارية في عهد السادات، يقدم هذا الفصل تحليلاً عميقاً للتاريخ العملي والوظيفي لبعض أعضاء النخبة.

ثم تأتي خاتمة الدراسة لكي تركز على الأسباب التي سمحت ببقاء النخبة واستمرارها في مصر، حيث يكشف تحليل المعايير التي حكمت عملية صعود مجموعة ما إلى مقاعد السلطة، عن أن النخبة السياسية في مصر قد وصلت إلى موقعها استناداً إلى صفات تخالف تلك المميزات النظرية الخاصة بعملية توزيع السلطة والسيطرة لصالح مجموعة معينة. وعلاوة على ذلك، فقد استمرت النخبة السياسية المصرية استناداً إلى العوامل نفسها التي تؤدي إلى تغير واحلال النخبات السياسية، بمعنى أن النخبة المصرية بعد عام ١٩٥٢، قد استمرت للأسباب نفسها التي تحكم من الناحية النظرية عملية التغير السلمي والرسمي للنخبات السياسية. ويقدم الفصل الختامي تفسيراً لهذه الظاهرة في إطار ما يعرف باسم «إعادة تدوير النخبة».

وأخيراً - وبالرغم من أن الاطار الزمني لهذه الدراسة لا يمتد لكي يشمل فترة الثمانينيات - يلقي الجزء الأخير من هذا الفصل نظرة سريعة على النظام السياسي في عهد مبارك، الذي يقدم صورة مبسطة لمؤشرات الاستمرارية والتغيير في هذه الفترة.

القسم الأول

الإطار السياسي - الاجتماعي

الفصل الأول

بناء نظام جديد

كان انقلاب عام ١٩٥٢ نقطة تحوُّل فاصلة في التاريخ المصري. فقد مرّ الاقتصاد السياسي المصري منذ ذلك الحين بتغيرات هامة، وأدت التحولات المؤسساتية التي شهدتها مصر منذ ذلك التاريخ، إلى اطلاق عقال عدد من التغيرات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي التغيرات التي تشكّل في مجموعها أساس فهم النظام السياسي المصري المعاصر.

وبالرغم من أن سير الأحداث على النحو الذي أدى إلى وقوع انقلاب الضباط الأحرار، لم يدلل مباشرة على توقُّع الانقلاب أو التنبؤ به، إلا أن العقدين السابقين على هذا التاريخ قد حملا إشارات مؤكدة بشّرت بحدوث تغيّر ما. فقد شهدت فترة الثلاثينيات والأربعينيات تنافساً سياسياً قوياً أذكت نيرانه الأحداث التي تعاقبت سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي. وقد عملت على المسرح السياسي المصري قبل عام ١٩٥٢ العديد من التجمعات السياسية. حزب الوفد والحزب السعدي (وهو جماعة منشقة عن حزب الوفد) والحزب الوطني، والمستقلون، الجزء الأكبر من العناصر السياسية النشطة آنذاك. إضافةً إلى هذه الأحزاب، نشطت جماعات سياسية أخرى أكثر ميلاً لتبنّي الأساليب النضالية مثل جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة. ففي عام ١٩٢٨، أسس حسن البنّا حركة الاخوان المسلمين التي اتسع نطاقها بحلول فترة الأربعينيات، لكي تنتشر في حوالى ٢٠٠٠ فرع في أنحاء مصر كافة، كما بلغ عدد أعضاء هذه الحركة حوالى ٥٠٠,٠٠٠ عضو[١]. أما جماعة مصر الفتاة، وهي جماعة يمينية تأسست في عام ١٩٣٣ على يد محامٍ يدعى أحمد حسين، فتحولت في عام ١٩٣٨

(١) Derek Hopwood, *Egypt: Politics and Society, 1945 - 1981* (London; Boston: George Allen and Unwin,1982), p. 22.

إلى حزب سياسي ذي اتجاهات فاشية. كذلك تأسس الحزب الشيوعي في عام ١٩٢٢، وتألق نشاطه بحلول فترة الأربعينيات بالرغم من أن تأثيره وعدد أتباعه ظلا محدودين، إذا قورنا بتأثير وحجم عضوية حركة الأخوان وحزب مصر الفتاة. وكان الجزء الأكبر من أتباع هذا الحزب ينتمي إلى طبقة العمال، إذ اخترقت كوادره النقابات والاتحادات العمالية لكي تكسب مزيداً من أرضية الحقل السياسي الذي كانت تتنازع عليه مختلف الجماعات السياسية.

وبالرغم من أن الحياة الحزبية والمساجلات السياسية قد ازدهرت على المسرح السياسي المصري في فترة الثلاثينيات والأربعينيات، فإن القوى السياسية الرسمية ظلت في يد ثلاثة أجنحة هي حزب الأغلبية، والقصر، والسفارة البريطانية. واعتمد نظام الحكم في مصر على التحالف أو النزاع بين هذه الأجنحة، وان ظل للسفارة البريطانية ـ في معظم الأحيان ـ اليد الطولى القابضة على أهم خيوط السلطة الرسمية. كذلك، فإنه بالرغم من أن مصر قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٢٢، كما ألغيت معظم النصوص الخاصة بالحماية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، فإن مصر ظلت ضمنياً تحت الحكم البريطاني وظل السفير البريطاني الشهير مايلز لامبسون يجسد في نظر معظم المصريين شخصية المفوض السامي البريطاني.

وطوال فترة الأربعينيات، تسارعت الأحداث على نحو ترك جماهير الشعب المصري تعاني الاحباط، وترك البرجوازية الوطنية تعاني اليأس، كما ترك القصر نفسه مهدداً. وفي عام ١٩٣٦، فتح الجيش المصري أبواب الالتحاق بسلك الضباط أمام أبناء الطبقات الدنيا والوسطى[٢]. وكان معنى ذلك أن حياة المواطن المصري العادي، باحباطاته السياسية والاجتماعية، قد انتقلت ـ ولأول مرة ـ إلى صفوف ضباط الجيش من خلال الملتحقين الجدد. وفي الوقت الذي ازدهرت فيه الجماعات السياسية خارج نطاق الجيش، بدأت تتشكل داخله العديد من الجماعات الراديكالية والخلايا السرية. وبحلول عام ١٩٣٩، بات من الممكن إيجاد تماثل بين عدد من هذه الخلايا وبين أكثر المدخلات فعالية وهي القادمة من حركة الاخوان المسلمين[٣]. وفي عام ١٩٤٢، وبعد حادثة القصر الشهيرة التي وقعت في ٤ شباط/ فبراير، عندما حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين وسلم السفير البريطاني الملك فاروق انذاراً يطالبه فيه بالتنازل عن العرش إذا لم يعهد إلى النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة، لم يعد هناك شك

---

(٢) كان جمال عبد الناصر بين أفراد الدفعة الثانية التي التحقت بالكلية الحربية في ذلك العام. وكان آنذاك في التاسعة عشرة من سنّه.

(٣) Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and his Generation* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978), pp. 101 - 103.

في حقيقة من يحكم مصر. وقد خلّفت هذه الحادثة احساساً عميقاً بالذل لدى معظم المصريين، وكانت مثالاً صارخاً للأسلوب الذي اتبعته بريطانيا في بذر الوقيعة بين القصر والوفد لكي تضمن خضوع كليهما. وبحلول عام ١٩٤٦، كانت أصداء مشاعر الجماهير بالظلم قد دوّت في مختلف أنحاء البلاد من خلال حركات الشغب الطلابي والعمالي التي قامت احتجاجاً على التدخل البريطاني وعجز القصر.

وجاءت هزيمة عام ١٩٤٨ في أول حرب عربية إسرائيلية، لكي تضيف إلى مشاعر المهانة ومشاعر الاحباط المتزايد لدى الجماهير، ولكي تنقل الاحساس بمرارة الهزيمة إلى ثكنات الجيش. وعلى حد تعبير هوبوود (Hopwood) «فإن حرب فلسطين وضعت الضباط الأحرار بشكل حاسم على الطريق إلى الثورة. لقد كان عبد الناصر قائداً لوحدة من وحدات الجيش التي تحركت إلى فلسطين، وقد راعه انعدام الكفاءة ونقص الاستعدادات في صفوف المصريين الذين حاربوا ضد أعداد أقلّ منهم بكثير»[٤]. وفي عام ١٩٤٩، اشترك عبد الناصر مع حسن إبراهيم، وخالد محيي الدين، وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف في إنشاء اللجنة التأسيسية التي وضعت بذور ما عُرف بعد ذلك بخلية الضباط الأحرار. وجدير بالذكر «أن كلاً من هؤلاء الضباط الخمسة كان في وقت أو آخر على صلة بحركة الاخوان المسلمين أو جمعية مصر الفتاة أو الحزب الوطني»[٥]. وقد انضم إليهم في أوائل سنة ١٩٥٠ عبد اللطيف البغدادي وأنور السادات وعبد الحكيم عامر، والشقيقان صلاح وجمال سالم. «تحولت اللجنة التأسيسية لخلية الضباط الأحرار إلى اللجنة التنفيذية لحركة الضباط الأحرار، وهو الاسم الذي ظهر لأول مرة في المنشورات السرية التي وزعت في شباط/ فبراير ١٩٥٠»[٦]. لقد أضافت حرب ١٩٤٨ بعداً عربياً إلى الحركة الوطنية المصرية، واكتسبت الأفكار الخاصة بالقيام بانقلاب ضد السلطة أرضية جديدة بين صفوف الضباط الأحرار الذين كانوا يراقبون التطورات التي كانت تجري في الدول العربية وخاصة سوريا[٧].

وفي يوم ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٢، تحرك الجيش المصري بقيادة الضباط الأحرار لاحتلال القاهرة، وأجبر الملك فاروق على التنازل عن العرش لصالح ابنه في يوم ٢٦ تموز/ يوليو، وذلك في انقلاب نفذ بسهولة ولم يتخلله أي عنف. وبعد مضي أحد عشر شهراً ـ أي في حزيران/ يونيو ١٩٥٣ ـ ألغيت الملكية تماماً في مصر. ويجادل فاتيكيوتيس (Vatikiotis) بأن أحد الأسباب التي سهلت مهمة الضباط الأحرار في فرض سيطرتهم على الجيش في بداية الأمر، ثم على الدولة بأكملها في النهاية، كان

(٤) Hopwood, Ibid., p. 36.

(٥) Vatikiotis, Ibid., p. 105.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

افتقار الجيش المصري إلى نخبة كبار الضباط، «فقد كان هؤلاء جزءاً من النخبة الادارية وإن كان ذلك لا يعني أنهم كانوا بالضرورة جزءاً من الطبقة الحاكمة. ولذلك فقد كان من غير المحتمل أن يتفانى هؤلاء الضباط في الدفاع عن هذه الطبقة»[٨]. أما بالنسبة إلى الجماعات المدنية الممثلة للطبقة الارستقراطية من ملاّك الأراضي، أو نخبة رجال المال وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية الكبيرة والأحزاب السياسية النشطة مثل حزب الوفد والحزب الوطني، فقد ظلت من الناحية الفعلية منفصلة ومنعزلة عن الجيش. ومن ثم، فإنه عندما قام الضباط بإنقلابهم، لم تدّع أية جماعة مدنية سيطرتها عليهم. «وعلى هذا النحو، لم يكن الضباط في الجيش المصري ـ وفقاً لأي معيار ـ نخبة طليعية تمثّل الراديكالية في الحياة السياسية المصرية. ولعل هذا هو السبب الذي يفسر أنه عندما قامت خلية سرية من ضباط الجيش بالاستيلاء على السلطة، فإنها أقدمت على ذلك بمفردها دون مشاركة أو مساعدة من أي تنظيم مدني كان يعارض ـ وبالقدر نفسه ـ النظام الذي كان سائداً»[٩].

أولاً: الاقتصاد المصري وسيطرة الدولة

احتلت مبادىء العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني مكان الصدارة في قائمة الأهداف التي أعلنها النظام الجديد. ولكن بالرغم من وجود هذه الأهداف التي عبرت بصفة عامة عن طموحات هذا النظام ونظرته المستقبلية، فإن الضباط الأحرار كانوا يفتقرون إلى اطار إيديولوجي واضح يحكم عملهم ويتم من خلاله تحقيق هذه الأهداف. ومن الناحية السياسية، تمثلت المهمة الأولى لنظام الحكم الجديد في تأمين سيطرته على أجهزة الدولة وضمان الاستقرار الداخلي. ومن الناحية الاقتصادية، تطلع نظام الحكم الجديد إلى تحقيق التنمية من خلال برنامج ضخم للتصنيع. أما من الناحية الاجتماعية، فقد سعى النظام إلى تحقيق العدالة والانصاف من خلال اجراءات إعادة توزيع الدخل. بيد أن تنفيذ هذه الأهداف خضع إلى حد كبير لمنهج التجربة والخطأ مع مراعاة النظر تباعاً في السياسات البديلة.

حاول نظام الحكم الجديد خلال السنوات الأولى من ثورة سنة ١٩٥٢ تقوية قبضته على المجتمع من خلال اجراءات متعددة، كان أولها وأكثرها مباشرة، تأمين السيطرة التامة والكاملة على الجيش. والواقع أن هذه المهمة كانت سهلة نسبياً، بالنظر إلى تماثل هوية النظام الحاكم مع هوية الضباط داخل الجيش وتعيين أحد الضباط وهو عبد الحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة. أما الإجراء الثاني فقد استهدف تحييد معاقل القوى السياسية في المجتمع ثم القضاء عليها في النهاية[١٠]. في حين ان

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

الإجراء الثالث استهدف تدعيم شرعية رجال الحكم الجديد من خلال إيجاد قاعدة شعبية مؤيدة لهم.

وجاءت المحاولة الأولى لنظام الحكم الجديد في مجال تعزيز شرعيته بين الجماهير، في الدعوة إلى استعادة الحياة البرلمانية الدستورية في البلاد، وبالفعل قام بتعيين علي ماهر ـ وهو أحد السياسيين المدنيين المخضرمين ـ رئيساً للحكومة الجديدة كخطوة يؤكد بها هذه الدعوة. وقد ساهمت خبرة علي ماهر السياسية ومواقفه الوطنية في احاطة النظام الجديد بهالة من العقلانية والاعتدال. وعلاوة على ذلك، فإن تعيين علي ماهر بدد بعض الشكوك حول الاتجاه نحو دكتاتورية عسكرية. غير أن رئاسة علي ماهر للوزارة لم تدم إلا مدة ٤٦ يوماً، إذ انتهت بالخلاف مع العسكريين بشأن مشروع الاصلاح الزراعي وحظر الأحزاب السياسية. وفور استقالة علي ماهر حل مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب محل الحكومة المدنية. وجاء اختيار محمد نجيب من جانب العسكريين إعمالاً للمنطق نفسه الذي حكم من قبل عملية اختيار علي ماهر. ففي الوقت الذي كان من المعتقد أن تعيين هذا الأخير سوف يضفي على نظام الحكم الجديد تلك الصورة السياسية التي كان بحاجة إليها، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، فإن تعيين محمد نجيب ـ الذي كان يحظى بدرجة كبيرة من الاحترام والشعبية داخل الجيش ـ كان يعوّل عليه لضمان استمرار تأييد القوات المسلحة لنظام الحكم[١١]. وفي حزيران/ يونيو ١٩٥٣، أعلنت الجمهورية، وأصبح اللواء محمد نجيب أول رئيس لها، إلى جانب منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة. بيد أن سلطة هذا المجلس الحقيقية كانت في واقع الأمر في يد زعيم الضباط الأحرار وهو جمال عبد الناصر الذي تولى وزارة الداخلية إضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء.

ولم يمضِ وقت طويل حتى دبّ الخلاف داخل صفوف مجلس قيادة الثورة، اذ انقسم أعضاؤه إلى فريقين: أحدهما يؤيد محمد نجيب والآخر يؤيد جمال عبد الناصر. وتجدر الإشارة إلى أن محمد نجيب كان يعارض العديد من السياسات التي تحمس لها الجناح الناصري. وفي ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٤، استقال اللواء نجيب من منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة. وعلى الفور تولى عبد الناصر رئاسة الوزارة، وحددت إقامة اللواء نجيب، وأعلن خلو منصب رئاسة الجمهورية حتى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد[١٢]. لم يكن من الغريب أن تختمر بذور الاضطراب داخل مجلس قيادة الثورة

---

(١١) لم يكن اللواء نجيب عضواً في خلية الضباط الأحرار. ولكنه دعي عشية الانقلاب إلى تولي زعامة الحركة بعد أن كانت قد نجحت بالفعل، نظراً إلى أن الضباط الأحرار كانوا بحاجة إلى ما يتمتع به من شخصية وما يحظى به من ولاء من جانب الجيش، لتأمين انقلابهم.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

كرد فعل على استقالة اللواء نجيب. وبغية تجنب أية مصادمات غير ضرورية قد تضيف إلى ما يعانيه نظام الحكم الجديد من هشاشة، وافق فريق عبد الناصر على إعادة اللواء نجيب، ومن ثم عاد هذا الأخير في يوم ٢٨ شباط/ فبراير لكي يشغل منصب رئاسة الوزراء، ولكن ظل منصب رئاسة الجمهورية شاغراً. بيد أنه على الرغم من إعادة تعيين اللواء نجيب، إلا أنه ظل وحتى اليوم الذي تم فيه اخراجه نهائياً من صفوف الحكومة ـ مجرد رئيس صوري. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، تولى عبد الناصر مرة ثانية رئاسة الوزراء، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في عام ١٩٥٦.

غير أن سعي نظام الحكم الجديد إلى اكتساب الشرعية لم يتوقف عند هذا الحد الشكلي لاختيار قياداته. ففي أقل من ثلاثة أشهر بعد توليهم السلطة في البلاد، اتخذ الضباط الأحرار أول خطواتهم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تدابير اعادة توزيع الدخل. فقد حدد قانون الاصلاح الزراعي الأول الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية بمساحة ٢٠٠ فداناً، وهو ما أتاح للدولة وضع يدها على حوالى ٦٤٠٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التي أصبحت بلا مُلّاك لتوزيعها على الفلاحين المعدمين بواقع ما بين ٢ و٥ أفدنة للأسرة الفلاحية. وقد قدرت القيمة السوقية للأراضي الزراعية المصادرة بنحو ١٦١ مليون جنيه مصري، كان من المقرر أن يتم دفع نسبة ٤٠ بالمئة منها في صورة تعويضات للمُلّاك السابقين[١٣]. وبغض النظر عن القيمة السوقية لهذه الأراضي بالنسبة إلى من وزعت عليهم من الفلاحين، فإن أهم ما ترتب على قانون الاصلاح الزراعي من نتائج كان تنظيم العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها، إذ ضمن هذا القانون وضعاً دائماً للمستأجر طالما سدد القيمة الايجارية المستحقة عليه[١٤]. وحيث إن القيمة الإيجارية للفدان قد حددت بسبعة أمثال الضريبة العقارية، أي بمبلغ منخفض جداً يسمح للمستأجر الوفاء به. فقد ترتب على ذلك فقدان المالك ـ من الناحية الواقعية ـ أي سلطان على أرضه، فضلاً عن أن المستأجر أضحى من حقه ـ بعد سداد القيمة الإيجارية ـ الاحتفاظ بأي عائد إضافي تغلّه الأرض.

والواقع أن قانون الاصلاح الزراعي قد حقق من الناحية الاقتصادية غايتين. فوفقاً لمعايير الإنتاج البحتة، أدى إلى التحكم في تنظيم وتخطيط الانتاج الزراعي من خلال تحديد نوع ودورة المحاصيل التي يتم زراعتها. كما أدت عملية توزيع الأراضي

---

(١٣) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), p. 67.

(١٤) وهو الوضع الذي تغيّر منذ أشهر قليلة بعد صدور قانون تعديل ايجارات الأراضي الزراعية عام ١٩٩٢.

على صغار المزارعين إلى ايجاد حافز لزيادة انتاجية الرقعة الزراعية. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد الاصلاح على الحد من القوة الاقتصادية النسبية التي كانت تتمتع بها طبقة الارستقراطيين من مُلاّك الأراضي، والتي كانت تعدّ رمزاً للنخبة الاقتصادية الاجتماعية السابقة. ولكن مع هذا، فإن قانون الاصلاح الزراعي، ظل بصفة عامة خطوة سياسية وايديولوجية، إذ نجح في مد النظام الجديد بقاعدة من المؤيدين.

وعلى حين أسهم قانون الاصلاح الزراعي في حشد التأييد لنظام الحكم الجديد من جانب المنتفعين الجدد بالأراضي، إلا أنه أدى في الوقت ذاته إلى إثارة عداء النخبة السياسية المدنية التي خلفتها فترة ما قبل سنة١٩٥٢. وكان حزب الوفد قد اقترح أن «يستبدل اجراء تحديد الملكية بفرض ضرائب تصاعدية وتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وبيع الأراضي التي تملكها الحكومة إلى صغار الفلاحين»[(١٥)]. أما الإخوان المسلمون، فبالرغم من أنهم أيدوا فكرة الاصلاح الزراعي، إلا أنهم ظلوا على خلاف مع النظام الحاكم بشأن تحديد الحد الأقصى للملكية، واقترحوا أن يكون هذا الحد ٥٠٠ فدان.

وقد استغل نظام الحكم المعارضة التي واجهها بسبب قضية الاصلاح الزراعي لكي يتخلص من الأحزاب السياسية بحجة الحفاظ على المصلحة العامة. وهكذا تم في عام ١٩٥٣ إلغاء جميع الأحزاب السياسية، كما مدد النظام الحاكم إلى أجل غير محدد فترة التوقيف المؤقت للحياة النيابية.

لقد شهدت الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٧، ثلاث مراحل تنموية أساسية في مجال التنمية: مرحلة النظام الرأسمالي، ومرحلة انتقالية سواء بالنسبة إلى نشاط الاقتصاد الخاص أو العام، ثم مرحلة ملكية الدولة. وبطبيعة الحال، رافقت هذه المراحل الثلاث تحولات سياسية. أما السنوات التي امتدت من عام ١٩٦٧ حتى وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠، فتشير إلى بدء مرحلة أخرى من مراحل التاريخ التنموي المعاصر في مصر، وهي مرحلة تتميز إلى حد كبير عن الجهود التنموية التي بذلت منذ سنة ١٩٥٢. والحقيقة أن هذه السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر، هي التي أعدت مصر للتحولات التي شهدها الاقتصاد السياسي المصري في فترة السبعينيات، مع اختلاف ثقل هذه التحولات في ظل حكم الرئيس السادات.

لقد تميزت الفترة الأولى لحكم النظام الجديد باستمرارية التوجه الاقتصادي السائد حينذاك، فسمح للقطاع الخاص بأن يحمل عبء التصنيع والتنمية

(١٥) Ali Eddin Hilal Dessouki, «The Politics of Income Distribution,» in: Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Egypt* (New York: Holms and Meier, 1982), p. 65.

الاقتصادية. وكان هذا القطاع هو الذي استطاع أن يقود حركة التصنيع في مصر منذ العشرينيات، ولم يكن هناك سبب يدعو إلى تغيير هذا الوضع. وقد كان من المعتقد ـ في ضوء الوعد بتحقيق الاستقرار السياسي ـ أن القطاع الخاص سوف يتمكن من تحقيق مزيد من الازدهار. فاتجهت الجهود إلى خلق صناعة لاحلال الصادرات محل الواردات، يتولاها رأس المال الخاص وتحت اشراف الدولة. ويلاحظ جلال أمين أنه في هذه المرحلة المبكرة التي أعقبت الثورة لم تكن المناقشات الاقتصادية تدور حول المفاضلة بين المشروع الخاص في مواجهة المشروع العام، ولكن بالأحرى حول الدور الذي سيسمح لرأس المال الأجنبي الخاص بالاضطلاع به ووزنُ الحجج المحبِّذة لذلك[١٦]. وعلاوة على ذلك، كان المتوقع أن تسعى الطبقة الارستقراطية من ملّاك الأراضي التي تأثرت بقانون الاصلاح الزراعي، إلى البحث عن فرصة في القطاع الصناعي لتستثمر رأس المال الذي لم يعد في استطاعتها استثماره في القطاع الزراعي. وكما يلاحظ أحد الكتّاب، فإن النظام الجديد كان يسعى في هذه المرحلة المبكرة إلى

«تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية داخل اطار النمط القائم للإنتاج، أو بالأحرى تحرير هذا النمط من الإنتاج وحل أزمته عن طريق التضحية بشريحة ضيقة بل وطفيلية للغاية من الطبقة الحاكمة السابقة، وذلك لتلبية الحاجة إلى النمو الرأسمالي الذي يعتمد على الجناح المعاصر من الفئة العليا للطبقة البرجوازية»[١٧].

وطوال هذه المرحلة، تركز دور الدولة أساساً في الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي، وساعد تشجيع النظام الجديد للقطاع الخاص في حصوله على تأييد البرجوازية الوطنية وفي استفادته من خبراتها الصناعية. على حين أدت اجراءات الاصلاح الزراعي وسياسة مشاركة عمال الصناعة في الأرباح، إلى حشد التأييد له من جانب طبقتي العمال وصغار المُلّاك. ومع هذا، فيمكن القول بصفة عامة إن النظام الجديد ركز جهوده خلال هذه المرحلة المبكرة على فرض النظام والقانون باعتبارهما أشد الاهتمامات إلحاحاً من أجل تدعيم السلطة وتعبئة الجماهير[١٨].

وحتى عام ١٩٥٦، لم تكن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد أخذت بعد شكلاً محدداً، وإن ظل التطلع إلى تحقيق التنمية الصناعية يحتل مكاناً مهماً بين اهتمامات النظام. وقد تضافرت الضغوط من أجل تحقيق التنمية الوطنية مع التحديات التي واجهها النظام في أعقاب تأميم قناة السويس، لكي تجعل عملية بناء الدولة أولوية

---

(١٦) Galal Amin, «The Egyptian Economy and the Revolution,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Egypt Since the Revolution* (London: George Allen and Unwin, 1968), p. 40.

(١٧) Mahmoud Hussein, *Class Conflict in Egypt, 1945 - 1970,* translated from French by Michel and Susan Chirman [et al.] (New York: Monthly Review Press, 1973), p. 97.

(١٨) Dessouki, «The Politics of Income Distribution,» p. 85.

حتمية. وشهدت فترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٩ خليطاً بين المشروع الخاص والعام في تحقيق النمو الاقتصادي.

كان بناء السد العالي قد احتل مكانة في قائمة أولويات النظام لا يضارعها سوى تلك المكانة التي احتلتها الحاجة إلى تأمين قدرات الدفاع. وظل لهذين الهدفين الأهمية البارزة في حسابات عبد الناصر وخياراته السياسية. وقد أتاحت عملية تمويل خطط مصر التنموية- أو بالأحرى عملية التحكم أو السيطرة على تنفيذها - فرصة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لكي يضمن كل منهما لنفسه موطىء قدم في المنطقة، من خلال تقديم المساعدات إلى مصر. وكما هو الحال في البلدان المستقلة حديثاً، وجدت مصر نفسها واقعة في التناقض بين تعزيز استقلالها الوطني من جانب وتلبية احتياجاتها التنموية من جانب آخر. فالاستقلال الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي عملية طويلة ومكلفة، ومن ناحية أخرى، يتطلب تحقيق التنمية الوطنية وجود فائض مالي لا تستطيع الدول المستقلة حديثاً توفيره. ومن ثم فإن عملية التنمية تمثل ذلك التوازن الدقيق بين درجة الاستقلال التي تتطلع إليها هذه الدول، وبين المعونة اللازمة لتحقيق هذه التطلعات. وهكذا غدت المشكلة التي تواجه النظام الجديد في مصر، هي كيف ينجح في الحصول على المعونة اللازمة لجهوده التنموية دون أن يضحي بدوافع وعوائد هذه الجهود.

وقد استطاع النظام الجديد أن يتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لتمويل مشروع السد العالي من طريق البنك الدولي. ولكن لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لتلبية طلب مصر بالحصول على السلاح، خشية أن يؤدي ذلك إلى المساس بالتفوق العسكري الذي تتمتع به إسرائيل في المنطقة. وهكذا لاحت الفرصة للاتحاد السوفياتي لكي يمد نفوذه إلى المنطقة من طريق تلبية المطالب التي رفضتها الولايات المتحدة. وجدير بالذكر، أن احتياجات مصر الأمنية قد أضحت ذات أهمية ملحة في أعقاب الغارة التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة في شباط/ فبراير سنة ١٩٥٥، وقد شهد ذلك العام توقيع مصر أول صفقة سلاح هامة مع الكتلة الاشتراكية تمثلت في صفقة السلاح التي أبرمتها مع تشيكوسلوفاكيا. وبالطبع كان لا بد أن يؤثر ذلك في العلاقات الودية القائمة بين مصر والولايات المتحدة. وردّت الأخيرة على هذه الخطوة من جانب مصر، بأن سحبت عرضها الخاص بتمويل مشروع السد العالي. ومن ثم وجدت مصر نفسها محاصرة وسط الصراع بين القوتين الأعظم. إذ عرض الاتحاد السوفياتي على مصر أن يقوم هو بتمويل مشروع السد العالي. وبالرغم من الضغوط المالية التي كان يعانيها عبد الناصر، إلا أنه لم يكن على استعداد لأن ينخرط أكثر مما ينبغي في الفلك السوفياتي. ومن هنا تمثل رده على المشكلات المالية المتعلقة ببناء السد

العالي في اعلانه يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ عن تأميم شركة قناة السويس، وعن أن إيرادات الشركة سوف تستخدم في تمويل احتياجات مصر التنموية. وكرد فعل على تأميم قناة السويس - وهي الخطوة التي أعطت أعداء عبد الناصر ذريعة للتحرك ضده - قامت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بعدوانها الثلاثي على مصر مستهدفة الإطاحة بعبد الناصر وتدويل قناة السويس. وبالرغم من أن هذا العدوان قد انتهى بهزيمة مصر عسكرياً، إلا أنه حقق لها نصراً دبلوماسياً غير مسبوق على الساحة الدولية. إذ دان مجلس الأمن - بمساندة الولايات المتحدة - العدوان على مصر واضطرت الدول المعتدية إلى الانسحاب من منطقة القناة، في الوقت الذي أمد هذا العدوان مصر بمبرر جديد لتأميم الممتلكات البريطانية والفرنسية في البلاد.

وكان من نتيجة اجراءات التأميم والتمصير التي شهدتها مصر في سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، أن أصبح تحت سيطرتها رؤوس أموال ضخمة تمكّنها من المضي قدماً في جهودها الصناعية. وعلى امتداد الفترة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٥٩، تميز الاقتصاد المصري بصفة المزيج من المشروع الخاص والمشروع العام. وبالإضافة إلى الأصول المؤممة، استخدمت الدولة القروض والمساعدات التي قدّمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتمويل مشروعات التنمية. وكان القطاع العام قد بدأ يأخذ شكلاً محدداً سواء من الناحية الايديولوجية أو المالية، في الوقت الذي أضافت فيه اجراءات تمصير القطاع الخاص حافزاً إضافياً للاضطلاع بدور أكبر بروزاً في الاقتصاد من خلال توفير قنوات جديدة للاستثمار والغاء المنافسة الأجنبية.

بيد أنه في الوقت الذي أتيح للقطاع الخاص فرص جديدة، فقد واجه وبالقدر نفسه عقبات جديدة. فقد خضعت الطاقات الاستثمارية لرأس المال الخاص لمزيد من القيود بسبب الارتفاع المغالى فيه لنسبة مشاركة العمال في الأرباح، تلك النسبة التي بلغت ٨٠ بالمئة من صافي أرباح الاستثمار في عام ١٩٥٨، في الوقت الذي أثقلت فيه الضرائب المتزايدة كاهل رأس المال الخاص وتركته غير قادر على مواجهة نفقات الإنتاج. وعلاوة على ذلك، حددت الدولة مجالات الاستثمار بالنسبة إلى رأس المال الخاص وهو ما أدى إلى الحد من إمكانية تنويع الإنتاج، وكذا الحد من فرص الربح[١٩].

إن ظهور النخبة البيروقراطية الادارية الحديثة في مصر يعزى بصفة عامة إلى هذه المرحلة الثانية من مراحل التنمية. فقد تزايد بشكل كبير دور البيروقراطية في توجيه الاقتصاد والاشراف عليه بعد عام ١٩٥٢. ويلاحظ مابرو انه منذ ذلك العام،

---

(١٩) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, p. 62.

ومع انشاء المجلس الدائم للإنتاج القومي - الذي تم دمجه في وقت لاحق في لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧ - وضعت الأسس التي قام عليها القطاع العام وسيطرة الدولة، لكي يصبح تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي واضحاً وصريحاً بحلول عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧. وأنشئت في عام ١٩٥٦ وزارة الاقتصاد وعهد إليها بمهمة مراقبة دور القطاع الخاص «في تطور الصناعة المصرية»[٢٠]. وقد حددت احدى الخطط الأولى طويلة المدى الخاصة بالقطاع الصناعي التي وضعت عام ١٩٥٦ تقديرات الاستثمار المستهدفة بمبلغ ١١٤ مليون جنيه مصري تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص فيه ٧٩ بالمئة[٢١]. وفي عام ١٩٥٧ تأسست الهيئة الاقتصادية لكي تتولى الاشراف على جميع مؤسسات القطاع العام، وكذا المشروعات المشتركة التي تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها ٢٥ بالمئة أو أكثر. وهكذا، فإنه بالرغم من أن النظام الجديد قد شجع من الناحية الرسمية الاستثمار الخاص، فإن مشاركة هذا الأخير الفعلية في الاقتصاد القومي قد تناقصت تدريجياً، إذ بلغ نصيب الاستثمارات العامة في المشروعات الصناعية في عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩، ١٧,٤ مليون جنيه مصري، أي بزيادة قدرها ٦٨,٧ بالمئة عن نصيبها في عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الذي بلغ ٧,٩ مليون جنيه مصري فقط، على حين انخفض نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الكلية من ٤١,٣ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦، إلى ٣٠,٤ مليون في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩، أي بانخفاض قدره ٤٢,٤ بالمئة[٢٢].

وبحلول عام ١٩٦٠، أدرك عبد الناصر أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على يد القطاع الخاص، لأن جهود هذا القطاع حتى ذلك الوقت لم تسفر عن احراز تقدم يعتدّ به. ومن هنا باتت سيطرة الدولة على الاقتصاد أكثر الخيارات التي تحظى بالاستحسان والقبول كبديل للأداء المتعثر للقطاع الخاص. ذلك أن اجراءات التمصير التي طبِّقت في أعقاب العدوان الثلاثي في سنة١٩٥٦، لم تسفر في حقيقتها إلا عن استبدال نخبة اقتصادية بأخرى، إذ انتقلت رؤوس الأموال من أيدي النخبة الأجنبية إلى أيدي النخبة المصرية تاركة الظروف الاقتصادية للغالبية العظمى من المصريين دون تغيير. من ناحية أخرى، لقد تولت الدولة فعلاً عملية تخطيط وتوجيه المشروعات الصناعية، ومشروعات بناء البنية الأساسية، وعملية إعادة توزيع الدخل، وخدمات الصحة والتعليم، وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي، وهو ما جعل خيار استيلاء الدولة على القطاعات الحيوية للاقتصاد يبدو مبرراً بدرجة أكبر من وجهة نظر النظام الحاكم. والواقع أن سيطرة الدولة على قطاع الاقتصاد جاءت تتويجاً

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٠.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

للايديولوجيا الاشتراكية التي تبناها النظام، إذ تم تنفيذ عملية التغير الاجتماعي والتنمية والتدابير الخاصة بتحقيق العدالة الاجتماعية تحت مظلة اشتراكية تولى النظام الحاكم الدفاع عنها ايديولوجياً، في حين تولت الدولة السيطرة والرقابة عليها وتوجيهها من الناحية المادية. وقد أسفرت قرارات التأميم التي صدرت في الستينيات عن تحقيق سيطرة الدولة الكاملة على قطاعات الاقتصاد الحيوية. وجاءت القوانين الاشتراكية التي صدرت في شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٦١ لكي تمثل بداية مرحلة جديدة من رأسمالية الدولة في تاريخ الاقتصاد المصري. وفي مقابلة أجرتها كاتبة هذه السطور مع محمد حسنين هيكل سرد نص محادثة له مع الرئيس عبد الناصر حيث قال الأخير موضحاً: «علينا أن ندرك أن ثورة سنة ١٩٥٢ كانت شبه ثورة لأنها كانت خطوة سياسية وليست ثورة اجتماعية. ولكن القوانين الاشتراكية قد أطلقت الآن الثورة الاجتماعية ألتي كنا نستهدفها ونحلم بها. ومع ذلك لا زالت السيطرة على وسائل الانتاج غير كافية، لأن العنصر المهم في تأمين الثورة الاجتماعية هو عدم وجود من يستطيع أن يعمل ضدها. فبعد ما حدث في سوريا (قاصداً بذلك السوريين الذين وقفوا ضد الاجراءات الاشتراكية ودبروا عملية الانفصال) بدأ البعض يفكر في أن يفعل الشيء نفسه في مصر لكي يعرقل مسيرة الاتجاه الاشتراكي»[٢٣].

وجدير بالملاحظة أن قوانين عبد الناصر الاشتراكية لم تثر معارضة ملموسة من جانب ذوي الأملاك في مصر على خلاف ما حدث في سوريا. والواقع أنه يمكن تفسير عدم حدوث مواجهة فعّالة في مصر بغياب قنوات المعارضة السياسية الرسمية. كما أن ما حدث من إلغاء تدريجي منتظم لقاعدة القوة الاقتصادية التي ترتكز عليها طبقة المُلّاك كان له أثره في غياب معارضة منظمة وفعّالة تجاه التوجهات الاشتراكية. ومن المعروف أن قوة هذه الطبقة الاقتصادية قد ارتبطت من الناحية التقليدية بملكية الأرض، وهي الملكية التي سارع النظام الجديد إلى تنظيمها أو تقييدها بعد سنة ١٩٥٢. أما في ما يتعلق بالأحزاب السياسية، وبغضّ النظر عن مدى قوّتها أو عجزها، فقد ألغيت منذ عام ١٩٥٣ الأمر الذي لم يترك للمعارضة أية قنوات شرعية منظمة تعبّر عن نفسها من خلالها. وعلى الرغم من تهميش الدور السياسي للبرجوازية القديمة، فإن النظام الجديد قد منحها فرصة تنمية وتطوير ما بدأته في فترة العشرينيات على يد رجال من أمثال طلعت حرب وعبّود باشا وغيرهما من رواد الحركة الرأسمالية الوطنية في مصر. بيد أن الرقابة الوثيقة التي فرضها النظام الجديد على البرجوازية الوطنية ولصالح تحقيق مزايا اقتصادية اجتماعية آنيّة لجماهير الشعب، أدت إلى الحد من إسهام هذه الطبقة في عملية التنمية. وهكذا، أجهض تدريجياً التوجه الرأسمالي وهو ما زال في طوره الجنيني، وذلك من خلال إجراءات إعادة توزيع الدخل، وارتفاع نصيب

---

(٢٣) نص محادثة هاتفية بين الرئيس جمال عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١. وقد اطّلعت الباحثة على نص الحديث في أوراق هيكل.

العمال في الأرباح وتدخُّل الدولة. ومن ثم، فإنه بحلول فترة الستينيات، كانت طبقة البرجوازية السابقة قد أصيبت بالشلل من الناحية الاقتصادية، بعد أن تم نبذها من الحلبة السياسية.

ولعل أهم نتيجة سياسية ترتبت على سيطرة الدولة على الاقتصاد كانت تسييس البيروقراطية، ذلك أن التداخل بين السياسات والادارة لم يعد ممكناً فحسب في ضوء اجراءات التأميم الضخمة، بل إن تعيين شخصيات سياسية في المناصب العليا للجهاز البيروقراطي قد ضمن تسييس هذا الجهاز أو بعبارة أكثر دقة، قد ضمن مساندته وتأييده لسياسات النظام الحاكم. وبالنظر إلى ما يتمتع به الجهاز البيروقراطي من قدرة بالغة على التأثير في توجه سير السياسات، فإن هذه التعيينات قد أمّنت العنصر البيروقراطي في عملية تنفيذ السياسات. وفي دراسة أعدها أحمد ذهني عن السياسة والاقتصاد والادارة في مصر المعاصرة، قدّم عرضاً مفصلاً للكيفية التي استطاع بها عبد الناصر كسب تأييد الجهاز البيروقراطي في الدولة. ويجادل ذهني بأن ذلك قد تحقق من خلال تعيين عبد الناصر الضباط الموالين له في المناصب الادارية العليا. وقد أطلق ذهني على مجموعة هؤلاء الضباط اسم هيئة الأمن القومي. ويشرح ذهني ذلك بقوله: «ان سبب اطلاق هذا الاسم على الجهاز العامل من البيروقراطية المصرية هو أن مهامه الأمنية قد تجاوزت تدريجياً مهامه الادارية أو التنموية المتعلقة بإدارة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاشراف على الجهاز البيروقراطي المدني بالدولة وتعزيز قدراته»[٢٤]. وقد قام ذهني بفحص خمس مجموعات من الضباط المعينين بدءاً بهؤلاء المعينين في الحكومة وانتهاء بالمعينين في وحدات الدولة الأخرى. وخلص إلى نتيجة مؤداها أن أهم هذه المجموعات من ناحية الالتزام البيروقراطي المباشر، هي تلك المجموعة التي ضمت الأشخاص الذين عيّنهم عبد الناصر في هيئة الرقابة الادارية نظراً «لأنهم تمتعوا بسلطة تحديد مرتبات العاملين بالجهاز البيروقراطي المدني، وترقياتهم إلى المناصب الادارية العليا»[٢٥]. ولا شك أن هذه الآلية الرقابية قد أعطت عبد الناصر سلطات رقابية هائلة على الجهاز البيروقراطي.

ثانياً: النظام السياسي بعد عام ١٩٥٢

لقد مرت عملية بناء النظام السياسي المصري بعد ١٩٥٢ بمسيرة مشابهة إلى حد بعيد تلك التي مر بها الاقتصاد المصري. فقد شهدت فترة الخمسينيات والستينيات

---

(٢٤) Ahmed Y. Zohny, *The Politics, Economics and Dynamics of Development Administration in Contemporary Egypt* (West Germany: Books on African Studies, 1988), pp. 35 - 38.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤١.

عملية محكمة لانتقال المشروع الاقتصادي والعمل السياسي من صفوف المجتمع إلى دوائر الدولة. وكلما انتقلت ملكية البناء الاقتصادي إلى الدولة، زاد حجم العمل السياسي في إطار أجهزة الدولة. لقد حاول نظام الحكم الجديد في السنوات الأولى من الثورة الاستعانة بالعناصر السياسية المحنكة من النخبة الوطنية في فترة ما قبل عام ١٩٥٢، نظراً إلى افتقاره إلى الخبرة في مجال إدارة شؤون الحكم. ولهذا، عين علي ماهر ـ وهو أحد الساسة المستقلين البارزين الذي ترأس الحكومة عدة مرات قبل الثورة ـ رئيساً للوزراء. كما احتفظ نظام الحكم الجديد بشخصيات من النظام القديم أمثال زهير جرانه (الذي عين وزيراً للشؤون الاجتماعية)، وعلى الجريتلي (الذي عين وزيراً للمالية) وعبد الجليل العمري (محافظ البنك المركزي). كذلك جنّد النظام الجديد كلاً من سليمان حافظ وفتحي رضوان من الحزب الوطني للعمل معه، كما تم تعيين أحد زعماء الإخوان المسلمين وهو الشيخ الباقوري، وزيراً للأوقاف. وعلاوة على ذلك، اتصل النظام الجديد بأعضاء الجماعات السياسية الأقل نشاطاً مثل مجموعة الرواد، ودعاهم إلى تقديم خبراتهم. وقد عيّن بالفعل فؤاد جلال، زعيم حركة الرواد، وزيراً للإرشاد القومي. غير أنه في غضون سنوات قليلة، ثبت عدم ملاءمة كل هؤلاء من الناحية السياسية لنمط حكم النظام الجديد. فبالرغم من أن خبراتهم السياسية والمهنية كانت ذات أهمية حيوية للنظام في سنواته الأولى، إلا أن ميراثهم السياسي وقف عقبة أمام ميول النظام وأسلوب الحكم المتبع. بعض هؤلاء تصوروا أنهم سيضطلعون بدور نشط في صياغة سياسات وخيارات الحكومة الجديدة. ولذلك وقعت أول مواجهة بين هؤلاء الأفراد من النخبة القديمة وبين النظام الجديد بعد أشهر قليلة فقط من قيام الثورة، أي في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ حول قانون الاصلاح الزراعي. ثم تصاعدت حدة الخلاف بسبب ما أقدم عليه العسكريون في سنة ١٩٥٣ من إلغاء للأحزاب والجماعات السياسية. وما لبث علي ماهر أن استقال من منصب رئاسة الوزراء. وبحلول سنة ١٩٥٦ كان معظم أفراد النخبة القديمة الذين جندهم النظام الجديد قد استقالوا من مناصبهم أو أُعفوا منها. وبات من الواضح أن هؤلاء الأفراد المسيسين لا يصلحون للمشاركة في بناء النظام الجديد كما يتوخاه العسكريون.

وبغية إحكام قبضته على السلطة، أصدر مجلس قيادة الثورة في سنة ١٩٥٤، وبعد تعيين عبد الناصر رئيساً للوزراء، قراراً بمنع أي فرد تولى منصباً عاماً في الفترة من شباط/ فبراير ١٩٤٦ حتى تموز/ يوليو ١٩٥٢، من تقلد المناصب العامة بعد عام ١٩٥٢. وكما يلاحظ بعض المحللين، «أدت عملية إعادة تنظيم الحكومة في سنة ١٩٥٤، إلى قيام شبكة تجمعت لها بالتدريج سلطة على الجهاز البيروقراطي المدني وعلى المجتمع ككل»[٢٦].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦١.

وبالطبع، كان جهاز البيروقراطية وكذلك ساحة النشاط السياسي هما أكثر المجالات تأثراً بالقرارات التي صدرت في سنة ١٩٥٤. ويذكر بالمر وليلى ويسين أن «حوالى نصف كبار المسؤولين الذين عملوا في الجهاز البيروقراطي في عهد فاروق كانوا ضحية للجان التطهير (في ١٩٥٤)»[٢٧]. كذلك شهد التنظيم السياسي عملية إعادة هيكلة هامة، إذ عمل النظام الجديد على تهميش جميع العناصر السياسية النشطة ليصبح الجهة الوحيدة التي تحتكر الزعامة الوطنية.

ومع أن الحياة الحزبية قد أوقفت في سنة ١٩٥٣، إلا أن الاخوان استمروا يمثلون نوعاً مختلفاً من التهديد للنظام الجديد. فعلى خلاف الأحزاب النظامية، كان الاخوان أكثر تبنياً للأساليب النضالية، وكان لهم تاريخهم في مجال العمليات السرية منذ الثلاثينيات. وعلى حين أمكن إقصاء العناصر الحزبية النشطة عن طريق الحظر الرسمي للحياة الحزبية، فإن الطبيعة السرية لحركة الاخوان جعلت احتواءها بواسطة أسلوب الحظر نفسه الذي فرض على الجماعات السياسية الرسمية أمراً أكثر صعوبة. وفي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٤ لاحت للنظام فرصة لاتخاذ اجراء صارم ضد الاخوان. فعندما كان عبد الناصر يلقي كلمة أمام حوالى ١٠٠,٠٠٠ من الجماهير في ميدان المنشية بالإسكندرية، حاول أحد أعضاء جماعة الاخوان ويدعى محمود عبد اللطيف، اغتياله. وبالرغم من أن الطلقات قد أخطأت عبد الناصر، إلا أن الحادثة كانت سبباً في تغيير مصير كل من عبد الناصر والاخوان. وفي هذا الصدد يذكر فاتيكيوتيس «ان الطلقات التسع المشؤومة التي أطلقها عبد اللطيف لم تؤدِ فحسب إلى تمكين عبد الناصر من قمع آخر الحركات القوية المعارضة له وهي حركة الاخوان، بل انها أدت إلى تحويل مشاعر الجماهير لصالح الحاكم المطلق الصاعد، وحيث انه في كل مرة كان يظهر فيها منذ تلك الحادثة، كانت تتجمهر حوله أعداد غفيرة من المفعمين بالحماس وكأنه قد استحوذ تماماً على مشاعرهم»[٢٨].

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، حوكم ما يزيد على ٨٠٠ من أعضاء الاخوان الذين كان قد تم اعتقالهم بعد حادثة المنشية، كما حوكم إضافة إلى هؤلاء ٢٥٠ من أعضاء حركة الاخوان الذين تم اعتقالهم من بين أفراد الجيش. وقد انتهت هذه المحاكمات بإعدام ستة من زعماء الاخوان كان من بينهم عبد القادر عودة ومحمد فرغلي، وهنداوي دوير، وابراهيم الطيّب[٢٩]. ورسّخت هذه الاجراءات واقع أن النظام الجديد قد عقد العزم على تصفية معارضيه، وتأكد ذلك على مدى الأعوام

---

(٢٧) Monte Palmer, Ali Leila and El Sayed Yassin, eds., *The Egyptian Bureaucracy* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1988), p. 4.

(٢٨) Vatikiotis, *Nasser and his Generation*, p. 144.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

التي تعاقبت منذ ذلك الحين، إذ تعرّض الاخوان بصفة مستمرة للاعتقال ولإلقاء القبض عليهم بحجة الحفاظ على الأمن القومي.

وبعد أن خلت الساحة بتوقف الحياة الحزبية واحتواء المعارضة، بادر النظام الجديد إلى تشكيل التنظيم السياسي الخاص به، فأنشئت هيئة التحرير في سنة ١٩٥٣ بعد إلغاء الأحزاب السياسية لتكون المنبر السياسي الوحيد. وبدلاً من أن تكون قناة للمشاركة السياسية، تحدد هدفها بحشد التأييد الجماهيري. وفي أيار/ مايو سنة ١٩٥٧، حل الاتحاد القومي محل هيئة التحرير في مهمة حشد التأييد للنظام. وبرز أول مظهر من مظاهر المشاركة السياسية - بالرغم من غيبة التعددية السياسية - في عام ١٩٦٢ بإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي. فقد نص الميثاق الوطني الذي صدر في عام ١٩٦١ على تأسيس تنظيم سياسي جماهيري كان من بين أهدافه المعلنة تنظيم المشاركة السياسية. وبحلول عام ١٩٦٣، بلغ عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكي حوالى ٥ ملايين. وقد تم تنظيم الاتحاد الاشتراكي على غرار نموذج الحزب السوفياتي فكان له بناء من الخلايا الهرمية، يتم الربط بينها والرقابة عليها بواسطة مستوى القمة في التنظيم. وبالرغم من أن عنصر المشاركة قد ظل غائباً أو مهملاً، تماماً كما كان الحال بالنسبة إلى هيئة التحرير والاتحاد القومي، إلا أن الفروق الأساسية بين هذه الأشكال الثلاثة من التنظيمات السياسية قد تمثلت في شروط العضوية، وفي الهيكل التنظيمي وفي قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي. فالعضوية في الاتحاد الاشتراكي العربي أقامت جماعة صلبة محددة من المجندين الذين لا يدينون بالولاء للنظام فحسب، بل يعملون على ترويج سياساته وآرائه الايديولوجية، بدلاً من ضمان مجرد الموافقة اللفظية وهو ما كان يستهدفه الاتحاد القومي وهيئة التحرير. ومن ناحية أخرى، فإن البناء التراتبي (الهيراركي) لخلايا الاتحاد الاشتراكي الذي ينتهي عند القمة باللجنة المركزية، ضمن اختراق هذا التنظيم وسيطرته على المسرح السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن عملية اختيار القيادات في مستويات القمة من التنظيم ضمن سيطرة النظام إذ جاء هؤلاء الذين شغلوا هذه المراكز القيادية من الوظائف العليا في الجهاز التنفيذي للدولة أو جمعوا بين هذه المراكز القيادية في التنظيم ووظائفهم العليا في ذلك الجهاز.

إن التنظيم السياسي الذي كفله النظام في عهد عبد الناصر عمل على حشد التأييد لنظام الحكم وتوجهاته السياسية. وكانت عملية «التسييس الجماهيري» التي دعا إليها النظام في واقع الأمر عملية استبدال المشاركة السياسية بالتأييد السياسي. وهكذا، روّج النظام لفكرة أن المعارضة السياسية والخلاف الايديولوجي يمثّلان تهديداً لمصالح الجماهير وليس لأسلوب الحكم الذي انتهجه النظام. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة أنه مع كل سياسة جديدة أقبل عليها عبد الناصر، استطاع تهدئة قطاع من أفراد شعبه وتسييسه إلى مؤيد سياسي للنظام. فالاصلاح الزراعي أكسب النظام تأييد

صغار الفلاحين وضمن تسييسهم ضد الجماعات الاقتصادية والسياسية التي أبدت تشكيكها في فعالية هذه الاصلاحات. وبالأسلوب نفسه، سعى النظام إلى كسب تأييد البرجوازية الوطنية من خلال اجراءات التمصير، في حين عزز مناصرة الجماعات العمالية والمهنية له من خلال قوانين التأميم وبرامج الرفاهة الاجتماعية. وتوجت عملية التمثيل داخل مجلس الأمة حشد تأييد قطاعات عريضة من الشعب عن طريق تحديد نسبة الخمسين بالمئة من العمال والفلاحين ـ وهم القطاعان اللذان ضمن النظام ولاءهما من خلال السياسات السابق ذكرها. كما كفل النظام سيطرته الفعلية على غالبية المرشحين للمجلس من خلال «فرز» الاتحاد الاشتراكي «صلاحية» المرشحين والموافقة على دخولهم ساحة الانتخابات للمجلس. فمن خلال قصر العمل السياسي على التنظيمات التي أنشأها النظام (هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، ثم أخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي) استطاع عبد الناصر خلق ساحة سياسية تابعة للنظام همّشت داخلها المشاركة الفعلية، وحرمت خارجها العمل السياسي.

وعلى الرغم من إحكام النظام قبضته على الساحة السياسية ومحاولته فرض اطار ايديولوجي واحد من خلال عملية التسييس الجماهيري، إلا أن التغيرات المستمرة في السياسات التي شهدتها فترة الخمسينيات والستينيات مثلت عقبة أمام خلق نظام شمولي يتبنى نهجاً ايديولوجياً واضحاً. فعلى الرغم من أن النظام استطاع حشد تأييد أكبر قطاع ممكن من المجتمع، إلا أن طبيعة تنظيمه السياسي الذي افتقر إلى المشاركة الفعلية بين صفوفه، أسفر عن هيكل شكلي لم يأخذه أعضاؤه مأخذاً جدياً كحلبة مؤثرة في الحكم. وبالتالي، فشل هذا التنظيم في تعبئة المجتمع خلفه وخلق كوادر تعمل على ترسيخ فكر وتنظيم شمولي. وقد تعرض كليمنت هنري مور (Clement H. Moore) لمثل هذه الظاهرة حيث لاحظ أنه «على خلاف النظم الأكثر شمولية التي تتميز أيضاً بتركيز السلطة، فإن النظام السلطوي يفتقر أساساً إلى الايديولوجيا العملية وإلى التنظيم اللازم لتحطيم الجماعات المنافسة المحتملة، وخلق جماعات جديدة تخضع لسيطرته. فهو نظام يفتقر إلى الآلية التنظيمية اللازمة لتعبئة المجتمع واعداده لما يلائم خطته من أجل التحديث. ومن ثم فإنه لا بد أن يكون هذا النظام (السلطوي) عديم الفعالية يعجز عن أن يوسع من قاعدة قوّته بحيث تتجاوز أداته الرئيسية ونعني بذلك البيروقراطية التقليدية»[٣٠].

ثالثاً: النخبة السياسية في عهد عبد الناصر

حصل تشكيل نخبة القوى في عهد عبد الناصر على اهتمام عدد لا بأس به من الدراسات. ويلاحظ هرير ديكمجيان (Hrair Dekmejian) أن المؤسسة العسكرية

(٣٠) Clement Henry Moore, «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt,» *Comparative Politics,* vol. 6, no. 2 (January 1974), p. 193.

كانت أهم مصدر للنخبة السياسية في عهد عبد الناصر بالإضافة إلى سيطرتها عليها[٣١]. ويؤيد فاتيكيوتيس وجهة النظر هذه مضيفاً أن ضباط الجيش الموثوق بهم، كان يتم تعيينهم في المناصب الوزارية والمناصب البيروقراطية الهامة[٣٢]. ويتفق الباحثان في ملاحظتهما بشأن ما كان يحدث أيضاً من تجنيد عدد من المدنيين الموثوق بهم في صفوف هذه النخبة، وان ظلت سلطة هذه الاطارات المدنية بصفة عامة سلطة ثانوية، إذا ما قورنت بسلطة ضباط الجيش. ويشير ديكمجيان إلى أن انخراط العسكريين في الحكومة تم بشكل مباشر من خلال ثلاث استراتيجيات أساسية حققت لهم السيطرة. أولها وأبسطها هي تولي الأعضاء البارزين في مجلس قيادة الثورة مسؤولية الوزارات الرئيسية، وقيامهم بتعيين المدنيين الذين تتوافر لديهم الخبرات والمهارات الفنية اللازمة للعمل تحت ادارتهم. أما الاستراتيجيا الثانية التي استخدمت لتوسيع نطاق سيطرة العسكريين على الحكومة، فقد تمثلت في تعيين الضباط لشغل المركز الثاني «في الوزارات التي يتولى رئاستها مدنيون». ويشير ديكمجيان في هذا الصدد إلى توالي تعيين حسين ذو الفقار صبري ومحمود رياض ـ وهما من الضباط السابقين ـ نواباً لمحمود فوزي، وهو الدبلوماسي المدني الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية. بيد أن ديكمجيان يرى أن أكثر الاستراتيجيات تأثيراً كانت الاستراتيجيا الثالثة وهي في تعيين الضباط التكنوقراطيين الذين يجمعون الخلفية العسكرية والخبرة التكنوقراطية، وهي الاستراتيجيا التي استخدمها العسكريون كستار لتغطية عملية استيلائهم على الحكومة[٣٣].

والجدير بالذكر أن هذا الوجود المكثف لضباط الجيش داخل الحكومة لم يكن يعني أن المؤسسة العسكرية فرضت سيطرتها على رئيس الجمهورية أو على النخبة السياسية. ويمكن تفسير ذلك، وكما ذكر نزيه أيوبي، بأن «حركة سنة ١٩٥٢ لم تكن تمتلك اطارات سياسية تكنوقراطية خاصة بها، وبالتالي كان عليها في البداية أن تعتمد على أفراد من طبقة البيروقراطية القديمة»[٣٤]. وعندما حاول عبد الناصر إحلال معايير الولاء والثقة محل معايير الخبرة، يلاحظ أيوبي أن عبد الناصر لجأ إلى كوادر الضباط للعمل في الجهاز الاداري. ولكن العديد من المراقبين تعجلوا في القفز إلى نتيجة مؤداها أن العسكريين فرضوا سيطرتهم بعد سنة ١٩٥٢، مستندين في ذلك إلى معايير عددية ومتجاهلين حقيقة أسلوب تعيين هؤلاء العسكريين وأسلوب صنع القرار اللذين يكشفان عن مفاتيح

---

(٣١) Richard Hrair Dekmejian, *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971), pp. 167 - 224.

(٣٢) Vatikiotis, *Nasser and his Generation*, p. 158.

(٣٣) Dekmejian, Ibid., pp. 171 - 174.

(٣٤) Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: St. Anthony's; The Middle East Centre; Ithaca Press, 1980), p. 176.

السلطة في مصر. والواقع أنه نظراً إلى أن النظام الذي تولى الحكم في عام ١٩٥٢ قد تحقق له ذلك من خلال انقلاب قام به ضباط الجيش، ونظراً أيضاً إلى أن رئيس الدولة نفسه كان رجلاً عسكرياً، فقد بدا من المعقول أن يعتمد عبد الناصر على الضباط الذين يحظون بأكبر درجة من الثقة في شغل المناصب القيادية في الدولة، سواء داخل الحكومة أو في الجهاز البيروقراطي. وهو وضع يختلف تماماً عما يشير بعض الباحثين إليه من قيام المؤسسة العسكرية بذاتها بتولي اختصاصات الحكومة، أو أن يعهد إليها بذلك. فمن الناحية الأولى لم يحصل ضباط الجيش على مناصبهم داخل الحكومة أو جهاز الدولة البيروقراطي نتيجة خصائص يتميزون بها. ومن ناحية ثانية، فإن المؤسسة العسكرية لم تمارس ضغوطاً على عبد الناصر لكي تضمن هذه التعيينات. فضباط الجيش الموثوق بهم - مثلهم تماماً مثل المدنيين الموثوق بهم - تم تعيينهم في المناصب الحكومية على أساس ولائهم للرئيس. حقيقة أن المدنيين حظوا في نهاية الأمر بالنصيب الأوفر من هذه التعيينات، إلا أن ذلك لم يكن راجعاً إلى حدوث أي تغيير في وضع الضباط بالنسبة إلى النظام ولا كان نتيجة فوز الكوادر المدنية على العسكرية. ولكنه كان راجعاً إلى احتياج النظام إلى ما يتمتع به المدنيون من مهارات تكنوقراطية كانت لازمة لتحسين صورة النظام. والواقع أن تعيين ضباط الجيش في المناصب الوزارية والبيروقراطية كان في المرحلة التي كان النظام في حاجة إلى تعزيز عملية حماية العسكريين له، ومن ثم فإنه بمجرد أن أصبح باستطاعة هذا النظام الاعتماد على تأييد ومساندة هؤلاء العسكريين، بدأ تمثيلهم في الحكومة ينحسر تدريجياً. ولقد كانت مهمة الحماية هذه هي المقدمة المنطقية لما تمتعت به المؤسسة العسكرية من قوة منذ سنة ١٩٥٢، كما أنه من خلال المزايا المتبادلة التي عادت على الطرفين، استطاع النظام أن يضمن مساندة العسكريين وليس اشراكهم بشكل مباشر في الحكم.

ومن هنا، فإن فهم طبيعة القوة التي تمتعت بها المؤسسة العسكرية في مصر، يتعين أن يتم في ضوء تلك العلاقة الحمائية الخاصة التي ربطت بين هذه المؤسسة وبين المؤسسة السياسية. ومع هذا، فإنه بالرغم من امتلاك المؤسسة العسكرية نفوذاً سياسياً هاماً، فإنها لم تكن السلطة السياسية الحاكمة. وسوف نعرض بمزيد من التفصيل لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية السياسية في الفصل الرابع من هذه الدراسة. ويكفي الآن أن نقرر أنه إذا اعتبرنا أن تمثيل ضباط الجيش في الحكومة هو أحد معايير قياس مدى سيطرة الجيش على التنظيم السياسي، فإن انخفاض هذا التمثيل يعني بالضرورة انخفاض قوة هذه المؤسسة في مواجهة السلطة التنفيذية. وفي الواقع ليس ذلك صحيحاً. إن الدور السياسي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية وكذا أهميتها بالنسبة إلى تأمين نظام الحكم قد أصبحا أكثر بروزاً في أواخر الستينيات، وأيضاً في فترة السبعينيات والثمانينيات، وهي الفترات التي شهدت انخفاض تمثيل

ضباط الجيش في الحكومة إلى حدوده الدنيا. فمع كل تحدٍّ داخلي واجهه نظام الحكم، سواء في عام ١٩٦٨ أثناء اندلاع حوادث الشغب الطلابية والعمالية، أو في سنة ١٩٧٧ أثناء الفوران الشعبي الذي قام احتجاجاً على زيادة أسعار المواد الغذائية، أو أثناء مظاهرات الأمن المركزي في سنة ١٩٨٦، كانت المؤسسة العسكرية تهرع إلى نجدة الحكومة. والواقع أن هذه المؤسسة قد اضطلعت، وبصفة خاصة منذ فترة السبعينيات، بدور بوليسي بارز، أو على الأقل وضعت هذه المؤسسة نفسها في خدمة الأمن الداخلي وفي خدمة النظام الحاكم حفاظاً على استقراره، إضافة إلى مهمتها الدفاعية الأساسية.

وفضلاً عن ذلك، فإن تمثيل ضباط الجيش في جهاز الدولة البيروقراطي لم يكن واضحاً إلى تلك الدرجة التي أشار إليها بعض الباحثين. ففي دراسة حول التنظيم البيروقراطي في مصر المعاصرة، لاحظ نزيه أيوبي أنه من بين ١٧٨٢٨ شخصاً من القيادات الادارية في عام ١٩٦١، كان هناك ٣٧٠ فقط أو ما يوازي ٢ بالمئة منهم من العسكريين. أما بالنسبة إلى الأرقام الخاصة بسنة ١٩٦٧، فإنها تشير إلى تزايد اعتماد النظام في فترة الستينيات على كوادر التكنوقراطيين سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن أرقام عام ١٩٧٠ الخاصة بجهاز التعبئة والاحصاء، تكشف عن أن المهندسين بصفة خاصة والتكنوقراطيين بصفة عامة، كانوا يمثلون حوالى نصف رؤساء مجالس الادارات في القطاع العام، كما كانوا يشغلون حوالى ربع المراكز العليا في جهاز الوظائف المدنية، وأن المهندسين والتكنوقراطيين قد مثلوا ٤٩,٦ بالمئة من هؤلاء الذين شغلوا المراكز الممتازة، و٤٠ بالمئة ممن شغلوا المراكز العليا في القطاع العام[٣٥]. وهكذا، يبدو أن تعيين ضباط الجيش من غير التكنوقراطيين في مشروعات الدولة لم يتجاوز حالات فردية (وبالنظر إلى نسبة ٢ بالمئة التي أوردها أيوبي في دراسته فإن نسبة هؤلاء تبدو أكثر انخفاضاً) مثلت جزءاً من استراتيجيا عبد الناصر التي كانت تقضي بتعيين قيادات ادارية تدين بالولاء له مباشرة. وبطبيعة الحال أدت هذه التعيينات إلى تعزيز مسعى النظام تجاه المؤسسة العسكرية، الأمر الذي كفل وضمن حراسة هذه المؤسسة النظام. ولكن في كلتا الحالتين، اعتمد تعيين ضباط الجيش في الجهاز البيروقراطي للدولة على ولاء هؤلاء الأفراد للرئيس ـ تماماً كما كان الحال بالنسبة إلى المدنيين ـ ولم يكن نتيجة أية ضغوط مارستها المؤسسة العسكرية للسيطرة على الجهاز البيروقراطي.

إلا أن البنية المدنية أو العسكرية لم تكن الخاصية البارزة التي ميّزت النخبة السياسية في مصر. ولكن ميّزتها شبكة المنافع الشخصية المتبادلة التي حكمت عملية

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٨.

دخـول صفوف النخبـة، وهي الخاصيـة التي تعدّ أكـثر أهمية لفهم بنيـة هذه النخبـة. فتجنيد أعضاء النظام في مصر يرتبط بشبكة من الانتماءات غير الرسميـة التي جعلت ـ في غيبة القنوات الرسمية للتجنيد ـ التنظيم السيـاسي كيانـاً يستند إلى أسـاس شخصي وليس إلى هيكل مؤسسي. وفي دراسة حول النخبة السيـاسية المصريـة، حدد روبـرت سـبرنغبورغ عـدة أنماط من الانتـماءات التي جمعت بين أعضـاء هذه النخبـة[٣٦]، وهي الانتماء إلى شلة اجتماعية واحدة، أو الدفعة الجـامعية الـواحدة أو الارتبـاط بشبكة من المنافع المتبادلة ـ أو ما يسمى علاقات الزبائن.

وقد تجلت بوضوح ظاهرة الانتماء إلى الدفعة الواحدة في قيـادات النظام الجـديد التي عرفت باسم مجموعة الضباط الأحرار. ذلك أن الضباط الذين قادوا انقـلاب عام ١٩٥٢، وكذلك أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي تشكل في عام ١٩٥٣، كانوا بصفـة عامة أعضاء دفعة واحدة في الكلية الحـربية أو ممن نشـأت بينهم معرفـة شخصية أثنـاء سنوات الدراسة فيها. كـذلك تجلت ظـاهرة أعضـاء الدفعـة الواحـدة في التشكيلات الوزارية المختلفة وفي الدرجـات العليا من جهـاز الدولـة البيروقـراطي. وقد تعـززت ظاهرة الانتماء إلى الدفعة الواحدة بفعل المبدأ الذي حكم عمليـة التجنيد في المنـاصب العليا في الدولة في فترة ما بعد عـام ١٩٥٢ الذي استنـد إلى تغلّب عامـل الولاء عـلى عامل الخبرة. وبالرغم من أن مبادىء الثقة والصداقة والولاء التي تحكم عملية الانتماء إلى الدفعة الواحدة هي المبادىء نفسها التي تحكم الانتماء إلى «الشلة» الواحدة، إلا أن الشلة وهي الكلمة التي ينصرف معناها الحرفي إلى جماعة من الأصدقاء، تكـون أوسع نطاقاً، ومن ثم فهي تربط بين عدد أكبر من الأعضـاء. ولعل أهميـة «الشلة» تعود إلى أنها عـلى حين قـد تضم أعضاء الـدفعة الـواحدة، الا أنها تمتـد لتتجاوز هـذه الأخيرة وتضم أفراداً من أعمار ومهن ووظـائف متباينـة. ولقد عمـل النظام الجـديد بعـد عام ١٩٥٢، على تكريس ظاهرة الانتماء إلى الدفعة الواحـدة والشلة الواحـدة، كنمط من أنماط تجنيد النخبة السياسية، مغلّباً بذلك معايير الثقة والمعرفة الشخصية عـلى المعايـير الموضوعية المتعلقة بالخبرة والكفـاءة، وذلك في محـاولة منـه لضمان عـدم تسرب عناصر ذات ميول ايديولوجية وسياسية متباينـة إلى صفوفـه. وقد ضمن هـذا النمط من أنماط التجنيـد وجود درجـة معينة من التـوافق السياسي والايـديولـوجي بين أعضـاء النخبـة السيـاسية، بـل ولعل الأمـر الأهم من ذلك، أنـه قد حـد إلى أقصى درجة ممكنـة من اعتبارات الميول السياسية الفـردية أو دعـاوى المطالبـات بالـزعامـة من جانب أعضـاء النخبة. وهكذا، احتلت المعايير الموضوعية التي تحكم عملية دخـول صفوف النخبـة، مكانة ثانوية بالنسبة إلى الانتماءات الشخصية، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى القاء

(٣٦) Robert Daniel Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei—his Clan, Clients and Cohort* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982).

ظلال من الشك على أداء أجهزة الدولة سواء من الناحية الفنية أو المهنية. وعلى حد تعبير جلال أمين: «فإن العوامل الجديدة التي ترتبط بالثورات تميل إلى الاسهام، وبدرجة أكبر، في انعدام كفاءة الجهاز البيروقراطي وتبديد طاقاته. . .، ففي النظم الثورية يصبح للاعتبارات السياسية الغلبة على اعتبارات الكفاءة، ومن ثم تفضل هذه النظم الاعتماد على من يدينون بالولاء السياسي لها أكثر من الاعتماد على ذوي القدرات الذين يتصفون بالسلبية السياسية، هذا على حين يتم إنشاء الوظائف الوهمية ذات الرواتب المرتفعة لمجرد تسكين شخصية سياسية فيها بعد اقصائها عن مقاعد السلطة ولكن يخشى لخطورتها من أن تتحول إلى عدو»[٣٧].

وإذا كان ذلك يصدق على النظم الثورية، فإنه يصدق ربما بدرجة أكبر على النظم الملكية المحافظة (مثل العربية السعودية) والنظم الدكتاتورية (مثل العراق). فالولاء الشخصي هو الأساس الذي ترتكز إليه مبادىء التنظيم السياسي في المجتمعات التي تشكّل فيها التعددية السياسية والجماعات السياسية تحدياً لوجود النظام ذاته. ولهذا، فإن تجنيد أعضاء النخبة السياسية في مثل هذه المجتمعات يتم على النحو الذي يضمن استبعاد الاسهام الفردي في السياسة، وبالتالي تحجيم احتمالات وجود مساجلات سياسية نشطة على مستوى النخبة. ان النخبات السياسية الفاعلة والأنماط المتعارف عليها في الغرب لتجنيد أعضائها، تمثل بالنسبة إلى النظم الثورية والمحافظة في الوطن العربي خطراً متأصلاً يهدد بقاءها، في حين أن أنماط التجنيد التقليدية أو السلطوية تُحكم من قبضة النظام على مقاليد السلطة بواسطة تلك الهياكل الأبوية التي تربط ما بين أعضاء النخبة من خلال الولاء الشخصي وليس من خلال أطر مؤسسية. إن علاقات المنافع الشخصية المتبادلة التي تسود بين أعضاء النخبة تضمن بقاء مثل هذه النظم، إذ تعمل المنافع المتبادلة على التقليل إلى أقصى درجة من قوة الضوابط المؤسسية والمنافسة السياسية المنظمة. كما أن الحاكم في ظل الهياكل الأبوية ملكاً كان أو رئيساً أو دكتاتوراً، يخضع لأية التزامات مؤسسية. وكذلك الحال بالنسبة إلى النخبة التابعة له التي تظل مرتبطة به ومدينة له شخصياً.

الخلاصة

عكست السياسات التي انتُهجت خلال فترة الخمسينيات والستينيات محاولة النظام البحث عن نهج تنموي مجتمعي ملائم. ونظراً إلى افتقار هذا النظام إلى خيار ايديولوجي وسياسي واضح، كان تبنّيه عدداً من السياسات المتباينة بمثابة محاولات عابثة ضاعفت من درجة عدم الاستقرار التي كان يعانيها الاقتصاد السياسي المتخلف. ذلك أن التحولات المتتابعة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية كانت تعكس في

(٣٧) Vatikiotis, *Nasser and his Generation*, p. 221.

الواقع ردود أفعال سياسية وليس استراتيجيات تنموية مخططة بشكل منهجي. وقد شهدت فترة الخمسينيات والستينيات جهوداً استهدفت تهميش الجماعات السياسية والاقتصادية في المجتمع وتركيز جميع السلطات تدريجياً في يد النظام الجديد. وقد أثرت هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القوى السياسية الفاعلة بصفة عامة والنخبة السياسية الرسمية بصفة خاصة، إذ أسهمت سياسات إعادة توزيع الدخل وحظر النشاط السياسي وسيطرة الدولة تدريجياً على الاقتصاد، في نشوء نظام سياسي لا يزال ـ إلى حد كبير ـ مستمراً حتى الآن. كما أن المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت من وراء سياسات الرفاهة التي انتهجها عبد الناصر في حالات التعليم والإسكان والرعاية الصحية وضمان حصول خريجي الجامعات على فرصة عمل في الجهاز البيروقراطي... إلخ، أدت إلى توطيد الاعتماد على الحكومة لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وجدير بالذكر أن عملية التأميم في المجال الاقتصادي امتدت إلى النشاط السياسي. وبالرغم من أن النظام الجديد قد حافظ على دعواه الخاصة بالتمثيل الشعبي، فإن ما حدث في الواقع كان إبعاد الجماهير تدريجياً عن الحياة السياسية. فالتنظيم السياسي الذي أنشأه النظام الجديد سواء في شكل هيئة التحرير أو الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي العربي أفضى إلى فتور الاهتمام السياسي لدى الجماهير بسبب الرقابة التي فرضها هذا التنظيم على العمل السياسي، على حين ضاعفت عملية تسييس الجهاز البيروقراطي من خلال سياسة عبد الناصر الخاصة بالتعيينات السياسية خضوع هذا الجهاز لتوجهات النظام الحاكم.

وبحلول منتصف الستينيات، كان عبد الناصر قد نجح إلى حد كبير في عزل المجتمع المدني سياسياً، ثم أعقب ذلك سعيه إلى تحييد النخبة السياسية. ذلك أنه، في الوقت الذي استطاع عبد الناصر أن يضمن ولاء هذه النخبة عن طريق نظام التعيين الشخصي غير الرسمي لأفرادها، إلا أن وجود الأجنحة السياسية داخلها وبالرغم من عدم تنازعها بالضرورة على السلطة، كان يمثل خطراً محتملاً على نظام حكمه. ففي داخل الدائرة الأوسع للنخبة السياسية التي كانت بصفة عامة تدين بالولاء لعبد الناصر، كانت الأجنحة الايديولوجية مثل «شلة» علي صبري ذات التوجهات الاشتراكية، وجناح زكريا محيي الدين الليبرالي، و«شلة» المشير عامر من العسكريين ـ وكل هؤلاء جميعاً من رجالات عبد الناصر ـ تشكّل تحدياً كامناً لنظامه السلطوي. ذلك أن كل جناح من هذه الأجنحة استطاع أن ينشيء شبكة من المنافع الشخصية المتبادلة الخاصة به داخل أجهزة الدولة. ونظراً إلى الاختلافات الايديولوجية التي كانت سائدة بين هذه الجماعات ـ أو تعارض المصالح بينها ـ كان من المحتمل أن تحاول إما التأثير في التوجهات السياسية التي تصدر عن الرئيس بما يلائم مصالحها، أو

تحدي هذه التوجهات. ومن المؤكد أن عبد الناصر كان يدرك الخطر الذي تمثله النخبة السياسية ذات التوجهات الايديولوجية المتباينة، ناهيك عن النخبة النشطة سياسياً. ولهذا فإنه بعد احتواء خطر المعارضة من جانب الجماهير، تحسّب عبد الناصر لخطر نمو المعارضة من بين صفوف النخبة، وذلك بواسطة ضرب كل جناح داخلها بالآخر، بحيث أنه مع اقتراب سنوات حكمه الأخيرة، كان عبد الناصر قد استطاع إلى حد كبير تهدئة هذه الأجنحة النخبوية. وفي عام ١٩٧١، نجح خليفته في القضاء عليها تماماً لكي يضمن وجود نخبة موحدة ايديولوجياً ومحيَّدة سياسياً.

سنلقي مزيداً من الضوء في الفصل التالي على عملية تحييد النخبة السياسية في عهد عبد الناصر. لقد استمرت في الستينيات عملية إبعاد المجتمع المدني عن الحياة السياسية، وشملت هذه العملية، وبالتحديد في أعقاب حرب ١٩٦٧، النخبة السياسية الرسمية. ويجادل بعض الناصريين بأن أولويات التنمية التي وضعها عبد الناصر هي التي بررت قيام مثل هذا النظام السلطوي. وأذكر في هذا الصدد الحجة التي عبّر عنها كل من زكريا محيي الدين ومحمد حسنين هيكل أثناء احدى مقابلاتي معهما ومؤداها أن المجتمع الذي يعاني التخلف الاقتصادي والانكشاف السياسي، والذي ورثه عبد الناصر سنة ١٩٥٢، لم يكن ليحتمل ترف التعددية السياسية. ولكنهما في الوقت نفسه أقرا بأنه قد تمّت التضحية على نطاق واسع بالليبرالية السياسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

بيد أنه لم يتسنَّ للنظام الفصل إلى ما لا نهاية بين أولوية التنمية الاقتصادية وحرية العمل السياسي. إذ أدت هزيمة عام ١٩٦٧ إلى تعاظم الحاجة إلى الاصلاح السياسي والاقتصادي، وحملت الفترة التي أعقبت الهزيمة وامتدت من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٠ بشائر بدء مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد السياسي المصري المعاصر وتحوُّلاً في توجهات عبد الناصر السياسية. كانت هذه السنوات الثلاث الأخيرة في حكم عبد الناصر هي التي مهدت الطريق لتلك التحولات السياسية الواسعة النطاق التي شهدتها فترة السبعينيات في عهد السادات. ومع هذا، فقد عجزت بشائر الليبرالية السياسية التي أطلقتها هزيمة سنة ١٩٦٧ من عقالها وقد تبناها مجدداً السادات ـ على الأقل شكلياً ـ عن تغيّر ذلك الهيكل السلطوي غير المؤسسي للتنظيم السيّاسي المصري.

الفصل الثاني

بذور التحوّل

يتطلب تحليل الاقتصاد السياسي المصري إبان فترة السبعينيات دراسة الفترة الانتقالية التي اعقبت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ففي هذه الفترة الانتقالية أرسيت أسس السياسات التي نفذت خلال السبعينيات سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي. فالتخصيصية في المجال الاقتصادي والوعد بالليبرالية السياسية والاعتدال في مجال السياسة الخارجية التي كانت سمات مميزة لعهد السادات، حصلت على اهتمام عبد الناصر خلال السنوات الأخيرة من حكمه كمحاولة من جانبه لتأمين نظامه ضد التحديات الداخلية والاقليمية. وبالرغم من أن انتقال الزعامة من عبد الناصر الى السادات قد أثّر بالتأكيد في الاقتصاد السياسي المصري، الا أنه يظل من المقبول افتراض أن الاختلاف بين ما حاول عبد الناصر تحقيقه أثناء السنوات الأخيرة من حكمه وبين ما حققه السادات في فترة السبعينيات يعدّ اختلافاً في ثقل التغير وليس في اتجاه ذلك التغير.

بحلول عام ١٩٦٥، احتلت اعتبارات الاصلاح السياسي والاقتصادي مكان الأولوية في قائمة اهتمامات عبد الناصر، ذلك أن السياسات التنموية التي انتهجت حتى ذلك الوقت لم تحدث أثراً ملموساً. وظل يتعين على مصر أن تخرج من عنق الزجاجة الذي دفعتها اليه التحولات الفجائية والمتعارضة في السياسات، لكي تنتقل الى مرحلة تحقيق التنمية المستندة الى التخطيط. وقد أكدت هزيمة ١٩٦٧ الحاجة الماسة الى الاصلاح بعد أن ألقت بظلال من الشك على مقدرة النظام وفعالية سياساته التنموية على امتداد الخمس عشرة سنة السابقة. صحيح أن تحقيق نصر عسكري على اسرائيل لم يكن على الاطلاق فكرة مطروحة بشكل جادّ في ذلك الوقت، إلا أن الهزيمة الساحقة التي لحقت بمصر فاقت التوقعات كافة. ففي أقل من أسبوع واحد في

شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧، انهارت وتحطمت جهود عبد الناصر التي بذلت على امتداد خمسة عشر عاماً من أجل تحقيق التنمية ودعم قدرات الدفاع الوطني. ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب، بل كشفت هذه الهزيمة أيضاً عن مدى الحاجة الى اعادة النظر في الركائز الأساسية التي بنى عليها عبد الناصر تطلعاته التنموية.

أولاً: الاصلاح السياسي

تمحورت الاصلاحات السياسية التي شهدتها السنوات الخمس الأخيرة من حكم عبد الناصر ـ أي من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ ـ حول قضيتين رئيسيتين: **الأولى** هي السعي الى تطوير التنظيم السياسي بحيث يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع، وهو الأمر الذي حظي بأولوية من أجل عبور تلك الفجوة الأيديولوجية التي تفصل ما بين النظام والجماهير. بيد أن التطور في هذا المجال انصرف الى تقوية واصلاح التنظيم ذاته الذي تسيطر عليه الدولة. وبالرغم من أن التطوير في مجال التنظيم لم يصل الى حد الأخذ بالليبرالية السياسية، إلا أنه كشف عن حقيقة أن الجهود التي بذلها عبد الناصر لتسييس الجماهير باءت بالفشل، وأن هذا التسييس قد أدى من الناحية الفعلية الى خلق مجتمع تغلب عليه السلبية، ويموج من حين الى آخر بمشاعر الاحباط كردّ فعل لسلطوية النظام، بل يشهد أيضاً بعض الأشكال المتطرفة من العنف نتيجة الحرمان السياسي[1].

كانت القضية الثانية التي رَكَّزت عليها جهود الاصلاح احتواء «الشلل» أو مراكز القوى التي بدأت تأخذ شكلاً محدداً داخل أجهزة الدولة السياسية والأمنية، وذلك بهدف القضاء عليها في نهاية الأمر. والواقع أن جهود الاصلاح في هذا المجال كانت ايذاناً ببدء العملية التي أفضت في النهاية الى تحييد النخبة السياسية.

لقد وعد عبدالناصر إبّان السنوات التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ بمزيد من الاصلاحات السياسية الليبرالية التي لو وضعت موضع التنفيذ بشكل جدي لكانت قد مثلت أهم الخطوات الملموسة نحو مزيد من التطور السياسي. غير أن هذا الوعد ظل الى حد كبير مرتبطاً باستراتيجيا عبد الناصر الرامية الى القضاء على ظاهرة «الشِلل» داخل أجهزة الدولة. وفي هذا الصدد يلاحَظ أنه بهدف قمع حركات الشغب الطلابية والعمالية التي اندلعت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ألقى عبدالناصر بمسؤولية تقييد

---

(١) في الوقت الذي عمل فيه الحرمان من المشاركة السياسية وغياب التعددية السياسية على خلق مجتمع سلبي، فإن هذين العاملين أيضاً ولّدا أشكالاً متطرفة من العناصر المتطرفة التي لجأت إلى العمل السري. والجدير بالذكر هنا أن العناصر الإسلامية النشطة التي ظهرت على السطح في فترة السبعينيات كانت ـ بصفة عامة ـ امتداداً لتنظيمات الإخوان المسلمين السرية في فترة الستينيات.

المشاركة السياسية على هذه «الشِلل» بخاصة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي. ومن هنا كان من الطبيعي أن ترتبط وعوده بتحقيق الليبرالية السياسية بعملية القضاء على تلك «الشِلل»..

وكان الاتحاد الاشتراكي العربي ـ وهو منبر النظام السياسي ـ قد أنشىء في عام ١٩٦٣، ولم تمضِ على انشائه ثلاثة أسابيع حتى بلغ عدد المصريين الذين انضموا الى عضويته حوالى خمسة ملايين[٢]. وفي عام ١٩٦٤ تم تعيين أمانة التنظيم التي ضمت ٢١ عضواً منهم ١٣ عضواً من الضباط السابقين. وبعد عام واحد، أعيد تنظيم هذه الأمانة لكي تضم ١٦ عضواً فقط منهم ١١ عضواً من الضباط السابقين. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٥، عُين علي صبري ـ الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء ـ أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي. وفور تعيينه اتخذ عدداً من الاجراءات منها انشاء مكاتب تنفيذية في مختلف محافظات الجمهورية لتكون بمثابة فروع محلية للحزب، وتنظيم عملية الانضمام الى عضوية الأمانة العامة للحزب. وقد أصبح من غير المسموح به أن يشغل أعضاء المكاتب التنفيذية وأعضاء الأمانة العامة أية وظائف خارج التنظيم، أي أن تكون مراكزهم الجديدة داخل الاتحاد الاشتراكي بمثابة مناصب رسمية. وقد تم تحديد أجر مجزٍ لكل من تولى منصباً قيادياً في التنظيم، بحيث أصبحت المناصب العليا في الحزب أكثر جاذبية من الناحية المالية وبدرجة دفعت المسؤولين الى السعي الى شغلها[٣]. وقد أسفر هذا الاجراء الأخير عن خلق مجموعة من البيروقراطيين السياسيين الذين يتلقون رواتب لقاء عملهم.

وبعد مضي عامين على انشاء الاتحاد الاشتراكي، وفي اليوم الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، ظهر المقال الأسبوعي الذي كان يكتبه محمد حسنين هيكل في جريدة الأهرام يحدد فيه الدور الذي يتوقع أن ينهض به التنظيم، وكذلك الأخطار التي يتعين عليه تجنبها. والواقع أن هذا المقال كان بمثابة رسالة ضخمة موجهة من عبدالناصر الى قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي، اذ كتب هيكل يقول:

«إن سنة ١٩٦٤ التي طرحت احتمال الديمقراطية ضمن ما طرحته قد تركت التحدي لسنة ١٩٦٥ ترد عليه بالحسم. وهناك أخطار يمكن من الآن كشفها والاشارة اليها:

١ ـ هناك خطر الانزلاق وراء استعمال السلطة الادارية في عملية بناء السلطة السياسية.

٢ ـ هناك خطر بناء الاتحاد الاشتراكي على نمط الأجهزة البيروقراطية.

---

(٢) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد عبد الناصر (القاهرة: القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥)، ص ٣٥.

(٣) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ٢٥٦.

٣ ـ هناك خطر الوقوع في متاهات الأبحاث الأكاديمية وأن يتحول الاتحاد الاشتراكي الى حلقة للمناقشات الفلسفية في المطلق والمجرد.

وأشعر بصراحة أن أكثر ما نحتاج اليه في هذه المرحلة هو شيء واحد: فلسفة أقل، وعمل أكثر».

وبعد مضي عام على توجيه هذه الرسالة، واجه عبدالناصر قيادات الاتحاد الاشتراكي مباشرة بعد أن اتضح له في عام ١٩٦٦ أن التنظيم قد عجز عن تحقيق كثير من الآمال المعقودة عليه سواء في ما يتعلق بمستوى آدائه أو ببناء هيكله التنظيمي. ففي ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ التقى الرئيس عبد الناصر باللجنة السياسية للإتحاد الاشتراكي العربي، وهو الاجتماع الذي اعترف فيه صراحة ولأول مرة بأن الحزب لم يحقق أهدافه، اذ انفصلت هذه القيادات عن الجماهير وحولت الاتحاد الاشتراكي الى جهاز آخر من الأجهزة البيروقراطية السرطانية. وأنهى عبدالناصر اجتماعه بقيادات الحزب بملاحظة متشائمة لم تدع مجالاً كبيراً للشك في المصير النهائي الذي ينتظر التنظيم، إذ أكد عبد الناصر «أنه بدون نظام للعمل وبدون تحديد واضح للغايات لن يكتب لنا أبداً النجاح»[٤].

والواقع أن رغبة عبد الناصر في اصلاح الاتحاد الاشتراكي وتوطيد دعائم تنظيم سياسي يقف وراء النظام تأكدت بشكل واضح في منتصف الستينيات وخصوصاً في أعقاب عدد من الأحداث التي كادت تمثل تحدياً لاستقرار النظام. فمع ازدياد حدة التقشف الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) كان من المحتم أن تتعدد شكاوى الجماهير بسبب ما تعانيه من صعوبات اقتصادية. وبدأت الفئات المختلفة من الطبقة المتوسطة تعبر عن سخطها وتخوفها من سياسات النظام لأنها كانت الطبقة الأكثر تعرضاً للآثار التضخمية للخطة الخمسية بالرغم من أن النظام كان يعلن أنها الطبقة المستفيدة من هذه الخطة. والواقع أن فئات الطبقة المتوسطة، وبعد أن تحملت العبء الاقتصادي الذي فرضته سياسات النظام التنموية، تعمقت لديها وبدرجة كبيرة، الرغبة في الاشتراك مع النظام في صياغة السياسات المستقبلية التي تؤثر فيها بشكل مباشر. وبالطبع تقاعس الاتحاد الاشتراكي عن تلبية هذه الرغبة، بل ان دوره كوسيط بين النظام والجماهير الذي كان من المفترض أن يضطلع به ظل دوراً أحادي الاتجاه من النظام الى الجماهير. وبقي الاتجاه الآخر مسدوداً في وجه مهمة نقل مطالب وشكاوى الجماهير الى النظام. وهو ما أدى في نهاية الأمر الى واقعة آب/ أغسطس ١٩٦٥ التي كانت بمثابة انفجار في وجه النظام، اذ اكتشفت أجهزة الأمن خلية سرّية زعم أنها كانت تخطط للاطاحة بالنظام

(٤) خطاب عبد الناصر في الاتحاد الاشتراكي العربي في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦.

الحاكم وهي تضم أعضاء ينتمون الى فئات الطبقة الوسطى، ومعظمهم من الأطباء والمهندسين والعلماء والطيارين وطلبة الجامعة. وقد عكست حركة الاعتقالات التي أعقبت ذلك مدى جسامة الخطر الذي استشعره النظام، فتم القاء القبض على ٢٧,٠٠٠ شخص في ما وصف رسمياً بأنه «آخر مؤامرة يقوم بها الاخوان المسلمون»[٥]. وحقيقة أنه من المرجح أن الأخوان كانوا ضالعين في هذه «المؤامرة»، إلا أن الواقعة جاءت تعبيراً عن حالة السخط العام التي عمت شرائح واسعة من أفراد الشعب.

بيد أنه بغضّ النظر عن السخط الشعبي وعن عدم كفاءة الاتحاد الاشتراكي، فقد غدت الحاجة الى اعادة هيكلة التنظيم السياسي ضرورية في ضوء تزايد الانقسام بين أعضاء النخبة السياسية. وتجسّد هذا الانقسام بشكل خطير بحلول منتصف الستينيات في ظهور مجموعة اليساريين التي التفّت حول علي صبري وقيادات الاتحاد الاشتراكي، ومجموعة ذات توجهات ليبرالية معتدلة التفّت حول زكريا محيي الدين، بالإضافة الى مجموعة ثالثة داخل الجيش تجمعت حول عبدالحكيم عامر. وقد توطدت دعائم «الشلل» داخل الحزب والجيش وأخذت تتنافس من أجل فرض سيطرتها على الاتحاد الاشتراكي والحصول على نصيب أكبر من هيكل السلطة. وفي خطابه في افتتاح مجلس الأمة في عام ١٩٦٥، ألمح عبد الناصر الى وجود هذه الأجنحة داخل النخبة، بل اقتربت كلماته في بعض الأحيان الى حد التصريح حين أكد «ضرورة تحكيم القانون لكي يكون أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادات الأفراد».

وتركزت جهود عبد الناصر من أجل احتواء خطر ظهور «شلل» القوى داخل كيان النخبة، وفي الوقت نفسه من أجل حشد تأييد الجماهير له شخصياً، حول تنشيط تنظيمين داخل هيكل الحزب، هما منظمة الشباب والتنظيم الطليعي، اللذين كانا بمثابة وحدات طليعية للحزب. وحرص عبد الناصر على أن يختار بنفسه العناصر القيادية في هذين التنظيمين ـ خاصة التنظيم الطليعي ـ وعهد الى هذه العناصر بالمهام التي كان من المفترض أن يضطلع بها قادة الاتحاد الاشتراكي ذاته[٦]. بيد أن أياً من هذين التنظيمين لم يحقق النجاح المرجو منه، فمنظمة الشباب التي كان هدفها انشاء تنظيم طلابي داخل الحزب يضم مختلف الاتحادات الطلابية، سرعان ما واجهت تحديات من الكيانات الطلابية الأخرى الموجودة في مختلف الجامعات. فمن ناحية، تقلد رئاسات منظمة الشباب مسؤولون حكوميون معينون، كما كان أعضاء الأمانة العامة للمنظمة يختارون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي. ومن ثم كانت بنية قيادة هذه المنظمة كافية لاثارة عداء الطلبة الذين اعتبروها مجرد امتداد

---

(٥) Mark Neal Cooper, *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm, 1982), p. 38.

(٦) يُلاحظ أن معظم قيادات التنظيم قد خدموا في ما بعد في وزارات عبد الناصر والسادات.

للاتحاد الاشتراكي بصفة عامة. ومن ناحية أخرى أتت كذلك قيادات التنظيم الطليعي من مؤسسات الدولة الرسمية دون افساح المجال لأية عناصر جديدة. وقد أشار محمد حسنين هيكل في احدى المقابلات التي أجريتها معه، الى رغبة عبد الناصر في احاطة هذا التنظيم بالسرية تحسباً لسوء استغلال قيادته المناصب الرسمية كما حدث من قبل بالنسبة إلى الاطارات العليا داخل الاتحاد الاشتراكي. غير أنه ولسوء الحظ - وعلى حد تعبير هيكل - فان هذه السرية أدت الى ارتباط هذا التنظيم في أذهان العامة بجهاز المخابرات وجهاز المباحث مما أدى بلا شك الى فقدان التنظيم مصداقيته بين الجماهير. وهكذا، عجزت خطة عبد الناصر لانعاش خلايا طليعية داخل الاتحاد الاشتراكي عن أن تسفر عن اجراء عملية اعادة هيكلة حقيقية للتنظيم السياسي.

وبحلول عام ١٩٦٧، دب الاضطراب في مستويات التنظيم السياسي كافة، أي الاتحاد الاشتراكي العربي، وأصبحت الجماهير تشعر باللامبالاة تجاهه في الوقت الذي سعى فيه الحزب الى الفوز بنصيب أكبر من السلطة داخل النظام، وناور من أجل الحد من نفوذ الأجنحة المعتدلة داخل النخبة السياسية. على حين سعى الجيش الى استغلال - أو بالأحرى سوء استغلال - سلطته. وكما يقول ريموند بيكر: «أصبحت الحلبة السياسية في مصر خاضعة لسيطرة مجموعة جديدة من الرجال ليسوا على شاكلة واحدة، فقد كان هناك ضباط الجيش ومسؤولو الأمن والبيروقراطيون والتكنوقراط واليساريون، وكل من هؤلاء كانت له رؤيته الخاصة لمستقبل مصر، ولدوره الذي سيلعبه في هذا المستقبل»(٧).

وفي ضوء تكوين النخبة هذا، كان من المتوقع أن ينشب النزاع بين أجنحتها. وكان أكثر هذه الأجنحة قدرة من الناحية التنظيمية على التنافس على السلطة جناح علي صبري داخل الاتحاد الاشتراكي ومجموعة العسكريين التي أصبحت تُعرفَ باسم «رجال المشير»، والتي كان يتزعمها عبد الحكيم عامر. «ففي نهاية عام ١٩٦٦ زعمت المخابرات الحربية أنها اكتشفت وجود شبكة ضخمة من العناصر الشيوعية التي اخترقت صفوف منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكي»(٨). وعلى أثر ذلك، أغلقت أبواب المعهد الاشتراكي، ووجِّه الى كل من مديره ابراهيم سعد الدين، والى لطفي الخولي رئيس تحرير مجلة الطليعة الاشتراكية الشهرية، تهمة التحريض على تشكيل تجمُّع شيوعي، وأُلقي القبض على ٧٥ شخصاً وجهت اليهم تهمة التآمر للاطاحة بنظام الحكم. ولقد أفرج عنهم بعد ذلك بوقت قصير، بعد أن أكد وزير الداخلية - وبناءً على تعليمات عبد الناصر له بالتحقيق في الواقعة - أن الاتهامات التي وجهتها اليهم المخابرات الحربية ليس لها أساس من الصحة. وبعد أشهر قليلة فقط، عادت المخابرات الحربية وذكرت

---

(٧) Raymond William Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 86.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.

أن هناك مجموعة من منظمة الشباب في أبو قير ـ احدى ضواحي مدينة الاسكندرية ـ كانت تعقد اجتماعات لمناقشة «الاحتياطات الواجب اتخاذها في مواجهة انقلاب عسكري». ويلاحظ كوبر «أنه بغضّ النظر عما اذا كان هناك حقيقة محاولة انقلاب أو تخطيط للقيام بانقلاب من جانب الحزب أو الجيش، من المؤكد أن هذين القطاعين من قطاعات النخبة كانا يتسابقان للسيطرة على المناصب بأسلوب أكثر صراحة بل وأكثر تهوراً من أساليبهما المعتادة»[٩]. ولم يقف الأمر عند حد تآمر كل شلة من هاتين الشلتين ضد الأخرى من أجل أن يكون لها السيطرة، بل ان عبد الناصر أيضاً كان يحاول ضرب كل منهما بالأخرى حفاظاً على أمنه الشخصي، وحاول أن يحدّ من قوة كلتيهما من طريق تكريس صراع كل منهما ضد الأخرى لتجنب اجتماعهما عليه. ومن أوضح الأمثلة على أسلوب عبدالناصر في هذا الصدد هو ما حدث عام ١٩٦٦ بعد حادثة كمشيش الشهيرة والمرحلة الثالثة من مصادرة الأراضي التي أعقبتها[١٠]. فقد اضطلع الاتحاد الاشتراكي بدور أساسي في الضرب بيد من حديد على بقايا الاقطاع بعد حادثة كمشيش، مما حقق للحزب وقيادته مكاسب سياسية هامة بين أفراد الشعب. وبالطبع كان من المتوقع أن يعهد برئاسة لجنة تصفية الاقطاع التي أمر عبد الناصر بتشكيلها في أعقاب هذه الحادثة إلى قائد هذه الحملة ضد الاقطاعيين، أي إلى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، علي صبري. ولكن عبد الناصر قرر تعيين عبد الحكيم عامر رئيساً لهذه اللجنة.

وبالرغم من أن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية قد نظِّمت على النحو الذي يحول دون التداخل بين المؤسستين، فإن حماية الجيش النظام، ودوره في الإتيان أصلاً بهذا النظام أعطت بعض القيادات العليا في الجيش حقوقاً على النظام. كان للجيش بوصفه حامي النظام سلطات سياسية واضحة. هذه السلطات وجهت بصفة عامة نحو تأمين بقاء النظام وليس تحديه، وتحقق ذلك نتيجة نمو علاقة من المنافع المتبادلة بين الجيش والنظام الحاكم. ومع هذا، فقد تعيّن على النظام أن يتحسّب ضد احتمال تسييس الجيش المفرط، لما يشكله هذا الاحتمال من خطر يهدد تضامن المؤسسة العسكرية وقدراتها الدفاعية، أو يجعلها عرضة للاختراق من جانب الأجنحة السياسية الخارجية. ولتفادي هذا الخطر المحتمل أنشأ عبد الناصر بؤرة أمن داخل الجيش عهد اليها بمهمة إبعاد الجيش عن السياسة وعدم اساءة استخدام السلطة من جانب الضباط الذين زاد احساسهم بأنفسهم بعد عام ١٩٥٢. وكلّف عبد الناصر عبد الحكيم عامر بإنشاء هذه البؤرة الأمنية وصارت تعرف باسم «رجال

---

(٩) Cooper, Ibid., p. 41.

(١٠) في عام ١٩٦٦ قتل أحد أعضاء عائلة الفقي (وهي من قدامى عائلات ملّاك الأرض) أحد الفلاحين أثناء مشادة وقعت بينهما، وقد أعادت هذه الحادثة إلى الأذهان ذكريات عن عهود الإقطاعيين، وحاول الاتحاد الاشتراكي تضخيمها كي يكسب مزيداً من التأييد لدعايته الاشتراكية بين الجماهير.

المشير». ولكن ـ وكما حدث بالنسبة الى قيادات الاتحاد الاشتراكي ـ أحبطت جماعة المشير هي الأخرى الهدف الذي أنشئت من أجله، حيث غدت هي نفسها جناحاً من أجنحة القوة داخل الجيش مستغلة مناصبها في المؤسسة العسكرية والصلاحيات والسلطات التي تمتعت بها، واستطاعت هذه الجماعة أن تحكم سيطرتها على الجيش وتعقد الصفقات مع القيادة السياسة مطالبة إياها بالحصول على مزايا في مقابل الخدمات التي يقدمها الجيش الى النظام.

ثم تأتي هزيمة ١٩٦٧ لكي تبرز كل نقائص ومثالب النظام المصري وتنظيمه السياسي ومؤسسته العسكرية. وعلى حد تعبير كوبر: «إن تصاعد حدة الانقسام بين صفوف النخبة مع تصاعد الضغوط الجماهيرية زاد في تعقيد مهمة الحفاظ على التوازن التي قام بها عبدالناصر قبل حرب يونيو ١٩٦٧، حيث تقلص الى حد كبير هامش الخطأ ولم تعد النخب السياسية قادرة على تحمّل شلة السلطة في الحزب من خلال تعبئة الجماهير ضد زعامات الحزب، في الوقت الذي لم يعد فيه من الممكن الحفاظ على هدوء الجماهير»[11]. ومن هنا، بات من المحتم القيام باعادة تقييم السياسات على المستوى الاقتصادي والسياسي، وبات على عبد الناصر أن يدرك أن «الأيديولوجيا الرسمية لمصر ـ التي جاءت نتاجاً لاحتياجات نظامه لا تلبي الاحتياجات الضرورية لشعبه»[12]. وأصبح من الضروري أن توضع الحلول الجزئية جانباً مفسحة الطريق للاصلاحات الشاملة والملموسة. كذلك أضحت قضية أجنحة القوى داخل النخبة موضوع تناول ومناقشات علنية، وأعقب ذلك بذل الوعود بتحقيق درجة أعلى من الليبرالية السياسية والمشاركة «المنظمة»..

وجاءت أولى خطوات تحييد النخبة في اتجاه الجيش حين اتخذ عبد الناصر اجراءات صارمة وشاملة ضد «شلة القوة» داخل المؤسسة العسكرية. ففي ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهو اليوم الثاني بعد وقف اطلاق النار، قام عبد الناصر باحداث تغيير كامل في قيادات الجيش، فأعفى المشير عامر وشمس بدران، وزير الحربية، من منصبيهما، ومعهما القادة العسكريين أعضاء ما كان يُعرف بجماعة المشير. وبالرغم من أن أسباب كارثة ١٩٦٧ لم تكن تعود فقط الى عدم كفاءة الجيش، إلا أنه كان من الطبيعي أن يتحمل الجيش جزءاً كبيراً من المسؤولية. ونظراً الى أن الهجوم الجوي الاسرائيلي في الساعات المبكرة من الحرب قد أدى الى تدمير السلاح الجوي المصري كلياً تقريباً وهو ما زال رابضاً على الأرض، فقد كانت قيادات القوات الجوية أول من تحمّل تبعة الهزيمة العسكرية، اذ قُدِّم قادة السلاح الجوي مع وزير الحربية الى محاكمة عسكرية ووجهت اليهم تهمة الأداء المخزي. أما المشير عامر فقد أعفي من منصبه وحدِّدت اقامته في منزله، ثم انتحر بعد ثلاثة أشهر.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٢) Baker, Ibid., p. 104.

كذلك نالت «شلة» علي صبري نصيبها من العقاب. حقيقة أن «شلة القـوة» في الحزب لم تحلّ كنظيرتها في الجيش، إلا أن محاولة جادة جرت لتهميش دور جماعة علي صبري وتحجيم قوّتها. فقد تفادى عبد الناصر احتواء هذه الجماعة من طريق المواجهة المباشرة خشية أن يُتّهم بالتنصل من المسؤولية عن الهزيمة والقائها على الحزب. ومن ثم جابه عبد الناصر بأسلوب بارع حملة «شلة السلطة» بلمّ شعث الجماهير لمجابهة قيادات الاتحاد الاشتراكي واتهمها بأنها نصّبت نفسها «حكومة فوق الحكومة أو إلى جانب الحكومة»[١٣].

وبالرغم من أن عبد الناصر لم يكن في يوم من الأيام راغباً بشكل جدّي في تشجيع المشاركة السياسية، إلا أنه حمل قيادات الحزب مسؤولية غياب هذه المشاركة تحقيقاً لمصالحها الخاصة. والواقع أن عبد الناصر كان يحاول احتواء جناح القوة داخل الحزب من خلال تعبئة الرأي العام ضد الاتحاد الاشتراكي، بحيث يأتي القضاء على هذه «الشلة» بمثابة استجابة لمطلب عام وليس اعترافاً من عبد الناصر بفشله منذ البداية في إقامة هذا التنظيم السياسي. ولعله من الجدير بالملاحظة هنا، أن التنظيم السياسي منذ عام ١٩٥٣ بدءاً بهيئة التحرير وانتهاءً بالاتحاد الاشتراكي لم يؤسس كقناة للمشاركة السياسية. وبناءً عليه، فإن المواجهة التي حدثت بين عبد الناصر والحزب في ١٩٦٧ لم يكن سببها تعويق الحزب لعملية المشاركة السياسية، ذلك أنه لو كان الحزب نجح في حشد التأييد الشعبي الذي كان يحتاج اليهعبد الناصر، حتى ولو تم ذلك على حساب سوء استغلال قيادات الحزب لمراكزها، لما كان عبد الناصر ـ على الأرجح ـ قد تحرك ضد جماعة علي صبري. ولكن محاولة هذه الجماعة تعزيز قاعدة قوّتها هي التي حتمت اقصاءها.

ومرة أخرى يجددعبد الناصر وعوده بإجراء اصلاح سياسي، وذلك من خلال مقال هيكل الأسبوعي. ولأول مرة يتردد في وسائل الاعلام الرسمية، وبالمعنى الايجابي، تعبير الليبرالية السياسية مع تأكيد ديمقراطية المشاركة بدلاً من ديمقراطية الموافقة[١٤]. وطالب هيكل بضمانات دستورية حتى تمارس حرية الرأي والتعددية السياسية دون خوف من التعرض للاعتقال أو العزل أو الحراسة[١٥]. بيد أن هذه الضمانات لم تكن كافية لتهدئة أفراد شعب يعانون الاضطراب على أثر هزيمة لحقت بهم. ومن هنا أضحى من المحتم اتخاذ تدابير اصلاحية ملموسة كما اضطر النظام للسماح ـ ولو نظرياً ـ بعملية التعددية السياسية. وجدير بالذكر، أن حماسة الجماهير

---

(١٣) محمد حسنين هيكل، «بصراحة،» الأهرام، ١٩٦٧/٨/١١.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

التي تفجرت في أول الأمر وأبقت عبد الناصر في السلطة في يوم ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ما لبثت أن تبددت تحت وطأة المطالب والضغوط الحقيقية من أجل الاصلاح. وكان عبد الناصر قد اعترف علناً بأنه هو وحده الذي يتحمل مسؤولية هزيمة ١٩٦٧، وأعلن استقالته من منصبه. ولكن الجماهير التي ملأت الشوارع آنذاك تطالبه بالعدول عن الاستقالة، كانت على استعداد للخروج مرة أخرى الى الشارع مطالبة إياه بثمن ثقتها فيه.

والواقع أن هذا هو ما حدث بالفعل. ففي ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٨، أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على محمد صدقي محمود، قائد القوات الجوية، بالسجن مدة خمسة عشر عاماً، وعلى نائبه إسماعيل لبيب بالسجن عشر سنوات، الأمر الذي أشعل موجة من أحداث الشغب بين الجماهير التي اتهمت النظام بأنه قد بالغ في تسامحه مع هؤلاء القادة وطالبت بإعادة المحاكمة. وعلى حين أن صدور هذه الأحكام كان الشرارة التي أشعلت هذا الشغب، فإن حدته كانت مؤشراً على الاحباطات المكبوته التي تجاوزت ذلك السبب المباشر لاحداث الشغب، وسرعان ما طالب الطلبة والعمال الذين قاموا بهذه الأحداث بنصيب عادل من المشاركة في عملية صنع القرار. كذلك نشطت جماعات أخرى مثل الجماعات المهنية التي رفعت صوتها في الوقت نفسه مطالبة بالحرية والمشاركة السياسية الحقيقية. وكان رجال القضاء أكثر الجماعات فعالية، إذ تقدموا الى عبد الناصر بوثيقة امتدحوا فيها جهوده من اجل الاصلاح السياسي، ولكنها حملت بين السطور وبأسلوب بارع معاني استهدفت ممارسة الضغط على عبد الناصر لتنفيذ وعوده بارساء الليبرالية السياسية وسيادة القانون.

وفي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨، استجاب عبد الناصر رسمياً لهذه المطالب المتزايدة للاصلاح السياسي الحقيقي، بأن أعلن عن برنامج كان بمثابة خطة عمل لتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي وعد بها. وقد نص البرنامج على ضرورة اعادة بناء التنظيم السياسي وفق القواعد الليبرالية والمؤسسية للمشاركة السياسية. كذلك أكد البرنامج على سيادة القانون في مواجهة سوء استخدام السلطة، وعلى المشاركة السياسية الفاعلة والتمثيل الحقيقي، والترشيد الاقتصادي، إضافة الى اعادة بناء القدرات العسكرية للجيش، وتبني منهاج أكثر واقعية في تسيير شؤون السياسة الخارجية.

ثانياً: محاولات الترشيد الاقتصادي

لا مراء في أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت منذ وصول النظام الجديد إلى الحكم في عام ١٩٥٢، كانت تستهدف إقامة قاعدة من المؤيدين السياسيين للنظام من

طريق خلق مجموعة من المنتفعين بهذه السياسات. فاجراءات الاصلاح الزراعي والتمصير والتأميم كلها عبّرت عن اتجاهات لإعادة توزيع الدخل اعتماداً على تلك الموارد الاقتصادية المحلية المحدودة. وعلى حين نجحت بصفة عامة اجراءات إعادة توزيع الدخل في خلق قاعدة من المؤيدين للنظام، إلا أنها انطوت على مخاطر اقتصادية جمة. فقد تمّت هذه الاجراءات «بواسطة ضخ موارد إلى القاعدة لم يكن يملكها النظام حقيقة، ونتج عن ذلك العجز الدائم عن احداث التأثير المطلوب عن طريق السياسات التي حققت الانجازات السياسية ـ مثل سياسات الأجور والأسعار والدعم والعمالة»[16]. كانت تطلعات عبد الناصر التنموية تفوق طاقة مصر من الموارد، كما أدت محاولاته إقامة دولة الرفاهة إلى إبقاء البلاد في حبائل المديونية الخارجية. ولذا، فإنه بانتهاء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) أصبح الاقتصاد المصري مثقلاً بالآثار التضخمية التي خلّفتها هذه الخطة إضافةً إلى المعدلات المرتفعة من المديونية الخارجية التي تراكمت على امتداد سنوات هذه الخطة. ففي عام ١٩٦٦، بلغ دين مصر الخارجي ٤٠٠ مليون جنيه مصري غير شاملة نفقات خدمة الدين. وقد اضطر عبد الناصر نفسه في الخطاب الذي ألقاه في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٦٦ إلى الاعتراف بأن الخطة الخمسية وضعت معدلات متفائلة تفوق طاقة الاقتصاد المصري الفعلية.

وإلى جانب الآثار الاقتصادية التي تمخضت عن الخطة الخمسية الأولى، كانت مخصصات الدفاع والنفقات العسكرية تبتلع جزءاً هاماً من إجمالي الناتج المحلي إذ ارتفعت من ٣,٩ بالمئة عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ إلى ١٢,٣٠ بالمئة عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥[17]. هذا، في الوقت الذي أسهمت فيه الضغوط الإقليمية والدولية في زيادة تفاقم الوضع الاقتصادي المصري، إذ تركت حرب اليمن ندبة غائرة فيه. وبالرغم من أن عبد الناصر أدرك الثمن الاقتصادي الفادح الذي تكلّفته هذه الحرب، فإن الانسحاب منها كان يمكن أن يكلفه ثمناً سياسياً باهظاً لم يكن مستعداً لتحمله أو قادراً عليه. وكان عبد الناصر قد دخل هذه الحرب تلبية لطلب الثوار المساعدة ضد الملكيين الذين ساندتهم العربية السعودية. وهكذا وقع عبد الناصر في شرك الحرب اليمنية التي استمرت وقتاً طويلاً بسبب تواطؤ فرنسي ـ إسرائيلي عمل على تدفق أعداد من المرتزقة إلى اليمن لكي يقاتلوا في صفوف الملكيين[18]. والواقع أن وجود عبد الناصر في اليمن

---

(١٦) Cooper, *The Transformation of Egypt*, p. 36.

(١٧) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*, p. 56.

(١٨) بالنسبة إلى حرب اليمن والعلاقة الفرنسية ـ الإسرائيلية، انظر:

Anthony Mockler, *Mercenaries*, translated from the French (London: Macdonald, 1970); Mohamed H. Heikal, *The Road to Ramadan* (London: Fontana; Collins, 1975), and

محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

كـان يتفق مع المكـانة التي لم يكفّ عن ادعـائهـا لمصر في الـوطن العـربي، ولـذا فـإن انسحابه منها كان لا بد أن يؤثر في صورته كزعيم للقومية العربية.

وفي عام ١٩٦٤، رفض الاتحاد السوفياتي تأجيل سداد أقساط القروض الخاصة بـالسد العـالي التي تراكمت عـلى مصر، مما أدى إلى تـوليد مـزيـد من الضغـوط عـلى الاقتصاد المصري. ثم يُقبل عام ١٩٦٥ فيتلقى هذا الاقتصـاد ضربة قـاضية عـلى يد الولايات المتحدة عندمـا ألغت صفقة القمـح مع مصر، وهـو ما أضـاع على مصر مـا قيمتـه ستون مليـون جنيـه مصري من القمـح المـدعَّم. وبـالنـظر إلى هـذه الضغـوط الشديدة التي تعرَّض لها الاقتصاد المصري، أضحت التدابـير الاصلاحيـة أمراً لا مفـر منه. ومثّلت تلك الاصلاحات، كما يرى كوبر، «بداية لعقد من التحولات في مصر»[١٩].

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، عـيّن عبد النـاصر زكريـا محيي الدين رئيسـاً للوزراء خلفاً لعلي صبري، وهو ما كان مؤشراً واضحاً عـلى بدايـة تغيّر في التـوجهات السياسية. فإقصاء حكـومة «الاصـلاح» برئـاسة عـلي صبري ـ التي عُيِّنت في أعقـاب اجراءات التأميم ـ كان اعترافاً صريحاً بإخفاق الاصـلاح الاقتصادي الـذي سار وفقـاً للمبـادىء الاشتراكيـة. وكان الهـدف من تعيين حكـومة محيي الـدين خـوض تجـربـة الاصلاح الاقتصادي على أسس ليبرالية مع التشـديد عـلى ترشيـد الاقتصاد. وكـذلك كان تعيين محيي الدين إشارة إلى عـزم عبد النـاصر على مـواجهة مشـاعر السخط بـين أفـراد شعبه. فـإن تجربـة محيي الدين في وزارة الـداخلية جعلتـه مؤهلاً تمـاماً لضـمان «الأمن» اللازم لتنفيذ اجراءات التقشف الاقتصادي الجديدة المستهدفة. وبـالنسبة إلى النخبة السياسية، فقد كـانت دلالة هـذا التعيين تفضيـل عبد النـاصر الجناح المعتـدل داخـل هذه النخبـة. ومن ناحيـة أخرى، حمـل تعيين محيي الـدين رسالـة ضمنية إلى الـولايات المتحـدة مفادهـا أن مصر قد بـدأت تتبنى اجراءات ليـبرالية حقيقيـة، وهـو الشرط الذي وضعته الولايات المتحدة لتقديم الدعم الاقتصادي إلى مصر. فضلاً عن أنه كان يعني أيضاً أن مصر أصبحت على استعداد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي انطلاقاً من موقف أكثر اعتدالاً. وتجدر الاشارة هنا أنه مع اختمار بذور الاضطراب في الاتحاد السوفياتي بعد اقصاء خروتشوف لم تعد المعونة السوفياتية متاحـة كما كـان الحال من قبل، ومن ثم فقد اضطرت مصر إلى إقامة علاقات «ودية» مع الادارة الأمريكية.

غـير أنه عـلى امتداد فـترة ولاية حكـومة محيي الـدين التي استمـرت أحـد عشر شهراً، أدرك عبد الناصر أنه ليس من المتوقع التوصل إلى اتفاق «عادل» مع الولايـات المتحدة، وأن الشروط التي يفرضها صندوق النقـد الدولي لا طـاقة لمصر عليهـا، وأن المفاوضات معه قد وصلت إلى الحد الذي أضحت معه مصر مطالبـة بتقديم تنـازلات

(١٩) Cooper, *The Transformation of Egypt,* p. 43.

مستمرة دون الحصول على مزايا تناظرها. ولكن بالرغم من أن التقارب المصري ـ الأمريكي لم يدم طويلاً، فإن ذلك لم يُثنِ عبد الناصر عن اصلاحاته الاقتصادية. وبناءً عليه، تم في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ تشكيل وزارة جديدة برئاسة المهندس صدقي سليمان خلفاً لزكريا محيي الدين، عيّن فيها ثلاثة عشر وزيراً جديداً جميعهم من المهنيين التكنوقراطيين. وقد كان اختيار عبد الناصر صدقي سليمان ـ وهو المهندس التكنوقراطي ـ رئاسة الوزارة التي ينتمي غالبية أعضائها إلى التكنوقراطيين، إشارة إلى رغبة عبد الناصر في التخلص من الواجهات الايديولوجية في الحكومة. وبدلا من الالتجاء مرة أخرى إلى العناصر الاشتراكية المتشددة، أو توسيع نطاق الجهود التي يبذلها أنصار التوجه الليبرالي مع الولايات المتحدة، اختار عبد الناصر الاتجاه المعتدل. وجاء التجاؤه إلى القيادة التكنوقراطية انعكاساً لرغبته في تنفيذ عملية الاصلاح بواسطة خبرة علمية تكنوقراطية، وكذلك تخليص النخبة السياسية من أعضائها المثقلين ايديولوجياً.

ومع تصاعد الضغوط من أجل الاصلاح السياسي عقب هزيمة ١٩٦٧، لم يعد هناك مناص أيضاً من إعادة تنظيم الاقتصاد. وقد بلغت نفقات الدفاع التي كانت لازمة لإعادة بناء الجيش ١,٦١ بليون دولار سنوياً[٢٠]. ولم يعد من الممكن اصلاح الاقتصاد المصري برمته من طريق احدى السياسات التي اتّبعت قبل عام ١٩٦٧. ومن ثم تمّ تبني سياستين متوازيتين للاصلاح: **الأولى** تستهدف انعاش القطاع الخاص والثانية اصلاح القطاع العام.

ففي عام ١٩٦٨، وبعد مشاركة دامت وقتاً قصيراً في أوائل الخمسينيات، دعي القطاع الخاص للاضطلاع بدور فاعل في إعادة بناء الاقتصاد القومي، وتقرر له عدد من الضمانات والحوافز. وبناءً عليه، فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التي كانت قاصرة على القطاع العام مثل تصدير القطن والفواكه والخضر. وسجّل نصيب رأس المال الخاص من تجارة الصادرات والواردات ارتفاعاً ملحوظاً في عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، إذ بلغ ٤٧٩٠٠ جنيه بالمقارنة بـ ٨٥٠٠ جنيه قيمة نصيبه في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦[٢١]. كذلك حققت الصادرات الصناعية في القطاع الخاص نمواً هاماً، إذ زاد نصيبها من إجمالي الصادرات الصناعية من أقل من ٣ بالمئة في منتصف الستينيات إلى ١٥ بالمئة في أوائل السبعينيات[٢٢]. وإلى جانب اجراءات التحرير الاقتصادي التي خضع لها القطاع الخاص، ضاعف النظام من ضماناته لهذا القطاع

---

(٢٠) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*, p. 116.

(٢١) Cooper, Ibid., p. 57.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

بأن أزال خطر مصادرة الملكية الخاصة. وفي محاولة منه لكسب ثقة رأس المال الخاص بدأ النظام في عام ١٩٦٩ باجراءات رد الأملاك التي سبق وضعها تحت الحراسة.

كذلك اتجه تحرير القطاع الخاص نحو اجتذاب رأس المال العربي إلى جانب المستثمر المحلي، وكان يتعين طمأنة البرجوازية العربية المناظرة للبرجوازية المصرية على الاستثمار في السوق المصرية التي نأت بنفسها عنها بعد القوانين الاشتراكية التي صدرت في عام ١٩٦١. وقد ترك الانتعاش النفطي الذي شهدته فترة الستينيات ثروة كافية لدى هذه الطبقات تمكّنهم من الاسهام في إعادة بناء الاقتصاد المصري، ولكن كان ينبغي توافر الضمانات السياسية لحماية هذه المساهمة. ويبدو أن هزيمة عبد الناصر في ١٩٦٧ قد صاغت علاقة مشاركة جديدة بينه وبين الزعماء العرب المحافظين الأثرياء، إذ اعتقدت هذه الزعامات أن أفكار عبد الناصر الثورية قد تراجعت عقب الهزيمة. فضلاً عن أن اتجاهه إلى تحرير الاقتصاد قلّل من الخطر الذي كانت تستشعره هذه الزعامات بسبب النموذج الناصري الاشتراكي للقومية العربية. ولذلك، تمّت الموافقة في مؤتمر الخرطوم الذي عقد في آب/ أغسطس ١٩٦٧ على تقديم المساعدة إلى مصر، وخصصت الدول العربية الغنية حوالى ٣٥٠ مليون دولار سنوياً لمصر لمساعدتها على تعويض الخسائر التي لحقت بها في حرب حزيران/ يونيو. وفي هذا العام نفسه انتهت الحرب اليمنية، وشهدت العلاقات المصرية ـ السعودية التي كان يسودها توتر شديد منذ عام ١٩٦٢ تحولاً ايجابياً.

وعلى صعيد آخر، تركزت عملية إصلاح القطاع العام أساساً على ترشيد الادارة. وجدير بالذكر أن التعامل مع القطاع العام ـ كما هو الحال بالنسبة إلى غالبية السياسات الشعوبية ـ كان أمراً بالغ الصعوبة. ويلاحظ كوبر «أن اصلاح القطاع العام كان ممكناً من الناحية الاقتصادية، ولكنه كان يمس عدداً كبيراً من المصالح السياسية والبيروقراطية التي حالت دون تنفيذ عملية الاصلاح بشكل فعال وشامل»[٢٣]. وقد عقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ المؤتمر العاشر للقيادات الادارية الذي تناول قضية القطاع العام بأسلوب علني وصريح. وقدّم عبد العزيز حجازي ـ وزير المالية في ذلك الوقت ـ خطة لتحقيق الاصلاح المالي والاداري في هذا القطاع، وكان جوهرها «تطبيق المعايير الاقتصادية بدلاً من الاعتبارات السياسية» على القطاع. فقد جادل حجازي بأن معيار الأداء المطبّق في القطاع العام كان العامل الاجتماعي دون مراعاة معيار جدوى السياسات الاقتصادية. كما أن سياسة الدعم التي أكسبت النظام تأييداً جماهيرياً شكلت في الوقت نفسه عبئاً باهظاً على الموارد الاقتصادية المحدودة. وتمضي حجة حجازي مؤكدة «انه قد بات من المحتم الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للسياسات، كما أنه لا مناص من إعادة بناء القطاع العام»[٢٤].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٢٤) «مؤتمر القيادات الادارية،» الأهرام، ١٩٦٨/٩/٢٩.

وقد أيد عزيز صدقي ـ وزير الصناعة والبترول آنذاك ـ خطة حجازي مضيفاً «أنه من الضروري التخلص من الوحدات غير المنتجة في هذا القطاع، أو على الأقل تقليصها إذا كان هناك حاجة إليها، وإذا ثبت أنه لم يعد من الممكن الابقاء عليها من وجهة النظر الاقتصادية، يتعينّ في هذه الحالة أن يتخذ القرار بتصفيتها»(٢٥).

وهكذا، كان من المتصور أن يتم اصلاح القطاع العام على مستويين: فصل الادارة عن عملية الإنتاج، والتصفية. فمن الناحية الأولى كان من المستهدف أن تصبح الوحدات الاقتصادية في القطاع العام منفصلة من الناحية الادارية والمالية عن جهاز الدولة البيروقراطي الأوسع، وكان إعمال مبدأ التخصص الذي كان من المتوقع أن يرتبط بعملية الفصل هذه، انعكاساً للحاجة إلى تحويل القيادات الادارية من قيادات بيروقراطية إلى قيادات تكنوقراطية. أما انفصال الوحدات الاقتصادية من الناحية المالية عن جهاز الدولة البيروقراطي، فكان هدفه تسهيل تقييم الأداء الإنتاجي لكل وحدة من هذه الوحدات على حدة، بحيث تتم عملية التقييم على أساس الجدارة الموضوعية لكل وحدة دون إثقال كاهلها بالتكاليف غير المحدودة لجهاز الدولة البيروقراطي. ومن الناحية الثانية، استهدف تصفية الوحدات الاقتصادية التي لا تحقق أرباحاً، التخلص من العبء الاقتصادي المترتب على الابقاء عليها. والواقع أن تصفية هذه الوحدات كان يعبّر عن تحوّل في جوهر فكر النظام المصري السياسي، إذ بدأت الاصلاحات الاقتصادية تعكس أولوية الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات الاجتماعية/ السياسية.

ثالثاً: البراغماتية العسكرية

أدت حالة «اللاحرب واللاسلم» التي أعقبت كارثة ١٩٦٧ إلى تعقّد فرص تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي في الوقت الذي تفاقمت فيه القضية الفلسطينية بسبب ضياع الضفة الغربية وقطاع غزة، وانهيار معنويات المؤسسة العسكرية المصرية. وكانت مصر هي التي تحملت النصيب الأكبر من آثار هزيمة ١٩٦٧، إذ تحطّم بين عشية وضحاها ما بذلته من جهود على امتداد خمسة عشر عاماً من أجل تحقيق التنمية وبناء الدولة. والواقع أن الانهيار الاقتصادي والعسكري الذي عانته كان المغنم الحقيقي الذي كسبته إسرائيل من وراء هذه الحرب. كانت هزيمة عبد الناصر، زعيم القومية العربية، أهم نتائج هذه الحرب، إذ فقد العرب بصفة عامة، والفلسطينيون بصفة خاصة، أقوى جبهة لهم. وفي الوقت نفسه امتدت الهزيمة أيضاً إلى سوريا التي كانت تشكّل مع مصر تهديداً لإسرائيل. وجاءت هزيمة سوريا وضياع الجولان يضيفان إلى حجم هزيمة عبد الناصر حجماً أكبر.

---

(٢٥) Cooper, Ibid., p. 46.

تركت حرب ١٩٦٧ عبد الناصر مثقلاً بعبء إعادة بناء بلاده اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. بيد أن الهزيمة لم تثنِ عبد الناصر عن الدخول في مواجهة جديدة، ولكن بعد أن قرر تغيير استراتيجيته العسكرية في هذه المواجهة. لقد أدرك عبد الناصر أنه لم يعد بمقدوره احتمال حالة الحرب المستمرة مع إسرائيل في ظل غيبة دعم عربي ملموس. ومن هنا، فإن استراتيجيته العسكرية الجديدة كانت نوعاً من المواجهة الواقعية التي تأخذ في اعتبارها قدرات بلاده الفعلية ومصالحها القومية. وأصبح يتعين على عبد الناصر أن يحافظ على ذلك التوازن الدقيق بين الحفاظ على رؤيته القضية العربية والقضية الفلسطينية من جانب، وأمن مصر من جانب آخر. وهكذا، ركزت استراتيجيته الجديدة على العمل في ثلاثة مسارات متوازية: **الأول** هو كسب تأييد العرب من أجل مواجهة محدودة ولكن حقيقية ضد إسرائيل. **والثاني**، الحصول على أكبر دعم ممكن من الاتحاد السوفياتي لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية. **والثالث**، تذكير الولايات المتحدة بأن إسرائيل ليست الوحيدة الحامية مصالحها أو أمنها في منطقة الشرق الأوسط[٢٦]. أما على الصعيد العربي، فقد وضعت قمة الخرطوم العرب على بداية الطريق الصحيح، إذ انها كانت أول بادرة على تقديم دعم مالي ملموس إلى مصر بعد فترة طويلة من الاكتفاء بمظاهر النيات الطيبة وتجاهل الدعم المادي.

وقد قامت استراتيجيا عبد الناصر التي استهدفت اشراك كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في صراعه مع إسرائيل استناداً إلى المصلحة الثابتة لدى كل من هاتين القوتين في المنطقة. فالولايات المتحدة كانت قد بدأت مرة أخرى بدعم التفوق العسكري الاسرائيلي معلنة في عام ١٩٦٨ عن بيع خمسين طائرة فانتوم و٨٠ طائرة سكاي هوك لها[٢٧]، في حين استأنف الاتحاد السوفياتي شحنات الأسلحة إلى مصر لتعويضها عن خسائرها في الحرب. وهكذا أُبقي على التفاوت العسكري بين مصر وإسرائيل بعيداً عن المواجهة المباشرة بين الدولتين الأعظم. كانت إسرائيل تضيف إلى تفوّقها العسكري الراسخ، ومصر تحاول استعادة وضعها العسكري المتواضع قبل عام ١٩٦٧. وأدرك عبد الناصر ضرورة وضع حد للتفاوت في القدرات العسكرية بين مصر وإسرائيل. وجاءت حرب الاستنزاف التي بدأت في آذار/ مارس ١٩٦٩ كمحاولة من جانب عبد الناصر لإدخال العامل السوفياتي والأمريكي في حساباته الاستراتيجية الجديدة، وإحباط ذلك التفوق العسكري الذي تتمتع به إسرائيل.

والواقع أن «حرب الاستنزاف» قد عكست عدداً من مناورات عبد الناصر

---

(٢٦) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*, pp. 119 - 120.

(٢٧) Michael Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1974), p. 457.

الاستراتيجية، فهي من جانب كشفت عن استحالة الدخول في معركة شاملة ضد إسرائيل في ذلك الوقت، وأكدت عزمه على خوض مواجهات محدودة ولكن حقيقية ضدها. ومن جانب آخر، فإن استمرار المواجهة العسكرية مع إسرائيل أضفى شرعية على مطالبات عبد الناصر الخاصة بالحصول على السلاح لأنها أصبحت مبرّرة بوجود قتال دائر، وليس فقط استعداداً لقتال قادم؛ أي أن الحاجة إلى السلاح السوفياتي وإلى الأموال العربية قد تدعمت بفعل ضرورة ملحة. وفضلاً عن ذلك، فإن عبد الناصر، من خلال فرضه حتمية التسليح استناداً إلى عمل فعلي، استطاع أن يكسر الجمود في حالة الاستعداد التي سيطرت على الوضع العسكري المصري منذ عام ١٩٥٦. ثم جاءت ردود الفعل الانتقامية من جانب إسرائيل لتعزز بدرجة أكبر حاجة مصر الملحة إلى الأسلحة، إذ أدت الغارات الجوية التي شنتها إسرائيل في عمق مصر عام ١٩٦٩ إلى تمتع عبد الناصر بموقف تفاوضي ممتاز في مواجهة الاتحاد السوفياتي. وبالفعل، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها عبد الناصر لموسكو والتي شرح فيها خطورة الوضع والخطر الذي يتهدد القاهرة نفسها بعد الغارة الجوية الاسرائيلية، شرعت مصر في تلقي شحنات صواريخ سام ـ ٢ السوفياتية.

أما على الصعيد السياسي، فقد استهدفت «حرب الاستنزاف» أساساً العنصر الأمريكي في صراع الشرق الأوسط. ذلك أن هزيمة ١٩٦٧ أدت ـ مؤقتاً ـ إلى إزاحة هذا الصراع من مكانه الذي احتله في قائمة الاهتمامات الملحة للولايات المتحدة[٢٨]. فقد أحرزت إسرائيل نصراً غير مسبوق وفرضت وضعاً راهناً يمكن الولايات المتحدة استناداً إليه أن تمضي في تحقيق مصالحها في المنطقة، خصوصاً بعد تشذيب شوكة عبد الناصر التي مثّلت مصدر ازعاج مستمر لها. وجاءت «حرب الاستنزاف» لتغيّر من هذا الوضع القائم.

ووُضعت مصر مرة أخرى على مسرح الأحداث كقوة فاعلة لها دورها في التدابير الأمنية الخاصة بالمنطقة. وعلاوة على ذلك، فقد اقتحمت هذه الحرب جدول الأعمال الأمريكي ـ السوفياتي في الوقت الذي كانت مباحثات «سولت» الخاصة بالحد من الأسلحة النووية دائرة بين القوتين الأعظم؛ وكان من المؤكد أن تمتد حالة الوفاق إلى منطقة الشرق الأوسط حيث بدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي يستقر بشكل يحقق مصلحة الطرفين، وكذلك مصلحة إسرائيل. ولكن حرب الاستنزاف بما أدت إليه من جر الاتحاد السوفياتي إلى عمق صراع الشرق الأوسط باعتباره المصدر الأساسي لحصول مصر على السلاح، التي أدت أيضاً إلى تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة بسبب تجدد الأعمال العسكرية من جانب مصر، دفعت بقضية الشرق الأوسط إلى أن تحتل مكانها

---

(٢٨) Baker, Ibid., pp. 117 - 122.

مرة أخرى على جدول أعمال القوتين الأعظم. وجدير بالذكر هنا أن تزايد وجود الخبراء العسكريين السوفيات في مصر قد ضاعف من قلق الولايات المتحدة على أمن المنطقة. وكان عبد الناصر ـ أثناء زيارته موسكو في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٠ ـ قد وافق على استخدام السوفيات القواعد البحرية المصرية لرصد العمليات العسكرية في المنطقة. وحيث ان الأسطول الأمريكي كان موجوداً أصلاً في المنطقة، فإن الوجود العسكري السوفياتي ضاعف من خطورة تجدد مواجهة عبد الناصر العسكرية ضد إسرائيل، لأنها تضع بذلك ترسانة أسلحة كل من القوّتين العظميين في مواجهة الأخرى. وبالطبع لم تكن أي من القوتين على استعداد لفقدان ما تتمتع به من سيطرة في المنطقة أو التضحية بمصالحها فيها، ومن ثم، فإنه مع استمرار حرب الاستنزاف، تزايدت أهمية التوصل إلى حل سلمي تفاوضي للصراع. وهكذا، هيأ عبد الناصر المسرح لتنفيذ استراتيجيته الجديدة.

ففي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٩ ـ وهو الشهر نفسه الذي شن فيه عبد الناصر حرب الاستنزاف ـ بدأت المحادثات الخاصة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بين سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ودوبرينين، السفير السوفياتي لدى واشنطن. وفي يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٩، أعلن روجرز، وزير الخارجية الأمريكي، «أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد توصّلا إلى تفاهم بشأن الحاجة إلى تحقيق تسوية سياسية نهائية وشاملة في اطار اتفاق شامل»[٢٩]. وقد ركز اقتراح روجرز الذي عُرف في ما بعد باسم «خطة روجرز الأولى» على تسوية اقليمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولعله من المثير للاهتمام في هذا الصدد أن صياغة هذا الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة في ١٩٦٩ لم تختلف كثيراً عما اقترحته بعد مضي عشرين عاماً، أي في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، لتسوية هذا الصراع. وقد حاولت مقترحات التسوية الأولى التي تقدم بها روجرز تعزيز الوضع القائم الذي تمخضت عنه هزيمة ١٩٦٧، وذلك بتصديها للقضايا التي أسفرت عنها الحرب وليس جوهر الصراع، حيث جاءت على النحو التالي:

«إن المطالبة بانسحاب إسرائيل وفقاً لما نص عليه قرار الأمم المتحدة ودون التوصل إلى اتفاق حول السلام، سوف يمثل انحيازاً إلى جانب العرب، كما أن مطالبة العرب بقبول السلام دون انسحاب إسرائيل سوف يمثّل انحيازاً إلى جانب إسرائيل، ومن ثم فإن سياستنا تقوم على تشجيع العرب على قبول سلام دائم ينهض على أساس اتفاق ملزم، وكذلك حث الاسرائيليين على الانسحاب من الأراضي المحتلة عندما تطمئن إلى سلامة ووحدة أراضيها كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن»[٣٠].

وقد تقدمت الولايات المتحدة بعد ذلك بصورة معدلة من هذه الخطة ركزت

(٢٩) Brecher, Ibid., p. 479.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

على تسوية اقليمية بين الأردن وإسرائيل، غير أن الحكومة الاسرائيلية رفضت كلا الاقتراحين، وبدأت القوتان الأعظم جولة ثانية من المفاوضات بينهما.

لقد دفعت حرب الاستنزاف بقضية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً إلى أعلى سلّم اهتمامات الادارتين الأمريكية والسوفياتية. وبدأ الحوار بشأنها بينهما هذه المرة على مستوى رئيسي الدولتين مباشرة ـ نيكسون وكوسيغين ـ ومن خلال عدد من الرسائل التي تبودلت بينهما في الأسابيع الأولى من عام ١٩٧٠[٣١]. وتمخض ذلك عن تصور لتسوية ذات توجه إقليمي أكبر تشمل مصر وإسرائيل والأردن معاً في ما عُرف بـ «خطة روجرز الثانية». وشهد ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٠ محاولة من جانب الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على قبول مقترحاتها الثانية استخدمت فيها أكثر الوسائل فعالية في ممارسة الضغوط على إسرائيل، وذلك حين أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده لن تزود إسرائيل في الوقت الحاضر بمزيد من الطائرات[٣٢]. أما عبد الناصر، وبعد أن نجح في دفع قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صدر الاهتمامات الأمريكية، فقد أعلن في ١ أيار/ مايو ١٩٧٠ قبوله وقفاً محدوداً لاطلاق النار مع إسرائيل، ثم بعث إلى الولايات المتحدة ـ في أعقاب زيارته موسكو التي استغرقت خمسة عشر يوماً ـ بموافقته على قبول خطة روجرز الثانية. وفي ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٠، وافقت إسرائيل أيضاً على الخطة وبدأ سريان وقف اطلاق النار بين الجانبين في ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠. وبهذا حقق عبد الناصر ما كان يريده في ذلك الوقت، إذ فرض على الادارة الأمريكية الاعتراف بأهمية دور مصر في الصراع، كما نجح في الحصول على شحنات هامة من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي لإعادة بناء قوّته العسكرية، كما استطاع أن يضمن تحمُّل العرب مسؤوليتهم ونصيبهم من الصراع من خلال ما يقدمونه من دعم مالي. والأهم من ذلك كله أن عبد الناصر استطاع أن يتيح لنفسه فسحة من الوقت تمكّنه من الاستعداد لجولة أخرى من المواجهة الشاملة مع إسرائيل.

الخلاصة

خلاصة القول إن السنوات الثلاث الأخيرة من حكم عبد الناصر شهدت تحولات عديدة في السياسات كانت دليلاً على حدوث عملية مراجعة لتوجهات مصر الاقتصادية والاستراتيجية، وهي التحولات التي اتخذت شكلاً ملموساً بدرجة أكبر في فترة السبعينيات. وعلى الرغم من وجود الاحتمال بأن اجراءات الاصلاح التي اتخذها السادات لم تكن لتتحقق بالأسلوب نفسه وعلى النطاق عينه لو نفذت في عهد

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٠١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٠١.

عبد الناصر، رغم أنه هو الذي وضع توجهات هذا التغير في أعقاب هزيمة ١٩٦٧. لقد نفّذ السادات وعود عبد الناصر الخاصة بالتحرير الاقتصادي والسياسي، وإن جاءت النتائج غير مطابقة بالضرورة لوعود أي من الرئيسين. كذلك تحققت إلى حد كبير خطط عبد الناصر العسكرية في عام ١٩٧٣، وإن كان ذلك أيضاً قد حدث من خلال ادارة سياسة مصر الخارجية بأسلوب يختلف إلى حد ما عن ذلك الذي كان من المرجح أن ينتهجه عبد الناصر.

ولعل المجال الوحيد الذي سار فيه السادات على نهج عبد الناصر نفسه إلى حد كبير، هو ذلك المتعلق بتهميش النخبة السياسية في مصر؛ إذ استطاع السادات في عام ١٩٧١، أي بعد مضي أقلّ من سبعة أشهر على توليه الرئاسة، أن يقضي أخيراً على التهديد الذي كانت تمثله الأجنحة السياسية والايديولوجية داخل النخبة كي يضمن انفراده بالسيطرة دون منافس. أما على الصعيد الجماهيري، فقد أدت الاصلاحات الليبرالية التي وضعها السادات موضع التنفيذ إلى استبدال التنظيم الناصري للعمل السياسي بأحزاب سياسية غير فاعلة. ومع هذا، فإنه مثلما خرجت الجماهير التي أبعدت عن الحياة السياسية في عهد عبد الناصر إلى الشوارع في عام ١٩٦٨ وأجبرته على بذل الوعود بالاصلاح، تجمعت وتعززت قوى المعارضة ضد السادات بسبب سيطرته الشديدة على العمل السياسي. وعلى كل حال، ففي الحالتين لم تسفر الضغوط التي واجهها الرئيسان عبد الناصر والسادات عن تغييرات جوهرية في الحياة السياسية، ذلك أن النظام كان يعمل على تهدئة المعارضة أو احتوائها إما بواسطة بذل الوعود بالإصلاح أو بإجراءات تعسفية كالاعتقال. وعلى صعيد النخبة، فقد لجأ الرئيسان إلى نبذ واقصاء أعضائها الساخطين أو اعفائهم من مناصبهم.

وسنتناول في الفصل التالي الاقتصاد السياسي المصري في عهد السادات، إذ تجاوزت التحولات التي شهدتها هذه الفترة في حدتها أية تغيرات أخرى عرفتها مصر في تاريخها الحديث، وقد تركت الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبناها السادات مسيرة التنمية في نهاية عهده في حالة أسوأ مما كانت عليه حين تولى منصبه.

الفَصْلُ الثَالِث

الاقتِصَادُ السِّيَاسيُّ في عَهْدِ السَّادَاتِ

في يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، حصل السادات على سبعة ملايين صوت في الاستفتاء الذي أجري لانتخابه رئيساً جديداً لمصر.

لقد كان الطريق ممهداً من الناحية الدستورية لصعود السادات الى سدّة الرئاسة، نظراً الى أن عبد الناصر كان قد عيّنه في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ - أي قبل أقلّ من عام من وفاة هذا الأخير- نائباً له. فضلاً عن أن تولي السادات كان مرغوباً فيه من الناحية السياسية في ذلك الوقت. فاختيار السادات في ظل الانقسام الذي ساد النخبة عبّر عن تقدير ممتاز للظروف، ذلك أن هذا الاختيار لم يعبّر فقط عن استقرار النظام وقدرته على الاستمرار بعد وفاة عبد الناصر، بل إنه نصّب شخصاً كانت تعتقد أجنحة القوى المتصارعة داخل النخبة سهولة السيطرة عليه. كذلك، فإن السادات بوصفه عضواً في حركة الضباط الأحرار، جسّد تلك الصورة التي كانت لازمة لحشد الجماهير وراء الميراث الثوري لعبد الناصر.

والواقع أن كل جناح داخل النخبة السياسية - جناح قيادة الاتحاد الاشتراكي، وجناح جهاز الأمن، وجناح المعتدلين - كان ينظر الى السادات باعتباره وسيلته للسيطرة على الحكم. فالجناح اليساري الذي ضم رجال علي صبري في الحزب وجهاز الأمن، لم يكن يحمل تقديراً كبيراً للسادات. والحقيقة أن عدم الثقة بقدرة السادات على قيادة الأمة كانت العامل الأساسي الذي جعله أكثر قبولاً بالنسبة إلى هذا الجناح. فبسبب افتقارها إلى قاعدة تأييد قوية، ولشعورها بأنها بموت عبد الناصر تخلصت من عقبة أساسية، رحبت جماعة علي صبري ببوادر تغير الوضع حين تولى السادات الحكم. أما بالنسبة الى المعتدلين الذين تجمعوا حول محمد حسنين هيكل - أكثر الشخصيات التي حظيت بثقة عبد الناصر - فيبدو أن تأييدهم السادات قد استند الى

تطلعات صادقة بالنسبة الى انتقال سلمي للسلطة. فمن ناحية، أكد تعيين السادات الاستقرار المؤسسي للنظام، ومن ناحية أخرى، فإن ميوله المعتدلة التي ظهرت أثناء أحداث توليه رئاسة مجلس الأمة وقيامه بجهود الوساطة بين الطلبة والحكومة أثناء أعمال الشغب التي وقعت عام ١٩٦٨، جعلته من الشخصيات المحببة إلى الجناح المعتدل داخل النخبة. وفضلاً عن كل ذلك، فإن السادات قد مثّل بالنسبة الى المعتدلين أفضل اختيار من بين المجموعة المحدودة ـ إن لم تكن النادرة ـ من المرشحين لمواصلة التوجهات التي تبناها عبدالناصر بعد عام ١٩٦٧. ومن الواضح أن أيّاً من الأجنحة النخبوية لم يضع في اعتباره في تلك المرحلة المبكرة، احتمال بروز السادات كرئيس يستطيع السيطرة على الحكم بجدارة واستقلالية عن هذه الأجنحة.

ولم يكن أحد يتصور وقت تولّي السادات منصب الرئاسة مدى ما يمتلكه من صفات رجل الدولة وحجم التأثير الذي سوف يحدثه في الشؤون الداخلية والخارجية في مصر، بحيث إنه لم تمر سنة واحدة خلال فترة حكمه لم يترك الرجل فيها بصمة واضحة على تاريخ مصر المعاصر. ففي عام ١٩٧١، وبعد أقل من عام على توليه منصبه، نجح السادات في الإطاحة بالبقية الباقية من مراكز القوى داخل أجهزة الدولة، وذلك في ما عُرف بثورة التصحيح. وفي عام ١٩٧٢ قام السادات بطرد الخبراء السوفيات من مصر. وفي عام ١٩٧٣ قاد حرب تشرين الأول/ اكتوبر. وفي عام ١٩٧٤ عمل على ترسيخ توجهاته الاقتصادية من خلال سياسة «الانفتاح الاقتصادي» التي استهدفت في الأساس خبرات المستثمر الأجنبي والأموال العربية. وفي عام ١٩٧٥ أعاد فتح قناة السويس بعد مضي ثماني سنوات على اغلاقها. وفي عام ١٩٧٦ ألغى السادات معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية. وفي عام ١٩٧٧ قام بزيارته التاريخية للقدس. وفي عام ١٩٧٨ وقّع اتفاقيتي كامب ديفيد. وفي ١٩٧٩ أبرم معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل. وفي عام ١٩٨١ شنّ موجة واسعة النطاق من الاعتقالات شملت عدداً كبيراً من المعارضين. وفي العام نفسه وقع حادث اغتيال السادات، مضيفاً بذلك تصعيداً مأساوياً لتلك السلسلة من البصمات المميزة لحكم هذا الرجل.

والواقع أن السادات قد استطاع على امتداد فترة حكمه أن ينسج شبكة من التوجهات السياسية بالغة الإحكام والتوافق. وعلى العكس من سلفه الذي شهدت سنوات حكمه تحولين رئيسيين عل الأقلّ في سياساته، علاوة على بدايات تحوّل ثالث في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، فإن السادات تبنى سياسة واضحة أحادية الاتجاه حكمتها جهود دؤوب من أجل تحقيق التقارب مع الغرب.

أولاً: السنوات الأولى من حكم السادات: تحدٍ وانتصار وزعامة

حين تولى السادات رئاسة البلاد، كان إرث عهد عبد الناصر من مشكلات ووعود وآمال لا تزال حية نابضة في عقول الشعب المصري ووجدانه. ومن هنا، لم يكن هناك مجال لتغيير المسار، وإنما كان الأمر المتوقع هو الاستمرار على النهج نفسه الذي تبناه عبد الناصر في العامين الأخيرين في فترة حكمه خصوصاً ما يتعلق بالتحضير لمواجهة عسكرية ضد اسرائيل، واعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية. وقد جاءت أول خطوة من جانب السادات في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، من أجل طمأنة أبناء شعبه على أن حكمه سوف يحترم سيادة القانون ويضمن الحقوق الدستورية، حين قرر تنفيذ اجراءات الغاء فرض الحراسة على الممتلكات وإلغاء قوانين العزل السياسي. وعلى حين كان عبد الناصر قد وعد في ١٩٦٩ بوقف العمل بالقوانين غير الدستورية الخاصة بالمصادرة وبالعزل السياسي، بدأ السادات حكمه بتنفيذ فوري لمبدأ سيادة القانون. وبالرغم من قلة عدد المستفيدين من تلك الاصلاحات بالنسبة الى مجموع السكان، الا أن الرسالة التي هدف السادات الى توجيهها الى الجماهير من خلال هذه الاجراءات كانت واضحة جلية، ومؤداها أن إلغاء العزل السياسي يزيل عائقاً أمام التعددية السياسية، وإلغاء مصادرة الملكية ينهي خطراً كان يتهدد الثروات المادية للأفراد. حقيقة أن إجراءات إلغاء المصادرة لم تكن ذات قيمة اقتصادية كبيرة بالنسبة الى غالبية المصريين، الا أن دلالاتها السياسية كانت هامة وعظيمة. وبالرغم من أن اجراءات العزل السياسي كانت تطبّق على الافراد بغضّ النظر عن خضوعهم لاجراءات المصادرة، إلا أن مصادرة أملاك شخص ما كانت تعني فعلياً عزله سياسياً. ومن هنا، فإنه تفادياً للجوء بشكل مبالغ فيه الى تطبيق اجراءات العزل السياسي بشكل مباشر، وهو الأمر الذي كان سيؤدي الى تكريس صورة النظام السلطوية، كان نظام عبد الناصر يفضّل في غالبية الأحيان تطبيق اجراءات المصادرة حتى على الأفراد الذين لا يملكون ثروات، وذلك حتى يخضع هؤلاء بشكل مباشر لقرارات العزل السياسي[1]. أما بالنسبة الى الطبقة البرجوازية، وهي الطبقة التي أصبحت بعد ذلك تمثّل قاعدة التأييد الرئيسية للسادات، فإن إلغاء

---

(١) في دراسة أجرتها الكاتبة من قبل حول إجراءات الحراسات التي تمّت في فترة الستينيات، تبين أن نسبة مرتفعة للغاية من هؤلاء الذين خضعوا لهذه الإجراءات ـ خاصة إجراءات مصادرة الأراضي ـ لم يكونوا من كبار المُلّاك. حقيقة أن هذه الفئة الأخيرة قد صودرت ممتلكاتها بطبيعة الحال، ولكن كان هناك الكثيرون الذين خضعوا لهذه الإجراءات بالرغم من الانخفاض المتناهي لحجم ما يملكونه من أصول.

قـرارات المصادرة كـانت تنطوي عـلى دلالات واعدة سـواء على الصعيـد السيـاسي أو الاقتصادي .

ومن ناحية أخرى، جاءت أول خطوة للسادات على الصعيد العربي مؤكدة عزم مصر على تعزيز مكانتهـا وعلاقـاتها العـربية . فمن المعـروف أن عبد النـاصر كان قـد التقى في طرابلس في ٢٤ كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، بقـائد الثـورة الليبية معمّـر القذافي، وكذلك بجعفر نميري، رئيس جمهورية السودان، حيث أعلن الزعماء الثـلاثة تشكيل اتحاد عربي. وبالرغم من أن هذا الاتحاد لم يكن سوى اجراء شكلي واحتفالي لم يتجـاوز مرحلة الاعـلان عنه، إلا أنـه كـان في الأسـاس خـطوة عـلى طـريق مشروع عبد الناصر نحو تعزيـز الدعم والتـأييد العـربي لمصر بعد حـرب ١٩٦٧ . وقد واصـل السادات جهود عبد الناصر على طريق دعم الجبهة العربيـة، فوقّـع في نيسان/ أبـريل ١٩٧١ وثيقة اعلان اتحاد الجمهوريات العربية مع كـل من سوريـا وليبيا. وبالـرغم من أن هذا الاتحاد لم يتجاوز أيضاً مرحلة الاعلان عن تأسيسه، إلا أنـه حقق أهدافـه السيـاسية. ذلـك أنه بعـد أن أصبح الـدعم المالي من جـانب الدول العـربية الـثرية المحافظة حقيقة مادية بعد قمة الخرطـوم، نجح السـادات ـ كما فعـل عبد النـاصر من قبل ـ في أن يجمع حول مصر الأنظمة العربية الأكثر راديكـالية من خـلال إقامـة اتحاد سياسي معها. وجدير بالاشارة هنا، أن هذا الاتحاد أبرز الانقسـام بين أجنحـة النخبة على الصعيد الـداخلي، ومـردّ ذلك أن المكـاسب السياسية التي حققها السـادات على المستوى العربي، عززت صورته على المستويين المحـلي والإقليمي. وبطبيعـة الحال، لم يكن بـزوغ نجم السادات وارداً في حسـابات الجنـاح اليساري من النخبـة السيـاسية الذي تجمّع حول علي صبري والذي تصور أن السادات سيكـون فريسـة سهلة سوف يتم اخضاعها في نهاية الأمر لسيطرته. ولذلك، عـارضت هذا الاتحـاد بشدة زعـامات الحـزب التي كانت تحت وصـاية عـلي صبري، وصـوّت حوالى ١٥٠ عضـواً من ذوي المراكز السياسية المرموقـة داخل الاتحـاد الاشتراكي العـربي ضد هـذا الاتحاد[٢]. ومـع هذا، أيّد مجلس الأمة بأغلبية ساحقة هذه الخـطوة من جانب السـادات، ليصبح هـذا التصـويت أول مظهـر من مظاهـر العمـل السيـاسي المؤسسي تشهـده مصر منـذ عـام ١٩٥٢، إذ عبّرت عملية التصويت عن موقف كل طرف من طرفي هذه القضيـة. غير أن الرئيس المصري الجديد ما لبث أن عمـل على سحق هـذه المساجلة السيـاسية، إذ تحرك على الفور لتحجيم جناح المعارضة داخل النخبة، وأصدر قراره في ٢ أيار/ مايـو ١٩٧١ بإعفاء علي صبري من منصبه كنائب للرئيس الـذي لم يشغله إلا فترة قصـيرة. وبعد مضي أقل من أسبوعين، أي في يوم ١٤ أيار/ مايو، أمر السادات بـإلقاء القبض

(٢) Mark Neal Cooper , *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm, 1982), p. 69.

على علي صبري وتسعين آخرين من أعضاء الحزب وجهاز الأمن بتهمة التحريض على الإطاحة بالحكم. وهكذا، ضمن السادات، بلا منافس، مركزه كرئيس للدولة وزعيم لنخبة سياسية مؤيدة وملتزمة.

والواقع أن السادات استخدم «ثورة التصحيح» ليس فقط لسحق المعارضة الفعلية له، بل أيضاً كذريعة لاستئصال أي متنافسين محتملين على السلطة. فقد اتسع نطاق اجراءات إلقاء القبض وتوجيه الاتهامات ليتجاوز زعامات الحزب وأعضاء جهاز الأمن، وقد شملت معارضي السادات المحتملين سواء داخل الجيش أو الحكومة أو مجلس الأمة[3]. وبالرغم من أن اتخاذ اجراءات صارمة ضد جناح علي صبري كان إجراء متوقَّعاً منذ ١٩٦٧، فإن السادات وسّع من نطاق استعراض قوّته وسيطرته بحيث شملت هذه الاجراءات أشخاصاً كانوا قد تحالفوا مع علي صبري بعد وفاة عبد الناصر. ويفسر ذلك إلقاء القبض على أشخاص مثل محمد فايق، وزير الاعلام آنذاك، وسامي شرف مدير مكتب عبد الناصر، وهما من الشخصيات التي كان من المستبعد أن تتعرض لمثل ما تعرضت له لو أن عبد الناصر هو الذي قرر التصدي بقوة للجناح اليساري داخل النخبة. ومن ناحية أخرى، فقد وجد السادات في ذلك فرصة لإعادة ترتيب النخبة السياسية في حركة واحدة، فتخلص من «شلل» أو مراكز القوى في أجهزة الدولة وبقايا الناصريين داخل الحكومة الذين لم يقدّروا السادات حق قدره، وظنوا أنه غير قادر على ملء الفراغ الذي خلّفه عبد الناصر. أما مَنْ أبقى عليهم السادات من بطانة عبد الناصر، مثل محمد حسنين هيكل وحسين الشافعي الذي خلف علي صبري كنائب لرئيس الجمهورية، فكانوا لخدمة هدف آخر. من ناحية، كان هؤلاء ينتمون إلى الجناح المعتدل الذي أيّد السادات ضد خصومه. ومن ناحية ثانية، فإن علاقتهم الوثيقة بعبد الناصر كانت تضفي على السادات تلك الشرعية السياسية التي تمتع بها عبد الناصر وكانت لا تزال تنقص السادات. ولهذا، فإنه بعد أن أمّن السادات سلطته تماماً كرئيس للبلاد وحظي بالشرعية السياسية عن جدارة في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر، قام بإقصاء آخر الشخصيات البارزة في حقبة عبد الناصر.

وبعد أحداث أيار/ مايو تحرك السادات بسرعة لكي يحكم قبضته على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة. فقبل اجراء الانتخابات التشريعية الجديدة عام ١٩٧١، عمل السادات على وقف تدخّل الحزب في العملية الانتخابية، وذلك بأن ألغى اجراء الفحص التقليدي الذي كان يقوم به الاتحاد الاشتراكي للتأكد من أهلية المرشحين للانتخابات. وبهذا أصبح جميع المتنافسين على عضوية البرلمان

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

يتمتعون ـ من الناحية النظرية ـ بفرصة متكافئة. غير أنه بالرغم من ذلك، ظلت هناك رقابة ضمنية على عملية دخول البرلمان نظراً إلى أن الحزب كان المنبر السياسي الوحيد الذي يستطيع المرشحون من خلاله خوض الانتخابات. ومن هنا، كان الهدف من الخطوة التي اتخذها السادات مجرد تحجيم رقابة زعامات الحزب وجهاز الأمن على عملية الانتخابات حتى يمكن التقليل إلى أقصى درجة من قوّتهم داخل السلطة التشريعية في البلاد. وعلاوة على ذلك، استخدم السادات صلاحياته كرئيس للجمهورية في تعيين شخصيات بارزة سياسية وادارية في مختلف أجهزة الدولة لكي يضمن وجود قاعدة رسمية من المؤيدين له. وقد بلغ عدد هؤلاء الذين عيّنهم السادات في خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت اجراء الانتخابات التشريعية ١٢٣٧ من الشخصيات الادارية إضافةً إلى حوالى ثمانمئة من الشخصيات السياسية التي قام بتعيينهم قبل الانتخابات بأيام قليلة. كذلك عيّن السادات ٢٥ محافظاً و١٢٥ أميناً وأميناً مساعداً في الاتحاد الاشتراكي، علاوة على ٦٢٥ عضواً في الأجهزة الشعبية المحلية[٤]. وعيّن سيد مرعي أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي وهو الذي رأس بعد ذلك مجلس الأمة. وقد كان للوزارة نصيبها أيضاً من هذه التعيينات إذ أصدر السادات في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، قراره بتعيين عزيز صدقي رئيساً للوزراء خلفاً لمحمود فوزي آخر رؤساء الوزارة الذين عيّنهم عبد الناصر.

والواقع أن النمط الذي اتّبعه السادات في اختيار الشخصيات التي عيّنها في المراكز السياسية العليا إبّان السنوات الأولى من حكمه يوضح استراتيجيته التي استهدفت تعزيز سلطاته من خلال تدعيم الصلة بالجناح المعتدل في نظام عبد الناصر. ففي الوقت الذي همّش «شلة» الناصريين اليساريين و«شلة» الحزب، استغل السادات ببراعة الجناح المعتدل في نخبة عبد الناصر لتدعيم شرعيته في نظر الجماهير. فالسادات باحتفاظه بعدد من الشخصيات البارزة والمعتدلة من نخبة عبد الناصر، كان يأمل في استغلال شرعية هذا الأخير من خلال رجالاته. وفضلاً عن ذلك، فإن العناصر المعتدلة التي أبقى عليها السادات، كانت بصفة عامة الأشخاص أنفسهم الذين اختارهم عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ لتنفيذ اصلاحاته السياسية والاقتصادية الليبرالية. ومثل هذه الاصلاحات، وكذلك الرجال الذين اختيروا لتنفيذها، كانت تلائم تماماً ميول السادات السياسية. فحسين الشافعي، الذي كان عضواً في حركة الضباط الأحرار والذي عيّنه السادات نائباً له، وسيد مرعي، السياسي المتمرس ومهندس خطة الاصلاح الزراعي، ومحمد حسنين هيكل، أكثر الشخصيات التي

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٧.

حظيت بثقة عبد الناصر والصحفي الأكثر ذيوعاً وانتشاراً في ذلك الوقت، ورئيس تحرير أكبر جريدة في البلاد ـ كل هؤلاء ساهموا في تلبية احتياجات السادات سواء في ما يتعلق بتوفير الشرعية له، أو توفير نخبة سياسية ليبرالية.

وكانت قضية الحرب من الأمور التي اكتسبت أولوية ملحة على جدول أعمال السادات. وقد مدد السادات فترة وقف اطلاق النار التي سبق أن وافق عليها عبد الناصر، وبالرغم من وعده بالقيام بعمل حاسم قبل نهاية عام ١٩٧١. وعاد السادات لكي يجدد هذا الوعد ولكن على أن تحدث المواجهة الموعودة بعد فترة من الوقت تكون مصر قد تمكنت خلالها من تحسين وضعها العسكري. هذا، وقد سارت استراتيجيا السادات بصدد هذه القضية ومنذ البداية في مسارين متوازيين أحدهما سياسي والآخر عسكري. فقد كان على استعداد لخوض الحرب، ولهذا ترك الخيار العسكري مفتوحاً، ولكن على أن يكون هو الملجأ الأخير بعد استنفاد الوسائل السياسية والدبلوماسية كافة لتجنّبها. وقد آمن السادات بأن مستقبل الاستقرار والتنمية في مصر يرتهن تماماً بالتوصل إلى تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كما آمن أيضاً بأن كلا المسارين لا بد أن يفضيا عند حد معين إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وكذلك أدرك السادات أنه من الضروري اشراك القوتين الأعظم في تسوية هذا النزاع عسكرياً أو سياسياً.

وقد استطاع السادات أن يدير علاقات مصر بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بخطوات محسوبة وبقدرة عالية على المناورة. فمصر كانت من ناحية، في حاجة إلى امدادات الأسلحة السوفياتية اللازمة لبناء قدراتها العسكرية، ومن ناحية أخرى، فإن مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة وتأثيرها الفعال في إسرائيل، دفع السادات إلى الاعتقاد بأن أية تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي تتوقف على قدرة الولايات المتحدة على إجبار إسرائيل على قبول السلام. وكان المقابل الذي قدّمه السادات إلى الولايات المتحدة هو ضمان مصالحها في المنطقة من خلال الأمن الذي ستحققه التسوية السلمية. وجدير بالذكر أن تحسين علاقات مصر مع كل من الدول العربية الغنية المحافظة وكذلك الأنظمة الراديكالية، وخاصة سوريا، قد عزز من مركز السادات التفاوضي ومن ثقل مصر في المنطقة. وهكذا، تمحورت استراتيجيا السادات حول إقامة مجموعة من العلاقات في آن واحد: مع الاتحاد السوفياتي من أجل الحصول على السلاح، ومع سوريا كشريك ضروري في حالة اندلاع الحرب، ومع الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة ونفوذها على إسرائيل، ومع العربية السعودية لما تمتلكه من ثروات ولقدرتها على القيام بمساع حميدة لدى الإدارة الأمريكية. لقد نجح السادات على المستويين الإقليمي والدولي في أن يجمع ما بين الأطراف المتضادة في سيناريو واحد.

والواقع أن العلاقات المصرية ـ السوفياتية كانت قد ترسخت بالفعل بحلول عام ١٩٧١، ولكن التحدي الاستراتيجي الذي واجهه السادات كان في كيفية الابقاء على الجسور مع الاتحاد السوفياتي في الوقت الذي يعمل فيه على تحسين علاقاته بالولايات المتحدة. ومن هنا نلاحظ أن إقصاء علي صبري وشلته حدث في الوقت الذي كان فيه وليام رودجرز، وزير الخارجية الأمريكي، في القاهرة لبحث مسألة تمديد اتفاقية وقف اطلاق النار. وجاء توقيت اجراءات تطهير مجموعة علي صبري بالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية الأمريكي، بمثابة رسالة ضمنية فحواها أن مصر في ظل حكم السادات قد تبنت توجهات سياسية معتدلة[٥]. ولكن من ناحية أخرى، ولطمأنة الاتحاد السوفياتي الذي فقد باجراءات التطهير أنصاره الايديولوجيين في مصر، أبرم السادات مع نيكولاي بودغورني ميثاق تضامن مصري سوفياتي في يوم ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧١، أي بعد مضي أقلّ من أسبوعين على حركة تطهير مجموعة علي صبري. ونظراً إلى ان هذا الميثاق كان خطوة دعائية في الأساس، فقد حاول السادات تأكيد نيّاته الطيبة تجاه الاتحاد السوفياتي من خلال تعيين عزيز صدقي رئيساً للوزراء في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، وهو الذي شغل منصب وزير الصناعة في عهد عبد الناصر وكان في نظر الكثيرين متحمساً لدعم القطاع العام. وكانت له علاقات ودية قديمة مع الاتحاد السوفياتي تعود إلى عام ١٩٥٧[٦]. وقد حقق تعيين عزيز صدقي رئيساً للوزراء هدفاً مزدوجاً: فهو من ناحية كان بمثابة تأكيد من جانب السادات العلاقات الودية بين حكومة مصر والاتحاد السوفياتي، كما أنه من ناحية الولايات المتحدة، ساعد على تدعيم صورة الدولة الساعية إلى إعادة بناء اقتصادها.

وإلى جانب هذه الجهود التي بذلها على المستويين الإقليمي والدولي خلال عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، كان على السادات أيضاً أن يواجه شعباً أرهقته الضغوط الاقتصادية وأشعل غضبه التهميش السياسي. فقد شهد أواخر عام ١٩٧٢، حركات شغب طلابية واسعة النطاق كان سببها تأخر السادات في تنفيذ وعوده التي قطعها بخوض الحرب قبل نهاية١٩٧١. وسرعان ما تحولت هذه الحركة إلى نسخة مكررة من أحداث الشغب التي شهدها عام ١٩٦٨ عندما ارتفعت الأصوات مطالبة بالمشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي ووضع حد لرقابة قوات الشرطة داخل الحرم الجامعي. وقد انضم إلى الطلبة عدد من الجماعات المهنية مثل نقابتي المهندسين والمحامين اللتين

---

(٥) John Waterbury, *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future* (Bloomington: Indiana University Press, 1978), p. 21.

(٦) في عام ١٩٥٧، أجرى عزيز صدقي مفاوضات مع السوفيات حول الاتفاق الخاص ببناء السد العالي، ووقّع اتفاقية صناعية مصرية سوفياتية يقوم الاتحاد السوفياتي بمقتضاها بتقديم المساعدة لجهود مصر التنموية.

طالبتا بالحرية السياسية. كذلك حذا رجال الصحافة حذو هذه الجماعات وطالبوا بحرية التعبير وإلغاء الرقابة. وامتدت أيضاً القلاقل إلى صفوف الجيش الذي كان يضم أعداداً كبيرة من الطلبة المجندين[٧]. واستطاعت قوات الشرطة قمع هذا الشغب، لكي تجد نفسها مواجهة له مرة أخرى في نهاية عام ١٩٧٢. وشهد النصف الأول من عام١٩٧٣ موجة من الاعتقالات المتفرقة شملت الطلبة والصحفيين والكتّاب والمثقفين الذين وجهت إليهم تهمة تبنّي توجهات يسارية[٨].

ومثلما حدث في أيار/ مايو١٩٧١، فإن حركة الاعتقالات التي شهدها عام ١٩٧٣، كانت إشارة إلى سياسة مصر الجديدة تجاه القوتين العظميَين. فقد كشفت هذه الاعتقالات عن انتكاسة في العلاقات المصرية - السوفياتية، خاصة أنها جاءت في أعقاب طرد الخبراء السوفيات من مصر في تموز/ يوليو ١٩٧٢. والواقع أن القرار الذي اتخذه السادات بطرد هؤلاء الخبراء من الممكن تفسيره بعديد من الأسباب في ضوء الضغوط الداخلية من جانب، ومحاولات التقارب التي كان يبذلها السادات على الصعيد العربي والغربي من جانب آخر. فقد عبّر الجيش عن سخطه تجاه وجود الخبراء السوفيات ولم يُبدِ الفريق أحمد صادق وزير الحربية في ذلك الوقت أي تحفظ في إظهار مشاعره المعادية للسوفيات وطالب المرة تلو الأخرى بطردهم. كذلك عبّر السعوديون عن رأيهم الذي كان ضد هذا الوجود، كما قدّر السادات أن الولايات المتحدة لا بد أن ترحب بهذه الخطوة[٩]. وعلى الجانب الآخر، يلاحظ أن السوفيات قد تركوا هذه الواقعة تمر بهدوء، بل انهم أبرموا في الشهر الأول من عام ١٩٧٣ أكبر صفقة أسلحة مع مصر، الأمر الذي يمكن تفسيره إما بخوف السوفيات من فقدان مصر تماماً لصالح الولايات المتحدة، وإما لحماية أهم حليف عربي لها في المنطقة وهي سوريا، ضد التهديد الإسرائيلي، أو لكلا السببين معاً. وهكذا، حرك السادات أوراق اللعبة بمهارة وآتت استراتيجيته أُكلها على الجبهة السوفياتية ووفقاً لشروطه إلى حد كبير. غير أن الولايات المتحدة قابلت بتحفظ إشارات المهادنة والاسترضاء التي وجّهها إليها السادات وواصلت ممارسة ضغوطها الدبلوماسية على مصر ولصالح إسرائيل.

---

(٧) Raymond A. Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1985), p. 51.

(٨) Waterbury, Ibid., pp. 10 - 11.

(٩) بالنسبة إلى طرد الخبراء السوفيات من مصر، انظر: المصدر نفسه؛

Raymond William Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978); Mohamed H. Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: André Deutsch, 1983); Hinnebusch (Jr.), Ibid., and

محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

وفي ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٣، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لكي تحول دون إصدار مجلس الأمن قراراً بالإجماع يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وأمام عجزه عن كسر هذا الجمود الأمريكي والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، لم يعد هناك من بديل أمام السادات سوى الخيار العسكري. وأدرك السادات أن إجبار إسرائيل على قبول تسوية يتطلب زعزعة تفوّقها العسكري وإحراز نصر عسكري لمصر مهما كان محدوداً. وتماماً، مثلما كانت علاقات مصر العربية ذات أهمية في سعيها إلى التوصل إلى تسوية سلمية ـ خاصة بواسطة مساعي السعودية الحميدة لدى الولايات المتحدة ـ فإن تنسيق جهود مصر مع كل من السعودية وسوريا كان ضرورة حتمية لإنجاح الخيار العسكري. من أجل ذلك، قام السادات في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٣ برحلتين سريتين إلى كل من العربية السعودية وسوريا، عاد من الأولى بوعد بمنح مصر قرضاً قيمته بليون دولار، ووضع مع الثانية خطوط الاستراتيجيا العسكرية المنسّقة بين البلدين[١٠].

والحقيقة أن قلة قليلة فقط هي التي كانت تعتقد أن مصر ستُقدم فعلاً على خوض حرب مع اسرائيل. ذلك أنّ مصر قد التزمت في المواجهتين العسكريتين السابقتين منذ عام ١٩٤٨ (١٩٥٦، ١٩٦٧) بالموقف الدفاعي. كما أنه بالرغم من أن خطاب الحرب لم يتوقف أبداً في الدوائر المصرية، فقد كانت هناك شكوك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في قدرة مصر على توجيه الضربة الأولى المجهضة، ناهيك عن إحراز أي نصر. ولعل هذه الشكوك كانت هي السبب وراء عدم استجابة الولايات المتحدة لمساعي السادات للتوصل إلى تسوية سياسية اعتقاداً منها بأن مصر لن تستطع فرض تسوية بأي وسيلة أخرى.

ولكن القوات المصرية استطاعت في يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ أن تعبر قناة السويس وتقتحم خط بارليف الأسطوري، آخذة بذلك إسرائيل على غرة وتاركة إياها في حالة من عدم التصديق. على حين أصيب المجتمع الدولي والولايات المتحدة خاصة بحالة من الذهول. ووفت الدول العربية بوعودها بتقديم الدعم المالي والعسكري، وتوِّج السادات في مصر «بطل العبور».

بيد أن إسرائيل تمكنت بعد ثمانية أيام من القتال أن تحجِّم الانتصار المصري حيث استطاعت في يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر تطويق الجيش الثالث المصري شرقي القناة وتدمير مواقع الصواريخ هناك. ومع ذلك أتاحت هذه الحرب للسادات العوامل التي تمكنه من المناورة، والتي تمثلت في الاهتمام الأمريكي من جانب وثروة

---

(١٠) Waterbury, Ibid., pp. 24 - 25.

النفط العربية من جانب آخر. ذلك أن الولايات المتحدة بدأت تراجع موقفها تجاه نزاع الشرق الأوسط وتأخذ في اعتبارها الطرف المصري العربي إلى جانب الطرف الإسرائيلي عندما تقوم بحساباتها[11]. لقد أجبرت حرب أكتوبر الولايات المتحدة على ادراك حقيقة أن مصالح أمنها القومي لا تتفق في بعض النواحي الأساسية مع بعض أهداف إسرائيل العسكرية والإقليمية[12].

ثم يأتي يوم ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر لكي يشهد تحولاً آخر في الميزان السياسي لصالح مصر، بعد أن قررت الدول العربية المنتجة للنفط تخفيض إنتاجها منه بنسبة ٥ بالمئة شهرياً. وتزايد خطر فرض الدول العربية حظراً كاملاً على تصدير نفطها إلى الدول التي تساند إسرائيل، لكي يصل إلى ذروته في يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر عندما استخدمت السعودية أقصى سلاح يملكه العرب في النزاع، وإذا بالملك فيصل بعد أن أثار غضبه طلب نيكسون من الكونغرس منح إسرائيل مساعدة قدرها ٢,٢ بليون دولار، يقرر فرض حظر كامل على صادرات بلاده من النفط إلى الولايات المتحدة، على أن يبدأ تنفيذه اعتباراً من ١ تشرين الثاني/ نوفمبر[13]. وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، قبلت كل من مصر وإسرائيل بوقف اطلاق النار[14]، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام تسوية للنزاع يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات.

هذا، وقد أخذت الولايات المتحدة، زمام المبادرة في هذه المفاوضات الجديدة، ذلك أن السادات، اقتناعاً منه بأن هذه الدولة هي التي تملك من الناحية العملية كل مفاتيح التوصل إلى تسوية للنزاع[15]، فضّل أن يقبل «التفاوض تحت رعاية وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، على التفاوض في إطار مؤتمر جنيف»[16]. وفي الواقع، كان هذا الاختيار يعني تهميش دور الاتحاد السوفياتي بل دور أي طرف آخر من المجتمع الدولي في هذه المفاوضات بما في ذلك الطرف العربي، الأمر الذي ترك مصر وإسرائيل

---

(١١) Baker, Ibid., p. 134.

(١٢) Waterbury, Ibid., p. 38.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٤) لم تقبل سوريا وقف إطلاق النار الذي قبله السادات، وكان هذا الخلاف بمثابة البذور الأولى للشقاق الذي دبّ بين مصر وسوريا في نهاية الأمر.

(١٥) كان السادات قد صرّح مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة تملك «٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة». ولم يؤمن السادات فقط بأهمية الولايات المتحدة في عملية التسوية، بل إنه كان يعتقد أنها «الطرف الوحيد الذي يستحق الاهتمام». ولا شك أن السادات بإعلانه هذا الاعتقاد على الملأ، فقد بالكامل، من الناحية العملية، قدرته على المناورة مع الأمريكيين، كما أن المكاسب التي حققها السادات على الجبهة السوفياتية والعربية قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ـ التي كان من المحتمل أن تعطي مصر مركزاً تفاوضياً جديراً بالاحترام ـ أخذت تتلاشى تدريجياً بعد الحرب.

(١٦) Baker, Ibid., p. 138.

والولايات المتحدة فقط على مائدة المفاوضات. وكان اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، قد قام بزيارة واشنطن يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ـ أي قبل يومين فقط من وقف اطلاق النار ـ وذلك للتباحث مع غولدا مائير في وجود الأمريكيين. وبمجرد بدء سريان وقف اطلاق النار، بدأ هنري كيسنجر رحلاته الدبلوماسية المكوكية بين مصر وإسرائيل. وبحلول أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وبالتحديد في الثامن منه سنة ١٩٧٣، كانت زيارة كيسنجر القاهرة قد حققت بالفعل نتائج ايجابية على صعيد العلاقات المصرية ـ الأمريكية. إذ اتُّفق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، التي كانت قد قطعت بعد حرب ١٩٦٧. وطار إلى القاهرة هيرمان ايلتس، السفير الأمريكي السابق لدى السعودية، ليكون سفيراً جديداً لبلاده في مصر، كما تمّت الموافقة على اقتراح تبادل أسرى الحرب بين مصر وإسرائيل، على أن يقترن ذلك بانسحاب إسرائيل إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل سريان وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر. بيد أن أهم نتيجة تمخضت عنها هذه الزيارة، كانت الاتفاق على اجراء محادثات مباشرة بين مصر وإسرائيل، وعلى أن تجرى هذه المحادثات على الأراضي المصرية عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة ـ السويس(١٧). وفي ما عدا عملية تبادل الأسرى التي بدأت على الفور بعد زيارة كيسنجر، أرجئت جميع اقتراحات كيسنجر الأخرى ـ التي كانت مصر قد وافقت عليها بالفعل ـ لكي تدرج على جدول أعمال مؤتمر جنيف المزمع عقده في شهر كانون الأول/ ديسمبر.

وبعد أن حقق السادات نصراً عسكرياً جديراً بالاحترام ـ وإن كان محدوداً ـ كان عليه أن يواجه تحدياً ثانياً في الداخل. ذلك أن الاقتصاد المصري الذي ظل يتعثر لمدة عقد أو نيف، والذي أثقل كاهله بنفقات الحرب والاستعداد لها، كان بحاجة إلى اهتمام جادّ من جانب السادات، وإلى تعبئة كاملة لموارد البلاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطق السادات الاقتصادي لم يكن منفصلاً عن اعتباراته العسكرية، لأنه كان يعتقد أنه لا يمكن تحقيق مستقبل اقتصادي أفضل لمصر طالما ظل خطر الحرب يخيم عليها. وقد عبّرت عن هذا الارتباط الخطوات الأولى على طريق التسوية السلمية. ففي اتفاقيتَي فصل القوات اللتين أُبرمتا بعد الحرب وهما اتفاقية «سيناء ـ ١» في ١٩٧٤ و«سيناء ـ ٢» في ١٩٧٥، «قبل السادات الدخول في اتفاقيات جزئية ومنفصلة مع إسرائيل وهو ما أوشك أن يفضي إلى انسحاب مصر من النزاع العسكري كما أدى بشكل حاسم إلى اضعاف قدرة العرب على اجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية»(١٨). ومن الواضح أن السادات قد فضّل منهج «المضي في الطريق بمفرده» من أجل تحسين

---

(١٧) Waterbury, Ibid., pp. 34 - 35.

(١٨) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 54.

علاقاتـه بالغـرب ـ والولايـات المتحدة بصفـة خاصـة ـ إلى أقصى درجة ممكنـة لضمان الحصول على الدعم الاقتصادي.

ثانياً: التوجهات الاقتصادية

حقق السادات في حرب تشرين الأول/ أكتوبر مغانم سياسية هامـة. فقد أثبت للمجتمع الدولي ثقل مصر وأهميتها في نزاع الشرق الأوسط، كما تعاظمت زعامة مصر في الـوطن العـربي بـوصفهـا الـطرف الـذي أحـرز النصر في المـواجهـة بـين العـرب وإسرائيـل، في الوقت الـذي عزز فيـه السادات مـركزه في الـداخل وبـين أبناء شعبـه كـزعيم بلا منـازع. وعلاوة عـلى ذلك، فقـد منحت هذه الحـرب السادات الشرعيـة السياسية التي ظل بحاجة إلى أن يقرنها بسلطته الدستورية. فقـد غدا السـادات زعيماً حقيقيـاً عن جدارة واستحقـاق، وتعززت بشكـل هائـل قاعـدة قوّتـه، كما تضـاعفت مسؤوليـاتـه تجاه شعبـه. ولم يعـد السـادات في نـظر الجـماهـير مجـرد امتـداد لصـورة عبد الناصر، كما لم يعد مجرد حافظ وعود سلفه، بل وضعته زعامته الجـديدة في مـوقع المسؤولية المستقلة عن سلفه، وأصبحت مهمة تقديم حلول لمشكلات مصر الاقتصادية الملحة هي أهم اختبار وأهم تحدٍّ يواجهه السادات في الداخل.

وجـدير بـالذكـر أن اجمالي دين مصر الخـارجي بلغ في عام ١٩٧٤، ١٤٢٧,٨ مليون جنيه مصري، وذلـك بالمقـارنة بقيمتـه عام ١٩٧٢ التي بلغت ٨١٦,٤ مليـون جنيـه مصري، ثم ٩٣٠,٢ مليون جنيـه مصري في عام١٩٧٣، غـير شاملة الـديـون العسكرية[١٩]. وفي عام ١٩٧٥، بلغ رقم الدين الخارجي الرسمي كما أعلنته الحكـومة المصرية ٢٧١٤,٨ مليون جنيه مصري غير شامل الدين العسكري[٢٠]. وقـد تزايـدت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحـلي المصري من ١,٥ بالمئـة عام ١٩٧٣ إلى ٧ بـالمئـة في ١٩٧٤[٢١]. ولا شـك أن ضخـامـة هـذه الأرقـام تـوضـح حجم المشكلة الاقتصـادية التي كـانت تواجههـا مصر في ١٩٧٤، ومـدى الحـاجـة إلى تحـرك سريـع لعلاجها.

في شهر أيار/ مايو ١٩٧٤، عرض الرئيس السادات «ورقة أكتوبر» التي حددت

---

(١٩) عادل حسين، من الاستقلال إلى التبعية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ١٣.

(٢٠) تختلف الأرقـام الخاصـة بدين مصر الخـارجي من تقريـر إلى آخر وفقاً لمصادر الـدين التي يشملها التقرير. فعلى سبيل المثال، يذكر مارك كوبر أن قيمة الدين الخارجي عام ١٩٧٤ قد بلغت ٢٠٠٠ مليون جنيه مصري، غير شاملة الدين العسكري، في حـين يذكـر تقريـر البنك الـدولي الخاص بـالبلدان النامية أن حجم الدين الخارجي عام ١٩٧٥ كان ٢٢٧٤,٨ مليون جنيه مصري.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦.

الخطوط الارشادية العامة لعملية التحول في سياسات مصر. وعلى غرار برنامج ٣٠ آذار/ مارس الذي وضعه عبد الناصر، أكد برنامج الاصلاح الذي وضعه السادات الحاجة إلى ترشيد الاقتصاد وإلى المشاركة السياسية. غير أن السيناريو الذي حدده السادات للاصلاح الاقتصادي كشف عن تحوّل أكثر قوة في اتجاه التخصيصية، إذ احتل القطاع الخاص أولوية مطلقة في ورقة «أكتوبر». وبالرغم من أنه قد ظل للقطاع العام نصيبه في «برنامج السادات»، فإنه اعتبر قوة فاعلة ضرورية «لمساندة» القطاعين الآخرين وهما «القطاع الخاص والأجنبي»[٢٢]. وقد ارتكزت اصلاحات السادات الاقتصادية على ثلاثة محاور رئيسية: موارد مصر وطاقاتها التنموية، ورأس المال الأجنبي وخاصة العربي، والتقانة الغربية. وشكلت هذه المحاور سياسة الانفتاح الاقتصادي.

يعدّ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بمثابة الإطار القانوني لسياسة الانفتاح الاقتصادي في فترة ما بعد ١٩٧٣، وهو القانون الذي عُدِّل بعد ذلك بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧. وتعبّر بعض نصوص هذا القانون عن ضخامة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته مصر في السبعينيات. وتشمل مجالات الاستثمار التي حدّدها القانون: الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة واستصلاح الأراضي والاسكان والتشييد والبناء وتربية الحيوان، والمصايد وشركات التأمين وشركات الاستثمار الفنية والبنوك. بل ان القانون في تحديده مجالات الاستثمار، أضاف عبارة «وأية مجالات أخرى» حرصاً منه على أن يصبح الاقتصاد المصري برمته متاحاً أمام الاستثمار الأجنبي. وكان القيد الوحيد الذي وضعه القانون على رأس المال الأجنبي هو اشتراطه اشراك رأس المال المصري بنسبة معيّنة في المشروع، وذلك باستثناء مشروعات بنوك الاستثمار التي أجاز القانون للمستثمرين العرب والأجانب أن يضطلعوا بها كاملة بمفردهم دون مشاركة مصرية، شريطة أن تتم تعاملاتهم المالية بعملة حرة وأن يكون مقر الشركة الأم خارج مصر. هذا، وقد أعفيت المشروعات كافة التي تنشأ بمقتضى القانون رقم ٤٣ من الضرائب لمدة خمس سنوات يمكن أن تضاعف في حالة إعادة استثمار الأرباح في المشروع نفسه. أما بالنسبة إلى مشروعات البناء واستصلاح الأراضي فتبلغ مدة الاعفاء الضريبي الممنوح لها عشر سنوات مع جواز تمديدها خمسة أعوام أخرى بمقتضى قرار جمهوري يصدر في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، ضمن القانون عدم خضوع جميع أنواع مشروعات الاستثمار لاجراءات التأميم و/أو اجراءات المصادرة[٢٣]. ويبدو أن السادات كان عازماً تماماً على تحقيق انفتاح الاقتصاد المصري

---

(٢٢) Cooper, *The Transformation of Egypt,* p. 89.

(٢٣) جودة عبد الخالق، محرّر، الانفتاح: الجذور... والحصاد والمستقبل (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٧ - ٤٢.

وبأقلّ قيود ممكنة. وفي مقابلة أجرتها الكاتبة مع عائشة راتب التي شغلت منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية في سنة ١٩٧٤، ذكرت لي كيف أعفاها السادات من رئاسة اللجنة التشريعية في مجلس الوزراء لأنها رفضت أحد مشروعات القوانين الاقتصادية التي اقترحتها الحكومة بسبب عدم دستوريتها.

إضافةً إلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، صدر عدد من القوانين والقرارات استهدفت أساساً القطاع الخاص المصري. فقد أجاز القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ للقطاع الخاص المصري القيام بأعمال الوكالة للشركات الأجنبية، وهو مجال كان قاصراً من قبل على القطاع العام وفقاً للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢. وبحلول عام ١٩٧٨، تم الترخيص بحوالى ألف وكالة من القطاع الخاص تمثل ٢٦٠٠ شركة أجنبية. كذلك تم انهاء احتكار القطاع العام تجارة الصادرات والواردات بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، مما جعل القطاع الخاص يقف على قدم المساواة مع القطاع العام في معظم المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات في ما عدا ١٨ سلعة غذائية أساسية قُصِرَ استيرادها على القطاع العام. كذلك شهد ذلك العام (١٩٧٥) صدور القانون رقم ١١١ الذي حلّت بمقتضاه المؤسسات الأم للقطاع العام، وهي المؤسسات العامة في محاولة لتنظيم هذا القطاع. وهكذا، أصبحت شركات القطاع العام وحدات اقتصادية مستقلة بهدف تيسير عملية تقييمها على أساس إنتاج كل وحدة منها، كما أصبح من الممكن تصفية الوحدات المتعثرة اقتصادياً وبيعها من القطاع الخاص، مما أتاح لهذا الأخير مجالاً إضافياً من مجالات الاستثمار[٢٤].

وبعد أن صيغ الاطار القانوني للانفتاح الاقتصادي في السبعينيات بهدف اجتذاب رأس المال الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص، كان يتعين ـ وبالقدر نفسه ـ تهيئة المناخ السياسي على نحو يوفر الأمن والطمأنينة لكليهما. وخلاصة الأمر أنه كان لا بد من العمل على انحسار خطر تجدد المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل لضمان درجة معقولة من الاستقرار للمستثمر الأجنبي. أما على الصعيد الداخلي، فقد استمرت نفقات الدفاع تطرح نفسها كعنصر هام في التخطيط الاقتصادي. ولذلك بدا للمسؤولين أنه من الضروري ليس فقط تغيير الوضع العسكري المتمثل في حالة الحرب الدائمة مع إسرائيل، بل أصبح الأمر الأكثر أهمية هو التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل من أجل تحرير الاقتصاد المصري من عبء النفقات العسكرية التي كانت تبلغ سنوياً في المتوسط ٧٠٠ مليون جنيه مصري منذ عام ١٩٦٧[٢٥]. ففي عام ١٩٧٤، استنكر علناً رئيس الوزراء المصري عبد العزيز حجازي الذي عيّنه السادات

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٥٥.

(٢٥) Waterbury, *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future,* p. 6.

لتنفيذ خطة الانفتاح الاقتصادي على الغرب، ضخامة نفقات الدفاع المصرية التي ارتفعت في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤ إلى ٢,٥٦ بليون دولار، حين شكا قائلاً: «اننا ننفق ٢٣ بالمئة من دخلنا القومي على القوات المسلحة»[٢٦]. وبالطبع، لم تكن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد المصري المستهدفة لتتحمل هذا الاستنزاف المالي. ومن هنا، فإن اتفاقيتَي فصل القوات (سيناء ـ ١ عام ١٩٧٤، سيناء ـ ٢ عام ١٩٧٥) اللتين وقّعهما السادات قد رمتا إلى توفير ذلك الشعور بالأمن والطمأنينة على المستوى الإقليمي بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي، وفي الوقت نفسه تعديل الوضع المالي للاقتصاد المصري.

وتشير التقديرات إلى أنه في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، تدفّق على مصر ما قيمته حوالى ٤,٤٥ بليون دولار من الاستثمارات القادمة من الدول العربية الثرية وايران[٢٧]. غير أن هذه الأرقام لا تعكس في الواقع الحجم الفعلي لمشروعات البنية الأساسية التي بدأ تنفيذها خلال هذين العامين إذ اتجه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات إلى شراء الممتلكات الخاصة وإلى قطاع السياحة والفنادق، بحيث استأثرت هذه المجالات بـ ٦٥ بالمئة تقريباً من الاستثمارات التي أتت إلى مصر. ومن ناحية أخرى، شهد القطاع المالي انتعاشاً في فترة السبعينيات بالرغم من أن الأموال التي أعيد توجيهها إلى الاقتصاد المصري ظلت محدودة للغاية. ذلك أن ٧٢ بالمئة من موارد البنوك الثلاثة والثلاثين التي كانت تعمل في مصر في عام ١٩٧٨ ـ وباستثناء البنوك الأجنبية التي تحتفظ عادة بأصولها في الخارج ـ كانت تأتي من عملاء محليين، على حين أن ٥٠ بالمئة من أصولها كانت لدى بنوك في الخارج[٢٨]. وكان معنى ذلك أنه بدلاً من أن يساهم القطاع المالي في الاقتصاد المحلي، فإنه كان يستنزف السيولة المتوافرة في الداخل ليستثمرها خارج البلاد. أما بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فلم يكن له أي نصيب من الاستثمارات الأجنبية والعربية، في الوقت الذي ظلت مساهمة القطاع الخاص المصري فيه مساهمة ضئيلة. فمن بين ٢٠١ شركة أسسها المصريون عام ١٩٧٦ في ظل القوانين التي نظّمت الاستثمارات في القطاع الخاص، لم تتجاوز نسبة المشروعات الصناعية ١٢ بالمئة من تلك الاستثمارات[٢٩].

إن الاقتصاد الذي نما فجأة وبسرعة في فترة السبعينيات، كان في الأساس

(٢٦) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat,* p. 137.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٨) Gouda Abdel-Khalek, «Looking Outside, or Turning Northwest? Or the Meaning of Egypt's Infitah, 1971-1980,» *Social Problems,* vol. 28, no. 4 (April 1981), p. 406.

(٢٩) Cooper, *The Transformation of Egypt,* p. 109.

اقتصاداً موجَّهاً نحو الاستهلاك والخدمات[٣٠]. وبالرغم من الحوافز والضمانات الهائلة التي قدِّمت إلى المستثمرين الأجانب، ظل رأس المال الأجنبي ـ خاصة الشركات الغربية الخاصة ـ ينأى بنفسه عن مشروعات الاستثمار المباشر مفضلاً مجال تقديم «المعدات وخبرات الادارة والتنظيم» إلى المشروعات الجديدة[٣١]. أما القطاع الخاص المصري، فلم يكن من الكبر بحيث يستطيع الاضطلاع بمشروعات البنية الأساسية التي كانت لازمة لتنمية الاقتصاد. والواقع، أن المستثمرين الأجانب، وكذلك مستثمري القطاع الخاص المصري قد استغلوا الفرص التي أتيحت لهم للاستثمار في قطاع الخدمات بهدف تعظيم أرباحهم. وفي الفترة من أيار/ مايو ١٩٧٤ حتى آب/ أغسطس ١٩٧٦، ارتفع رأس المال التجاري من ٤١ بالمئة من إجمالي رأس المال المصري إلى ٥٧ بالمئة[٣٢]. كما زادت الواردات أربعة أضعافها في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥، على حين زاد استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة فقط في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ بواقع ستة أضعاف، إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي من ٠,٣ بالمئة إلى ١,٣ بالمئة في العام نفسه[٣٣]. ومن ثم ألقي بعبء تنمية البنية التحتية مرة أخرى على القطاع العام. وبغية مواجهة احتياجاتها التنموية مع الاستمرار في سياسة الدعم للحد من معدل التضخم الذي بلغ ٣٠ بالمئة سنوياً، اضطرت الحكومة المصرية إلى زيادة اقتراضها في عام ١٩٧٤ وبمعدلات غير مسبوقة، بحيث زاد الاقتراض الحكومي في هذا العام بنسبة ٥٥ بالمئة. وبحلول عام ١٩٧٥، أصبح الاقتراض الحكومي يمثل حوالى ثلث إجمالي الناتج المحلي. هذا، وقد زادت القروض الممنوحة لغير المشروعات من ٢٨ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ٣٧ بالمئة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وبحلول عام ١٩٧٦، كان الدين الحكومي المصري غير العسكري قد وصل إلى ٤٢٦٠ مليون جنيه مصري أي بنسبة ٩٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، كما مثلت خدمة الدين نسبة ٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ٥٠ بالمئة من إجمالي حجم الصادرات. وجدير بالذكر، أنه بإضافة الدين العسكري، كان من المرجح أن يزيد إجمالي دين مصر الخارجي عن إجمالي ناتجها المحلي، وأن تصل خدمة الدين إلى نسبة ١٠ بالمئة من هذا الناتج، و٧٠ بالمئة من إجمالي حجم الصادرات»[٣٤].

وأمام هذا الحجم المحدود جداً من الاستثمار الأجنبي، وهذا النمو في الاقتصاد

---

(٣٠) لمزيد من التحليل الشامل للاقتصاد المصري في السبعينيات، انظر: فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦).

(٣١) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*, p. 145.

(٣٢) Cooper, *The Transformation of Egypt*, p. 109.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٢٢.

الاستهلاكي الذي دفع معدل التضخم إلى زيادة مستمرة، وإزاء هذا الدين القومي الذي تعاظم فجأة وبسرعة، لم يعد أمام السادات من سبيل لتأجيل انهيار اقتصادي وشيك سوى السعي إلى الحصول على معونات مالية. وقد استطاع أثناء زيارته الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٧٥ أن «يحصل على وعد أولي من الأمريكيين بمنح مصر معونة قدرها بليون دولار أمريكي»[٣٥]. وقد قدّر عجز الاقتصاد المصري في ١٩٧٦ بخمسة بلايين دولار أمريكي. وفي محاولة يائسة للتخفيف من حدة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد، أعلن السادات في عام ١٩٧٧ - من جانب واحد - «عن تأجيل سداد الديون المستحقة للسوفيات لمدة عشر سنوات»[٣٦]. ولجأ مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، ولكن وعود هذه الأخيرة بتقديم المعونة جاءت مقترنة بالمطالبة بتقديم مزيد من التنازلات السياسية. وبدلاً من أن تؤدي علاقة السادات بالولايات المتحدة إلى تحسين الوضع الاقتصادي، أدت إلى تصاعد المعارضة ضده في الداخل.

ثالثاً: النظام السياسي

مع انفتاح الاقتصاد المصري على الغرب، بدأت تتضح معالم انفتاح سياسي موازٍ في السبعينيات. وكان السادات قد أشار في «ورقة أكتوبر» في سنة ١٩٧٤ إلى الحاجة إلى إعادة تنظيم على المستوى السياسي. وبالرغم من ابقائه على الاتحاد الاشتراكي كمظلة سياسية، ألمح السادات إلى تغيير نظام الحزب الواحد «الذي يفرض وصايته على الشعب»[٣٧]. ومع أن السادات في عام ١٩٧٤ لم يكن مستعداً - أو راغباً - بعد في تحقيق انفتاح كامل في المجال السياسي وإقامة نظام التعددية الحزبية، فإن رسالته كانت واضحة تماماً، وكان مؤداها أن يستمر الاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيم السياسي الرئيسي، ولكن مع وضع حد لاحتمال إساءة استخدام قياداته سلطاتهم. فقد كان السادات في حاجة إلى التأييد السياسي الذي يحشده الحزب للنظام، ولذا اختار أن يقتصر نشاط الحزب على مبرّرات وجوده مع استغلال روابطه الاجتماعية الراسخة والمتسعة النطاق. ومن ثم، فإنه على حين اعترفت «ورقة أكتوبر» ضمنياً بالحاجة إلى التعددية السياسية، رأى السادات أن الاتحاد الاشتراكي يوفر المنتدى الملائم لاحتواء مثل هذه المناقشات السياسية تحت اشراف النظام.

والواقع أن دراسة سياسة السادات الخاصة بالتحرر السياسي يجب أن تتم في إطار دراسة توجهاته الاقتصادية وتوجهات سياسته الخارجية. فمن الواضح أن السادات قد اختار لمسيرة مصر الاقتصادية توجهاً رأسمالياً. غير أن طموحاته تجاوزت

---

(٣٥) Baker, Ibid., p. 140.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٣٧) Cooper, Ibid., p. 90.

مجرد إعادة تنظيم الاقتصاد على المستوى المحلي، إذ إنه كان يأمل في أن يتحقق في نهاية الأمر اندماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي الغربي. وبالتالي، فإن سياسة الانفتاح التي تصوَّرها السادات، لم تنطوِ فقط على مجرد إعادة هيكلة الاقتصاد في الداخل، بل انطوت أيضاً على عملية إعادة صياغة كاملة وجديدة لعلاقات مصر مع العالم الرأسمالي. وتقف ضخامة الحوافز والضمانات التي مُنحت لرأس المال الأجنبي شاهداً واضحاً على رغبة السادات وجهوده من أجل إدماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا، كان السادات بحاجة ـ ولو شكلياً ـ إلى مظهر من مظاهر النظام السياسي الذي يتلاءم مع توجهاته الاقتصادية. وأصبح النموذج الغربي للتخصيصية والليبرالية الصورة التي يتعين على السادات دعمها حتى يقنع الغرب برغبته الصادقة في إعادة تنظيم بلاده. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن محاولات السادات في مجال الاصلاح السياسي كانت تستهدف تدعيم أهلية مصر كدولة ديمقراطية لتستفيد من المعونة الأمريكية.

وفي تموز/ يوليو ١٩٧٥، انعقد المؤتمر السنوي العام للاتحاد الاشتراكي، وأكد حق إنشاء المنابر السياسية داخل إطاره، على أن تكون هذه المنابر بمثابة قنوات للرأي ووسيلة للتعبير عن الخيارات السياسية. وتلقفت هذه الفرصة جماعات سياسية عديدة حُرمت طويلاً من العمل السياسي. فأعلن عن تشكيل ٢٩ منبراً سياسياً، عبّرت في مجملها عن كل أجنحة المسرح السياسي. وفي آذار/ مارس ١٩٧٦، أعلن السادات تشكيل ثلاثة منابر سياسية داخل اطار الاتحاد الاشتراكي جمعت في ما بينها عديداً من هذه الجماعات والرؤى السياسية البازغة، ومثلت أجنحة اليمين والوسط واليسار. وخاضت هذه المنابر الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩٧٦. ثم أعلن السادات في افتتاح مجلس الأمة الجديد تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية. وتلا ذلك صدور أول قانون ينظم الحياة الحزبية منذ ١٩٥٢، وشهدت مصر رسمياً إنشاء نظام التعدد الحزبي.

ولا شك أن مأسسة نظام التعدد الحزبي في مصر بعد غيبة دامت قرابة خمسة وعشرين عاماً، يعدّ انجازاً يحسب لصالح السادات. ولكن هذا الأخير حرص على أن تظل ديمقراطيته التي دشنها حديثاً مجرد واجهة تخدم أساساً صورته في نظر العالم الغربي. إذ ظل النشاط السياسي من الناحية الواقعية مقيداً بدرجة كبيرة، وعمل السادات على تحجيم العمل من خلال سلسلة من القوانين أصابت الحياة الحزبية بالشلل. وكانت هذه القوانين تصدر وفقاً للأهواء مستهدفة مراقبة نشاط الأحزاب والحد من معارضتها بحجة الحفاظ على الأمن القومي ومصلحة البلاد. والواقع أن السادات قد نجح في تحقيق كسب مزدوج، فهو، من ناحية، استطاع احباط غايات نظام سياسي متعدد الأحزاب، وذلك من خلال تحجيمه المعارضة، ومن ناحية

أخرى، حقق مكسباً سياسياً إذ نسب إليه فضل إقامة نظام التعددية الحزبي. ولقد باتت الأحزاب السياسية الحديثة النشأة مطالَبة بالامتناع عن الخوض في القضايا التي قد تعرِّض الاستقرار الداخلي والأمن القومي للخطر[٣٨]. وعرف السادات هذه القضايا بحيث أصبحت تشمل من الناحية العملية مجالات السياسة الداخلية والخارجية كافة. وفي ما عدا هذه «المحظورات» كان «للمعارضة الحق في التعبير عن رأيها». وفي عام ١٩٨٠، فقدت المعارضة حتى هذا الحق. ففي هذا العام، أصدر السادات قانون «العيب» بهدف حرمان المعارضة من الضمانات القانونية لحريتها في التعبير عن الرأي، ناهيك عن حرمانها من أن تنشط سياسياً لحشد التأييد لها. وأصبحت «النكتة» الشائعة في مصر آنذاك أن المعارضة قد أخطأت في فهم دورها، فالأحزاب أنشئت لكي يعارض بعضها البعض لا أن تعارض الحكومة. بل ان السادات نفسه كان كثيراً ما يعبّر جاداً عن هذا المنطق، إذ إنه دأب على اتهام المعارضة بأن لها طموحات سياسية وأنها تحاول تضليل الجماهير وتحدي سياساته. وهكذا غاب عن مصر المنطق الأساسي للتنوع السياسي الذي يتدعم من خلال نظام التعدد الحزبي، إذ لم تكن المعارضة السياسية عملاً مستهجناً فحسب، بل ان السادات كثيراً ما اعتبرها خيانة[٣٩]. ولقد كان من الواضح أن السادات يريد واجهة للديمقراطية تضمن الموافقة على ما يضعه من سياسات لا المشاركة فيها، وتصور أنه بدلاً من أن تتم الموافقة على سياساته من جانب حزب واحد، وهو الاتحاد الاشتراكي، فإن نظام تعدد الأحزاب سوف يؤدي إلى موافقة قطاع سياسي أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً. وفضلاً عن ذلك اعتقد السادات فعلاً أن المعارضة مدينة له على الأقل بهذه الموافقة لأنه هو الذي منحها الوجود. وبالرغم من أن ذلك قد يبدو غريباً للمراقب الغربي، إلا أنه في ظل التقليد الأبوي الذي يحكم النظام المصري، كان السادات يرى أنه هو الدولة وهو القانون، ولم يكتفِ بأن يكون فوق القانون، ولكنه «وباعتباره رئيساً للعائلة المصرية» ـ كما كان يصف نفسه ـ طالب أبناء شعبه بالطاعة العمياء له. أما الأحزاب السياسية باعتبارها أعضاء في عائلة واحدة، فإنه يجوز لها أن «تختلف فيما بينها ولكن ليس مع رئيس عائلتها». وأصبح الحزب السياسي الذي يرفض قبول أبوة السادات والالتزام بأسلوبه في المعارضة، يخاطر بتعرضه للحل أو باغلاق صحيفته. ولذا، نجد أن الجريدة الأسبوعية **الأهالي** التي يصدرها الحزب الوطني التقدمي الوحدوي اليساري الاتجاه، قد صودرت سبع

---

(٣٨) علي الدين هلال دسوقي [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥)، ص ١٠.

(٣٩) في أيار/ مايو ١٩٧٨، وأمام تزايد المعارضة لسياسات السادات في أعقاب حوادث الشغب التي اندلعت في سنة ١٩٧٧، ثم زيارته القدس، كثف السادات من هجومه المعتاد على الحزب اليساري (الحزب الوطني التقدمي الوحدوي) ووصف أعضاءه بأنهم عملاء للاتحاد السوفياتي.

عشرة مرة في أقل من ستة أشهر. أما حزب الوفد الجديد وهو الحزب اليميني، فقد أعلن في أيار/ مايو ١٩٧٨ حل نفسه بعد حوالى أربعة أشهر من عودته إلى الساحة السياسية. وفي عام ١٩٧٩، وبعد أن رفض ثلاثة عشر عضواً من أعضاء مجلس الشعب الموافقة على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، قام السادات بحل المجلس ودعا إلى انتخابات جديدة، وهي الانتخابات التي حصل فيها الحزب الحاكم، وهو الحزب الوطني الديمقراطي، على ما يزيد على ٩٠ بالمئة من مقاعد المجلس. أما حزب التجمع فقد فقد المقعدين الذين كان يشغلهما قبل ذلك، ونظراً إلى أن حزب الوفد كان قد حل نفسه، فقد خلا البرلمان تقريباً من أية معارضة. أما حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار ـ وهما الحزبان اللذان لم يتمتعا بوزن سياسي يذكر سواء من حيث الحجم أو التأثير ـ فقد فازا بثلاثين مقعداً وثلاثة مقاعد على التوالي، على حين «حصل المرشحون المستقلون على عشرة مقاعد بالمقارنة مع ٤٨ مقعداً كانوا يشغلونها في برلمان عام ١٩٧٦»[٤٠].

وفضلاً عن ذلك، فإن لجوء السادات بصفة مستمرة إلى أسلوب الاستفتاء في جميع القضايا تقريباً، أدى إلى مزيد من تحجيم أية معارضة محتملة. وعلى الرغم من أنه لم يحدث أن عارض مجلس الشعب أي اقتراح عرضه السادات عليه منذ عام ١٩٧٣، فإن لجوء السادات إلى الاستفتاء الشعبي ضمن أن تحظى سياساته بموافقة كاملة وليس بمجرد موافقة أغلبية الأصوات في المجلس. ونظراً إلى أن نتائج الاستفتاء الذي أجري في مصر لم يحدث أن انخفضت فيه نسبة الأصوات الموافقة عن ٩٩,٩ بالمئة، فقد أصبح بوسع السادات أن يزعم أنه يحظى بتأييد كامل مطلق من قبل شعبه.

رابعاً: المعارضة في عهد السادات

أفضت توجهات السادات الاقتصادية والسياسية إلى نتائج سلبية غير متوقعة، وبدلاً من أن تؤدي إلى تعزيز جهود مصر التنموية، تسببت في معارضة واسعة النطاق وفي زعزعة الاستقرار الداخلي. كذلك أدت سياساته الخارجية إلى فقدان مصداقيته بين الجماهير، وكان كلما اقترب أكثر من الغرب في محاولة لعلاج اقتصاد بلاده، اتسعت الفجوة بينه وبين الجماهير. والواقع أن مشكلة مصر الاقتصادية كانت أعظم تحدٍّ واجهه السادات منذ توليه منصبه. وقد رأى السادات أن السبيل الوحيد لعلاج الاقتصاد الذي أثقلت كاهله الاستعدادات الحربية ونفقات الدفاع هو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، إذ إنه يمكن مصر حينئذ أن توجه مواردها

(٤٠) انظر إكرام بدر الدين، في: المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٨٤.

بالكامل إلى خدمة التنمية الاقتصادية. ومن هنا كان لقضية التسوية اعتبار مهم. ولهذا، فإنه كلما زاد تعثر اقتصاد مصر، بذل السادات مزيداً من الجهد من أجل التوصل إلى هذه التسوية حتى ولو تمت بمعزل عن الجبهة العربية. وكذلك كان للعنصر الأمريكي أهمية مساوية في فكر السادات، وظلت القوة المركزية المحركة لكل توجهاته السياسية مرتبطة برغبته القوية في إرضاء الغرب وخاصة الولايات المتحدة. ولم يسمح السادات لأي شيء أو لأي شخص أن يثنيه عن المضي في هذا الطريق المزدوج: التوصل إلى تسوية، ولو منفصلة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، ومهادنة الغرب، وهو ما أدى إلى تزايد المعارضة ضده.

ومنذ الشهور الأولى لحكم السادات تجلت مواقفه المناهضة لليسار، وقد انتهز فرصة القضاء على مجموعة علي صبري داخل الحزب لكي يخلّص النخبة السياسية من أية معارضة، يسارية كانت أو غير ذلك. والواقع أن الاسم الذي أطلق على واقعة أيار/ مايو وهو «ثورة التصحيح»، قد كشف عن رغبة السادات في أن يفصل بين حكمه وحكم سلفه، وأن يصحح توجهات مصر الاشتراكية. ولعله من المثير للاهتمام حقاً أن خطب السادات، وكذا أجهزة الاعلام الرسمية في عهده، قد خلت تماماً من الإشارة إلى المحاولات التي بذلها عبد الناصر على صعيد الاصلاح السياسي والاقتصادي بعد هزيمة عام ١٩٦٧. بل ارتبط اسم عبد الناصر دائماً بالتجربة الاشتراكية، على حين استأثر السادات بفضل تدشين الاصلاحات. وقد أصبح اليساريون طوال فترة حكم السادات الذريعة التي يسمح بها بضرب المعارضة، كما ألقى عليهم دائماً مسؤولية كل القلاقل الداخلية التي شهدها عهده. وعندما نشبت أحداث الشغب الطلابي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، قال إنها كانت نتيجة تحريض يساري ضد النظام، وتركزت موجة الاعتقالات التي تمّت في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ على العناصر التي اتهمت بأن لها ميولاً يسارية. كذلك استهدفت اجراءات القاء القبض على المثقفين والصحفيين الذين عبّروا عن انتقادهم عجز السادات عن الوفاء بوعده في شن الحرب ضد إسرائيل في الموعد الذي حدده، الكتّاب اليساريون بالذات. ومن ناحية أخرى، جاءت توجهات السادات في مجال اليساسة الخارجية تجسيداً لنزعاته المناهضة لليسار. وكان توتر العلاقات المصرية ـ السوفياتية الذي بلغ ذروته بطرد الخبراء السوفيات من مصر خطوة واضحة على طريق الابتعاد عن المعسكر الاشتراكي. فعلى الرغم من أن طرد الخبراء السوفيات صُوِّر على المستوى الداخلي أنه اذعان لرغبة الجيش في التخلص من الخبراء، فإن اقصاء الفريق أحمد صادق، وزير الحربية الذي اشتهر بمواقفه المعادية للسوفيات بعد أشهر قليلة فقط من طرد الخبراء السوفيات، أكد استراتيجيا السادات الرامية إلى تهميش الشخصيات القيادية في النخبة السياسية. وعلى حين أنه من السهل تفهُّم أسباب هذا الموقف بالنسبة إلى المعارضين،

فإنه لا يمكن تفهُّم موقفه غير المنطقي المتمثل في إقصائه بعض العناصر غير المعارضة له داخل النخبة السياسية، إلا في ضوء رغبته في عدم إشراك أي من أفراد هذه النخبة في صنع قرارات سياساته، ولهذا فإنه بمجرد أن يتضح أن أحد هؤلاء قد عبر الخط الذي يحدد منطقة تنفيذ السياسات لكي يقترب أكثر من اللازم من دائرة الضوء كشريك فاعل في عملية صنعها، ومن ثم مشاركة الرئيس علناً في ممارسة صلاحياته الخاصة به، كان يتم على الفور إبعاد هذا الشخص عن صفوف النخبة. ويعتبر اقصاء الفريق أحمد صادق أدل الأمثلة على تصميم السادات على الانفراد بالقرارت.

وبعد أن قُمعت المعارضة اليسارية في الداخل، وتمّت التضحية بعلاقات مصر مع الاتحاد السوفياتي، وبعد أن حققت مصر نصراً نسبياً في حربها ضد إسرائيل، أصبح الطريق ممهداً أمام السادات من أجل السعي إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وتعزيز علاقات مصر بالولايات المتحدة ـ بدلاً من الاتحاد السوفياتي ـ بغية الحصول على مساعدتها في إعادة بناء اقتصاد البلاد. غير أن سياسات السادات على طريق تحقيق هاتين الغايتين أثارت معارضة ضده سواء داخل النخبة أو بين أفراد شعبه. وقد بدأت معارضة النخبة السياسية والعسكرية تطفو على السطح مع بدء المفاوضات الخاصة باتفاقية فض الاشتباك الأول. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أُقصي سعد الدين الشاذلي، رئيس الأركان، لمعارضته اختيار السادات طريق المفاوضات «واخضاعه الخيار العسكري للوساطة الأمريكية»[٤١]. كذلك كان لمحمد حسنين هيكل، الذي كان حتى ذلك الوقت واحداً من أقرب مستشاري الرئيس السادات، تحفظاته بشأن هذه الاتفاقية. فقد أبدى هيكل رأيه بأن السادات بتوقيعه الاتفاقية بالشروط التي تضمنتها يعرّض المكاسب التي حققها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر للخطر، كما أنه يضعف من قوته التفاوضية في أية تسوية مستقبلية. وقد استغل هيكل مقاله الأسبوعي في جريدة **الأهرام** لكي يعبّر عن انتقاده دبلوماسية كيسنجر المنحازة إلى إسرائيل[٤٢]. والواقع أن هذا الهجوم على كيسنجر كان في جوهره هجوماً أيضاً على السادات الذي ردّ على ذلك باعفاء هيكل من منصبه كرئيس تحرير جريدة **الأهرام**، وهو ما كان يعني من الناحية العملية إبعاد هيكل عن الدائرة الرسمية للنخبة. أما حسين الشافعي، نائب الرئيس، فقد أُعفي من منصبه في نيسان/ ابريل ١٩٧٥، أي مع توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية، وحل محله قائد القوات الجوية في ذلك الوقت حسني مبارك. وقد هدف السادات من وراء هذه الخطوة الأخيرة إلى «تعزيز تأييد

---

(٤١) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 60.

(٤٢) محمد حسنين هيكل، «بصراحة،» **الأهرام**: ٤/١/١٩٧٤، و١/٢/١٩٧٤.

العسكريين، وكذلك مكافأة أبطال حرب أكتوبر، وفي الوقت نفسه التخلص من آخر رمز من الرموز البارزة في ثورة ١٩٥٢»[٤٣].

وجدير بالذكر، أن قبول السادات اتفاقية فصل القوات وتدخُّل كيسنجر الشخصي في الأشهر التي سبقت توقيع هذه الاتفاقية، قد تسبب في توتر العلاقات المصرية ـ السورية الذي كان بداية توتر علاقات مصر مع جاراتها العربية. وكان الرئيس حافظ الأسد، قد رفض شروط الاتفاقية، كما رفض في الوقت نفسه حضور مؤتمر جنيف الذي كانت الغاية منه الموافقة على هذه الاتفاقية. ففي أثناء الزيارة التي قام بها كيسنجر إلى دمشق في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أوضح الرئيس السوري لوزير الخارجية الأمريكي شروط بلاده لحضور المؤتمر، وكان أهم شرط وضعته سوريا للاشتراك في المفاوضات هو قبول إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وبطبيعة الحال، لم يُبدِ كيسنجر مرونة تجاه الطلب السوري، ورفضت سوريا بالتالي الاستجابة لطلب مصر بحضور المؤتمر[٤٤]. والواقع أن كيسنجر لعب أوراقه بمهارة فائقة. فقد ضخّم لسوريا موقف مصر الشاقب والمنفرد تجاه قضية التسوية، حتى ولو أدى بها ذلك إلى الدخول في تسوية منفصلة مع إسرائيل، ونصح السوريين بأن يحذوا حذو مصر تحقيقاً لمصلحتهم[٤٥]. وهكذا، استطاع كيسنجر ـ وساعده في ذلك موقف السادات ـ أن ينسج أول خيط من خيوط الخلاف بين مصر والعرب، الذي استمر مشتعلاً فترة طويلة. ومع توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية عام ١٩٧٥، كان السادات قد أثار تجاهه عداء جميع الدول العربية التقدمية، وأثار أيضاً مزيداً من المعارضة الداخلية التي طالبت بتسوية موحدة وشاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وقد أفضت سياسات السادات في المجال الاقتصادي إلى نتائج محبطة وبالقدر نفسه إن لم يكن أكثر. ذلك أنه مع ظهور الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح وارتفاع معدلات التضخم، ولدت ضغوط قوية على الحياة اليومية لأفراد الشعب، واتسعت بالتدريج دائرة المعارضة في الداخل بحيث لم تعد قاصرة على قلة من المثقفين، بل امتدت لتشمل الغالبية العظمى من الشعب. وإذا كانت تلك القلة قد عارضت السادات في البداية بسبب تخوفها من النتائج المحتملة لتوجهات سياساته، فإن الغالبية عارضته لأنها عانت بالفعل مثالب هذه السياسات. فالنمو الاقتصادي الذي بدا على الاقتصاد المصري في فترة السبعينيات لم ترافقه تنمية اقتصادية فعلية، مما جعل من شبه

(٤٣) Hinnebusch (Jr.), Ibid., p. 61.

(٤٤) في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، طار اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصرية إلى سوريا في محاولة لإقناع الأسد بحضور مؤتمر جنيف.

(٤٥) رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ـ ١٩٧٨، ص ٤٧٣ـ ٤٧٥.

المتعذر تحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين مستويات المعيشة. بل أصبحت الأعباء والتحديات أشد تعقيداً لأن المعايير التي تمّت التضحية بها من أجل تحقيق النمو كانت هي المعايير نفسها اللازمة لتنمية الاقتصاد. ففي ظل سياسة الانفتاح أصبحت مصر مهيأة «لتحقيق انجازات أكبر في بعض المجالات مثل المجال المالي ومجال التكنولوجيا، ولكن أصبح من المرجح في الوقت نفسه أن تحقق مصر انجازات أقل في مجالات أكثر أهمية مثل قدرتها على تحديد أولوياتها، وحماية مشروعها الوطني»[46]. والواقع أن سياسة الانفتاح التي توجهت نحو تحقيق النمو قد حولت مصر إلى مجتمع استهلاكي متخلف من الناحية الاقتصادية، مع تزايد حدة التفاوت الاجتماعي. فقد أخذت الهوة الاجتماعية تتسع يوماً بعد يوم، إذ زاد الأغنياء غنى ـ وتدفقت أموالهم إلى الخارج ـ في الوقت الذي أضحى فيه الفقراء أكثر فقراً.

وبحلول عام ١٩٧٧، كان صبر الجماهير قد بدأ ينفد إزاء وعود السادات إياهم بحياة أفضل، وخرج المتظاهرون إلى شوارع مصر في ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير من ذلك العام يرددون أكثر الشعارات دلالة على فشل سياسة السادات التنموية، «أين خبزنا يا بطل العبور!؟». وكانت أحداث الشغب تلك هي أعنف وأوسع أحداث شهدتها مصر منذ حريق القاهرة عام ١٩٥٢[47]، وأسفرت عن مقتل ٧٩ شخصاً وإصابة ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ آخرين بجراح، وألقي القبض على نحو ٦٥٠٠ شخص[48]. ونزلت قوات الجيش إلى الشوارع لقمع هذه الأحداث، وأحاطت دباباته بمقر إقامة السادات لحمايته. وكانت دلالة ذلك أن السادات قد وصل إلى الحد الذي أصبح فيه في حاجة إلى قوة جيشه كي تحميه من الجماهير. وقد اضطر السادات إلى إلغاء القرار بإنهاء دعم السلع الغذائية الأساسية وهو القرار الذي أصدره في اليوم السابق على اندلاع أحداث الشغب تنفيذاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وقد دان السادات علناً هذه الأحداث ووصفها بأنها «انتفاضة حرمية» حرّضت عليها مجموعة من الخونة اليساريين. وبالرغم من محاولة التقليل من شأن هذه الأحداث على المستوى الرسمي ووصفها بأنها مجرد مؤامرة يسارية، فإنها أصابت في الصميم نظام حكم السادات وكانت علامة على تضاؤل سريع في شرعيته الشعبية التي تمتع بها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر. ومثلما كانت هزيمة عام ١٩٦٧ هي التي وضعت سياسات عبد الناصر موضع شك، فإن انتفاضة عام ١٩٧٧ وضعت السادات موضع المساءلة،

---

(٤٦) Abdel-Khalek, «Looking Outside or Turning Northwest? Or the Meaning of Egypt's Infitah, 1971 - 1980,» p. 395.

(٤٧) امتدت أحداث الشغب في عام ١٩٧٧ لتشمل تسعاً من محافظات مصر في آنٍ واحد.

(٤٨) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 71.

بل بالنسبة إلى كثيرين من أفراد الشعب، في وضع الاتهام. بيد أنه على حين حاول عبد الناصر علاج أسباب هزيمته ببذل الوعود بإصلاح توجهات سياساته، تمثّل رد السادات على معارضيه بمزيد من التشبث بتوجهاته، واندفع السادات ـ أكثر من أي وقت مضى ـ في الرهان على الولايات المتحدة لعلاج اخفاقاته. وأضحى توقيع سلام منفصل مع إسرائيل هو آخر ورقة يلعب بها السادات لضمان مساندة الولايات المتحدة له.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، قام السادات برحلته التاريخية إلى القدس التي أذهلت العالم بحق؛ وقد أثارت هذه الرحلة مشاعر الاستياء من جانب العرب، ولكن السادات قنع بالتقدير الذي حظي به لدى الغرب بسببها، إذ انه أثبت للعالم الغربي أنه حقاً «رجل السلام». غير أن هذه الرحلة أدّت مرة أخرى إلى تزايد حدة المعارضة له حتى داخل صفوف نخبته السياسية. فقد استقال اسماعيل فهمي، وزير الخارجية، بسبب هذه الزيارة رغم أنه كان من أشد المؤمنين بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ومدافعاً قوياً عن التسوية السلمية، ولكن اعتراضه انصبَّ على الأسلوب الذي اختار السادات أن ينهي به سعيه إلى التوصل إلى هذه التسوية. ففي الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية المصري في تونس لحضور مجلس وزراء الخارجية العرب، وحيث تحددت مهمته الأولى في اقناع الوزراء العرب بأن مصر لن توقّع أبداً على معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل، إذا به يتلقى نبأ مغادرة السادات إلى القدس[٤٩]. والواقع أنه من الصعب الجزم بالسبب الرئيسي الذي دفع اسماعيل فهمي إلى الاستقالة، وما إذا كان هو الشعور بالحرج الذي أحس به أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب، أم الشعور بالصدمة لأن السادات قد اتخذ هذه الخطوة دون أن يشاوره فيها، أو حتى يخطره بها. وعلى أية حال، فقد جاء قرار السادات بشأن هذه الزيارة متفقاً مع أسلوبه الذي اعتاد أن يدير به سياساته. إذ كان السادات يتقن أسلوب الصدمات الذي غذّاه اصراره على الاحتفاظ بفردية اتخاذ القرار.

وفي عام ١٩٧٨، جسّد السادات مغزى زيارته القدس بشكل عملي بتوقيعه اتفاقيَ كامب ديفيد في الولايات المتحدة. وفي محاولة منه لإنقاذ ماء الوجه أمام تصاعد حدة المعارضة الداخلية والعربية له، أصرّ السادات على الربط بين معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي تم الاتفاق بشأنها في كامب ديفيد، وقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين[٥٠].

ومما يُذكر، أن تساهل السادات بشأن قضية التسوية الشاملة تسبب أيضاً في

---

(٤٩) رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨، ص ٥٣٧ ـ ٥٣٩.

(٥٠) Hinnebusch (Jr.); Ibid., pp. 66 - 68.

استقالة وزير خارجيته الذي عيّنه بعد اسماعيل فهمي، وهو محمد ابراهيم كامل، وذلك في اليوم الذي وقّعت فيه اتفاقيتا كامب ديفيد. كما تم اعفاء كل من الفريق الجمسي، وزير الحربية، ومحمد علي فهمي، رئيس الأركان في عام ١٩٧٨، نظراً إلى أنه كان لكل منهما تحفظاته الشخصية على سير المفاوضات. كذلك طلب السادات من سيد مرعي، أحد قدامى مؤيديه وأحد أنسبائه، الاستقالة من منصبه، كرئيس لمجلس الشعب والامتناع عن خوض انتخابات عام ١٩٧٩. وباقتراب نهاية عام ١٩٧٩، كان السادات قد أعفى كل من يحمل شبهة المعارضة داخل صفوف النخبة من منصبه.

وقد أدت محاولات السادات المنظمة لكبح جماح المعارضة الرسمية إلى خلق معارضة أكثر خطورة منها وهي المعارضة السرية، التي كانت أقوى جماعاتها وأكثرها تنظيماً تلك الأجنحة المنشقة عن حركة الاخوان المسلمين القديمة. غير أن تلك الجماعات الإسلامية التي ازدهرت في السبعينيات كانت أكثر عنفاً، وكان من أقواها وأفضلها تنظيماً جماعة الكلية الفنية العسكرية، وجماعة التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد. وقد حاولت جماعة الكلية الفنية العسكرية في أوائل عام ١٩٧٤ القيام بانقلاب بعد أن نجحت في الاستيلاء على مباني الكلية الفنية العسكرية، وكانت خطتها بعد ذلك، هي السير إلى مقر الاتحاد الاشتراكي في قلب العاصمة. غير أن قوات الشرطة استطاعت احتواء هذه المسيرة وإنهاء سيطرة الجماعة على مبنى الكلية؛ وألقي القبض على عدد كبير من طلبتها كما تم اعدام اثنين من كبار زعماء هذه الجماعة[٥١]. كذلك قامت جماعة التكفير والهجرة عام ١٩٧٧، وبعد البداية السيئة التي شهدها هذا العام بأحداث كانون الثاني/ يناير، باختطاف الشيخ الذهبي، وزير الأوقاف، ثم اغتياله. ومرة أخرى، اتخذت الشرطة اجراءات صارمة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة، وتم اعدام خمسة من كبار زعماء جماعة التكفير والهجرة.

وبحلول عام ١٩٨١، كانت الأزمة الاقتصادية في مصر تجاوزت المرحلة الحرجة لكي تتحول إلى ما يشبه الورم الخبيث الذي تحكّم في حياة البلاد. فقد وصل الدين المدني إلى نحو ١٩٥٠٠ مليون دولار أمريكي، والدين العسكري إلى ٥٧٠٠ مليون دولار، أي أن إجمالي الدين الخارجي المصري وصل إلى ما يربو على ٢٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي. بمعنى آخر، زاد الدين الخارجي المصري بواقع عشرة أمثاله خلال فترة حكم السادات[٥٢]. وأمام تفاقم الوضع الاقتصادي ومستويات التنمية المؤسفة، أصبح تأمين الحصول على المعونة الأمريكية السبيل الوحيد أمام السادات الأمر الذي جعله

---

(٥١) Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society: Social Science Perspectives* (Cairo: American University Press, 1985), p. 495.

(٥٢) Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat*, p. 78.

يعرض على الولايات المتحدة صراحة أن تحلّ مصر محل ايران كحارس لمصالح أمريكا في المنطقة. كذلك منح السادات القوات الأمريكية تسهيلات على الأراضي المصرية، وإمعاناً في التقارب من الولايات المتحدة، قام بطرد السفير السوفياتي لدى مصر(٥٣). وقد أدت جهود السادات الدؤوبة التي استهدفت استرضاء الولايات المتحدة إلى ازدياد حدة المعارضة له في الداخل من قبل الأجنحة كافة وليس فقط الجناح الإسلامي المتطرف. وفي ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، قام السادات بتوجيه ضربته الأخيرة إلى جميع معارضيه حين أصدر أوامره باعتقال حوالى ١٥٠٠ شخصية بارزة في البلاد، وامتدت لتشمل ممثلين عن مختلف الاتجاهات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. والواقع أن هذا الإجراء كان مؤشراً على درجة اليأس التي وصل إليها السادات، استهدف بلا شك من ورائه استعراض قوته وتذكير الجميع بسلطاته التي يتمتع بها والتي يعتزم الاحتفاظ بها مهما كان الثمن. وفي الوقت نفسه، كانت هذه الحركة الواسعة من الاعتقالات بلا تمييز شاهداً واضحاً على أن السادات قد فقد تأييد جميع طوائف شعبه. وبعد مضي شهر واحد، وبالتحديد في يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، وأثناء العرض العسكري السنوي الذي يقام احتفالاً بذكرى حرب أكتوبر هذه، اغتيل السادات على يد جماعة الجهاد الإسلامية. ولم تلبث الصدمة الأولية التي أصابت المصريين فور الحادث أن تراجعت تاركة لدى معظمهم شعوراً ضمنياً بالارتياح.

الخلاصة

لقد استفضنا في العرض في الفصول الثلاثة الأولى للاقتصاد السياسي المصري منذ ١٩٥٢ وحتى نهاية السبعينيات. ومع أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة لا ينصبّ بشكل مباشر على تحليل الاقتصاد السياسي المصري، إلا أن دراستنا آليات الحكم منذ ١٩٥٢، وأساليب التعامل مع المعارضة، وعملية السيطرة على النخبة السياسية ثم تهميشها عن حلقات صنع القرار ـ كلها لا يمكن التعرض لها في غيبة عن الاطار العام الذي حكم توجهات مصر السياسية في تلك الفترة. وربما يلاحظ القارىء أن مناقشتنا تلك الفترة انصبّت بوجه عام على توجهات الرئيسين عبد الناصر والسادات. وليس هذا على سبيل الرمز. بل إن دارس الاقتصاد السياسي المصري منذ ١٩٥٢ يدرك حقيقة فردية القرار السياسي وارتباطه شبه الكامل برغبات رئيس الجمهورية. وربما يدهش القارىء الذي تعوّد على تحليل دور أجهزة صنع القرار وجماعات المصالح والضغط في فهم الاقتصاد السياسي.

---

(٥٣) Hinnebusch (Jr.), *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State*, p. 69.

ويستدعي فهم فردية الحكم في مصر فهم خصوصية النظام السياسي المصري الذي نما في أعقاب ١٩٥٢ وترسّخ بحلول الستينيات. ومن ثم سوف ينصرف اهتمامنا إلى الكيفية التي استطاع بها السادات أن يحافظ على سيطرته في مواجهة تزايد مشاعر السخط والاستياء، وأيضاً إلى آليات الرقابة والسيطرة المتاحة للرئيس المصري عموماً التي تمكّنه من فرض سيطرته على نخبته السياسية وتهميشها عن عملية صنع القرار. وسوف يلقي الفصل التالي مزيداً من الضوء على آليات السيطرة ومصادر القوة التي وفرت للسادات ـ ولسلفه وخلفه على حد سواء ـ هذا النوع من التنظيم السياسي الذي يخضع لرغباته، وفي الوقت نفسه، يغلق أبوابه في وجه المعارضة. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن نتعرف على الكيفية التي استطاع بها السادات الحيلولة دون نمو معارضة منظمة داخل صفوف النخبة السياسية، ذلك أنه بالرغم من وجود وقائع تعبّر عن وجود مشاعر السخط لدى بعض عناصر هذه النخبة في عهد السادات، فإن هذا الأخير كان يبادر من فوره إلى اعفاء مثل هذه العناصر من مناصبها قبل أن تتجمع أطرافها ضده وتتحول إلى نخبة مضادة. وقد نجح السادات إلى حد كبير في تطهير النخبة السياسية من الأجنحة الايديولوجية الموالية لعبد الناصر، ولكن ذلك لم يقضِ تماماً على نمو مشاعر السخط ضد بعض التوجهات في سياساته. ومع هذا، فإن السهولة التي استطاع بها السادات أن يتغلب على معارضة بعض أفراد في النخبة أفضت إلى وجود نخبة سياسية يتصف معظم أفرادها بالسلبية. ان ادراك النخبة عجزها عن التدخل في قرارات الرئيس وعن إبداء النقد أو الاعتراض عليها، أدى إلى ابتعادها عن المشاركة السياسية الفاعلة حفاظاً على مناصبها السياسية.

القسم الثاني

كيفية الحفاظ على الانماط السياسية

الفصل الرابع

النخبة السياسية: بنيتها ومصدر شرعيتها، وديناميات قوتها

في تحليله بنية النخبة السياسية المصرية وتنظيم القوى في عهد السادات، كتب ريموند هينبوش يقول: «في مصر يسمو رئيس الجمهورية فوق أية ضوابط رسمية كالقانون وفوق الضوابط الادارية التي يخضع لها مرؤسوه، كما يظل هو المصدر الوحيد لأية ابتكارات سياسية أو ايديولوجية، فضلاً عن أنه الشخص الذي يملك تحديد قواعد اللعبة السياسية ـ وشروط المشاركة السياسية ـ وتغييرها. والواقع أن الرئاسة في مصر ـ اليوم لا تزال عبارة عن تركيز هائل للسلطة في يد فرد واحد تماماً وبالقدر نفسه ـ كما كانت في عهد عبد الناصر»[1].

إن هذه الكلمات تمثّل جوهر معظم التحليلات التي تناقش النظام السياسي في مصر، وهو النظام الذي يعبّر عن ذلك النمط الشائع من حكم الفرد في عملية صنع القرار. وإذا كانت هذه الدراسة تعنى أساساً بفترة حكم السادات، إلا أن المبادىء التي حكمت عملية تركيز السلطة التي تمتع بها هذا الرجل تظل هي المبادىء نفسها التي سادت في عهد سلفه وخلفه. والواقع أن فهم طبيعة السلطة التي تمتّع بها السادات، وكذا الآليات التي استطاع من خلالها تعزيز سيطرته على الأجهزة التنفيذية والتشريعية والعسكرية، يقتضي فهم تلك العلاقات المتشابكة بين هذه الأجهزة وأيضاً نمط تجنيد النخبة السياسية ومصادر الشرعية المتاحة لهذه النخبة. ان هذه العلاقات هي التي توفر للرئيس المصري ذلك النطاق غير المحدود من السيطرة على مختلف أجهزة الدولة، وتسمح بممارسة سيطرته الفردية على عملية صنع السياسات.

---

(1) Raymond A. Hinnebusch (Jr.), «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State,» *Social Problems*, vol. 28, no.4 (April 1981), p.444.

أولاً: الهيكل التنظيمي للنخبة السياسية الرسمية

تنتظم النخبة السياسية الرسمية في مصر حول محورين أحدهما السلطة التنفيذية وجوهرها رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء وثانيهما السلطة التشريعية التي تتكون أساساً من أعضاء منتخبين باستثناء عشرة يعيّنهم رئيس الجمهورية. وتنص المادة ١٣٧ من الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبينّ في الدستور، وبناء عليه فإن رئيس الجمهورية يرأس الجهاز التنفيذي بأكمله بجميع وحداته السياسية والادارية. ووفقاً للمادة ١٣٨ من الدستور، فإن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. كذلك تنص المادة ١٤١ على أن يعينّ رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، ولرئيس الجمهورية - بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية - الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد وحضور اجتماعاته وفقاً للمادة رقم ١٤٢. وتخوّله هذه المادة نفسها حق رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء حتى في حضور رئيس الوزراء، كما أن له حق طلب تقارير من الوزراء.

وفضلاً عن دوره التنفيذي، يتولى رئيس الجمهورية مهام تشريعية هامة، فبالرغم من أن السلطة التشريعية هي القناة العادية التي أنيطت بها مهمة تشريع القوانين، فإن المادة ١٤٧ من الدستور، تجيز لرئيس الجمهورية إذا حدث في غيبة مجلس الشعب[٢] ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، أن يصدر في شأن ذلك قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائماً، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون. . . وإذا عُرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب عليها من آثار على نحو أو آخر. وفضلاً عن ذلك، خولت المادة ١٠٨ رئيس الجمهورية في غير غيبة المجلس الحق في اصدار قرارات لها قوة القانون، وهو ما يُعرف باسم التفويض التشريعي. وتنص هذه المادة على أن يصدر رئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناءً على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه قرارات لها قوة القانون، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبينّ فيه

---

(٢) يعقد مجلس الشعب دورته العادية من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر حتى شهر حزيران/ يونيو، ولا يجوز فض دور الانعقاد العادي قبل إقرار الموازنة العامة التي تعرض على المجلس في أواخر شهر حزيران/ يونيو.

موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على المجلس في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تُعرض أو عُرضت ولم يوافق المجلس عليها، زال ما كان لها من قوة القانون.

ويُعَدُّ اعلان حالة الطوارىء من الصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وذلك وفقاً للمادة ١٤٨ من الدستور. ويجوز لرئيس الجمهورية إذا رأى أن هناك خطراً يهدد أمن الوطن أن يلجأ إلى إعلان حالة الطوارىء. ويدعو المجلس إلى التصويت على قراره خلال خمسة عشر يوماً من اعلان حالة الطوارىء. وفي حالة أن يكون مجلس الشعب منحلاً، يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له. وفي جميع الأحوال ـ وفقاً لنص المادة ١٤٨ ـ يكون اعلان حالة الطوارىء لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

وفي ظل قوانين الطوارىء تصبح الأعمال المباحة في ظل الظروف العادية، خاضعة لإشراف جهاز الشرطة، ويتم فرض الرقابة على كل الأنشطة تقريباً بما في ذلك العمل السياسي وحرية التعبير. وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب ما يمكن أن تؤدي إليه قوانين الطوارىء من انتهاك حقوق الفرد المدنية والسياسية، فإنها تؤدي أيضاً إلى تعظيم سيطرة المجلس التنفيذية، وذلك من خلال تقييد الدور الرقابي للسلطة القضائية على الأجهزة السياسية للدولة. ذلك أنه بحجة الحفاظ على الأمن القومي، يصبح للسلطة التنفيذية ـ أو بالأحرى لرئيس الجمهورية ـ حرية في التصرف تتجاوز تلك القيود المؤسسية التي يفرضها مبدأ الرقابة والتوازن بين أجهزة الدولة المختلفة.

ومن ناحية أخرى، خولت المادة ١٥١ من الدستور رئيس الجمهورية الحق في ابرام المعاهدات وإبلاغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون لهذه المعاهدات قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها. على أنه يجب موافقة مجلس الشعب على تلك المعاهدات التي يترتب عليها تغيير الحدود الإقليمية أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمِّل خزانة الدولة نفقات غير واردة في الموازنة، علاوة على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة.

والحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ـ وذلك وفقاً لنص المادة ١٥٣ من الدستور. وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ويشرف رئيس الوزراء على أعمال مجلس الوزراء التي نصت عليها المادة ١٥٦ وهي:

ـ الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية.

- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة.

- إصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

- اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

- اعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

- عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور.

- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

ويُعدّ مجلس الشعب السلطة التشريعية العليا في مصر، وتحدد المادة ٨٦ من الدستور اختصاصاته الأساسية في اقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس مجلس الشعب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. كذلك يتمتع مجلس الشعب باختصاص سياسي أصيل يرتبط بحقه في سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، طبقاً لنص المادة ١٢٦، بعد استجوابه بناءً على اقتراح عُشر أعضاء المجلس. ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

وبالرغم من أن النصوص السابق الاشارة إليها تتضمن من الناحية الشكلية توزيعاً للسلطة بين الأجهزة السياسية في الدولة وتحديداً للمسؤولية التي يتولاها أعضاء السلطة التنفيذية، كما تمنح السلطة التشريعية سلطة الرقابة على أعمال الجهاز التنفيذي، إلا أن عملية الرقابة والتوازن بين مختلف الأجهزة السياسية يردّ عليها من الناحية الواقعية قيد هام يتمثل في الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية من جهة، وكذا كيفية تجنيد أعضاء هذه الأجهزة. فقد أدى تداخل سلطات الجهازين التشريعي والتنفيذي إلى إعاقة الدور الرقابي للأول، وإلى وضع السلطة التنفيذية أو - بالأحرى رئيس الجمهورية - في وضع يقترب من السيطرة المطلقة على عمل الجهاز السياسي للدولة بأكملها. ذلك أن سلطة المجلس في رقابة سياسات السلطة التنفيذية هي في الحقيقة سلطة مقيدة بسبب ما يملكه رئيس الجمهورية، وفقاً للمادة ١١٣ من الدستور من سلطة الاعتراض على مشروع أي قانون أقرّه مجلس الشعب، وردّه إلى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه إياه، إذ يتعين في هذه الحالة على مجلس الشعب أن يقرّ هذا القانون بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، وبما أن أكثر من ثلثي أعضاء المجلس ينتمون إلى الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويلتزمون بأوامره،

فإن الرئيس يستطيع الاعتماد على رفض الأغلبية مشروع القانون الذي سبق وأقرّه المجلس.

والواقع، ان دور مجلس الشعب المصري ينصرف في معظمه إلى مجرد اعطاء الشكل الرسمي للقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية ولمشاريع القوانين المقدمة من حكومته. فعلى سبيل المثال، لم يمارس المجلس حقه في رفض القرارات الجمهورية إلا في الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٣، عندما رفض الموافقة على ١٠ بالمئة من هذه القرارات. أما بعد ذلك، وطوال بقية فترة حكم السادات، فلم يرفض المجلس أي قرار جمهوري عرض عليه، كما كان يوافق في كل دور من أدوار انعقاده على «أكثر من ٩٠ بالمئة من مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة»[٣].

وبالإضافة إلى ما سبق من مواد تتيح لرئيس الجمهورية سلطات كبيرة تمكّنه من فرض سيطرته شبه المطلقة على جهاز الدولة بفرعيه التنفيذي والتشريعي، فلقد أطلق الدستور وفقاً للمادة ٧٤ عنان سلطات رئيس الجمهورية وحدودها إلى أبعد درجة ممكنة. فوفقاً لهذه المادة، يستطيع الرئيس اتخاذ القرارات كافة، إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري. وفي هذه الحالة، يُستفتى على قرارات الرئيس خلال ستين يوماً من إتخاذها. واستناداً إلى هذه المادة يستطيع رئيس الجمهورية ـ على الأقل من الناحية النظرية ـ تعطيل عمل مؤسسات الحكم كافة وأعمال سلطاته الفردية بغير قيود.

ثانياً: ديناميات الحكم وأنماط تجنيد النخبة السياسية

ان العمليات التي يتم من خلالها تجنيد أفراد النخبة في التنظيم السياسي المصري، تفسر إلى حد كبير الطبيعة الشخصية التي يتصف بها نظام الحكم في مصر. كما أن نمط العلاقات السائدة بين مختلف الهياكل النخبوية التي ترتبط في النهاية برئيس الجمهورية نفسه، توضح الظروف التي تهيّىء لقيام واستمرار نظام «حكم الفرد» في مصر.

١ ـ رئاسة الجمهورية

طبقاً لنص المادة ٧٦ من الدستور، فإن مجلس الشعب هو الذي يرشح رئيس الجمهورية ثم يعرض هذا الترشيح على الشعب لاستفتائه فيه. كما تنص المادة ٧٧

(٣) Mark Neal Cooper, *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm, 1982), p. 163.

على أنه يجوز إعادة انتخاب الرئيس لفترات رئاسية أخرى بعد فترة رئاسته الأولى التي تمتد ست سنوات. وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب حتى يتم انتخاب رئيس جديد وفقاً للمادة ٨٤. وفي المرتين اللتين قام المجلس بترشيح رئيس جديد للدولة وقع الاختيار على نائب رئيس الجمهورية. فقد اختير السادات عقب وفاة عبد الناصر واختير حسني مبارك عقب اغتيال السادات.

والواقع أن الكيفية التي يتم بها تعيين رئيس الجمهورية في مصر تمنحه مصدر قوة يفوق ذلك الذي يمكن أن تمنحه إياه عملية الانتخاب. فالرئيس المصري لا يتولى منصبه استناداً إلى الحصول على أصوات الأغلبية بل إلى اجماع كامل تقريباً، وهو ما تشير إليه نتيجة الاستفتاءات التي جرت على تعيين رؤساء الجمهورية في مصر والتي أوضحت موافقة ٩٩,٩ بالمئة من أصوات الناخبين على ذلك التعيين. وبالرغم من أن العديد من المراقبين يرون أن هذه الأرقام هي أرقام غير صحيحة، إلّا أن الحقيقة تظل أنه بوسع الرئيس المصري أن يزعم أنه يحظى بتأييد كامل. وعلى حين أن حصول الرئيس عل أغلبية الأصوات يمنحه الصلاحيات نفسها، فإن الإجماع الكامل الذي تسفر عنه نتيجة الاستفتاء يعني من وجهة نظر الحكومة استبعاد احتمال وجود أي خلاف حول التأييد الشعبي المطلق للرئيس. فهو لا يحكم استناداً إلى تأييد ٨٠ بالمئة من أفراد شعبه، بما يعني وجود نسبة ٢٠ بالمئة من الشعب غير مؤيدة له، وإنما يحكم بمساندة أفراد شعبه بالكامل. ومن ثم، يصبح بوسع الرئيس المصري أن يتصرف باعتباره يتمتع بشرعية سياسية مطلقة. فإذا ما أضيف إلى ذلك ما يتمتع به من شرعية قانونية من خلال سلطاته الدستورية، فإن سلطان حكمه يتعاظم إلى أبعد الحدود.

وبالرغم من صعوبة قياس الشرعية السياسية في معظم دول العالم الثالث، إلا أن عملية اختيار الرئيس المصري تضمن له شرعية اسمية على الأقل في المراحل الأولى من تعيينه. بيد أن الأحداث الفعلية التي تمثل تحدياً لحكم الرئيس، تقف شاهداً على تآكل هذه الشرعية الاسمية. فعلى سبيل المثال، كان بوسع السادات أن يزعم أن انتفاضة عام ١٩٧٧ هي «انتفاضة لصوص» ولم تكن تعبيراً عن شعور عام بالسخط والاستياء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولكن التصدي لمجموعة من اللصوص لا يستدعي استدعاء قوات الجيش. ولا شك أن خطورة هذا الحدث وما عبّر عنه من مشاعر الاستياء، تصلح في حد ذاتها أن تكون معياراً لقياس الشرعية الحقيقية التي كان يحظى بها السادات بين أفراد شعبه. كذلك، فإن اغتياله يصلح أن يكون ـ وبالقدر نفسه ـ مقياساً له دلالته في ما يتعلق بتناقص هذه الشرعية. وهنا يُطرح التساؤل عما إذا كان الإسلامبولي الذي أطلق النار على السادات مجرد أحد المسلمين المتعصبين المحبَطين أم أن حادث الاغتيال كان يعبّر عن ذروة موجة متنامية من الاستياء والسخط الشعبي وعن تناقص تدريجي في شرعية الرئيس؟ وللإجابة عن

هذا السؤال نقول ان تعاقب الأحداث قبل اغتيال السادات وبعده يعكس وجود شعور بالسخط والاستياء الاجتماعي والسياسي على نطاق واسع، وليس مجرد ردود أفعال فردية. ولعل جنازة السادات التي كان معظم المشاركين فيها من الشخصيات الأجنبية، علاوة على غياب أي مظاهر حزن شعبية بين المصريين، يوضحان إلى أي مدى تراجعت شرعية السادات الحقيقية.

ولعلَّ من الأمور المثيرة للاهتمام في هذا الصدد، أن المعارضة الشعبية التي واجهت السادات مع اقتراب السنوات الأخيرة من فترة رئاسته والتقلص السريع لشرعيته، لم تكن في الأساس ردّ فعل لتلك الطبيعة الشخصية التي اتصف بها حكمه، بقدر ما كانت بسبب تنامي عدم الثقة بوعوده المستمرة بحياة اقتصادية واجتماعية أفضل. وليس ذلك بغريب. فعلى حين عارض المثقفون والأحزاب حكم السادات الفردي، لم يصبُ أفراد شعبه الذين قد حرموا طويلاً من ممارسة حقوقهم السياسية إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم، بل قنعوا بالمطالبة بفرصة عمل - وفي أحيان عديدة - برغيف العيش. ومما لا شك فيه أن تردّي المستوى المعيشي لطبقات الشعب العريضة مع استمرار التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء هو الذي أطاح بحياة السادات.

٢ - مجلس الوزراء

رئيس الجمهورية في مصر هو الذي يعيّن أعضاء الحكومة. وتتمثل الاجراءات المتبعة في ذلك، في أن يقوم رئيس الجمهورية أولاً بتعيين رئيس الوزراء، الذي يقدم بدوره إلى الرئيس قائمة بأسماء المرشحين لتولي الحقائب الوزارية المختلفة. وعند قبول الرئيس بهذه الترشيحات، تُشكّل الحكومة.

ومن الناحية النظرية، فإن دور رئيس الوزراء في عملية تشكيل الحكومة يبدو أكثر أهمية مما هو عليه في الواقع، ذلك أن جميع الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية أثناء إعداد هذه الدراسة أجمعوا على أن رئيس الوزراء يقتصر دوره في تشكيل الحكومة بصفة عامة على اقتراح بعض الترشيحات دون أن يكون له سلطة اتخاذ قرار ضمهم إلى الوزارة، فالقرار الأخير في اختيار الوزراء هو لرئيس الجمهورية. ويقوم رئيس الجمهورية مباشرة بتعيين وزراء الداخلية والخارجية والعدل والدفاع والخزانة والإعلام، وهي مناصب لا يرشحها رئيس الوزراء.

وجدير بالذكر هنا، أن الترشيحات التي يقدمها رئيس الوزراء لا تعبّر عن أية تفضيلات سياسية أو حزبية، ذلك أن رئيس الوزراء نفسه لا يتولى منصبه نتيجة فوز انتخابي، ومن ثم فإن ترشيحاته لا تستهدف شخصيات سياسية بعينها، بل ان توصياته وكذا اختيارات رئيس الجمهورية تحكمها في الأساس المعايير الشخصية وليس

المعايير الموضوعية. فإذا ما أضفنا إلى ذلك غيبة التنظيم الحزبي والتنافس الانتخابي، فإن الحكومة لا تصبح مجرد جهاز معينّ فحسب، بل شبكة شخصية من «الشلل» الاجتماعية. ان الدخول إلى صفوف الجهاز التنفيذي المصري تحكمه في النهاية علاقات يقف رئيس الجمهورية عند قمتها. وسوف نناقش على نحو أشمل النفعية السياسية التي حكمت النظام السياسي المصري في الفصل الأخير من هذه الدراسة وفي خاتمتها،.ولكن يكفينا هنا التأكيد أن اختيار أعضاء الحكومة بدءاً من رئيس الوزراء لا تحكمه مؤهلاتهم السياسية، وأن شرعيتهم السياسية مستمدة من اختيار رئيس الجمهورية إياهم ولا تستند إلى أي نوع من التمثيل السياسي. ونظراً إلى أن الحكومة كيان غير منتخب، فإن الشرعية والسلطة التي يتمتع بها أعضاؤها تماثل تلك التي يتمتع بها كبار الموظفين في الجهاز الاداري والبيروقراطي للدولة.

٣ـ مجلس الشعب

على خلاف الاجراءات الخاصة بالانضمام إلى صفوف الجهاز التنفيذي، تتمتع السلطة التشريعية في مصر بشرعية انتخابية، ومع هذا فإن طبيعة العلاقات التي تسود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تجعل هذه الأخيرة خاضعة لسيطرة الأولى، أو بعبارة أدق لسيطرة رئيس الجمهورية.

ففي ظل نظام الحزب الواحد الذي أخذت به مصر في الستينيات، كان يتعين على المرشحين للانتخابات الحصول على موافقة الحزب، وكان من حق الاتحاد الاشتراكي العربي فحص المرشحين وتقرير مدى أهليتهم لخوض الانتخابات التشريعية. ونظراً إلى كون الاتحاد الاشتراكي العربي القناة الوحيدة للعمل السياسي، فقد احتكر عملية التمثيل في المجلس التشريعي. كما أنه نظراً إلى كون هذا التنظيم السياسي يخضع أساساً للقيادة السياسية، فقد عكست رقابة الحزب على الانتخابات التشريعية، رقابة القيادة السياسية نفسها على العملية الانتخابية. وبطبيعة الحال، كانت ترشيحات الحزب تتماشى مع ميول رئيس الجمهورية الذي كان يتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي، ويعينّ قياداته بدءاً من الأمانة العامة وحتى القيادات الادارية.

وقد امتدت الرقابة التي مارستها السلطة التنفيذية على الانتخابات التشريعية إلى فترة السبعينيات. وفي ظل نظام التعددية الحزبية الذي أخذت به مصر في عام ١٩٧٦، أصبحت الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتم وفقاً لنظام القائمة الحزبية أو وفقاً للانتخاب الفردي، وهو ما كان يعني من الناحية الشكلية الغاء رقابة السلطة التنفيذية على العملية الانتخابية التي كانت تمارسها من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي. غير أن رقابة السلطة التنفيذية على الانتخابات التشريعية استمرت من الناحية

الواقعية من خلال رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الحاكم. ولهذا، نجد أن حزب الرئيس قد احتل دائماً ما يقرب من ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب سواء في عهد السادات أو عهد مبارك. والواقع أنه لو كانت الانتخابات الرئاسية تجري على أساس التنافس الحزبي، لكان من الممكن قبول ذلك الفوز الساحق الذي يحققه حزب الرئيس في الانتخابات التشريعية. ولكن نظراً إلى أن رئيس الجمهورية يتولى منصبه بناء على نتيجة الاستفتاء الشعبي، فإنه ليس بوسع حزبه الادعاء بأنه قد حظي بأية صفة تمثيلية جماهيرية في انتخابات الرئاسة. ومن ثم، فإن رئيس الجمهورية لا يدين بمنصبه لحزبه، بل ان الحزب ـ على العكس من ذلك ـ هو الذي يدين للرئيس بما يحققه من أغلبية في الهيئة التشريعية. بمعنى آخر يفوز أعضاء حزب الرئيس بمقاعدهم في الهيئة التشريعية بسبب تبعيتهم وولائهم للرئيس، وليس بسبب أية شرعية سياسية يتمتع بها حزبهم أو يحوزون عليها فرادى.

ان تحديد أي من الطرفين ـ الرئيس أم الحزب ـ هو الذي يحظى بالشرعية، ومن ثم يضفيها على الطرف الآخر، هو حقاً قضية مثيرة للجدل. ومع هذا، فإن معدلات تمثيل أعضاء حزب الرئيس في الهيئة التشريعية التي تحققت على امتداد الفترات الرئاسية المختلفة، يميل بالميزان إلى صالح رئيس الجمهورية. ويعني ذلك، أن حزب الرئيس يستمر في الفوز بنصيب الأسد من مقاعد البرلمان بغضّ النظر عن التوجهات السياسية أو الايديولوجية التي يدافع عنها. والواقع أنه من الصعب تخيل كيف يمكن حزباً ما أن يفوز بـ ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب حين كان برنامجه الانتخابي يدافع عن الصيغة الاشتراكية، ثم يحافظ على نسبة الفوز نفسها حين انتقل للدفاع عن برنامج «التخصيصية». كما أنه من السخف الاعتقاد بأن مجموعة الناخبين التي أيدت الحزب في الحالتين كانت واحدة.

كذلك، فإن من الصعب الاعتقاد بأن الحزب يغيّر أفكاره كل بضع سنوات، وأن رئيس الجمهورية يحذو حذوه. فلو أن الحزب هو حقاً الكيان الذي يحظى بالشرعية السياسية ويتولى الحكم بناءً على ذلك، لكان من المنطقي أن يستتبع حدوث تغيّر في توجهاته، انتخاب زعيم جديد له وبالتالي رئيس جمهورية جديد. وكذلك لو أن توجهات رئيس الجمهورية قد تغيرت بحيث أصبحت أكثر اقتراباً من ميول حزب آخر، وكانت هذه التوجهات تعكس مصالح مجموعة من الناخبين، لكان من المنطقي افتراض أن يحظى هذا الحزب بنصيب أكبر من مقاعد الهيئة التشريعية. فعلى سبيل المثال، كان من المفترض أن تؤدي سياسة «الباب المفتوح» ذات التوجهات الاقتصادية الليبرالية التي انتهجها السادات، إلى اعطاء حزب الوفد الجديد ـ وهو حزب ذو توجه ليبرالي ـ مزيداً من المقاعد في الهيئة التشريعية. ولكن ما حدث هو أن الحزب قد

اضطر إلى حل نفسه في أيار/ مايو ١٩٧٨ بسبب الاجراءات القمعية التي تعرّض لها زعماؤه.

وبالرغم من أن حزب الرئيس ـ سواء في ظل نظام الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية ـ هو حزب شكلي، مجرد من أية سلطات فعلية خاصة به، فإن حرص رئيس الجمهورية الدائم على رئاسته يمكن تفسيره برغبته في تدعيم صلاحياته من خلال تصويت الحزب داخل المجلس التشريعي. فضمان تأييد هذا المجلس للرئيس هو بلا شك أحد الاعتبارات الأساسية التي تدفع الرئيس إلى التمسك بزعامة الحزب، خاصة بالنظر إلى أن المادة ٧٦ من الدستور تتطلب موافقة ثلثي المجلس على ترشيح الرئيس لمنصبه، علاوة على أن التفويض التشريعي الذي يتمتع به الرئيس وفقاً للمادة ١٠٨ من الدستور الذي يمنحه صلاحيات واسعة النطاق يستلزم موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب. كما أن الحزب يقوم بوظيفة مستودع للأشخاص المحتمل تجنيدهم في النخبة الوزارية.

ثالثاً: عملية صنع القرار

تدور دراسة عمليات صنع القرار حول ثلاثة محاور تحليلية رئيسية: **المحور الأول** هو آليات صنع القرار أو بعبارة أخرى الإطار المؤسسي، **والمحور الثاني** هو القوى الفاعلة في هذه العملية، أما **المحور الثالث** فهو المصادر التي تستمد منها كل من المؤسسات والقوى الفاعلة سلطتها والتي تجعلها قادرة على صياغة السياسات وكذلك وضعها موضع التنفيذ. وتعتبر آليات صنع القرار داخل جهاز الدولة بمثابة العنصر الاجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات، إذ إنها تتعلق بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذه العملية. على حين يركز العنصر الذاتي فيها على القوى الفاعلة التي تتولى وضع السياسات سواء داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها. أما الحديث عن المصادر التي تستمد منها القوى سلطتها، فيشمل كلا العنصرين الذاتي والموضوعي اللذين يشكلان دعائم سلطة صنع القرار والقدرة على تنفيذه.

ويجدر التنبيه هنا إلى أن عملية صنع القرار ليست مرادفة لعملية تنفيذ السياسات. ذلك أن صنع القرار ينصرف إلى تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة. والواقع أن تحديد التوجهات لا يمكن أن يتم دون أساس من الشرعية السياسية التي تسمح لفرد أو لمجموعة بالقيام بخيارات معينة تدعمها مجموعة من المؤيدين والأنصار. وبمجرد أن تكتسب هذه التوجهات الشرعية السياسية اللازمة، فإن السياسات التي تجسدها تكتسب في الوقت

نفسه هذه الشرعية نفسها. غير أن عملية تنفيذ السياسات تحتاج إلى مزيد من مصادر الشرعية، وبالتحديد إلى الشرعية القانونية التي تضمن الدعم المؤسسي لها وبالتالي إمكانية تنفيذها.

إن التفرقة بين مستويي صنع القرار، أي بين مستوى التوجهات ومستوى التنفيذ، تعدّ ضرورية لفهم عملية صنع السياسات في مصر. ذلك أن الدور الذي تضطلع به النخبة السياسية عند كل مستوى من هذين المستويين توضح مدى مشاركتها الفعلية أو مدى هامشيتها في عملية صنع السياسات.

والحقيقة ان سلطة النخبة السياسية ـ في معظم المجتمعات الديمقراطية ـ في ممارسة الحكم وصنع السياسات، تفترض مقدماً أن هذه النخبة تمثّل مصالح أغلبية الناخبين الذين منحوها التأييد الذي سمح لها بالوصول إلى مناصبها. وعندئذ يمكن هذه النخبة أن تزعم أن توجهاتها السياسية تمثل نطاقاً أوسع من المصالح، كما تستطيع أن تزعم أن لها السلطة القانونية التي تمكّنها من تنفيذ هذه السياسات من خلال توليها مناصب رسمية في مؤسسات الدولة. كذلك تتأثر عملية صنع القرار في هذه المجتمعات بهيكل النظام السياسي نفسه، أي بطبيعة آليات عملية الرقابة والتوازن التي تسود العلاقة بين السلطات الثلاث ـ التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبناء عليه، فإنه على حين أن سلطة اتخاذ القرارات الهامة قد تناط في نهاية الأمر برئيس الجمهورية في معظم الديمقراطيات الرئاسية، فإن عملية صنع السياسات التي تسبق اتخاذ القرار تشمل أجهزة سياسية متعددة.

والوضع مختلف في حالة النخبة السياسية الرسمية في مصر، فبنيتها والمصادر التي تستمد منها شرعيتها، وكذا أنماط تجنيد أفرادها، تجعل دورها قاصراً على مجال تنفيذ السياسات وليس صياغتها. فرئيس الجمهورية هو الشخص الوحيد داخل هذه النخبة الذي يتمتع بامتياز صياغة السياسات. إذ يخوله الدستور صلاحية القيام بهذه المهمة ـ ويمارس سيطرة مباشرة على جميع أجهزة الدولة المشاركة في عملية صنع القرار. والرئيس المصري خلال اختياره أعضاء الوزارة، ورئاسته الحزب الذي يحتل حوالى ٩٠ بالمئة من مقاعد الهيئة التشريعية، وسلطته في اصدار القرارات الجمهورية، وإعلان حالة الطوارىء وتحجيم رقابة السلطة التشريعية على التنفيذية من خلال حقه في الاعتراض على قرارات الأولى والدعوة إلى اجراء انتخابات جديدة، يكون قد جمع في يديه كل المصادر الممكنة للسلطة المؤسسية. كما أنه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة يتمتع بمصدر إضافي من مصادر السلطة التي تدعم حكمه الفردي المطلق.

بيد أنه بالرغم من كل ما سبق، فإنه يظل من الصعب تفهُّم كيف يمكن شخصاً واحداً أن يتمتع بسيطرة مطلقة على دولة يزيد تعداد سكانها على الخمسين

مليون نسمة، وعلى ذلك العدد الكبير والمتنوع من أجهزة الدولة التي يتكون منها الجهاز البيروقراطي في مصر. وبطبيعة الحال، فإن رئيس الجمهورية في مصر لا يتحكم في التسيير اليومي للنظام، ولكن مع هذا، فإن توجيهاته هي التي تحدد شكل النظام بصفة عامة. وفي إطار هذه التوجيهات العامة، لا يؤثر الوزراء ووكلاء الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين البيروقراطيين في عملية صنع القرار إلا من خلال تأثيرهم في المرحلة الأخيرة منها وهي تنفيذ السياسات. والحقيقة، أن توجيهات الرئيس تتأثر بصفة خاصة بالمدخل (Input) البيروقراطي بل وقد تصاغ وفقاً له. ومع هذا، فإن القوى الموجودة عند مستوى تنفيذ السياسات، يتم تحجيمها من خلال الشبكة غير الرسمية من التعيينات وأيضاً من خلال السهولة التي يستطيع بها رئيس الجمهورية اعفاء أعضاء النخبة من مناصبهم. فالهدف من الأشخاص الذين يعيّنهم الرئيس مباشرة في المناصب البيروقراطية والسياسية العليا والذين يتم تجنيدهم من بين الدوائر الاجتماعية والمهنية ودوائر أصحاب المنافع المرتبطة بنظام الحكم، هو ضمان نوع من الاتساق بين توجهات السياسة من ناحية وعملية تنفيذها من ناحية أخرى. ولذا فإنه في حالة وجود تعارض بين أسلوب النخبة عند مستوى تنفيذ السياسات وبين التوجهات العامة للرئيس، يتم على الفور إقصاء اعضاء النخبة المعينين من مناصبهم. والواقع أن هذا الخوف من فقدان المنصب هو الذي يضمن بصفة عامة عدم وجود مثل هذا التعارض، كما يقلل إلى أقصى درجة من تأثير البيروقراطية والنخبة السياسية حتى عند مستوى تنفيذ السياسات. غير أنه قد تتجنب النخبة السياسية - في بعض الحالات - تنفيذ بعض توجيهات الرئيس التي تضر بمصالحها الشخصية، وتحقق النخبة هدفها حينئذ ليس من طريق معارضة هذه التوجهات ولكن عن طريق السلبية والتراخي في تنفيذها. ولعل أبرز الأمثلة الدالة على ذلك هو الموقف الذي تتخذه البيروقراطية المصرية إزاء التخصيصية، فبالرغم من أنها لم تُبدِ أيةٍ معارضة صريحة لخطة التخصيصية المقترحة، إلا أنها عملت دائماً على تعويق تنفيذها عن طريق السلبية والتراخي.

وعلى صعيد آخر، تتأثر عملية صنع القرار بطبيعة المعلومات التي يتلقاها رئيس الجمهورية والتي يتخذ على أساسها قراراته. والمصدر الأساسي الذي يحصل منه الرئيس على معلوماته هو التقارير التي تقدَّم إليه من جانب جهاز الأمن والمخابرات العامة، وتقارير وزارة الخارجية وتقارير الوزارات الأخرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن محتويات هذه التقارير ليست هي العنصر الوحيد الذي يلعب دوراً في عملية صنع القرار، بل ربما كان العنصر الأهم، هو الأسلوب الذي تكتب به هذه التقارير ومدى موضوعيتها - أو تحيزها - وأهداف الشخص الذي يكتبها. بل - وقبل كل ذلك - بما ينتقيه الرئيس نفسه منها. وقد أوضح لي منصور حسن، وزير شؤون الرئاسة في عهد

السادات في المقابلة الشخصية التي أجريتها معه، كيف كانت التقارير التي تقدم إلى الرئيس تعتمد في المحصلة النهائية على «أمانة الشخص الذي كتبها، وما إذا كانت له أية طموحات في شغل منصب سياسي ما». وكان من العوامل الهامة التي تؤخذ في الاعتبار عند تقديم التقارير إلى السادات، حجم المعلومات التي تتضمنها. فالسادات كان يعتبر نفسه رجل استراتيجيا وليس «مديراً سياسياً»، ولذا كان يعبّر عن أنه ليس هناك حاجة لشغله بـ «تفصيلات كثيرة». وعلاوة على ذلك، كان السادات يريد أن يسمع دائماً ما يتلاءم مع رؤيته السياسية، أما غير ذلك من الأمور البغيضة وغير المؤاتية، فكانت جزءاً من الملابسات الحتمية التي لا بد أن يتعامل معها المسؤولون. ومن ثم «فإن حجب الآثار التي تسفر عنها سياسات السادات، كانت بالتحديد هي مهمة هؤلاء الذين يقومون بإعداد التقارير للسادات.. لأن وجود مشكلات عديدة يعني أنهم لا يقومون بمهمتهم على الوجه الأكمل». واستطرد منصور حسن يقول «إن الخوف من فقدان المنصب أو الحرص على كسب مزيد من الرضاء، جعل هؤلاء الذين يزودون السادات بالمعلومات يلتزمون بمنهج «انتقائي» إلى حد كبير»[٤].

والواقع أن كثيرين من المحيطين بالسادات كانوا يدركون تماماً أهمية الاحتفاظ بآرائهم لأنفسهم حتى عندما تشير «الحقائق المؤكدة» التي تتوافر لهم إلى ضرورة تبنّي وجهة نظر مخالفة لتلك التي يتبناها السادات. ولعله مما يذكر في هذا الصدد، أنه عندما تولى كمال حسن علي رئاسة المخابرات المصرية في فترة السبعينيات، طلب الاطلاع على ملف قضية الجاسوسية الخاصة بمصطفى أمين. وقد أسرّ الرجل إلى بعض أصدقائه ـ بعد قراءته هذا الملف ـ «أنه لم يعد لديه أدنى شك في أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما العدو الحقيقي لمصر، وأنهما لا يريدان حقاً السلام»[٥]. ولكن في أعقاب استقالة ابراهيم كامل في كامب ديفيد، استدعى السادات كمال حسن علي لتولّي وزارة الخارجية، ومنذ ذلك الحين وطوال تقلّده هذا المنصب، بذل أقصى جهده لتنفيذ سياسات الرئيس من أجل تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، وتدعيم علاقات مصر بالولايات المتحدة. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل توافرت لكمال حسن علي معلومات جديدة جعلته يغيّر من موقفه إزاء الخطر الأمريكي الاسرائيلي؟ في الواقع أنه من الصعب الاجابة عن هذا السؤال، ولكن الأمر المؤكد هو أن كمال حسن علي قد تعامل مع ما توفر له من المعلومات حين شغل كلا المنصبين وفقاً لما تمليه عليه واجبات منصبه. ووفقاً لفهمه رغبات رئيسه وميوله.

ان رئيس الدولة في ظل نظام الحكم السلطوي ذي الطبيعة الشخصية، لا

---

(٤) مقابلة شخصية مع منصور حسن، وزير شؤون الرئاسة في عهد السادات، يوم ٢١ أيار/ مايو ١٩٩١.

(٥) مقابلة شخصية مع يحيى الجمل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في عهد السادات، يوم ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٩١.

يفـرّق بشكل واضـح بين شـخصـه وبين الـدولة. ولـذا، فإن الأمن الشخصي، وليس الأمن القومي، يكون هو العامل الذي يؤخـذ في الاعتبار حـين تقدَّم التقـارير وتتخـذ القرارات في أنظمة الحكم الفردي[6]. والواقع أنـه بقدر انـدماج ـ أو انفصـال ـ هذين العاملين (الأمن الشخصي والأمن القومي) تكـون السياسـات التي يحددهـا الرئيس في خدمة المصلحة القومية. وفي هذا الصدد، فإن الكيفية التي يقرأ بهـا الرئيس مـا يقدَّم إليه من تقارير وما ينتقيه منها، يعتمد إلى حد كبير على ميوله واتجـاهاتـه، بمعنى أنه لـو كان الرئيس يتبنى رؤية مسبقة بشأن بعض القضايا أو كانت هنـاك توجهـات أساسيـة تحكم تصرفاته وتوجيهاته السياسيـة، فإن المعلومـات التي ستقدَّم إليـه لن يراعى فيهـا اتفاقها مع ميوله فحسب، بل إنه هو شخصياً سوف ينتقي من المعلومات المتاحة له مـا يدعم توجهاته وميوله ويؤيدها. فعلى سبيل المثـال، نجد أن التقـارير التي قـدِّمت إلى كلٍ من عبد الناصر والسادات كـانت تشير إلى أهميـة العنصر الأمريكي في أيـة تسويـة تُقترح للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، أي أن كلاً من الزعيمين كان يـدرك أن جهوده من أجل حل هذا النزاع سواء من طريق الحرب أو من طريق المفاوضات لا بـد أن تأخـذ الولايات المتحدة في الاعتبار. ومع هذا، فإن الكيفية التي تعامل بها كل منهما تجاه هذه المعلومة تأثرت وتلونت إلى حد كبير بما يدين به كلا الرئيسين من عقائد سياسيـة. لقد انطلق عبد الناصر من الافتراض أن الولايات المتحـدة تملك نفوذاً كبيـراً، وأن الاتحاد السوفياتي يملك أيضاً قدراً بالغاً من النفوذ، بل ان مصر نفسهـا تملك قدراً من النفـوذ والسيطرة. ولهذا، حاول عبد الناصر أن يضرب كلاً من القـوتين العـظميين بـالأخرى معتمداً في ذلك على أهمية مصر الاستراتيجية والاقليمية بالنسبة إلى مصالـح كل منهـما في منـطقة الشرق الأوسط. غـير أن العلاقـة بين الـولايات المتحـدة واسرائيـل جعلت لـلأولى أهمية أكـبر في معادلـة القـوى. ولهـذا أدرك عبـد النـاصر أن جهـوده يجب أن تستهـدف الـولايـات المتحـدة أولاً. ومن هنـا، فـإن حــرب الاستنـزاف التي شنّهـا عبد الناصر بعد هزيمة عام ١٩٦٧، كانت موجهة في الأساس إلى خدمة هذا الغرض. كان عبد الناصر في حاجة إلى التفاوض مع هذه الدولة من مـركز أفضـل بعض الشيء من ذلك الذي وضعته فيه الهزيمة. وفي الـوقت نفسه اعتمـد عبد النـاصر على الابقـاء عـلى الاتحاد السـوفياتي طـرفاً في النـزاع، حتى يمكنه استخـدام الورقـة السوفيـاتيـة في مفاوضاته مع الولايات المتحدة.

أما السادات، فقد سلك طريقاً مختصراً للغاية. فقد اعتقد أن الولايات المتحدة ليست طـرفاً أسـاسياً وضروريـاً فحسب، بل هي الـطرف الذي يمتلك ٩٩ بـالمئة من أوراق اللعبة. حقيقة أن كلاً من الزعيمـين قد اتخـذ قراره بنـاء على الحقـائق نفسها.

(٦) مقابلة شخصية مع زكريا محيي الدين، رئيس وزراء مصر عام ١٩٦٥، يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩١.

ولكن كلاً منهما فهم هذه الحقائق بما يتفق مع اتجاهاته وميوله. فعلى حين عكست خطط عبد الناصر اهتماماً صادقاً بالحفاظ على درجة يعتدّ بها من الاستقلال القومي، وتحقيق تسوية اقليمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، اعتقد السادات أن مستقبل مصر يرتهن ببدء «شهر عسل» منفرد بينها وبين الغرب وبحل ثنائي للنزاع بين مصر وإسرائيل.

ويؤكد هؤلاء الذين عملوا مع عبد الناصر والسادات أن القرارات التي كانت تتخذ في عهد كل منهما كانت قرارات فردية. ومع هذا ـ وكما ذكر لي زكريا محيي الدين ـ فقد كان عبد الناصر يطلب رأي مستشاريه بشأن القضايا المختلفة قبل أن تُتخذ فيها قرارات. أما السادات فكان يحصل على المشورة من طريق طلب الرأي بشكل عام ودون أن يعرض هو أفكاره. وتجدر الإشارة إلى أنه على حين كان الرئيسان يتوليان مباشرة مسؤولية القرارات السياسية، كان تدخّلهم في اتخاذ القرارات الفنية يختلف. وكان عبد الناصر بما عُرف عنه من الاهتمام بمعرفة أدق التفاصيل، يشارك في تحديد الخيارات المختلفة على المستوى الفني، فكان يمحّص عن كثب أثناء اجتماعات مجلس الوزراء التقارير الفنية التي يعدّها أعضاء المجلس والخاصة بالسياسة الزراعية وبطرق الري، وبالمنشآت الصناعية، وقوانين العمل، وبقطاع النقل والتشييد والقطاع الاقتصادي... إلخ[٧]. أما السادات، الذي كان نادراً ما يحضر اجتماعات مجلس الوزراء والذي لم يحاول اخفاء عدم اهتمامه بقراءة التقارير، فكان يعتمد على وزرائه في معالجة النواحي الفنية المتعلقة بتوجيهاته. واتخذ تدخُّلَه عند مستوى تنفيذ السياسات شكلاً مختلفاً عن عبد الناصر. فقد ذكر لي سيد مرعي أن السادات، بأسلوبه الفردي في الحكم، كان غالباً ما يتجاهل اقتراحات أعضاء مجلس الوزراء ويغلّب عليها آراء أشخاص من خارج الحكومة[٨].

وكما هو الحال بالنسبة إلى القرارات السياسية، كان معروفاً أيضاً عن السادات أنه يتخذ القرارات الخاصة بالمسائل الفنية بشكل عشوائي. ويُعدّ القرار الذي اتخذ بشأن مشروع الصالحية مثالاً واضحاً على ذلك، حين قرر السادات من وحي اللحظة ودون أي تروٍّ، وقف تلك الجهود الضخمة التي بدأت منذ وقت طويل. لقد بدأ سيد مرعي مشروع الصالحية كجزء من سياسة استصلاح الأراضي وبهدف إقامة مجتمع زراعي نموذجي في هذا الموقع. وكان من المستهدف أن يكون هذا المشروع نموذجاً يطبَّق في أنحاء أخرى من مصر، من أجل زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق نوع من التوازن الديمغرافي كأحد حلول مشكلة الزيادة السكانية. غير أن عثمان أحمد عثمان ـ

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) مقابلة شخصية مع سيد مرعي، رئيس مجلس الشعب في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩، يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١.

وهو من أكبر مقاولي التشييد والبناء في مصر ـ أقنع السادات بأن يكون هذا المشروع تحت اشرافه لأنه يود استخدامه كأساس لمشروعات المدن الجديدة في مصر. وفي الاحتفال بافتتاح مشروع الصالحية، ظهر عثمان أحمد عثمان وهو يصافح السادات الذي هنّأه على نجاحه بينما تغيّب سيد مرعي عن حضور الافتتاح الرسمي لمشروع هو صاحب فكرته. وتمر الأيام ويظل مشروع الصالحية قاصراً على مساحة صغيرة من الأرض المستصلحة ودون أي انتاج محصولي يعتدّ به. أما المدن الجديدة التي انتشرت في منطقة الدلتا والصحراء تحت اشراف عثمان أحمد عثمان، فكانت في الأساس مجتمعات صناعية. وقد ظلت هذه المدن مدة طويلة مدناً غير مأهولة، في الوقت الذي طوى فيه النسيان حلم سيد مرعي الخاص بإقامة مجتمعات زراعية.

إضافةً إلى كل ما سبق، يشير نمط تغيُّر الوزارات في عهد عبد الناصر والسادات إلى هامشية الدور الذي اضطلعت به الحكومة المصرية في عهد السادات. فقد عكست التغيرات الوزارية التي أجراها عبد الناصر التغير الذي طرأ على توجهاته سواء على صعيد سياسته الداخلية أو الخارجية. ومن هنا كانت دعوته إلى الكوادر التكنوقراطية للاشتراك في الحكومة خاصة في فترة الستينيات تعبيراً عن اهتمامه بوجود توافق بين الحكومة وبين ما حدث من تحوُّل في سياساته. كما عكس اختياره رؤساء الوزراء التوجه السياسي الذي حاول عبد الناصر تحقيقه. فقد كان تعيين زكريا محيي الدين رئيساً للوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، خطوة محسوبة استهدفت توجيه رسالة إلى الادارة الأمريكية، تعلن عن بدء مرحلة سياسية جديدة. فقد تضمنت الرسالة اعفاء رئيس الوزراء الاشتراكي علي صبري وتعيين شخصية ليبرالية تتصف بالحزم والكفاءة. وعكس تعيين زكريا محيي الدين اختيار شخصية أكثر ملاءمة لإجراء اتصالات مع الادارة الأمريكية بشأن قضية القمح[٩].

وتختلف التغيرات الوزارية التي أجراها السادات في أنها لم تعبّر عن أية مبررات سياسية أو اختلاف في التوجهات، ذلك أن توجهات السادات السياسية الرئيسية لم تتغير طوال فترة رئاسته، وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين التعيينات الوزارية وبين حدوث تحوُّل في سياساته. بمعنى آخر قد يكون هذا دليلاً على أن التعديلات الوزارية في عهد السادات كانت تتم اما بسبب عجز أعضاء الحكومة عن وضع توجهاته موضع التنفيذ أو بسبب اكتشاف عدم تحمسهم لتنفيذ هذه التوجهات. وإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك بعض التغيرات الوزارية التي يصعب تفسيرها بأيٍّ من هذين السببين.

---

(٩) محمد حسنين هيكل، الانفجار، قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

فالسادات كان يعفي بعض الوزراء من مناصبهم لكي يعيّنهم في مناصب سياسية أخرى دون سبب واضح لإعفائهم أو إعادة تعيينهم.

وبالرغم من أن تغيُّر الوزارات يعدّ حدثاً عادياً في مصر لا يثير كثيراً من التكهنات اللهم إلا بالنسبة إلى وزارات السيادة، فإن تغيير رؤساء الوزراء عادة ما يعكس تحولاً في سياسات رئيس الجمهورية أو مثلباً معيناً في شخص رئيس الوزراء نفسه. ونظراً إلى ثبات توجهات السادات طوال فترة رئاسته ـ كما أسلفنا ـ فإن تغيّر رؤساء الوزراء في عهده كان يعكس في الواقع محاولته تكريس وترسيخ توجيهاته وليس تغييرها.

إن السبب الذي من أجله اختار السادات عبد العزيز حجازي عام ١٩٧٤ لرئاسة الوزراء، وسبب اعفائه من منصبه في عام ١٩٧٥، يوضحان طبيعة الدور الذي يتوقع أن يؤديه رئيس الوزراء، وأيضاً ضعف الأهمية التي يعطيها رئيس الجمهورية لهذا المنصب. فعلى خلاف ما يدعيه الكثيرون، لم يكن تعيين حجازي رئيساً للوزراء هو الذي أطلق العنان لسياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر، إذ إن عمله في الحكومة كوزير منذ عام ١٩٦٨، وخبرته في شؤون الخزانة، واتجاهاته الاقتصادية الليبرالية جعلته الشخص المناسب لتنفيذ سياسة الانفتاح التي وضعها السادات. ولا شك أن ذلك لم يكن مهمة سهلة، ولا شك أيضاً أن حجازي قد أسهم في إحداث التحول الاقتصادي الذي شهدته مصر من خلال خياراته وقراراته الاجرائية. غير أن حساسية المهمة التي أسندت إلى حجازي وكذا التداعيات والانعكاسات المبكرة التي ترتبت على ما بذله من جهود، أدّت في نهاية الأمر إلى استبداله بممدوح سالم الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في وزارته. فبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، أي بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على اعلان السادات عن سياسة الانفتاح في ورقة تشرين الأول/ أكتوبر، اندلعت أحداث شغب في شوارع القاهرة مطالبة باستقالة حجازي. وقد ألقت التقارير التي أعدها ممدوح سالم، وزير الداخلية آنذاك، مسؤولية تفجر هذه الأحداث على عبد العزيز حجازي ليس بسبب سياسة الحكومة الاقتصادية، ولكن بسبب الأسلوب الذي اختار حجازي أن ينفّذ به هذه السياسة. والواقع أن الوقت كان لا يزال مبكراً للحكم على جهود حجازي وتقييمها، الأمر الذي دعا البعض إلى الاعتقاد بأن ممدوح سالم هو الذي اصطنع أحداث الشغب تلك لكي يقوض مصداقية حجازي لدى الرئيس السادات[١٠]. وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٥، طلب السادات إلى حجازي اعداد

---

(١٠) العديد من الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية ادّعوا أن الواقعة من المحتمل أن تكون مصطنعة من قِبل وزير الداخلية آنذاك ممدوح سالم. وأثناء الحديث مع د. عبد العزيز حجازي، أصر على أن هذا الحدث كان ملفقاً للإيقاع بينه وبين السادات.

تقرير عن مدى التقدم الذي تحقق في الوضع الاقتصادي وعن أداء وزارته. ومن المعروف أن هذا الطلب كان يعكس عادة عزم الرئيس على تغيير الحكومة. والواقع أن السادات كان قد قرر أن الوقت قد حان لتعيين حكومة جديدة، ولكنه طلب من حجازي ـ وفقاً لرواية الأخير للكاتبة ـ أن يرأس هذه الحكومة حيث قال له: «انك بحاجة إلى فريق جديد يعمل معك». وبالفعل بدأ حجازي في إعداد التقرير وفي إعداد قائمة بالمرشحين لشغل المناصب في الوزارة الجديدة. وكان طلبه الوحيد من الرئيس السادات هو ألا يعين ممدوح سالم وزيراً للداخلية مرة أخرى. وقد أعاد حجازي بنفسه على مسامعي كلماته للسادات حين قال: «انني لا أستطيع أن أترأس حكومة يعمل بها أشخاص لا يدينون بالولاء لي»[11].

ومن الواضح أن رئيس الوزراء لم يدرك الخطأ الذي وقع فيه آنذاك، فلم يكن الولاء له هو العامل المهم، ولكن الولاء لشخص الرئيس، ولهذا، لم يمضِ أسبوع على طلب السادات إلى حجازي تشكيل الحكومة الجديدة، حتى تلقى هذا الأخير مكالمة هاتفية من كمال أبو المجد، وزير الاعلام في ذلك الوقت، يبلغه فيها أن السادات قد عيّن ممدوح سالم رئيساً للوزراء. وقد ذهب حجازي في اليوم التالي إلى السادات حاملاً معه «التقرير» الذي كلفه السادات بإعداده. ويستطرد حجازي حديثه معي قائلاً: «انه ذهب إلى السادات لتسليمه قائمة المرشحين كوزراء في الحكومة الجديدة، ولكن ما حدث هو أن السادات فاجأني بإبلاغي اعفائي من منصبي كرئيس للوزراء»[12].

ولم يكن حظ الوزراء الآخرين أفضل من حظ حجازي. فقد ذكر لي كمال أبو المجد، وزير الإعلام في عهد السادات، كيف تعرّض للتهميش شبه الكامل من طريق حرمانه من المعلومات، أثناء المفاوضات التي جرت مع كيسنجر في أسوان. فلم يكتفِ السادات بعدم اصطحابه، بل لم يهتم حتى بإبلاغه بما يحدث. ويقول كمال أبو المجد معلقاً على ذلك: «لقد وجدت نفسي عاجزاً عن الاجابة على أسئلة رجال الصحافة في ما يتعلق بأي حدث هام، بل انني لم أحصل على أي نص مكتوب يمكن أن أعطيه للصحافة، ولقد شعرت في ذلك الوقت أنني لست وزيراً للإعلام»[13]. وبعد هذه الواقعة، قدّم أبو المجد استقالته إلى السادات، ولكنه لم يتلقَّ أي رد عليها طوال أسابيع حتى تم اقصاؤه في التشكيل التالي للوزارة. أما الدكتورة عائشة راتب، وزيرة الشؤون الاجتماعية آنذاك، فقد كانت تترأس في الوقت نفسه اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء وكانت مسؤولة عن مراجعة مشروعات القوانين قبل تقديمها إلى مجلس الشعب. وقد حدث أن

---

(١١) مقابلة شخصية مع عبد العزيز حجازي، رئيس وزراء مصر عام ١٩٧٤، يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩١.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مقابلة شخصية مع أحمد كمال أبو المجد، وزير الاعلام عام ١٩٧٥، يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩١.

رفضت مشروع قانون خاصاً بالاستثهار كان مجلس الوزراء يعتزم عرضه على المجلس التشريعي. وعلى الفور، أعفاها السادات من رئاسة اللجنة واستبدلها بوزير العدل الذي وافق على مشروع القانون. كذلك تقف واقعة تعيين وزير الخارجية ابراهيم كامل في عام ١٩٧٧ شاهداً آخر على الأسلوب الذي كان السادات يعامل به النخبة التنفيذية. فقد كان ابراهيم كامل في طريق عودته إلى القاهرة من بون ـ حيث كان يشغل منصب سفير مصر ـ لوضع الترتيبات الخاصة بزيارة المستشار شميت مصر. وعند وصوله إلى منزله، أبلغته أسرته أن خبر تعيينه وزيراً للخارجية قد أذيع تواً. وفي اليوم التالي، طلب منه أن يتوجه إلى الاسهاعيلية حيث كان السادات مجتمعاً مع مناحيم بيغن. ولم يكن ابراهيم كامل قد أقسم اليمين الدستورية بعد ليتمكن من حضور المباحثات بصفة رسمية. غير أن الأمر الأهم من ذلك، هو أن محمد ابراهيم كامل لم يكن على علم بما جرى بين السادات والاسرائيليين بحيث يكون مؤهلاً للاشتراك في المفاوضات بوصفه وزيراً للخارجية المصرية. ولكن السادات عالج الموضوع باستخفاف شديد إذ طلب من ابراهيم كامل أن يؤدي اليمين الدستوري على الفور، وهو ما كان يعني أن يحدث ذلك في حضور بيغن، الأمر الذي رفضه محمد ابراهيم كامل بتأدب[١٤].

وإذا كانت استقالة محمد ابراهيم كامل في عام ١٩٧٩ تصلح لأن تقدِّم حكماً عاماً على الكيفية التي كان يتم بها حجب المعلومات حتى عن وزير الخارجية وعدم اشراكه في صنع السياسة الخارجية، فإن عمله اليومي لم يسلم هو الآخر من تدخل السادات. فبعد مضي أسابيع قليلة على تعيينه انعقد المؤتمر الإسلامي في دكار. وقد طلب محمد حافظ غانم، رئيس وفد مصر في المؤتمر ـ والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء آنذاك ـ رأي وزير الخارجية في ما يتعلق بالموقف الذي يتعين على مصر اتخاذه في المؤتمر، والذي جاء انعقاده بعد زيارة السادات القدس وفي فترة كانت فيها علاقات مصر العربية والإسلامية مهددة بشكل خطير. وقد نصح ابراهيم كامل حافظ غانم بأن يعلن في المؤتمر أن مصر تسعى إلى سلام شامل وأنها لن تعقد معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل. والتزم حافظ غانم بهذا الموقف. ولكن بمجرد عودته إلى القاهرة، دعا السادات مجلس الوزراء إلى اجتماع حيث وجّه توبيخاً شديد اللهجة إلى حافظ غانم ـ وكما لو كان تلميذاً صغيراً ـ أمام جميع أعضاء المجلس على بيانه في المؤتمر. وقد حاول ابراهيم كامل الاحتجاج موضحاً أنه هو الذي نصح حافظ غانم بأن يدلي بهذا البيان، وأنه من مصلحة مصر أن تحافظ على علاقاتها بالدول العربية.

---

(١٤) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد (القاهرة: مطابع الأهالي، ١٩٨٧)، ص ٤٢.

غير أن السادات رد على ذلك بقوله: «انه هو الوحيد الذي يعطي التوجيهات الخاصة بالسياسة الخارجية»[١٥].

رابعاً: جماعات الضغط

إضافةً إلى بنية النخبة السياسية وأنماط تجنيد أفرادها وديناميات القوة بين أجهزة الدولة التي تحكم عملية صنع القرار، يتأثر صنع السياسات أيضاً بقوى من خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويظهر هذا التأثير بصفة أساسية من خلال الضغط الذي تمارسه الجماعات المهنية والاجتماعية والاقتصادية أو الجماعات السياسية التي تكون مؤيدة أو معارضة للنظام. ولذا، تعدّ النقابات المهنية والاتحادات العمالية وجماعات رجال الأعمال والأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، من القوى التي يتعين وضعها في الاعتبار عند دراسة عملية صنع القرار. ويرى الباحثون أن المؤسسة العسكرية وجماعات رجال الأعمال هي أكثر القوى تأثيراً في التوجهات السياسية لعبد الناصر والسادات على التوالي. أما النقابات المهنية، فيمكن القول بصفة عامة انها قد ظلت غائبة عن المسرح السياسي طوال الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٢. وقد حاولت بعض النقابات، خاصة نقابتا المحامين والمهندسين أن يكون لهما دور سياسي، لكن عبد الناصر نجح في تحجيم هذا الدور، واستطاع السادات حرمانهما كلية من الفاعلية السياسية[١٦].

أما في ما يتعلق بالأحزاب السياسية في مصر، سواء أحزاب المعارضة أو الحزب الحاكم، فإن تأثيرها في الحياة السياسية يكاد يكون منعدماً وإلى الدرجة التي تنتفي معها فعاليتها في عملية صنع القرار. وكما سبق وأوضحنا في الفصل الثالث، فإن المعارضة في عهد السادات قد حرمت من المشاركة السياسية الفعالة، كما أن الأحزاب السياسية فشلت في أن تكون مصدراً من مصادر تجنيد النخبة السياسية أو تكون ذات تأثير في خيارات النظام السياسية. ومن ناحية أخرى، وبسبب تبعيته لرئيس الجمهورية، لم ينجح الحزب الحاكم في خلق قاعدة تأييد خاصة به على النحو الذي يجعله قادراً على ممارسة تأثير في عملية صنع القرار، إذ إن علاقته برئيس الجمهورية جعلته خاضعاً لرغبات الرئيس وليس العكس. ويعني ذلك أن التوجهات السياسية لم تتكون نتيجة خيارات الحزب الحاكم، بل نتيجة خيارات الرئيس. وعلاوة على أن

---

(١٥) مقابلة شخصية مع محمد ابراهيم .كامل، وزير خارجية مصر عام ١٩٧٨، يوم ٥ أيار/ مايو ١٩٩١.

(١٦) انظر: Robert Daniel Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952-1970,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, vo. 3 (August 1978), and Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 43.

الحزب في حد ذاته صنيعة رئيس الجمهورية، فإن هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى انعزال الحزب الحاكم الفعلي عن مجال صياغة السياسات. فعلى سبيل المثال، لم يحدث قط أن بادر الحزب الحاكم - سواء الاتحاد الاشتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي - باقتراح أية توجهات سياسية للبلاد ثم حشد التأييد لها، ولكن العكس هو الصحيح. إذ يقوم الحزب بحشد التأييد للتوجهات والخيارات السياسية التي يقترحها رئيس الجمهورية. والواقع أنه من الصعب افتراض أن استمرار تأييد الحزب الحاكم نفسه التوجهات السياسية المختلفة التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٥٢، يعبّر عن مصالح متغيرة في قطاعات المجتمع نفسها التي يفترض أن يمثلها هذا الحزب. بل ان حشد التأييد لتوجهات النظام، ظل هو الآخر موضوع شك. فقد اتضح في مناسبات عديدة عجز الحزب الحاكم عن جمع التأييد اللازم لنظام الحكم، وهو ما اعترف به ليس فقط الناقدون بل زعيم الحزب نفسه. ففي عام ١٩٦٦ وبّخ عبد الناصر على الملأ قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي لفشلها في تعبئة الجماهير، وفي عام ١٩٧٦، اعترف السادات بعدم جدوى نظام الحزب الواحد وحل الاتحاد الاشتراكي. وفي عام ١٩٩١، عبّر مبارك عن القصور نفسه الذي أدلى به عبد الناصر عام ١٩٦٦. إذ نشرت جريدة **الأهرام** على امتداد ثلاثة أيام متعاقبة في الأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ تصريحات مبارك التي عكست اهتمامه بإعادة تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي بسبب فشله في الوصول إلى الجماهير وتمثيلها[١٧]. فإذا كان الحزب الحاكم قد فشل على امتداد الخمس والعشرين السنة الماضية في تعبئة الجماهير، فإن صفته كممثل للأغلبية يمكن اعتبارها تجسيداً لمصالح قطاعات معينة في المجتمع أو تعبيراً عن الضغوط التي تمارسها هذه المصالح على توجهات النظام وخياراته السياسية.

١ - قطاع رجال الأعمال

إن التأثير الذي يرى بعض المراقبين أن قطاع رجال الأعمال قد مارسه على عملية صنع القرار في فترة السبعينيات، يحتاج منا إلى مزيد من التمحيص. فالفرضية القائلة إن قطاع رجال الأعمال - خاصة مقاولي القطاع الخاص - قد أثّروا في توجهات السادات الاقتصادية، تجد أساسها إلى حد كبير في تلك العلاقة الوثيقة التي ربطت بين السادات وعثمان أحمد عثمان، وفي امبراطورية الأعمال التي كان يجلس على قمتها هذا المقاول. لقد فُسِّرت علاقة عثمان بالسادات على نحو خاطىء، إذ اعتبرها البعض تعبيراً عن قوة منظمة وأوسع نطاقاً يمارسها قطاع الأعمال الخاص. حقيقة أنه ليس هناك من شك في أن هذا القطاع قد ازدهر في عهد السادات، ولكن ذلك لم يحدث

(١٧) **الأهرام**، ٥ - ١٩٩١/٩/٧.

نتيجة أية ضغوط مؤسسية مارسها ما يُعرف بقطاع رجال الأعمال في مصر، وكل ما يمكن أن يُعزى إلى هذا القطاع من تأثير خلال السبعينيات هو ذلك التأثير الذي مارسه من خلال شبكات علاقات غير رسمية. وبالرغم من أن هذا التنظيم غير الرسمي لا يعني الانتقاص من القوى المؤثرة لرجال الأعمال، إلا أنه يجعل هذا التأثير رهناً بوجود أفراد وعلاقات بعينها، ويعني أنه بمجرد انقضاء تلك العلاقات الشخصية التي تتحكم في هذا التأثير، لا يبقى هناك أي تنظيم هيكلي يستطيع مواصلة الضغوط. ومع ذلك، فإن علاقات السادات الشخصية ببعض رجال الأعمال، خاصة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي، كانت بشكل أو بآخر ضماناً لتأمين مصالح قطاع الأعمال في مصر، كما أن قرب هذين الرجلين من السادات واتجاهاتهما الاقتصادية أثّرت بطبيعة الحال في توجهات السادات الاقتصادية. ومع هذا، فقد ظلت علاقة التأثير غير الرسمية والمنفعة المتبادلة مرتبطة بشخص السادات وليس بأية ضغوط منظمة من جانب قطاع الأعمال بصفة عامة.

ومن الأمثلة ذات الدلالة التي توضح الافتقار إلى ذلك التأثير الذي يمارسه قطاع الأعمال الخاص ـ كمجموعة ـ على عملية صنع القرار، مسار عملية التخصيصية التي بدأت منذ عام ١٩٦٨. ذلك أنه لو كان هذا القطاع في مصر يتشكل حقاً في قوى مؤثرة منظمة، لنجح في الاسراع بتحقيق عملية التخصيصية خلال فترة السبعينيات أو الثمانينيات. علاوة على ذلك، لو كان هناك تأثير فعلي يمارسه هذا القطاع، لظهرت دلائل هذه الضغوط في تعديل قوانين العمل، كما كان لا بد أن تثير هذه الضغوط ردود فعل من جانب الاتحادات العمالية. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. والحقيقة أن أول جهود ملموسة نحو تحقيق برنامج للتخصيصية واسع النطاق، لم تبدأ إلا في عام ١٩٩١ بعد أن جعل صندوق النقد الدولي التحرير الفعلي للاقتصاد شرطاً لحصول مصر على مزيد من المعونة الاقتصادية. ويعني ذلك أن الضغوط الحاسمة التي مورست على النظام المصري من أجل اصلاح اقتصاد بلاده لم يكن مصدرها قطاع الأعمال في الداخل. يضاف إلى ذلك، أن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي لم يتفق تماماً مع مصالح القطاع الصناعي الخاص في مصر، نظراً إلى أن الصندوق اشترط التحرير الكامل لتجارة الصادرات والواردات، الأمر الذي لا بد أن يعوق نمو الصناعات الصغيرة في مصر. ولا شك أنه لو كان ما يُعرف بمجموعة ضغط تمثل قطاع الأعمال الخاص تتمتع حقاً بأي نفوذ على مسار الاصلاح الاقتصادي، لحاولت مقاومة هذا الشرط، وهو ما لم يحدث بشكل مؤثّر أو فعال.

٢ ـ المؤسسة العسكرية

إن الدور الذي قام به الجيش في الحياة السياسية المصرية في الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٢ يعدّ من العوامل الهامة التي يتعين وضعها في الاعتبار عند دراسة النظام

السياسي في مصر وعملية صنع السياسات. غير أن دراسة الدور السياسي للجيش عادة ما تتم بصفة عامة على أساس مدى تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار أو مدى انعزالها عنها. وقد كان تمثيل العسكريين في النخبة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢ دافعاً لتأكيد عدد من الباحثين السيطرة النسبية التي مارسها العسكريون على السلطة التنفيذية، وبالتالي دورهم في تحديد التوجهات والخيارات السياسية للنظام. وبناءً عليه كان تناول بنية وتوجهات النخبة السياسية المصرية يتم من منظور «عسكرة» هذه النخبة، حيث يقف تفسير وتحليل التحولات التي تحدث في السياسات عند حد دراسة تمثيل العسكريين في الوزارة[١٨]. غير أنه بالرغم من أن العسكريين كان لهم بلا شك وجود في الساحة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢، إلا أن هذا الوجود لم يكن مرادفاً للسيطرة على السلطة التنفيذية السياسية، كما أن تناقص هذا الوجود لم يكن يعني انعزال العسكريين عن الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال يجادل ديكمجيان عند دراسته النخبة السياسية في عهد عبد الناصر قائلاً: «ان المرء لا يجب أن ينخدع بذلك التفوق العددي للمدنيين على العسكريين الذي قد يصل إلى الضعف (٦٦,٤ بالمئة مدنيون، ٣٣,٦ عسكريون) لأنه على الرغم من أن هذه النسبة تعكس بوضوح مدى اعتماد النظام على النخبة المدنية خاصة في المجالات الفنية، إلا أنه يجب ألا ينظر إليها على أنها مؤشر صحيح على القوة النسبية لهذه النخب، فمعظم هؤلاء المدنيين كانوا أداة في يد العسكريين، كما أنه نظراً لأن أياً من المدنيين لم يكن له قاعدة من القوة خاصة به، فإن أياً منهم لم يظهر كزعيم سياسي حتى في أوقات الاضطراب التي أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧»[١٩].

أراد ديكمجيان في هذه العبارة أن يؤكد سيطرة العسكريين على الجهاز التنفيذي السياسي من دون أن يقدم البرهان الفعلي على هذه السيطرة. فإنكار قوة المدنيين استناداً إلى أن أياً منهم لم يمتلك قاعدة قوة خاصة به، لا يعني بالضرورة تمتع نظرائهم من العسكريين بتلك القاعدة. كذلك، فإنّ القول بأن أحداً من المدنيين لم يبرز كزعيم سياسي عن جدارة واستحقاق ينطبق وبالقدر نفسه على العسكريين. فباستثناء رئيس الجمهورية في مصر لم يوجد بين الكوادر العسكرية من استطاع أن يحقق أية زعامة سياسية داخل الجهاز التنفيذي. وعلاوة على ذلك، وحتى بالنسبة إلى رؤساء الجمهورية، لم تفرض المؤسسة العسكرية أي ضغط لضمان تولّيهم الرئاسة.

ان وجود العسكريين في الحكومة يعود إلى أن الضباط كانوا رجالات عبد الناصر وليس لأنهم عسكريون. من الناحية الأولى، فإنه نظراً إلى أن نظام

---

(١٨) Richard Hrair Dekmejian, *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press,1971), pp. 170 - 178, and Mark Neal Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 14, no. 2 (May 1982), pp. 203 - 225.

(١٩) Dekmejian, Ibid., p. 171.

الحكم الجديد عام ١٩٥٢ جاء إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري، ونظراً إلى أن رئيس الدولة كان دائماً ضابطاً سابقاً وقائداً أعلى للقوات المسلحة، فإن تجنيد الضباط داخل النخبة السياسية كان يؤمّن وجود أعضاء موالين داخل النخبة، ويضمن ولاء هذه النخبة للرئيس. ومن الناحية الثانية، فإنه بالنظر إلى دور الجيش كطليعة للنظام، فإن تجنيد الضباط في النخبة أعطى الجيش دافعاً إضافياً لحماية نظام الحكم. ويلاحظ فاتيكيوتيس أن ضباط الجيش الموثوق بهم كانوا يعيَّنون في المناصب الوزارية والبيروقراطية الهامة، إلى جانب المدنيين الموثوق بهم والذين كانوا مسؤولين مباشرة أمام رئيس الجمهورية، وذلك حتى يتمكن عبد الناصر «من فرض رقابة فعالة على كافة أنشطة الدولة»[٢٠]. وعلى هذا النحو، فإن الخبرة الفنية كمعيار لتجنيد أفراد النخبة، لا يجب اعتبارها - كما يشير ديكمجيان إلى ذلك ضمنياً - تفرقة بين الكوادر المدنية والعسكرية لصالح الأولى. فالبيانات التي جمعها ديكمجيان توضح أن حوالى ٤٠ بالمئة من الضباط الذين ضمهم عبد الناصر في النخبة السياسية كانوا من الضباط التكنوقراط. ولعله تجدر الإشارة هنا، إلى أن المهندسين كانوا أكبر فئة تركز فيها التكنوقراط من المدنيين والعسكريين[٢١].

وطبقاً لمعيار التحليل نفسه، ينظر بعض الباحثين إلى تناقص تمثيل ضباط الجيش في الجهاز التنفيذي على أنه دليل على تضاؤل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية. وقد لخص مارك كوبر في مقال بعنوان «لاعسكرة الوزارة المصرية» الفرضية القائلة بأن الهيكل السياسي المصري قد انتقل من حالة العسكرة التي سادت في فترة الخمسينيات والستينيات، إلى حالة اللاعسكرة في السبعينيات. ويجادل كوبر نقلاً عن أنور عبد الملك، أنه منذ عام ١٩٥٢ «ومع تبلور الصراع تدريجياً، استخدم العسكريون الدولة كوسيلة لاختراق المجتمع والسيطرة عليه. ولكن مع حلول الجولة الأخيرة من هذا الصراع، أصبح التنافس بين العسكريين والبرجوازيين يدور حول السيطرة على عملية صنع القرار في المجتمع»[٢٢]. ويلاحظ كوبر: «أن أهمية السلطة التنفيذية في الهيكل السياسي المصري كانت واضحة للجميع، ومن ثم كانت دافعاً لصدور سلسلة من الدراسات التي كشفت عن مدى توسع الدولة وعسكرة المجتمع. وسرعان ما تشبث علماء الاجتماع والسياسة بفكرة دراسة الوزارات باعتبارها مؤشراً على عسكرة المجتمع المصري وأحد أدوات تحقيق هذه العسكرة، في الوقت الذي كانوا فيه أقل استعداداً لتحليل الوزارات المصرية باعتبارها مؤشراً على «لاعسكرة» هذا المجتمع وإحدى أدوات تحقيق ذلك»[٢٣].

---

(٢٠) Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and his Generation* (London:Croom Helm; New York:St. Martin's Press, 1978), p. 158.

(٢١) Dekmejian, Ibid.,p. 181.

(٢٢) Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» pp. 203 -204.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

وجدير بالذكر أن كوبر قد تبنى منطق التحليل نفسه الذي تبنّاه ديكمجيان، واستندت فرضيات البحث التي طرحها كل منهما على الاعتقاد نفسه المسبق الخاص بدور السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار. والواقع أن كلا الفرضيتين سواء تلك المتعلقة بعسكرة الوزارة أو «لا عسكرتها» تنهض على أساس أن النخبة السياسية كانت أحد مدخلات عملية صنع القرار. وهي فرضية صحيحة من الناحية النظرية ـ وعلى أساس أن التغير في بنية هذه النخبة لا بد أن يعكس بالضرورة تغيراً في السياسات. كذلك تنهض كلا الفرضيتين على أساس أن المؤسسة العسكرية قد كانت قوة سياسية فاعلة في الخمسينيات، وأن الأمر لم يعد كذلك في الستينيات والسبعينيات.

غير أن هذه الفرضيات الخاصة بالدور السياسي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية هي فرضيات متأثرة إلى حد كبير بوجهات النظر المتعلقة بالدكتاتوريات العسكرية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وهنا، لا تكون القضية هي تمثيل العسكريين في الحكومة، ولكن الحكم المباشر للمؤسسة العسكرية. غير أن الوضع في مصر يختلف عن ذلك. وتمثل تشيلي أقرب الأمثلة للحالة المصرية، إذ تقول كارين ريمر عند دراستها التقاليد العسكرية في تشيلي «ان نقطة البدء الواضحة الخاصة بدور المؤسسة العسكرية الشيلية في ظل الحكم السلطوي هي تلك الدرجة العالية من التمهن التي تتميز بها القوات العسكرية الشيلية واحترامها للدستور والخضوع للسلطة المدنية»[٢٤].

والحقيقي أن المؤسسة العسكرية في مصر لها هذا الوضع نفسه. فالجيش لا يحكم ولكنه يعمل كحارس للقيادة السياسية، ويتعين فهم قوّته السياسية في هذا الاطار. فالمؤسسة العسكرية في مصر ليست شريكة في عملية صنع القرار، ولكنها إحدى أدوات دعم القرارات التي يتخذها النظام الحاكم. ومن هنا تتمتع المؤسسة العسكرية بنفوذ يعتدّ به داخل النظام. ولكنه بالرغم من هذا، هناك وسائل عديدة يتم بواسطتها الابقاء على المؤسسة العسكرية بعيداً عن دائرة صنع السياسات. فهناك أولاً شخصية رئيس الجمهورية نفسه الذي يأتي دائماً من العسكريين، الأمر الذي يؤمن إطاعتهم رئيس الدولة. وهناك أيضاً المقابل المجزي الذي يحصل عليه العسكريون لقاء مهمة حراسة النظام التي يقومون بها، والذي يتمثل في العديد من المزايا المادية (مثل الاسكان والتعليم والرعاية الطبية... إلخ) التي يتمتع بها أفراد القوات المسلحة، علاوة على تعيين الضباط في المناصب ذات الرواتب المرتفعة داخل أجهزة الدولة. ولا شك أن مثل هذه المزايا تجعل للعسكريين مصلحة متأصلة في حراسة نظام الحكم والمحافظة عليه. وفي هذا الصدد، فإن العسكريين ليسوا على

---

(٢٤) Karen L. Remmer, «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, 1973 - 1987,» *Comparative Politics*, vol. 21 (January 1989), p. 152.

استعداد فقط لمواجهة أحداث الشغب التي تندلع بين الجماهير، كما حدث في عام ١٩٧٧، ولكنهم على استعداد أيضاً للقضاء على التحديات التي تهدد النظام من داخله كما حدث عام ١٩٨٦ أثناء أحداث الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي. والواقع أن بقاء النظام في هاتين الحالتين كان يعتمد على تدخل العسكريين، الذين كافأهم نظام الحكم بمزيد من الخدمات التي تقدَّم إليهم.

أما في ما يتعلق بعملية «لا عسكرة» الجهاز التنفيذي في مصر في فترة السبعينيات، فتعتبر مؤشراً على اتجاه النظام إلى المؤسسية أكثر من كونها محاولة لفصل النظام السياسي عن المؤسسة العسكرية، حيث أصبح من الممكن الحفاظ على مساندة العسكريين النظام السياسي دون تمثيلهم بأعداد كبيرة في الحكومة، من خلال الاحتراف الذي أصبحت تتصف به المؤسسة العسكرية في فترة السبعينيات. ومن ناحية أخرى، أتاحت السنوات العشرون التي سبقت فترة حكم السادات، فرصة كافية للنظام من أجل تكريس ولاء المدنيين له. وعزز ذلك الولاء من مصادر تأييد النظام نتيجة تنوع الركائز المؤسسية التي تدعمه. كما أن اللاعسكرة التي شهدتها الحكومة أدت إلى تقوية الروابط المؤسسية بين العسكريين والجهاز التنفيذي وليس اضعافها.

غير أن مشكلة الدراسات التي تتناول تكوين أو بنية الوزارات المصرية وأثر خلفية وتاريخ أعضائها في عملية صنع القرار، انها تتجاهل حقيقة أن هذه الوزارات لا تمثل مدخلاً هاماً من مدخلات عملية صنع القرار. ومن ثم، تصبح هوية الممثلين في الجهاز التنفيذي غير ذات قيمة في ما يتعلق بعملية وضع السياسات. وفضلاً عن ذلك، تشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية قد تغيرت، إذ كان العسكريون يسيطرون على المجتمع في البداية ثم آلت هذه السيطرة في النهاية إلى المدنيين. بيد أن الوضع يختلف في الحقيقة عن ذلك تماماً، لأن هذا التحليل يغفل حقيقة أساسية وهي أن علاقة العسكر بالجهاز التنفيذي منذ عام ١٩٥٢، ظلت دائماً علاقة حراسة وحماية، ولم تنحسر قوة وأهمية المؤسسة العسكرية مع انسحاب الضباط من مجال السياسة. بل على العكس من ذلك، تدعمت هذه القوة والأهمية من خلال الدعم المؤسسي للجهاز السياسي. ولقد أدرك السادات هذه الحقيقة، ولذا لم يتقاعس على الاطلاق عن تكريس مساندة العسكريين للنظام. وكما يقول ريموند بيكر: «ان تصرفات السادات لا تدع مجالاً للشك في أن هذا الرجل قد أدرك أن الجيش سوف يظل هو الحكم النهائي في الحياة السياسية المصرية»[٢٥]. وبالرغم من أن الآليات

(٢٥) Raymond William Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 160.

المحددة التي تم بها ضمان مساندة العسكريين ظلت، على حد قول بيكر، غامضة، إلا أن الاحتراف المتزايد في المؤسسة العسكرية يوضح إلى حد كبير تلك الآليات. فقد دعم السادات الجيش بطريقة بارعة ضمنت مساندته إياه. وبينما أنقص السادات من تمثيل الضباط في السلطة التنفيذية، سعى إلى كسب تأييدهم ليس كأفراد ولكن من خلال مؤسسة الجيش. وعلاوة على ذلك، أعطى السادات الجيش شعوراً بالمسؤولية عما يتخذه هو من خطوات سياسية دون أن يكون للجيش دور في عملية صنع القرار، إذ كان السادات يشركه في المرحلة الأخيرة من صفقاته السياسية وبهذا يضمن الحصول على موافقة الجيش الروتينية على تصرفاته، وبالتالي يصبح الجيش ملزماً بتأييد سياساته. وهناك العديد من الأمثلة الدالة على ذلك. فمثلاً، السادات هو الذي أجرى المفاوضات الخاصة باتفاقيتي فصل القوات الأولى والثانية، ولكن العسكريين هم الذين وقّعوا عليهما. وحين قرّر السادات الذهاب إلى القدس، كان الفريق الجمسي في مقدمة مودعيه في المطار. وهكذا أشرك السادات الجيش في واقعتين تعتبران من العلامات المميزة لفترة رئاسته، بأن جعله يصادق على السياسات التي يتعين عليه بعد ذلك مساندتها وتأييدها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، فإنه ليس هناك ثمة دليل على أن الجيش كمؤسسة قد شارك في تحديد توجهات السياسة أو مارس ضغوطاً على نظام الحكم من أجل تبنّي سياسات بعينها[٢٦]. ولكن الحقيقة هي أن الجيش لم يكن عنصراً غير فاعل في تحديد توجهات السياسات بصفة عامة فحسب، بل إنه لم يحاول معارضة قرارات رئيس الجمهورية حتى في الأمور التي تؤثر فيه مباشرة. فقرار عبد الناصر إغلاقه مضيق تيران عام ١٩٦٧، وقرار طرد الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢، واتفاقيتا فصل القوات اللتان أبرمتا في عهد السادات، وخفض الوجود العسكري في سيناء تنفيذاً لبنود اتفاقيتي كامب ديفيد، وخفض نفقات التسليح ـ كلها قضايا كان من المفترض أن تؤدي إلى شكل من أشكال المعارضة من جانب المؤسسة العسكرية، ولكن ما حدث كان قبول هذه المؤسسة دائماً قرارات الرئيس.

ويجادل البعض بأن العسكريين قد اضطلعوا بدور سياسي فاعل في عملية صنع القرار في عهد مبارك[٢٧]، ويستشهدون على ذلك بانخراط الجيش في الحياة السياسية والاجتماعية إبّان تولي المشير أبو غزالة منصب وزير الدفاع. ولكن الواقع لا يمكن اعتبار ذلك بمثابة عودة إلى سيطرة العسكريين على السلطة التنفيذية ـ تلك السيطرة

---

(٢٦) جادل جميع الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية أن المؤسسة العسكرية لم تتدخل في التوجهات السياسية التي تبنّاها الجهاز التنفيذي، ولم تمارس ضغطاً على الحكومة لتغيّر سياساتها.

(٢٧) Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), pp. 98 - 107.

التي لم تكن موجودة أصلاً كما أسلفنا ، فمشاركة أبو غزالة في الحياة السياسية كانت تعبر عن دور فرد وليس عن دور مؤسسي. ولقد دفع أبو غزالة ثمن طموحه الشخصي في نهاية الأمر، حيث فقد منصبه بالرغم من الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها داخل الجيش. ومع هذا، حافظت المؤسسة العسكرية على علاقتها الأساسية بالنظام الحاكم وبغض النظر عن اقصاء أبو غزالة. وساند الجيش مبارك في ما يمكن اعتباره أخطر القرارات التي اتخذها رئيس مصري من قبل، إذ قبلت المؤسسة العسكرية قرار رئيسها الخاص باشتراك القوات المسلحة المصرية مع قوات التحالف الغربي في حرب ضد دولة عربية ـ هي العراق ـ وذلك إبّان حرب الخليج. وبالرغم من هامشية الدور الذي اضطلعت به القوات المسلحة المصرية في عملية درع الصحراء، إذا ما قورنت بقوات الغرب خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن الدلالات السياسية لاشتراك الجيش المصري كانت بعيدة المدى. فقد ساندت المؤسسة العسكرية موقف الرئيس مبارك ولم يمض سوى بضعة أشهر على اقصاء أبو غزالة، كما استمرت في دورها الحارس للنظام، حتى بعد أن أعفي مبارك وزير الدفاع صبري أبو طالب من منصبه ودون سبب واضح بعد حرب الخليج. وعلاوة على ذلك، فإنه من الأمور المثيرة للاهتمام أن مبارك ـ وطوال العشر سنوات الماضية منذ تولّيه الحكم ـ لم يعين نائباً له. وقد كان من المتوقع لو أن المؤسسة العسكرية تمارس بالفعل ضغوطاً على السلطة التنفيذية، أن يضغط الجيش على مبارك ويحمله على تعيين نائب له من كوادر الجيش. ولكن يبدو أن علاقة المنفعة المتبادلة بين المؤسسة العسكرية ونظام الحكم ـ الحماية في مقابل الخدمات ـ قد ضمنت اكتفاء هذه المؤسسة بموقف المؤيد وليس المشارك لنظام الحكم.

الخلاصة

تقف المذكرات التي كتبها بعض وزراء السادات بعد تركهم مناصبهم شاهداً آخر على هامشية الدور الذي اضطلعت به النخبة السياسية في عملية صنع السياسات. فمحمد ابراهيم كامل، وزير خارجية مصر في الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، يصف بشكل مفصل أسلوب السادات العفوي والفجائي في اتخاذ القرارات دون مشاورة مستشاريه، بل أحياناً على النقيض مما ينصح به مستشاروه[٢٨]. وتشير هذه الشهادات إلى كيفية تعامل السادات مع الأمور ذات الطبيعة الفنية البالغة، حيث كان يتخطى العاملين معه واضعاً أهدافه السياسية الطويلة المدى فوق أية تفضيلات فنية. وتعدّ الطريقة التي أدار بها السادات مفاوضات «الكيلو ١٠١» بعد حرب عام ١٩٧٣، مثالاً واضحاً على تدخله الصارخ في أدق القرارات العسكرية. ويحكي

(٢٨) كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، ص ١٩١ ـ ١٩٥ و٢٩٢.

هيكل ما حدث في محادثات فصل القوات بين مصر وإسرائيل، حيث وقف الطرف المصري يسأل نفسه في دهشة عن الجانب الذي يؤيده السادات. ويقول هيكل: «انني أتذكر المنظر في فندق الكتاراكت بأسوان حيث كانت المباحثات تجري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وكان قد تم الاتفاق على ألا تحتفظ مصر في سيناء بأكثر من ثلاثين دبابة، ولكن السادات - وبدافع اظهار حسن النوايا - قال إنه يمكن أيضاً سحب هذه الدبابات. ولم يصدّق الفريق الجمسي - قائد العمليات - أذنيه حين سمع هذا النبأ وقال: «لقد دفعنا ثمناً باهظاً لكي تعود دباباتنا إلى سيناء، وثلاثون دبابة عدد منخفض للغاية، ولكن أن يخفض هذا العدد إلى الصفر! . .». وهنا اتجه الجمسي نحو النافذة ورأيت الدموع تترقق في عينيه. وعندما دخل كيسنجر الغرفة بعد اجتماعه مع السادات حاملاً معه أخبار هذا التنازل، لاحظ مشاعر الجمسي وأبدى ضيقه وسأل الجمسي عن حزنه فأجاب قائلاً: «لا شيء فالأوامر هي الأوامر»[٢٩].

إن الرئيس المصري يبدو من ناحية وكأنه مطلق السلطة. ولكن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والدولية تمثل في النهاية ضوابط تحكم سياساته. بل تأمين حكمه يرتهن في الواقع بمدى وضع الرئيس المصري العوامل في الاعتبار عند رسم سياساته، لأن تجاهله المتكرر هذه العوامل عند اتخاذ قراراته يمثل في النهاية تهديداً لحياته نفسها. غير أن وضع هذه العوامل في الاعتبار - أو تجاهلها - عند وضع السياسات لا ينتقص من سلطة الرئيس الفردية في تحديد توجهات السياسة. كل ما هنالك أن الاعتبارات المشار إليها تعمل كمحددات نتائج توجهاته وليس كمحددات عملية صياغة هذه التوجهات.

هذا، ويرى بعض المراقبين أن سيطرة رئيس الجمهورية على المجتمع قد تناقصت في فترة الثمانينيات في ظل حكم مبارك، ويجد هذا الرأي مبرره في ابتعاد الدولة تدريجياً عن المجتمع المدني وخاصة في المجال الاقتصادي. ويعتبر هؤلاء عملية التخصيصية ودعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في المشروعات الصحية والاجتماعية التي كانت قاصرة قبل ذلك على القطاع العام، مؤشراً في اتجاه الدولة تدريجياً إلى القيام بدور الاشراف وليس دور المبادرة. كذلك يرى هؤلاء المراقبون في قيام القوات المسلحة ببعض الأنشطة المدنية الرئيسية في عهد أبو غزالة دليلاً آخر على اقتسام السلطة بين الأجهزة التنفيذية والعسكرية وهو ما يشير ضمنياً إلى اقتسام رئيس الجمهورية سلطته مع وزير حربيته، بل ان البعض قد ذهب إلى حد تصور أن المؤسسة العسكرية تمثل تحدي سلطة رئيس الجمهورية[٣٠].

غير أن هذه الفرضيات تخلط في الواقع بين عملية وضع السياسات في مصر

(٢٩) Mohamed H. Heikal, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (London: André Deutsch, 1983), pp. 71 - 72.

(٣٠) Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*, pp. 119 - 123.

وبين التحولات السياسية التي تتصل بهذه القرارات، بمعنى أنها تنظر إلى هذه التحولات باعتبارها مؤشراً على تناقص سلطة الجهاز التنفيذي وليس نتيجة قرارات اتخذها هذا الجهاز. فمشاركة القطاع الخاص في قطاعات كانت قاصرة من قبل على الدولة أو حتى نقل ملكية هذه القطاعات في النهاية إلى القطاع الخاص، لا يعني أن المجتمع المدني قد غدا شريكاً في عملية صنع القرار، ولكنه يعني إشراك هذا القطاع في تنفيذ قرارات اتخذها رئيس الجمهورية، ربما استجابة لضغوط خارجية وليس لضغط داخلي. أما انفتاح دائرة صنع القرار أو بالأحرى اقتسام هذا الامتياز مع رئيس الجمهورية، فإنما يأتي انعكاساً لحدوث تحولات رئيسية في بنية النخبة السياسية وأنماط تجنيد أفرادها، وكذا آليات القوة التي تربط ما بين وحدات النظام السياسي. وبعبارة أخرى، يتعين أن تملك كل سلطة من السلطات الثلاث ـ التنفيذية والتشريعية والقضائية ـ حق مراجعة وموازنة ومشاركة السلطة الأخرى، حتى يمكن أن تصبح هذه السلطات مدخلات متكافئة وذات مسؤوليات متساوية في عملية رسم السياسات. غير أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأ تنفيذها في فترة الثمانينيات لم تقترن بحدوث تغير في دور أو مسؤولية أي وحدة من وحدات النظام السياسي. ومن ثم، فإن الانفصال الواضح ما بين الدولة والمجتمع المدني لا يعني، بأي حال من الأحوال، الانتقاص من سلطة رئيس الجمهورية الفردية في رسم السياسات، خاصة أن الرئيس نفسه هو الذي خطط لهذا الانفصال. كما أن المصادر التي يستمد منها سلطته ظلت كما هي بلا تغير تاركة إياه المتلقي الوحيد للضغوط الخارجية لتغير سياساته، والمسؤول الوحيد عن تحديد تلك التوجهات والقادر على تغييرها.

هذا، وقد خصصنا الفصل التالي لدراسة النخبة الوزارية في عهد السادات بهدف محاولة فهم طبيعة وبنية الجهاز التنفيذي السياسي في مصر، فنعرض للخلفية المهنية والتعليمية والوظيفية لدى أفراد النخبة واتجاهاتهم السياسية وأنماط تجنيدهم، وعملية استمرارية النخبة وعلاقتها برئيس الجمهورية. كما سنعقد مقارنة بين النخبات التنفيذية في عهد كل من عبد الناصر والسادات من أجل استكشاف طبيعة التنظيم السياسي في مصر منذ عام ١٩٥٢، والدور الاداري والتنفيذي الذي تؤديه النخبة في عملية صنع القرار، والأساليب التي ضمنت استمرار النخبة نفسها منذ ١٩٥٢ وحتى آخر السبعينيات، وربما إلى يومنا هذا.

الفَصْلُ الخَامِسُ

النخبَة الوزاريّة المصْريّة

الفرضية الأساسية التي تستند إليها هذه الدراسة تتعلق بهامشية النخبة السياسية المصرية في عملية رسم توجهات السياسة. ومؤدى هذه الفرضية هي أن مجلس الوزراء الذي يمثل قلب السلطة التنفيذية السياسية الرسمية، هو في الأساس كيان اداري وليس سياسياً، وإن كان هذا الدور الاداري لا ينفي إمكانية تمتع الجهاز التنفيذي بدرجة من السلطة السياسية تتدعم من خلال مهمة تنفيذ السياسات. في داخل هذا الاطار التنفيذي، يمارس الوزراء درجات متفاوتة من التأثير السياسي، يمكن رصدها من خلال اسلوب ومدى تحقيق أو ـ تعويق ـ مختلف التوجهات السياسية.

ولا شك أن كثافة الكوادر البيروقراطية داخل الجهاز التنفيذي في مصر، تمنحها نفوذاً يعتدّ به في ما يتعلق بعملية تنفيذ السياسات. وتتضح هذه السلطات السياسية التي يتمتع بها الجهاز البيروقراطي بالنظر إلى أنه يشكّل القنوات الرئيسية التي يتم من خلالها انتقال توجهات النظام الحاكم ـ أو بالأحرى توجهات رئيس الجمهورية ـ إلى حيز التنفيذ العملي. وكما ذكرنا من قبل في الفصل الرابع من هذه الدراسة، ترتكز قوة الجهاز البيروقراطي أساساً على قدرته على تعويق أو تحقيق تلك التوجهات، أي أنه يمارس نفوذه من خلال الامتناع السلبي وليس المواجهة الايجابية. ومن الممكن تفسير تزايد تمثيل العناصر البيروقراطية في الجهاز التنفيذي السياسي على أنها محاولة من جانب رئيس الجمهورية للحد من هذه السلطات التعويقية التي يتمتع بها الجهاز الاداري؛ بمعنى أن اختيار الرئيس أشخاصاً من الأجهزة البيروقراطية المختلفة لشغل مناصب في الحكومة قد يكون خطوة تكتيكية تستهدف ضمان تنفيذ سياساته.

والواقع أن تقييم السياسات يتعين من وجهة النظر التحليلية أن يتم على

مستويين: مستوى صنع السياسات ومستوى تنفيذها. وعلى حين يعتمد التحليل عند المستوى الأول على الاعتبارات المتعلقة بالخيارات والبدائل والضغوط والمصلحة القومية، يعتمد تقييم تنفيذ السياسات على معايير عملية مثل الأطر القانونية والاقتصادية التي تكفل تنفيذ السياسات وعلى معايير واقعية خاصة بنتائج مثل هذه التوجهات.

ومن ثم، ربما تبدو بعض التوجهات ـ في لحظة تاريخية ما ـ أنها أفضل التوجهات المقبولة والممكنة بالنظر إلى الخيارات الأخرى المتاحة والضغوط والتحديات القائمة، وبالنظر أيضاً إلى ترتيب الأولويات التنموية. كذلك قد يكون الفشل في تحقيق غايات انمائية معينة راجعاً إلى الأسلوب الذي نفذت به السياسات وليس إلى طبيعة التوجهات نفسها.

ومن الناحية النظرية، تقتسم السلطات التنفيذية والتشريعية في مصر مسؤولية رسم وتنفيذ التوجهات. ولكن ما يحدث على أرض الواقع، وكما أشرنا من قبل، هو أن السلطة التشريعية تقتصر وظيفتها على مجرد الموافقة الروتينية على رغبات السلطة التنفيذية أو بعبارة أدق على رغبات رئيس الجمهورية، في حين يتولى مجلس الوزراء مسؤولية وضع السياسات موضع التنفيذ. ونظراً إلى أن رئيس الجمهورية هو الذي يعيّن مباشرة أعضاء الوزارة دون تمتع هؤلاء بأية صفة تمثيل سياسي أو أية شرعية سياسية على المستوى الفردي، فإن الرئيس في نهاية الأمر هو المسؤول عن وضع السياسات وكذلك عن أداء وزرائه التنفيذي.

وتتأكد غيبة طابع أعضاء مجلس الوزراء السياسي كمدخل من مدخلات رسم السياسات بالنظر إلى المستويين السابق الاشارة إليهما. فعبد العزيز حجازي، رئيس وزراء مصر في عام ١٩٧٤، ربما كان أنسب الشخصيات لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اختارها السادات، ولكن دوره كمدخل سياسي في هذا المجال يتعين النظر إليه في إطار الأسلوب الذي نفّذت به هذه السياسة وليس في إطار وضعها. كذلك يعكس اختيار السادات مصطفى خليل في عام ١٩٧٨ لرئاسة الوزراء دور هذا الأخير كمدخل من مدخلات وضع سياسة السادات نحو إسرائيل موضع التنفيذ، وليس في صياغة هذه التوجهات ورسمها. وعلاوة على ذلك، فإنه من الواضح أن توافق الاتجاهات السياسية لوزير ما مع توجهات السياسات التي سيتولى تنفيذها، لم يكن عاملاً هاماً يوضع في الاعتبار عند اختيار الوزراء في عهد السادات. ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن الوزراء الذين نفّذوا سياسات السادات بصفة عامة كانوا إما جزءاً من النخبة السياسية في عهد عبد الناصر أو ممن تولوا مناصب متعددة في جهاز الدولة البيروقراطي في عهده.

إن أحد الأساليب التجريبية لتمحيص فرضيتنا القائلة بهامشية النخبة السياسية المصرية في عملية صنع السياسات، وبأنها نخبة بيروقراطية أو تكنوقراطية أكثر من كونها نخبة سياسية، هو دراسة بقاء أو استمرار كوادر النخبة الرسمية في الحكومة في ظل سياسات ذات توجهات متباينة ومختلفة. وفي هذا الصدد، نجد أن بعض الوزراء قد استمروا يشغلون مناصب داخل الحكومة منذ عام ١٩٥٢ وحتى السبعينيات، على حين أن البعض الآخر الذي انضم إلى النخبة الوزارية في السبعينيات ما زال يشغل مناصب وزارية حتى بداية التسعينيات. ومن المؤكد أنه لا يمكن نخبة سياسية أن يُكتب لها هذا البقاء والاستمرار ولفترة تصل إلى نصف قرن تقريباً تعمل خلالها في ظل توجهات على طرفي نقيض، إلا إذا كانت تتصف بدرجة عالية من البيروقراطية والاحتراف، والأمثلة التي تؤكد ذلك كثيرة. فقيادات التنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي التي أوكل إليها عبد الناصر مهمة ترسيخ عقيدة الاشتراكية لدى الجماهير، كانت تشمل ممدوح سالم وفؤاد محيي الدين وسيد مرعي وعزيز صدقي وعبد العزيز حجازي وحافظ غانم والنبوي اسماعيل، وقد تولى هؤلاء جميعاً مناصب سياسية في عهد السادات وعملوا لخدمة سياسات كانت تتناقض مع تلك التي دافعوا عنها في الستينيات. فممدوح سالم عمل كوزير للداخلية في عهد السادات، ثم كنائب لرئيس الوزراء من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥، ثم عين بعد ذلك رئيساً للوزراء لمدة تزيد على ثلاث سنوات من نيسان/ ابريل ١٩٧٥ حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨. وتولى فؤاد محيي الدين، وزارة الحكم المحلي والصحة وشؤون مجلس الشعب تباعاً في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨، ثم عُين في عام ١٩٨٠ نائباً لرئيس الوزراء لكي يرأس بعد ذلك مجلس الوزراء في عام ١٩٨٢. وسيد مرعي، كان وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦١، ثم عين في مرحلة لاحقة نائباً لرئيس الوزراء إضافة إلى منصبه الوزاري في الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١. وفي عام ١٩٧٤ تولى رئاسة مجلس الشعب، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٧٩. كذلك الحال بالنسبة إلى عزيز صدقي الذي ظل يشغل منصب وزير الصناعة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٥، ثم عاد وانضم إلى الوزارة في عام ١٩٦٧ لكي يترأسها بعد ذلك في عام ١٩٧٢. أما عبد العزيز حجازي، فقد عين وزيراً للخزانة في عام ١٩٦٨ واستمر في هذا المنصب حتى ١٩٧٢، ثم تولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حتى ١٩٧٤ حين أصبح رئيساً للوزراء. وانضم حافظ غانم إلى الوزارة عام ١٩٦٨ كوزير للسياحة، ثم عين بعد ذلك وزيراً للتعليم حتى ١٩٧٢، ثم عاد وانضم إلى الوزارة في عام ١٩٧٥ كوزير للتعليم العالي، ثم كوزير لشؤون مجلس الوزراء حتى ١٩٧٨. كما شغل النبوي اسماعيل منصب وزير الداخلية في عهد السادات ابتداءً من ١٩٧٧ حتى بعد اغتيال السادات بفترة قصيرة حين ترك منصبه عام ١٩٨٢.

بيد أن بعض الباحثين الذين عنوا بدراسة التحولات التي طرأت على سياسات مصر في عهد السادات، يزعمون أن فترة السبعينيات شهدت عملية تغيير في النخبة وأن هذا التغيير هو الذي يفسر ما حدث من تغيّر في سياسات مصر في عهد السادات مقارنةً بعهد عبد الناصر[1]. وتنهض هذه الفرضية أساساً على افتراض أن النخبة السياسية المصرية كانت تمثل مدخلاً في عملية صنع القرار، وبناء عليه ـ فإنه لا بد أن تكون هذه النخبة قد خضعت لعملية تغيير أدت إلى تغيّر في التوجهات السياسية. ولكن الواقع أن أياً من الفرضيتين ليست صحيحة، ذلك أن الكوادر النخبوية التي خدمت في الستينيات في ظل حكم عبد الناصر، ظلت كما هي تقريباً في فترة السبعينيات في ظل حكم السادات. أما ما حدث من تغيّر في السياسات من عهد عبد الناصر إلى عهد السادات فقد كان بالتحديد انعكاساً لتغيّر رئيس الجمهورية. فرئيس الجمهورية في مصر هو في النهاية العامل الأساسي والمحوري في تغيّر السياسات وليس النخبة السياسية.

أولاً: استعراض النخبة الوزارية في فترة السبعينيات

تهدف المقارنة بين النخبة الوزارية في عهد السادات ونظيرتها في عهد عبد الناصر إلى رسم صورة الخصائص السياسية والاجتماعية لكلا النخبتين. وقد اعتمدنا إلى حد ما على البيانات الخاصة بالنخبة في عهد عبد الناصر التي قدّمها ديكمجيان في كتابه بعنوان **مصر تحت حكم عبد الناصر**[2]، الذي غطى الحكومات المصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٨، واشتمل على دراسة فاحصة لأفراد النخبة السياسية خلال هذه الفترة الذين بلغ عددهم ١٣١ شخصاً. وقد ركز ديكمجيان على «أصول هؤلاء الأفراد وأنماط تجنيدهم ومدى التلاحم بينهم ومدة بقائهم في صفوف النخبة واتجاهاتهم كعوامل لتحديد ما اصطلح على تسميته «دوران النخبة»»[3]. ويرتبط نمط تغيّر النخبة الذي تناوله ديكمجيان بالتحول الذي طرأ على بنية أو هيكل النخبة قبل وبعد عام ١٩٥٢، واستخدم في دراسته عدداً من المتغيرات لبناء صورة للخصائص الاجتماعية والسياسية لأفراد النخبة محل الدراسة. وتشمل هذه المتغيرات: السنة، والمهنة، والتعليم، والهوية

---

(١) أماني عبد الرحمن صالح، «أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينيات: النشأة والتطور،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٤٠ ـ ٤٩.

(٢) Richard Hrair Dekmejian, *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971), pp. 167 - 224.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

الاجتماعية أو الأسرية، والديانة، والانتماء الجغرافي، والهوية السياسية، وتاريخ العمل السياسي[٤].

أما البيانات التي تقدمها هذه الدراسة فتشمل الوزراء الذين خدموا في عهد السادات وعددهم ١٧٤ وزيراً. والوزارات التي يتناولها التحليل في تلك الفترة، هي التي شكّلت من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١. وبالرغم من أن السادات قد تولى الحكم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر، فإن دراستنا تبدأ من مجلس الوزراء الذي شكّل في ١٤ أيار/ مايو ١٩٧١ نظراً إلى أنه أول مجلس يشهد بالفعل تغييراً عن التشكيل السابق له[٥]. وقد استخدمنا في دراستنا هذه المتغيرات التي اعتمد عليها ديكمجيان إضافةً إلى بعض المتغيرات الأخرى ذات الأهمية في إثبات فرضيتنا الخاصة ببقاء النخبة واستمرارها. أما البيانات الخاصة بالوزراء (١٧٤ وزيراً) الذين عملوا في فترة حكم السادات، فقد تم جمعها من سلسلة (Who's Who) العربية والدولية، وكذا من التقارير والشهادات الشخصية المنشورة، وأيضاً المقابلات والمعلومات التي تنشرها الصحف مع كل تشكيل جديد للوزارة. وكان الأرشيف الخاص بالأهرام أكثر مصادر البيانات شمولية إذ أمكن، اعتماداً عليه، الحصول على البيانات المتعلقة بالخلفية التعليمية والمهنية والسياسية للوزراء المعنيين. أما البيانات الأحدث والخاصة بالمهنة والعمل السياسي بعد ترك الوزارة، فقد تم الحصول عليها - في حالة عدم توفر مادة منشورة عنها - من خلال المقابلات الشخصية التي أجرتها الكاتبة مع الوزراء مباشرة. ثم قمنا بعد ذلك بعملية الربط ما بين النتائج التي توصّلنا إليها وتلك التي توصّل إليها ديكمجيان بشأن النخبة في عهد عبد الناصر.

وجدير بالذكر أن من بين الوزراء الذين عملوا في حكومات فترة السبعينيات، كانت هناك سيدتان من خريجات كلية الحقوق، كما أن كلاً منهما انضمت إلى الحكومة حين كانت تعمل في سلك التدريس، وهما عائشة راتب، وآمال عثمان اللتان تولّتا وزارة الشؤون الاجتماعية تباعاً. هذا، ولا زالت آمال عثمان تشغل هذا المنصب حتى الآن (١٩٩٢)، على حين عملت عائشة راتب سفيرة لمصر لدى بون بعد تركها الوزارة، ثم عادت واستأنفت عملها كأستاذة للقانون في جامعة القاهرة. ويقابل مثل هذا التمثيل في وزراء عبد الناصر، منصب حكمت أبو زيد التي كانت أول سيدة تولّت منصباً وزارياً بعد ١٩٥٢.

كذلك، كان من بين الـ ١٧٤ وزيراً الذين تولوا وزارات في فترة حكم

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٥) انظر مناقشتنا السابقة لحادثة ١٤ أيار/ مايو، وما عرف بعد ذلك باسم «ثورة التصحيح» التي قام بها السادات، ص ٨١ - ٨٥.

الســادات، ٧ وزراء من الأقبــاط. وبــالــرغم من انخفــاض النسبــة المــطلقــة لتمثيــل المسيحيين في مجالس الوزراء، إذ لم تتعدَّ ٤ بالمئة، إلا أن جميع المجالس الـوزارية التي شكِّلت في فترة السبعينيات كانت تضم وزيراً قبطياً، على الأقل، بل وصل هذا العدد في بعض التشكيلات الوزارية إلى ثلاثة وزراء. وبالرغم من أن دراسة ديكمجيــان قد خلت من الاشـــارة إلى الـرقم الإجمــالي الخــاص بعـــدد الـوزراء الأقبـــاط في عهـــد عبد الناصر، إلا أن بياناتـه تشير إلى نمط تمثيـل المسيحيين نفسـه في المجالس الـوزارية المختلفة، إذ بلغ الحد الأدنى لهذا التمثيل وزيراً واحداً، والحد الأقصى ثلاثة وزراء.

ومن نـاحية أخـرى، يكشف استعـراض الانتـهاء الجغـرافي بـالنسبـة إلى أفـراد النخبتين غلبة الوزراء القادمين من المناطق الحضريـة[٦]، واستئثار القـاهرة بـأكبر نسبـة مئوية من الانتهاءات الجغرافية المعروفة، إذ بلغت نسبة الوزراء المولودين في القاهرة في عهد عبد الناصر ٣٤,٨ بالمئـة، وفي عهد السـادات ٢٠,٥ بالمئـة. أما الاسكنـدرية، وهي ثاني أكبر مدن مصر، فقد احتلت المـرتبة الثـانية في عهـد عبد النـاصر، واقتربت أيضاً من هذه المرتبة في عهد السادات إذ تقدمت عليها الدقهلية بنسبة ٠,٨ بالمئة فقط (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١)).

١ ـ المدنيون والعسكريون

يوضح استعراض الوزارات المختلفة في فترة السبعينيات توزيـع أعضائهـا بنسبة ٨٢,٢ بالمئة للمدنيين، ١٥,٥ بالمئة لضباط الجيش، ٢,٣ بالمئة لضباط الشرطـة، كما يبيّن الجدول رقم (٥ ـ ٢). وبمقارنة هذه النسب بنظيراتها في عهد عبـد الناصر، نجـد أن نسبة تمثيل المدنيين كانت أعلى في فترة السبعينيات، على حين انخفضت نسبة تمثيل الكـوادر العسكريـة؛ ومع هـذا يظل نمط التمثيـل واحداً في كـلا النخبتين. فقـد كان للمـدنيين الغلبـة أيضـاً (٦٦,٤ بـالمئـة) عـلى العسكـريـين (٣٣,٦ بـالمئـة) في عهـد عبـد الناصر. ومن المـلاحظ أن احصاءات ديكمجيـان لم تتضمن أية إشـارة إلى تمثيل ضباط الشرطة، ويبـدو أنه وضـع ضباط الجيش والشرطـة في مجموعـة واحدة. ويعني ذلك، رقمياً، ارتفاع نسبة التمثيل التي حددها ديكمجيان للعسكريين. فإذا ما طبّقنـا هذا النمط نفسه على الأرقام الخاصة بفترة السبعينيات، لارتفعت نسبـة تمثيل الضبـاط إلى ١٧,٨ بـالمئة في مقـابل ١٥,٥ بـالمئة إذا مـا استبعدنـا ضباط الشرطـة. وفي كلتـا الحـالتين، تـظل غلبة المـدنيين عـلى العسكريـين واضحة في بنيـة الوزارات كـافة التي شكّلت ابتداء من عام ١٩٥٢ وطوال السبعينيات.

---

(٦) انظر: Dekmejian, Ibid., pp. 208 - 209.

جدول رقم (٥ ـ ١)
توزيع الوزراء وفقاً لانتهاءاتهم الجغرافية
(١٩٧١ ـ ١٩٨١)

المدينة أو المحافظة	العـدد	النسبة المئوية الصحيحة(*)
الاسكندرية	١٥	١٢,٣
شبين الكوم	١	٠,٨
المنوفية	١١	٩,٠
أسيوط	٣	٢,٥
دمياط	٥	٤,١
الشرقية	٨	٦,٦
الدقهلية	١٦	١٣,١
القناطر	٢	١,٦
القاهرة	٢٥	٢٠,٥
الاسماعيلية	١	٠,٨
كفر الشيخ	٤	٣,٣
سوهاج	٥	٤,١
البحيرة	٣	٢,٥
أسوان	٣	٢,٥
دمنهور	١	٠,٨
بنها	١	٠,٨
الغربية	٥	٤,١
القليوبية	١	٠,٨
بورسعيد	٢	١,٦
طنطا	١	٠,٨
سيناء	١	٠,٨
الجيزة	٣	٢,٥
المنصورة	١	٠,٨
الفيّوم	١	٠,٨
الزقازيق	١	٠,٨
المنيا	١	٠,٨
السودان	١	٠,٨
غير معروف	٥٢	؟؟؟
المجموع	١٧٤	١٠٠

(*) النسبة المئوية لعـدد الـوزراء المعروف انتهاؤهم الجغرافي.

جدول رقم (٥ ـ ٢)
المدنيون والعسكريون (١٩٧١ ـ ١٩٨١)

	العـدد	النسبة المئوية
مدنيون	١٤٣	٨٢,٢
ضباط جيش	١٢	٦,٩
ضباط تكنوقراطيون	١٥	٨,٦
ضباط شرطة	٤	٢,٣
المجموع	١٧٤	١٠٠

وعـلى صعيد آخـر، يكشف استعراض تكـوين كل مجلس وزراء عـلى حدة من المجـالس التي شكِّلت في الفترة من عـام ١٩٧١ حتى عـام ١٩٨١، عن النمط نفسـه أيضاً من حيث غلبة المدنيين على العسكريين، وإن كانت التشكيـلات المختلفة تحمـل تفـاوتاً في خلفيـة العسكريـين. فعلى سبيـل المثال، يـوضـح الجـدول رقم (٥ ـ ٣) أن الضباط في التشكيلات الوزارية رقمي ٩٥ و٩٦ كـانوا من التكنـوقراطيـين فقط، وأن نسبة تمثيل ضباط الشرطة في هذين المجلسين كانت هي الأعلى مقارنة بجميع المجالس الأخرى، في حين أن التشكيل رقم ٩٤ يفتقر تماماً إلى الضباط التكنوقراطيين وإن كان يضم ضبـاطاً عسكـريين. وبنـاء عليه، يمكن القـول بصفة عـامة، إنٍ بنيـة المجـالس الأربعة عشر التي شكِّلت في الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٨١، قد مُثـل فيها بصفـة منتظمة كـل من المدنيـين وضباط الجيش وضبـاط الشرطة. أمـا عدم وجـود نمط محدد لتغيّر نسب هذا التمثيـل من وزارة إلى أخرى، فيشـير إلى أن تجنيد الـوزراء إنما كـان يعتمد على قدرة كل منهم عـلى أداء دوره التنفيذي عـلى أكمل وجـه، ودون النظر إلى اعتبارات أخرى تتعلق بخلفيته.

وتجدر الإشارة إلى أن الـوزارات الرئيسيـة قد مُثِّلت فيهـا أيضاً الكـوادر المدنيـة والعسكرية. فمن بين ٢٩ وزيراً تقلدوا وزارات السيادة ـ الخارجية والداخلية والدفاع والعدل والخزانة ـ كان هناك ٦٩ بالمئـة منهم من المدنيـين، و٢٠,٧ بالمئة من الضباط العسكريين، و١٠,٣ بـالمئة من ضبـاط الشرطة. وبـالرغم من أن ديكمجيـان لم يقدم بيانات خاصة بتمثيل العسكريين والمدنيـين في وزارات السيادة في عهـد عبد النـاصر، إلا أنه ذكّرنا أن كلاً من الفئتـين قد مثِّلت في هـذه الوزارات. أمـا بالنسبـة إلى رؤساء الوزراء الستة الذين تولوا الحكم في السبعينيات، فقد انتمى أربعة منهم إلى المـدنيين،

وواحد فقط إلى الشرطة (ممدوح سالم)، إضافةً إلى السادات نفسه الذي كان ضابط جيش سابق.

جدول رقم (٥ ـ ٣)
توزيع المدنيين والعسكريين في كل مجلس وزراء على حدة

الوزارة		النسبة المئوية			
الرقم	التاريخ	عسكريون		مدنيون	ضباط شرطة
		ضباط	ضباط تكنوقراطيون		
٨٦	١٩٧١/٥/١٤	٨,٨	١٧,٦	٧٠,٦	٢,٩
٨٧	١٩٧١/٩/١٩	٩,١	٢١,٢	٦٦,٧	٣,٠
٨٨	١٩٧٢/٢/١٧	٧,٩	١٣,٢	٧٦,٣	٢,٦
٨٩	١٩٧٣/٣/٢٧	١٣,٥	١٠,٨	٧٣,٠	٢,٧
٩٠	١٩٧٤/٤/٢٥	١٣,٥	٨,١	٧٥,٧	٢,٧
٩١	١٩٧٤/٩/٢٥	٨,٦	٥,٧	٨٢,٩	٢,٩
٩٢	١٩٧٥/٤/١٦	٦,٧	١٠,٠	٧٦,٧	٦,٧
٩٣	١٩٧٦/٣/١٩	٣,٤	٣,٤	٨٦,٢	٦,٩
٩٤	١٩٧٦/١١/٩	٣,٠	٠٠٠	٩٠,٩	٦,١
٩٥	١٩٧٧/١٠/٢٦	٠٠٠	٣,٧	٨٨,٩	٧,٤
٩٦	١٩٧٨/٥/٩	٠٠٠	٧,٤	٨٥,٢	٧,٤
٩٧	١٩٧٨/١٠/٥	٥,٤	٥,٤	٨٦,٥	٢,٧
٩٨	١٩٧٩/٦/١٩	٣,٢	٣,٢	٩٠,٣	٣,٢
٩٩	١٩٨٠/٥/١٤	٥,٩	٥,٩	٨٢,٤	٥,٩

٢ ـ الخلفية التعليمية

تعدّ المؤهلات الدراسية من أهم العوامل التي يُنظر إليها بعين الاعتبار عند دراسة النخبات في بلدان العالم الثالث. حقيقة أن التعليم يُعتبر أحد المعايير التي تُستخدم في تقدير مستوى النمو في جميع المجتمعات المعاصرة، إلا أن مستوى التعليم ومجال التخصص لأفراد النخبة في العالم الثالث بصفة خاصة، تكون مؤشراً له دلالته في ما يتعلق بالأولويات التنموية لنظام الحكم، وكذا اتجاهاته السياسية. وعلى أية

حال، فإن التعليم العالي يضفي على صاحبه، في المجتمعات النامية، قيمة اجتماعية وثقافية أكبر من تلك التي يضفيها في المجتمعات الأكثر تقدماً. ولعل ذلك يجد تفسيره في أن الحركات الوطنية في المجتمعات التي خضعت للاستعمار فترة طويلة، والحديثة العهد نسبياً بالتعليم الحديث، قد اقترنت بسعي دؤوب من أجل الارتقاء بالتعليم وتطويره. ولذا، أصبح التعليم العالي في هذه المجتمعات ليس مقياساً للتنمية فحسب، بل أصبح ـ المستوى الفردي ـ مقياساً للوضع النخبوي.

وبالرغم من تجربة مصر الطويلة في مجال التعليم الحديث إذ اعتبره محمد علي منذ عام ١٨٠٥ دعامة تحديث البلاد وتنميتها، ظل التعليم العالي ميزة تتمتع بها نسبة قليلة فقط من المواطنين. وبعد أن ترسخ استقلال مصر بعد عام ١٩٥٢، غدا التعليم جزءاً من مشروع التكافؤ الاجتماعي الأوسع نطاقاً الذي وعد به النظام الحاكم الجديد، وأصبحت التطلعات المتعلقة بالحراك الاجتماعي والاقتصادي، وبتحقيق التحديث والتنمية الوطنية والتصنيع، مرتبطة بالتعليم العالي. وقد أتاحت مجانية التعليم في الجامعات المصرية والمنح الدراسية لإتمام الدراسات العليا في الجامعات الأجنبية، فرصاً تعليمية جديدة أمام قطاع أكبر من الطبقة المتوسطة في مصر. وقد أطلق التعليم ـ على الصعيد الاجتماعي ـ عقال الحراك الاجتماعي بالنسبة إلى المواطن المصري العادي، بينما أدى، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إلى خلق جيل جديد من المهنيين التكنوقراطيين مؤهل للاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية.

ويعرض الجدول رقم (٥ ـ ٤) للتخصص الدراسي للنخبة الوزارية في عهد السادات، إذ يتضح أن الهندسة كانت أكبر تخصص دراسي ممثل في الوزارات المتعاقبة من حيث العدد المطلق للمهندسين، إذ استأثر هذا التخصص بـ ٢٦,٥ بالمئة من مجموع أعضاء النخبة. وقد بلغ عدد المهندسين داخل مجموعة المدنيين ٣٧ مهندساً أي بنسبة ٢٥,٩ بالمئة من مجموع التخصصات الدراسية الأخرى في هذه المجموعة، على حين كان هناك تسعة من الضباط التكنوقراطيين من المهندسين، فاستأثر هذا التخصص بـ ٦٠ بالمئة من مجموع التخصصات الدراسية في مجموعة العسكريين.

وجدير بالإشارة أن غلبة هذا التخصص الدراسي كان الوضع السائد أيضاً بالنسبة إلى النخبة في عهد عبد الناصر. فقد كان حوالى ٢٠ بالمئة من أعضاء هذه النخبة من المهندسين، ممثلين بذلك أكبر مجموعة من التخصصات الدراسية. والواقع أن استمرار هذه النسبة العالية من تمثيل المهندسين داخل النخبة الوزارية المصرية منذ عام ١٩٥٢، واستئثار هذا التخصص بأكبر عدد من الوزراء من ذلك الحين، قد يشير إلى أن التصنيع قد احتل مكان الصدارة في قائمة أولويات النظام الحاكم. وقد ساد هذا الاتجاه أيضاً في المناصب البيروقراطية العليا في الدولة، حيث شغل المهندسون

جدول رقم (٥ ـ ٤)
توزيع الوزراء وفقاً للتخصص الدراسي

	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
العسكريون					٢٧	١٥,٥
ضباط			١٢	٦,٩		
تكنوقراطيون			١٥	٨,٦		
علوم إنسانية	١	٠,٦				
علوم سياسية	٢	١,١				
هندسة	٩	٥,٢				
تجارة	١	٠,٦				
إدارة أعمال	١	٠,٦				
صحافة	١	٠,٦				
المدنيون					١٤٣	٨٢,٢
علوم إنسانية	٣	١,٧				
علوم سياسية	٤	٢,٣				
قانون	٣٥	٢٠,١				
علوم(*)	٦	٣,٤				
طب	٧	٤,٠				
هندسة	٣٧	٢١,٣				
تجارة	١٢	٦,٩				
زراعة	١٠	٥,٧				
دراسات إسلامية	٧	٤,٠				
تخطيط اقتصادي	٢	١,١				
اقتصاد	١٣	٧,٥				
إدارة أعمال	٤	٢,٣				
دون مؤهل جامعي(**)	٣	١,٧				
الشرطة					٤	٢,٣
علم الجريمة	٤	٢,٣				
المجموع					١٧٤	١٠٠

(*) العلوم تشمل الأحياء والكيمياء.

(**) حالة واحدة من بين الحالات الثلاث لا يتوفر عنها معلومات.

منذ الستينيات غالبية المناصب العليا في القطاع العام وقطاع الوظائف المدنية. وقد لاحظ نزيه أيوبي أن المراكز القيادية في الجهاز البيروقراطي المصري في فترة الستينيات كانت غالبيتها في أيدي المهندسين والاقتصاديين، وهو الاتجاه الذي تأكد ـ وفقاً لما ذكره أيوبي ـ في فترة السبعينيات حين احتل المهندسون بصفة خاصة، والتكنوقراطيون بصفة عامة، حوالى نصف رئاسات مجالس ادارات القطاع العام وربع المناصب العليا في جهاز الوظائف المدنية(٧).

وجاء التخصص في القانون في المرتبة الثانية بعد الهندسة، فبلغت نسبة الوزراء من أصحاب هذا التخصص في عهد السادات ٢٠,١ بالمئة. وقد احتل هذا التخصص المرتبة نفسها أيضاً في عهد عبد الناصر، إذ بلغت نسبة وزرائه ذوي الخلفية القانونية ١٣,٧ بالمئة(٨). ويلاحظ ديكمجيان أن تمثيل رجال القانون في النخبة السياسية قد تناقص منذ عام ١٩٥٢، وذلك، بالمقارنة بما كان عليه الوضع في حكومات ما قبل الثورة عندما حظي هؤلاء بأكبر نسبة من التمثيل. وخلص ديكمجيان إلى نتيجة مؤداها أن هذا التناقص في تمثيل رجال القانون داخل دائرة النخبة سوف يستمر مع تزايد هامشية مجال تخصصهم بالنسبة إلى أولويات النظام التقانية التي أصبحت تحكم عملية تجنيد الوزراء. غير أن تمثيل رجال القانون في النخبة الوزارية في السبعينيات لا يشير إلى هذا التناقص، وهو ما يعني أنهم قد واصلوا الاضطلاع بدور هام داخل الجهاز التنفيذي. وإذا كان ديكمجيان قد بنى نتائجه على أساس أن نظام الحكم بعد عام ١٩٥٢ قد أعطى الكوادر التكنوقراطية الأهمية الكبرى، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تناقص عدد رجال القانون أو إحلال مجموعتهم بمجموعة أخرى. والواقع أن التحولات التي طرأت على السياسات المصرية في السبعينيات ـ التي كانت تخرج عن نطاق تحليل ديكمجيان في ذلك الوقت ـ تفسر استمرار تلك النسبة العالية من رجال القانون في التشكيلات الوزارية المختلفة. فسياسات السادات وما أفضت إليه من تغيرات وتحولات، اكتسبت قوة دفع من خلال ذلك الاطار التشريعي الذي حكم عملية تنفيذها. ولا شك أن اخراج هذا الاطار كانت مهمة تستلزم بالضرورة وجود مجموعة كبيرة من الخبراء القانونيين في الجهاز التنفيذي.

هذا، وقد احتل تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال المرتبة الثالثة بين التخصصات الدراسية للنخبة الوزارية في عهد عبد الناصر، وحظي أصحابه بنسبة

---

(٧) Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: St. Anthony's; The Middle East Centre; Ithaca Press, 1980), pp. 348 - 358.

(٨) Dekmejian, Ibid., p. 181.

٩,٢ بالمئة من مجموع أفراد النخبة[٩]. كذلك احتل هذا التخصص المرتبة نفسها في النخبة الوزارية في عهد السادات إذ بلغت نسبة الوزراء في تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال والتجارة ١٩ بالمئة. وبالرغم من تطابق نمط تمثيل هذا التخصص من حيث ترتيب نسبته المئوية في النخبتين، إلا أن تمثيل هذا التخصص في نخبة السادات كان أعلى بكثير، إلى الحد الذي جعله يقترب من التخصصين الآخرين اللذين احتلا المرتبة الأولى والثانية وهما الهندسة والقانون. ولعل التغير الهام الذي حدث في سياسة مصر الاقتصادية في السبعينيات والاتجاه إلى الاقتصاد الليبرالي المفتوح هو الذي يفسر تجنيد السادات هذا العدد الكبير من الاقتصاديين في وزاراته.

يتضح مما سبق أن هذه التخصصات الثلاثة تمثل معاً ٦٥,٥ بالمئة من مجموع التخصصات الأخرى، إذ انتمى إليها ١١٤ وزيراً من مجموع الوزراء الذين عملوا في عهد السادات والبالغ عددهم ١٧٤ وزيراً. وهو ما يعني، دون شك، غلبة الكوادر المهنية والتكنوقراطية على النخبات الوزارية في فترة السبعينيات. وقد يدلل هذا التمثيل على أولويات النظام التنموية. ولكن يجدر الانتباه إلى أن الصفوة من خريجي الجامعات كانت تميل في الواقع إلى التركز في هذه المجموعة من التخصصات. ويعني ذلك أن تمثيل المهندسين ورجال القانون والاقتصاد في النخبة التنفيذية من الممكن أن يكون مؤشراً على مدى التداخل المتزايد بين النخبة السياسية في مصر والنخبة العلمية، بغض النظر عن الاعتبارات التنموية للنظام الحاكم. ذلك أننا إذا حاولنا أن نجد نوعاً من الارتباط بين تمثيل هذه الكوادر المهنية وبين خبرتها السياسية، وكما سيوضح الجزء التالي، فسوف نجد أن تمثيلهم يتفق مع كفاءاتهم ومؤهلاتهم العلمية أكثر مما يتفق مع مؤهلاتهم السياسية. أي أنه يمكن القول ان الانضمام إلى النخبة التنفيذية كان يعكس تمثيلاً لنخبة تعليمية ومهنية أشمل، وليس لمجموعة معينة ذات فعالية سياسية أو توجهات سياسية أو ممثلة لتيار سياسي بعينه.

٣ ـ المستوى التعليمي

أدت فرص التعليم التي أتيحت بعد عام ١٩٥٢ من خلال سياسات الرفاهة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل ومجانية التعليم الجامعي، إلى فتح آفاق جديدة للدراسات العليا أمام شريحة اجتماعية أوسع نطاقاً. وقد تزايد عدد المنح المقدمة من الجامعات المصرية لإتمام الدراسة العليا في الخارج. وكانت هذه أول فرصة تتاح لعدد أكبر من المصريين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة للتعرف على مجتمعات أجنبية. أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على مثل هذه المنح، فكانت أمامهم فرصة اجراء دراساتهم

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨١.

العليا في الجامعات المصرية وبرسوم رمزية. وفي كلتا الحالتين، كانت الغالبية العظمى التي استفادت من فرصة استكمال الدراسات العليا تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وإلى الفئة العليا منها. على حين ظلت الأفقر تمثّل عبئاً اقتصادياً بالنسبة إلى الطبقات. فبالرغم من أن التعليم في حد ذاته مجاني، إلا أنه لم يكن بوسع جميع الفئات الاجتماعية تحمّل تبعات الاستمرار في التعليم وأهمها الحرمان من الدخل خلال مراحل الدراسة، أي أن القضية بالنسبة إلى الطبقات الأقل دخلاً لم تكن مجانية التعليم بقدر ما كان الثمن الذي عليها أن تتحمله بسبب عدم العمل. ومن هنا، ظل الالتحاق بالدراسات العليا ميزة متاحة أساساً للطبقات ذات الدخل المتوسط والمرتفع.

ويشير مستوى التعليم لدى النخبة المصرية بعد عام ١٩٥٢ إلى هذا النمط نفسه من تزايد عدد حاملي الدرجات العليا. وفي هذا الصدد، يذكر نزيه أيوبي في دراسته البيروقراطية المصرية المعاصرة، أن غالبية العاملين في الجهاز البيروقراطي للدولة من حاملي الدرجات ما بعد الجامعية، كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والطبقة العليا. وتوضح الأرقام الخاصة بمستوى الأفراد التعليمي الذين شغلوا المناصب البيروقراطية العليا، أن النسبة المئوية لكبار الاداريين من حاملي الدرجات الجامعية قد زادت من ٥٦ بالمئة في بداية الخمسينيات إلى ٧٧,١ بالمئة في أواخر الستينيات، وان كبار الاداريين من حاملي الدرجات ما بعد الجامعية قد ارتفعت نسبتهم من ١٠,٩ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة، على حين انخفضت نسبة هؤلاء الذين يحملون مؤهلات متوسطة من ١٢ بالمئة إلى ٥ بالمئة[١٠]. كذلك توضح البيانات الخاصة بالخلفية التعليمية للنخبة الوزارية في الستينيات والسبعينيات المستوى المتصاعد للشهادات الدراسية لدى هذه المجموعة، إذ إن الوزراء في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، الذين أتت غالبيتهم من الطبقة المتوسطة، من حاملي الدرجات ما بعد الجامعية التي حصلوا عليها إما عن طريق منح دراسية في الخارج أو من الجامعات المصرية.

ويعرض الجدول رقم (٥ ـ ٥) المستوى التعليمي لوزراء مصر في فترة السبعينيات، إذ إنه يكشف عن أن ٤٣,٧ بالمئة من الوزراء كانوا من الحاصلين على درجة الدكتوراه. ومثّل هؤلاء أكبر مجموعة من حملة الدرجات ما بعد الجامعية، تليهم مجموعة الوزراء الحاصلين على درجة البكالوريوس أو الليسانس، والذين مثلوا ٣٩,١ بالمئة، ثم مجموعة الوزراء الحاصلين على درجة الماجستير أو الدبلومات العليا بنسبة ١٥,٥ بالمئة. هذا في حين كان هناك وزيران في عهد السادات لا يحملان مؤهلاً جامعياً مقارنة بوزير واحد في عهد عبد الناصر.

---

(١٠) Ayubi, Ibid., pp. 365 - 366.

جدول رقم (٥ ـ ٥)

المستوى التعليمي: أعداد إجمالية

(١٩٧١ ـ ١٩٨١)

	العدد	النسبة المئوية
وزراء حاصلون على درجة الدكتوراه	٧٦	٤٣,٧
وزراء حاصلون على درجة الماجستير أو الدبلومات العليا	٢٧	١٥,٥
وزراء حاصلون على درجة الليسانس أو البكالوريوس	٦٨	٣٩,١
وزراء غير حاصلين على مؤهل جامعي	٢	١,١
وزراء لا يتوافر عنهم معلومات	١	٠,٦
المجموع	١٧٤	١٠٠

ويبيّن الجدول رقم (٥ ـ ٦) توزيع الدرجات العلمية داخل كل وزارة من الوزارات، وهنا يتضح مرة أخرى أن حاملي درجة الدكتوراه كانوا يمثلون أكبر عدد من الوزراء داخل ثماني وزارات، وعدداً مساوياً لحاملي درجة البكالوريوس والليسانس في وزارتين، على حين كان لهذه المجموعة الأخيرة الغلبة في آخر ثلاث حكومات شكّلها السادات. ان فقدان مجموعة حاملي درجة الدكتوراه نسبة إلى الأغلبية في الوزارتين الأخيرتين من عقد السبعينيات، من الممكن أن يكون مؤشراً على حدوث تغيّر في المستوى التعليمي للنخبة الوزارية المصرية في الثمانينيات. وإن ما لدينا من بيانات يشير إلى أن من بين الثلاثين وزيراً الذين ظلوا في مناصبهم بعد عام ١٩٨١، كان هناك ١٠ من الحاصلين على درجة الدكتوراه، وخمسة من الحاصلين على درجة الماجستير، و١٥ من الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس، وأنه من بين الوزراء التسعة الذين ما زالوا في مناصبهم حتى الآن (١٩٩١)، هناك ستة وزراء من حاملي درجة الدكتوراه في مقابل ثلاثة من الحاصلين عل الليسانس أو البكالوريوس.

وعلى صعيد آخر، يكشف استعراض المستوى التعليمي للوزراء في عهد السادات أن المدنيين قد استأثروا بأعلى المستويات التعليمية، فمثلوا نسبة ٩٣,٤ بالمئة من الحاصلين على درجة الدكتوراه، و٦٣ بالمئة من الحاصلين على درجة الماجستير أو الدبلومات العليا، و٧٦,٥ بالمئة من الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٧)). وجدير بالذكر أن ديكمجيان لم يقدم توزيعاً لمستوى الوزراء التعليمي وفقاً لهويتهم المدنية أو العسكرية، وبالتالي يصعب مقارنة نتائجنا في

جدول رقم (٥ ـ ٦)
المستوى التعليمي داخل كل وزارة على حدة

الوزارة		المجموع	الدكتوراه		الماجستير		البكالوريوس	
الرقم	التاريخ		العدد	النسبة مئوية	العدد	النسبة مئوية	العدد	النسبة مئوية
٨٦	١٩٧١/٥/١٤	٣٤(*)	١٥	٤٤,١	٥	١٤,٧	١٣	٣٨,٢
٨٧	١٩٧١/٩/١٩	٣٣(*)	١٣	٣٩,٤	٦	١٨,٢	١٣	٣٩,٤
٨٨	١٩٧٢/٢/١٧	٣٨(**)	١٩	٥٠,٠	٦	١٥,٨	١٢	٣١,٦
٨٩	١٩٧٣/٣/٢٧	٣٧(**)	١٧	٤٥,٩	٧	١٨,٩	١٢	٣٢,٤
٩٠	١٩٧٤/٤/٢٥	٣٧(**)	١٧	٤٥,٩	٩	٢٤,٣	١٠	٢٧,٠
٩١	١٩٧٤/٩/٢٥	٣٥(**)	١٧	٤٨,٦	٧	٢٠,٠	١٠	٢٨,٦
٩٢	١٩٧٥/٤/١٦	٣٠(*)	١٢	٤٠,٠	٨	٢٦,٧	٩	٣٠,٠
٩٣	١٩٧٦/٣/١٩	٢٩(*)	١٤	٤٨,٣	٦	٢٠,٧	٨	٢٧,٦
٩٤	١٩٧٦/١١/٩	٣٣(*)	١٥	٤٥,٥	٦	١٨,٢	١١	٣٣,٣
٩٥	١٩٧٧/١٠/٢٦	٢٧	١٢	٤٤,٤	٣	١١,١	١٢	٤٤,٤
٩٦	١٩٧٨/٥/٩	٢٧	١٢	٤٤,٤	٣	١١,١	١٢	٤٤,٤
٩٧	١٩٧٨/١٠/٥	٣٧(**)	١٤	٣٧,٨	٥	١٣,٥	١٧	٤٥,٩
٩٨	١٩٧٩/٦/١٩	٣١	١٢	٣٨,٧	٥	١٦,١	١٤	٤٥,٢
٩٩	١٩٨٠/٥/١٤	٣٤	٩	٢٦,٥	٨	٢٣,٥	١٧	٥٠,٠

(*) هناك وزير واحد لا تتوافر عنه معلومات.
(**) هناك وزير واحد لا يحمل مؤهلاً جامعياً.

هذا الصدد بما كان عليه الحال في نخبة عبد الناصر. غير أن ديكمجيان عزا التذبذب الذي كان يحدث في نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه من حكومة إلى أخرى في عهد عبد الناصر إلى التغير في عدد المدنيين الذين كانوا ينضمون إلى هذه الحكومات، وهو ما يعني أن غالبية الوزراء من حاملي درجة الدكتوراه كانوا ينتمون إلى مجموعة المدنيين.

٤ ـ محل الدراسة العليا

من بين الوزراء الذين تولوا مناصبهم في عهد السادات والبالغ عددهم ١٧٤ وزيراً، كان هناك ٦٧ وزيراً حصلوا على درجاتهم العلمية العليا من الخارج وبنسبة

جدول رقم (٥ - ٧)
المستوى التعليمي للوزراء من المدنيين والعسكريين
(١٩٧١ - ١٩٨١)

التاريخ	الدكتوراه		الماجستير		البكالوريوس أو الليسانس	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ضباط	—	—	٤	٢,٣	٨	٤,٦
ضباط تكنوقراطيون	٥	٢,٩	٥	٢,٩	٥	٢,٩
مدنيون(*)	٧١	٤٠,٨	١٧	٩,٨	٥٢	٢٩,٩
ضباط شرطة	—	—	١	٠,٦	٣	١,٧

(*) هناك وزيران من المدنيين لم يحصلا على مؤهل جامعي، كما لا تتوافر معلومات عن وزير ثالث.

٤٣,٧ بالمئة من مجموع الوزراء الحاصلين على هذه الدرجات (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٨)). وكما يتبين من الجدول رقم (٥ ـ ٩)، فإن معظم هذه الدرجات قد تم الحصول عليها من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، بواقع ٢٩ درجة علمية من الدولة الأولى، و٢٢ من الثانية، و١٣ من الثالثة، ممثلة في مجموعة ٨٤,٢ بالمئة من الدرجات العلمية التي تم الحصول عليها من الخارج. وبالمقارنة بعهد عبد الناصر، وجدنا أن ٥٨ درجة علمية عليا من مجموع الدرجات العلمية العليا التي حصل عليها الوزراء والبالغ عددها ٦٤ درجة أي بنسبة ٩٠,٦ بالمئة تم الحصول عليها أيضاً من

جدول رقم (٥ - ٨)
الوزراء الحاصلون على درجات علمية من الخارج
(١٩٧١ - ١٩٨١)

	العدد	النسبة المئوية
الوزراء الحاصلون على الدرجة العلمية الأخيرة من الخارج	٧٦	٤٣,٧
الوزراء الحاصلون على الدرجة العلمية قبل الأخيرة من الخارج	٣٢	١٨,٤
الوزراء الحاصلون على كلتا الدرجتين العلميتين من الخارج	٢٨	١٦,١

بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا[١١]. هذا، وتجدر الاشارة إلى أنه ليس هناك وزير واحد من بين وزراء عبد الناصر درس في الاتحاد السوفياتي أو في دول أوروبا الشرقية، على حين كانت هناك أربع درجات علمية عليا حصل عليها وزراء السادات من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا.

جدول رقم (٥ ـ ٩)
مكان الدراسة للحصول على الدرجات ما بعد الجامعة
(١٩٧١ ـ ١٩٨١)

الدولة	الدكتوراه		الماجستير		البكالوريوس أو الليسانس	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مصر	١٨	٢٣,٧	١١	٤٠,٧	٦٦	٩٧,١
فرنسا	١٢	١٥,٨	١	٣,٧		
تشيكوسلوفاكيا	٢	٢,٦	—	—		
انكلترا	٢٠	٢٦,٣	٧	٢٦,٠	٢	٢,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩	٢٥,٠	٣	١١,١		
سويسرا	٢	٦,٢	١	٣,٧		
اسكتلندا	١	١,٣				
ايطاليا	٢	٢,٦				
الاتحاد السوفياتي	٢	٧,٤				
المانيا الغربية	١	٣,٧				
هولندا	١	٣,٧				
المجموع	٧٦	١٠٠	٢٧	١٠٠	٦٨	١٠٠

ومن ناحية أخرى، يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٠) الدولة التي تم الحصول فيها على الدرجة العلمية قبل الأخيرة، إذ إنه يتبين أن ٣٢ وزيراً من وزراء السادات قد حصلوا على هذه الدرجة من الخارج، وأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا مرة أخرى صاحبتي النصيب الأوفر منها، إذ إن ٧٥ بالمئة من هذه الدرجات تم الحصول عليها من هاتين الدولتين. على حين تم الحصول على درجة علمية واحدة من الدرجات قبل

(١١) Dekmejian, Ibid., p. 187

جدول رقم (٥ ـ ١٠)
مكان الدراسة للحصول على الدرجة العلمية قبل الأخيرة

الدولة	الدكتوراه		الماجستير		البكالوريوس أو الليسانس	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مصر	٤(*)	١٠٠	١٨	٣٨,٣	٥٦	٩٤,٩
فرنسا			١	٢,١	١	١,٧
انكلترا			٨	١٧,٠	٢	٣,٤
الولايات المتحدة الأمريكية			١٤	٢٩,٨		
الهند			١	٢,١		
هولندا			٢	٤,٣		
سويسرا			٢	٤,٣		
الاتحاد السوفياتي			١	٢,١		
المجموع	٤	١٠٠	٤٧	١٠٠	٥٩	١٠٠

(*) أربعة وزراء حصل كل منهم على درجتي دكتوراه.

الأخيرة من كل من الاتحاد السوفياتي والهند، بينما قسمت بقية الدرجات بين فرنسا وهولندا وسويسرا، وبواقع درجتين لكل منها.

ووفقاً للجدول رقم (٥ ـ ٨)، يلاحظ أيضاً أن ٢٨ وزيراً من وزراء السادات قد حصلوا على درجاتهم العلمية الأخيرة وقبل الأخيرة من الخارج، وأن ٢٤ منهم قد حصلوا على هاتين الدرجتين من الدولة نفسها، على حين درس الباقون في دول مختلفة (انظر الجدولين رقمي (٥ ـ ١١) و(٥ ـ ١٢)). ويلاحظ أن ٧٩,٢ بالمئة من الوزراء الذين حصلوا على آخر درجتين علميتين من المكان نفسه قد درسوا في الولايات المتحدة وبريطانيا.

وبصفة اجمالية، نجد أن ٤٦,٨ بالمئة من الوزراء الحاصلين على شهادات علمية والبالغ عددهم ١٧١ وزيراً، قد درسوا في الخارج، وأن ٧٥,٧ بالمئة من حاملي الدرجات ما بعد الجامعية قد درسوا في الخارج، على حين أنه باستثناء الوزيرين اللذين حصلا على درجة الليسانس من بريطانيا، فإن بقية الوزراء تخرجوا في الجامعات المصرية.

هذا، وقد مثلت الهندسة أكثر التخصصات التي تم الحصول على درجات علمية

جدول رقم (٥ ـ ١١)
الدرجات العلمية الأخيرة وقبل الأخيرة التي
تم الحصول عليها من الدولة نفسها

دولة الدرجة الأخيرة وقبل الأخيرة	العـدد
فرنسا	٢
هولندا	١
سويسرا	٢
انكلترا	٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١١
المجموع	٢٤

جدول زقم (٥ ـ ١٢)
الدرجات العلمية الأخيرة وقبل الأخيرة التي
تم الحصول عليها من دول مختلفة

دولة الدرجة العلمية الأخيرة	دولة الدرجة العلمية قبل الأخيرة	العـدد
الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الأمريكية	١
فرنسا	هولندا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	١
تشيكوسلوفاكيا	انكلترا	١
المجموع		٤

عليا فيها من الخارج؛ فقد استأثرت بـ ١٨,٤ بالمئة من هذه الدرجات وبواقع ٤ درجات من كل من الولايات المتحدة وانكلترا، ودرجتين من تشيكوسلوفاكيا، ودرجة واحدة من كل من ألمانيا وهولندا واسكتلندا وسويسرا. أما التخصص الدراسي الذي احتل المرتبة الثانية فكان الاقتصاد، إذ استأثر بـ ١٧,١ بالمئة من الدرجات العلمية

العليا التي تم الحصول عليها من الخارج، منها ٧٦,٩ بالمئة أي ١٠ درجات نالها أصحابها من الولايات المتحدة وانكلترا. فإذا ما أضفنا إلى هذا التخصص ادارة الأعمال والتجارة لاستأثرت هذه المجموعة الأوسع نطاقاً بـ ٣٥,٥ بالمئة من مجموع الدرجات العلمية التي تم الحصول عليها من الخارج (أي ٢٧ درجة علمية) منها ٢٢ درجة من الولايات المتحدة وانكلترا، وثلاث درجات من فرنسا، ودرجتان من سويسرا. ويحتل القانون المرتبة الثالثة من التخصصات الدراسية إذ بلغ نصيبه ١٤,٥ بالمئة من الدرجات العلمية العليا التي تم الحصول عليها من الخارج، استأثرت فرنسا وحدها بـ ٧٢,٧ بالمئة منها.

وتجدر الملاحظة أن الهندسة، ثم الاقتصاد يظلان أكثر التخصصات الدراسية التي تم الحصول فيها على الدرجات العلمية قبل الأخيرة، من الخارج، وعلى حين جاء ٦٦,٧ بالمئة من هذه الدرجات في مجال الهندسة من انكلترا والولايات المتحدة، استأثرت هاتان الدولتان بجميع هذه الدرجات في التخصص في الاقتصاد.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فإن جميع الدرجات العلمية التي تم الحصول عليها من هذه الدولة تتعلق بالعلوم العسكرية، وهو ما يعني أنه لم يدرس في الاتحاد السوفياتي أي وزير مدني في عهد السادات، على حين حصل وزيران أحدهما مدني على درجتيهما العلميتين في الهندسة من تشيكوسلوفاكيا.

وخلاصة ما سبق، أن التخصصات الدراسية بالنسبة إلى معظم أفراد النخبة الوزارية سواء في عهد عبد الناصر أو السادات كانت: الهندسة والاقتصاد والقانون، وهي التخصصات التي حصل فيها الوزراء في النخبتين على أكبر عدد من الدرجات العلمية من الخارج. وقد جاء أكبر عدد من هذه الدرجات من انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا. والواقع أن التطابق شبه المطلق بين الخلفية التعليمية لدى أعضاء النخبتين يشير إلى أن المعيار التعليمي كأحد معايير تجنيد أفراد النخبة، قد ظل واحداً في عهدي عبد الناصر والسادات. ولا شك أن التكنوقراطيين والمهنيين كانت لهم فرصة أفضل لدخول الوزارة في هذين العهدين. وبالرغم من أن غالبية أفراد النخبتين الذين درسوا في الخارج حصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية، فإنه يبدو أن المعيار عند تعيين الوزراء كان اختيار هؤلاء الذين درسوا في الدول ذات السمعة العالمية في التخصصات الدراسية المطلوبة، وبغضّ النظر عن توجهات مصر الايديولوجية في ذلك الوقت.

وعلاوة على ذلك، يشير هذا التشابه الكبير في الخلفية التعليمية لأفراد النخبتين الوزاريتين إلى اتساق دور السلطة التنفيذية السياسية منذ عام ١٩٥٢؛ فتماثل الجماعات المهنية داخل النخبتين بالرغم من أن كلاً منهما قد عمل في ظل توجهات

سياسية مختلفة، يكشف عن معايير اختيار وزراء مصر، كما يكشف في الوقت نفسه عن الدور الذي يتوقع منهم تأديته. ويشير استمرار بقاء الكوادر المهنية نفسها إلى أن مصادر تجنيد أفراد النخبة الوزارية ظلت قاصرة على دائرة النخبة المتميزة علمياً بغضّ النظر عن التوجهات التنموية للنظام أو التوجهات الايديولوجية لأفراد النخبة. ولتوضيح ذلك نقول إنه بالرغم من أن التصنيع الذي تصدّر قائمة أولويات عبد الناصر لم يحظَ بالاهتمام نفسه داخل المشروع التنموي للسادات، إلا أن المهندسين ظلوا يمثلون أكبر مجموعة داخل النخبة الوزارية في عهد هذا الأخير. كذلك يشير استمرار بقاء الكوادر المهنية نفسها إلى أن دور هذه النخبة السياسية إنما يتحدد على أساس كونها أحد المدخلات الادارية وليس مدخلاً سياسياً[١٢].

٥ ـ الخلفية الوظيفية

تكشف الخلفية الوظيفية لدى أعضاء النخبة عن قنوات أو مصادر التجنيد في الدوائر النخبوية. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٣) الخلفية الوظيفية الخاصة بوزراء

جدول رقم (٥ ـ ١٣)
الوظيفة الأصلية بالنسبة إلى أعضاء النخبة الوزارية
(١٩٧١ ـ ١٩٨١)

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	٦١	٣٥,١
القانون	٣	١,٧
القضاء	١٦	٩,٢
قطاع الأعمال	٢	١,١
الطب	٢	١,١
الشرطة	٤	٢,٣
الجيش	٢٦	١٤,٩
السلك الدبلوماسي	٤	٢,٣
الصحافة	١	٠,٦
البيروقراطية	٤٥	٢٥,٩
وظائف أخرى	١	٠,٦
لا توجد معلومات	٩	٥,٢
المجموع	١٧٤	١٠٠

(١٢) من الواضح أن هناك تطابقاً كبيراً بين الخبرة المهنية للوزراء والمناصب التي شغلوها، انظر الجزء التالي الذي يتناول العلاقة بين التخصص العلمي والمنصب الوزاري.

السادات، فيلاحظ أن وظائف السلك الجامعي كانت أكبر مصدر لتجنيد أفراد النخبة الوزارية، إذ إن ٣٥,١ بالمئة من وزراء فترة السبعينيات كانوا أصلاً من أساتذة الجامعات، على حين كانت وظائف الجهاز البيروقراطي المصدر الثاني لتجنيد أفراد النخبة إذ بلغت نسبة أصحاب هذه الوظائف من النخبة الوزارية في السبعينيات ٢٥,٩ بالمئة، ومثلت المؤسسة العسكرية المصدر الثالث لتجنيد أفراد النخبة، إذ جنّد منها ٢٦ شخصاً وبنسبة ١٥ بالمئة.

ومن ناحية أخرى، يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٤)، أن ٥٩ وزيراً فقط هم الذين انتقلوا من وظائفهم الأصلية إلى مقاعد الوزارة مباشرة؛ ويمثل السلك الجامعي أكبر مجموعة في هذا الصدد، إذ إنه قدّم ٤٥,٨ بالمئة من أعضاء النخبة الذين انتقلوا من وظيفتهم إلى الوزارة مباشرة دون تقلد مناصب أخرى، في حين يحتل جهاز الدولة البيروقراطي المرتبة الثانية وبنسبة ٢٥,٤ بالمئة، ويأتي السلك القضائي في المركز الثالث، وبنسبة ١٣,٦ بالمئة، ثم المؤسسة العسكرية وبنسبة ٨,٥ بالمئة. وبالمقارنة بفترة عبد الناصر، نجد أن المؤسسة العسكرية هي التي قدمت أكبر عدد من الأفراد الذين انتقلوا إلى مقاعد الوزارة مباشرة، يليها السلك الجامعي[١٣].

جدول رقم (٥ ـ ١٤)
عدد الوزراء الذين انتقلوا من وظيفتهم الأصلية
إلى المقعد الوزاري مباشرة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)

الوظيفة	العـدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	٢٧	٤٥,٨
القضاء	٨	١٣,٦
القانون	٢	٣,٤
البيروقراطية	١٥	٢٥,٤
السلك الدبلوماسي	٢	٣,٤
الجيش	٥	٨,٥
المجموع	٥٩	١٠٠

أما الجدول رقم (٥ ـ ١٥)، فيوضح أن ٢٢ وزيراً من وزراء السادات كانوا

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

أعضـاء في الوزارة قبـل عام ١٩٧١، ومن بـين هؤلاء كان هنـاك ٧ وزراء جـاءوا من السلك الجـامعي، و٦ وزراء كانـوا أصلاً من الضبـاط، ووزير واحـد كـان يعمـل في السلك الدبلوماسي، أما بقية الوزراء فجاءوا من وظائف مختلفة.

جدول رقم (٥ ـ ١٥)

وزراء تقلدوا مناصبهم الوزارية قبل عام ١٩٧١

تاريخ دخول الوزارة	العـدد	النسبة المئوية
١٩٥٢	١	٤,٥
١٩٥٤	١	٤,٥
١٩٥٥	١	٤,٥
١٩٥٦	٣	١٣,٦
١٩٥٩	١	٤,٥
١٩٦٤	٢	٩,١
١٩٦٨	٧	٣١,٨
١٩٦٩	١	٤,٥
١٩٧٠	٥	٢٢,٧
المجموع	٢٢	١٠٠

ويكشف نمط تغيُّر وظـائف وزراء فـترة السبعينيـات قبـل انضـمامهم إلى مجلس الوزراء عن أن الوظائف البيروقـراطية الحكـومية، أي الـوظائف في وزارات الـدولة، كـانت أكثر الـوظائف الانتقـالية بـين الوظيفـة الأصلية لعضـو النخبة وتـوليـه منصب الوزير، إذ عمل في هذه الوظائف ١١ شخصاً كانـوا من قبلٍ من أسـاتذة الجـامعات، و٨ أشخاص كانوا من قبل من ضباط الجيش، و١٩ شخصاً كانوا من قبل يعملون في الأجهزة البيروقراطية الأخرى في الدولة. أي أنه قد عمل في هـذا الجهاز ٤٧ شخصـاً من بين ١٠٦ أشخاص تغيرت وظيفتهم الأصلية قبـل انتقالهم إلى منـاصبهم الوزاريـة أي بنسبـة ٤٤,٣ بالمئـة. أما الأجهـزة البـيروقـراطيـة الأخـرى (مثـل ديـوان رئـاسـة الجمهورية، والهيئات العامة، والقطاع العام) فقد عمل فيها ٦,٦ بـالمئة من الـذين لم ينتقلوا إلى مقاعد الوزارة مباشرة من وظائفهم الأصلية.

وجدير بالذكر، أن ١١ ضابطاً من الذين عيّنوا وزراء في عهد السـادات انتقلوا من منـاصبهم العسكريـة إلى مناصبهم الـوزارية مبـاشرة، كان منهم ٦ ضبـاط دخلوا الوزارة قبل عام ١٩٧١، على حين عمل ثمانية ضباط في أجهزة حكومية قبل انضمامهم إلى الوزارة ممثلين بذلـك ٥٣,٣ بالمئـة من الضباط الـذين تقلدوا مناصب أخـرى قبل

مناصبهم الوزارية. وعلى خلاف بعض الضباط الذين عينوا وزراء في عهد عبد الناصر، لم يعمل أي من وزراء السادات الذين كانوا أصلاً من الضباط في السلك الدبلوماسي قبل تقلدهم مناصبهم الوزارية، بينما قدّم هذا السلك إلى الوزارة أربعة من المدنيين منهم ثلاثة انتقلوا منه مباشرة إلى مناصبهم الوزارية، على حين عمل الرابع في جهاز حكومي قبل أن يعيّن وزيراً. ومن ناحية أخرى، عمل في السلك الدبلوماسي اثنان من رجال القضاء قبل دخولهم الوزارة، وأستاذ جامعي واحد، وواحد من العاملين في ديوان رئاسة الجمهورية.

وتشير الأرقام الاجمالية إلى أن ٤٥ من وزراء السادات جاءوا أصلاً من جهاز الدولة البيروقراطي وبالتالي استحوذ هذا الجهاز على ٢٥,٩ بالمئة من مصادر التجنيد المباشر للنخبة الوزارية. كذلك عمل في هذا الجهاز ٥٤ وزيراً من الذين بدّلوا وظائفهم الأصلية قبل دخولهم الوزارة، مما يعني أن هذا الجهاز قدم ٤٧ بالمئة من المناصب الوظيفية غير الأصلية إلى أفراد النخبة الوزارية. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٦) أن الجهاز البيروقراطي كمصدر نهائي قبل التعيين في الوزارة، قدم ٤٢ بالمئة من

جدول رقم (٥ ـ ١٦)
الوظيفة النهائية قبل دخول الوزارة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	٣٢	١٨,٤
القضاء	٩	٥,٢
القانون	٣	١,٧
الصحافة	٢	١,١
استشاريون مهنيون	١	٠,٦
البيروقراطية	٧٣	٤٢
منظمات الأمم المتحدة	٨	٤,٦
السلك الدبلوماسي	٦	٣,٤
الجيش	٥	٢,٩
قطاع البنوك	٢	١,١
مجلس الشعب	١١	٦,٣
الوزارة	١٩	١٠,٩
رئاسة الجمهورية	١	٠,٦
المخابرات	١	٠,٦
لا توجد معلومات	١	٠,٦
المجموع	١٧٤	١٠٠

مجموع الأشخاص الذين عينوا وزراء في فترة السبعينيات.

وتجدر الملاحظة أنه على حين كان متوسط العمر عند دخول الوزارة لأول مرة في فترة السبعينيات يبلغ ٥٣,٥١ سنة، كان متوسط فترة العمل في الجهاز البيروقراطي قبل دخول الوزارة يبلغ ٢١,٠٧ سنة، وهو ما يعني أن ٤٢ بالمئة من وزراء السادات قضوا أكثر من ثلثي حياتهم العملية في جهاز الدولة البيروقراطي. كما أنه من بين ٧٣ وزيراً عملوا في الجهاز البيروقراطي كوظيفة أخيرة قبل انتقالهم إلى الوزارة، كان هناك ٤٤ منهم يعملون في ديوان مجلس الوزراء الذي استأثر بـ ٦٠,٣ بالمئة من المناصب البيروقراطية التي شغلها الوزراء قبل تعيينهم في الوزارة. ومن بين هؤلاء الـ ٤٤، كان هناك ١٢ محافظاً، و٨ نواب وزراء، و٧ مساعدي وزراء، و١٢ وكيل وزارة، ونائبٌ لمحافظ البنك المركزي، واثنان من مستشاري رئيس الوزراء، واثنان من مستشاري الوزراء.

٦ ـ السن عند دخول الوزارة والخروج منها وفترة العمل السياسي السابق على ذلك

من بين ١٧٤ شخصاً تولوا مناصب وزارية في عهد السادات، كان هناك ٧٧ وزيراً (أي بنسبة ٤٤,٣ بالمئة) مارسوا العمل السياسي قبل انضمامهم إلى الوزارة[١٤]، تولّى نصفهم تقريباً مناصب سياسية[١٥]، وقد بلغ متوسط عمر هؤلاء عند تقلدهم أول منصب سياسي قبل دخولهم الوزارة ٤٦ عاماً، على حين يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٧) أن متوسط العمر عند تقلد منصب الوزارة لأول مرة في عهد السادات كان يزيد

جدول رقم (٥ ـ ١٧)
متوسط العمر عند التعيين في الوزارة
وفترة العمل السياسي قبلها

	متوسط السن
متوسط السن عند تولّي أول منصب سياسي	٤٦,٠٨
متوسط السن عند تولّي أول منصب وزاري	٥٣,٥١
متوسط فترة العمل السياسي قبل تولّي منصب الوزارة	٦,٨٥
متوسط السن عند ترك الوزارة	٥٥,٤٦

(١٤) يشمل العمل السياسي عضوية الأحزاب السياسية، والبرلمان والاتحادات والنقابات ذات النشاط السياسي مثل نقابة المهندسين والمحامين.

(١٥) تشمل المناصب القيادية في الأحزاب والاتحادات والبرلمان أو في النقابات.

قليلاً على ٥٣ عاماً، وهو ما يعني أن فترة العمل السياسي قبل التعيين في الوزارة كانت سبع سنوات في المتوسط، وهي فترة قصيرة للغاية، لا يمكن أن تُكسب صاحبها خبرة سياسية أو تجعل له تاريخاً في العمل السياسي. هذا، بينما لم يمارس أكثر من نصف وزراء السبعينيات (٥٥,٧ بالمئة) أي عمل سياسي قبل دخولهم الوزارة.

وينطبق هذا الوضع نفسه على وزراء عبد الناصر إذ تعتبر فترة تعاطيهم العمل السياسي قبل دخولهم الوزارة فترة قصيرة للغاية تقترب أيضاً من السبع سنوات[١٦]. ويشير متوسط العمر عند التعيين لأول مرة في الوزارة سواء في عهد عبد الناصر أو السادات، إلى استمرار التجنيد من المجموعة العمرية نفسها في العهدين. وقد لاحظ ديكمجيان ثبات متوسط العمر تقريباً عند أول تعيين في الوزارة حول خمسين عاماً، وذلك منذ عام ١٩٥٢[١٧]. وبالرغم من أن هذا المتوسط يرتفع في عهد السادات إلى حوالى ٥٤ سنة تقريباً، إلا أن هذا الفرق يعود في الواقع إلى اختلاف سنة التعيين (من ١٩٦٥ إلى ١٩٧١) وهو ما يشير إلى استمرار تمثيل المجموعة العمرية نفسها.

ويبيّن الجدولان رقما (٥ ـ ١٨) و(٥ ـ ١٩)، أن ٦٧ من وزراء السادات مارسوا العمل السياسي بعد تركهم الوزارة، منهم ٣٧ تقلدوا مناصب سياسية، وأن ٤٨ وزيراً تعاطوا العمل السياسي قبل الوزارة وبعدها، وأن ١٩ من هؤلاء الذين شغلوا مناصب سياسية بعد تركهم الوزارة كانوا يشغلون أيضاً مناصب سياسية قبل دخولهم الوزارة، على حين تقلّد الـ ١٨ وزيراً الباقون أول منصب سياسي لهم بعد ترك الوزارة.

جدول رقم (٥ ـ ١٨)
الوزراء الذين مارسوا العمل السياسي

	العدد
الوزراء الذين مارسوا العمل السياسي قبل المنصب الوزاري	٧٧
الوزراء الذين مارسوا العمل السياسي بعد المنصب الوزاري	٦٧
الوزراء الذين مارسوا العمل السياسي قبل المنصب الوزاري وبعده	٤٨

٧ ـ نمط التعيين

عمل غالبية وزراء السادات في أكثر من وزارة، إذ إنه في حين لم يتقلد سوى

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

جدول رقم (٥ ـ ١٩)
الوزراء الذين تقلّدوا مناصب سياسية(*)

	العـدد
منصب سياسي قبل المنصب الوزاري	٣٥
منصب سياسي بعد المنصب الوزاري	٣٧
منصب سياسي قبل المنصب الوزاري فقط	١٥
منصب سياسي بعد المنصب الوزاري فقط	١٨
منصب سياسي قبل المنصب الوزاري وبعده	١٩

(*) ٣٤ حالة صحيحة (باستثناء من توفوا أثناء منصباً وزارياً).

٥٣ وزيراً مناصبهم الـوزارية إلا مـرة واحدة، عمـل ١٢١ وزيراً في وزارات مختلفـة، وبلغت نسبة الذين عملوا من بين هؤلاء فترات متعـاقبة ٨٨,٤ بـالمئة، بينـما اقتصرت عملية إعادة التعيين بعد ترك الوزارة على ١٤ وزيراً فقط من بين ١٧٤ وزيراً. كـذلك يلاحظ أنه ـ باستثناء السادات ـ عمل رؤساء الوزراء الخمسة فترات متعاقبة.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢٠) الوظائف التي تولاها الوزراء الأربعـة عشر بعد

جدول رقم (٥ ـ ٢٠)
الوظائف التي تولاها الوزراء في الفترة ما بين تركهم الوزارة
وإعادة تعيينهم فيها (١٩٧١ ـ ١٩٨١)

الوظيفـة	العـدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	١	٧,١
البيروقراطية	٣	٢١,٤
منظمات الأمم المتحدة	٢	١٤,٣
مجلس الشعب	٢	١٤,٣
الحزب الحاكم	٣	٢١,٤
رئيس الجمهورية	١	٧,١
لا توجد معلومات	٢	١٤,٣
المجموع	١٤	١٠٠

تركهم الوزارة وحتى إعادة تعيينهم مرة أخرى. وباستثناء السادات ـ الذي تضمّنه هذا الجدول نظراً لأنه تولى رئاسة الوزراء مرتين غير متعاقبتين (١٩٧٣، ١٩٨٠) ـ نجد أن جهاز الدولة البيروقراطي وحزب الحكومة (الحزب الوطني الديمقراطي) عمل فيهما ٦ وزراء (ثلاثة في كل منهما) في ما بين تركهم الوزارة وإعادة تعيينهم؛ يلي ذلك مجلس الشعب، الذي دخله وزيران بعد تركهما الوزارة لأول مرة. وتشير هذه الأرقام (انظر الجدول (٥ ـ ٢٠)) إلى أن جهاز الدولة البيروقراطي والحزب الحاكم قد قدّما ٥٤,٥ بالمئة من المناصب التي شغلها الوزراء بين توليهم مناصبهم الوزارية المختلفة.

وجدير بالإشارة،أن متوسط فترة البقاء في المنصب الوزاري في فترة السبعينيات كانت أقل قليلاً من عامين (٢٣,٠٥ شهراً)، وتتفق هذه الفترة القصيرة نسبياً، في الواقع، مع ذلك المعدل المرتفع من التغيرات الوزارية التي شهدتها هذه الفترة. وإذا نظرنا إلى عدد الوزراء الذين دخلوا الوزارة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٨، نجد أنهم قد بلغوا ١٣١ وزيراً، وذلك بالمقارنة مع ١٧٤ وزيراً تقلدوا المناصب الوزارية في الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١. ويعني ذلك أن معدل التغيرات الوزارية في فترة السبعينيات كان ضعف نظيره في العقدين السابقين. ويشير عدد التشكيلات في الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٨١ الذي بلغ ١٤ مجلساً للوزراء، إلى أن متوسط مدة بقاء الوزير كانت تغطي تقريباً ثلاثة مجالس. غير أن الجدول رقم (٥ ـ ٢١) يوضح أن هذه المدة قد اختلفت بالنسبة إلى المدنيين عنها من العسكريين، إذ حظي العسكريون بصفة عامة بمدة بقاء أطول. وينطبق هذا الاتجاه تماماً على فترة بقاء الوزراء في عهد عبد الناصر[١٨]. بيد أنه يجدر التنبيه إلى أنه يتعين عدم النظر إلى

جدول رقم (٥ ـ ٢١)
فترة تولّي المنصب الوزاري

	الشهور
متوسط البقاء في المنصب الوزاري	٢٣
متوسط فترة بقاء المدنيين في المنصب الوزاري	٢٢
متوسط فترة بقاء العسكريين في المنصب الوزاري	٢٦,٦
متوسط فترة بقاء ضباط الجيش	٢٢
متوسط فترة بقاء الضباط التكنوقراطيين	٢٥
متوسط فترة بقاء ضباط الشرطة	٤٤

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

طول فترة بقاء ضباط البوليس في مناصبهم الوزارية في عهد السادات على أنه دليل على تميز كوادر البوليس، ذلك أن سبب طول فترة بقائهم إنما يعود أساساً إلى طول فترة تولي ممدوح سالم ـ ضابط الشرطة السابق ـ الذي ظل في الوزارة مدة سبع سنوات مما ارتفع بمتوسط فترة بقاء الوزراء الثلاثة الآخرين من ضباط الشرطة السابقين.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار الاختلاف الكبير في عدد مرات تقلد المنصب الوزاري من وزير إلى آخر، التي تتراوح ما بين مرة واحدة و١١ مرة، فإنه لا بد أن يؤدي ذلك إلى انخفاض فترة البقاء في المنصب الوزاري في الحساب الإجمالي. هذا، وتوضح الحالات التي تزيد فيها فترة البقاء عن المتوسط، أن المدنيين قد استأثروا بـ ٧٦,٧ بالمئة من هذه الحالات (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٢٢))، أي أنه على الرغم من أنه وفقاً للأرقام الاجمالية تكون فترة البقاء الأطول في المنصب الوزاري من نصيب العسكريين، إلا أن المدنيين مع هذا يستأثرون بأعلى نسبة من الوزراء الذين ظلوا في مناصبهم فترة أطول من المتوسط.

جدول رقم (٥ ـ ٢٢)
الوزراء الذين ظلوا في مناصبهم الوزارية فترة
أطول من المتوسط (١٩٧١ ـ ١٩٨١)

	العدد	النسبة المئوية
ضباط جيش	٦	١٠,٠
ضباط تكنوقراطيون	٥	٨,٣
ضباط شرطة	٣	٥,٠
مدنيون	٤٦	٧٦,٧
المجموع	٦٠	١٠٠

وعلى صعيد آخر، يُلاحَظ أن متوسط فترة البقاء في المنصب الوزاري بالنسبة إلى وزارات السيادة في فترة السبعينيات تزيد قليلاً على العامين (٢٤,٧٢ شهراً) وهو ما يعني عدم وجود فارق كبير بينها وبين الوزارات العادية. بل ان فترة بقاء رؤساء الوزراء في مناصبهم تقلّ عن الفترة الخاصة بالوزارات العادية أو الوزارات السيادية، إذ إنها تراوح في المتوسط ما بين عام واحد وثمانية أشهر. ويشير هذا الاختلاف بين فترة تولّي الوزراء من جانب ورؤساء الوزراء من جانب آخر، إلى أن تعيين الوزراء لا يرتبط بتسمية رئيس وزراء معيّن، وأن رئيس الوزراء ليس هو الذي يختار الوزراء.

ولعله تجدر الاشارة هنا إلى أن جميع أعضاء الوزارة مسؤولون مباشرة أمام رئيس الجمهورية، كما أنه ليس هناك تدرّج هرمي للمسؤولية داخل صفوف الوزارة نفسها. ويعني ذلك، أنه إضافةً إلى أن رئيس الوزراء ليس له دور في مجال رسم السياسات، فإن دوره كرئيس اداري محدود للغاية. فوزراؤه ليسوا مسؤولين أمامه، بل أكثر من ذلك، فإنهم يظلون في مناصبهم بعد تركه هو منصبه، وهو أمر مثير للانتباه حقاً.

ويبلغ متوسط عدد المناصب التي كان يشغلها الوزراء في عهد السادات ١,٩ منصباً. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٢٣) أن هناك ٧٩ وزيراً (أو ٤٥,٧ بالمئة من الوزراء) جمعوا بين أكثر من منصب وزاري في آن واحد، وأن متوسط عدد المناصب التي تولاها الوزير الواحد في هذه المجموعة بلغ ٢,٣٤ منصباً.

وبصفة عامة، فإن متوسط عدد المناصب التي تولاها الوزير نفسه سواء في آن واحد أو في فترات مختلفة، بلغ ٥,٥٦ مناصب.

جدول رقم (٥ ـ ٢٣)

الأرقام الاجمالية للمناصب التي تولاها الوزراء

عدد المناصب	عدد الوزراء	النسبة المئوية
٢	٥٨	٧٣,٤
٣	١٦	٢٠,٣
٤	٤	٥,١
٥	١	١,٣
المجموع	٧٩	١٠٠

وفي ما عدا السادات، فإن جميع رؤساء الوزراء في فترة السبعينيات، كانوا في وقت ما وزراء قبل توليهم رئاسة الوزارة. وقد جمع اثنان منهم فقط ما بين منصب رئاسة الوزراء وأحد المناصب الوزارية خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١. كما أنه باستثناء مصطفى خليل الذي ترأس الوزارة في عام ١٩٧٨، تولى سائر رؤساء الوزراء مناصبهم بعد توليهم منصب نائب رئيس الوزراء. كذلك، فإن نواب رؤساء الوزراء في عهد السادات البالغ عددهم ٢٣، كانوا جميعاً في وقت من الأوقات وزراء قبل توليهم هذا المنصب. ويعني ذلك أنه سواء بالنسبة إلى رؤساء الوزراء أو نوابهم، كان المنصب الوزاري بمثابة قناة أوصلتهم إلى درجة وزارية أعلى. ويشير هذا التصعيد الداخلي في المناصب الوزارية إلى أن التعيين في منصب رئيس الوزراء قاصر على أعضاء الوزارة أنفسهم.

وفي ما يتعلق بنمط تغيّر الوزارة، فتشير البيانات إلى أن غالبية وزراء السادات (٧٧,٦ بالمئة) تركوا الوزارة اما نتيجة تغير وزاري أو تغييرهم بصفة فردية. وقد توفي سبعة من وزراء السادات وسم لا يزالون في مناصبهم، على حين لم يستقل من المنصب الوزاري سوى وزيرين فقط (١,١ بالمئة)، كما ظل ثلاثون وزيراً في مناصبهم بعد فترة حكم السادات.

٨ ـ العلاقة بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري

من بين وزراء السادات، تولى ١٣٨ وزيراً مناصب وزارية ترتبط بمجالات تخصصاتهم الدراسية، بينما جمع ١٧ وزيراً بين مناصب بعضها يرتبط بتخصصاتهم والبعض الآخر لا يرتبط بهذا التخصص، على حين كان هناك ١٩ وزيراً يشغلون مناصب لا تتعلق بمجال تخصصهم (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٢٤)). وقد مثّل المدنيون العدد الأكبر داخل هذه المجموعة الأخيرة، إذ كان ٦٣,٢ بالمئة من الوزراء غير المتخصصين من المدنيين.

جدول رقم (٥ ـ ٢٤)
العلاقة بين التخصص الدراسي والمنصب الوزاري

	العدد	النسبة المئوية
المناصب الوزارية المرتبطة بالتخصص	١٣٨	٧٩,٣
المناصب الوزارية غير المرتبطة بالتخصص	١٩	١٠,٩
المناصب الوزارية المرتبطة وغير المرتبطة بالتخصص	١٧	٩,٨
المجموع	١٧٤	١٠٠

وتوضح هذه الأرقام أن ٧٩,٣ بالمئة من وزراء السادات قد عينوا على أساس الاعتبارات المهنية، فإذا أضفنا إلى هذه المجموعة، الوزراء الذين شغلوا مناصب بعضها يرتبط بمجال تخصصهم والبعض الآخر لا يرتبط به، لارتفعت نسبة الوزراء المتخصصين إلى ٨٩,١ بالمئة. ويعني ذلك أن حوالى ٩٠ بالمئة من أفراد النخبة الوزارية في فترة السبعينيات جاءوا في الواقع من النخبة المتميزة علمياً، وإن كان ذلك لا يعني أن تعيين النخبة في عهد السادات كان يتم على أساس من الاعتبارات المهنية فقط، إلا أنه يشير إلى أن الهوية المهنية ـ وليس الهوية السياسية كما أوضحنا من قبل ـ كان لها تأثير كبير في اختيار الوزراء في عهد السادات.

وهـذا النمط نفسه من التـطابق بـين التخصص الـدراسي والمنصب الـوزاري، واضـح أيضـاً بـالنسبـة إلى الـوزراء في عهـد عبـد النـاصر، إذ إن ٦٧,٩ بـالمئـة (أو ٧٨,٦ بـالمئـة إذا أضفنـا الـوزراء الـذين شغلوا منـاصب بعضهـا يـرتبط بتخصصهم وبعضهـا لا يـرتبط) من وزراء عبـد النـاصر عكسـوا هـذا التـطابق بـين التخصص والمنصب[١٩]. هذا، ويلاحَظ بـالنسبة إلى النخبتـين الوزاريتـين في عهدي عبـد الناصر والسـادات، ان نسبة الـوزراء الذين عينـوا في مناصب بعيـدة عن تخصصـاتهم بلغت ٢١,٤ بالمئة في عهد عبد الناصر، و١٠,٩ بالمئة في عهد السادات. وتعود هذه النسبة المضاعفة في عهد عبد الناصر إلى كثرة عدد الضباط الذين عينوا وزراء[٢٠]. ومع هذا، فـإن النسبة العـالية للعـلاقة الايجـابية بـين التخصص والمنصب داخل كـلا النخبتـين الوزاريتين تؤكد صحة فرضيتنا من أن تجنيد أفراد النخبة السياسية التنفيذيـة ظل منـذ عام ١٩٥٢ يعتمد على الخلفية المهنية والتكنوقراطية لدى هؤلاء الأفراد أكـثر مما يعتمـد على كفاءتهم السياسية.

٩ ـ الانتماء السياسي

يعـدّ الانتـماء الحـزبي أحـد معـايـير تقييم الانتـماء السيـاسي. وبـالـرغم من أن الأحزاب السياسية في مصر ـ وكما أشرنا من قبل ـ تخضـع لدرجـة عاليـة من التقييد، إلا أن الانتـماء الحـزبي يـظل في حـد ذاتـه مؤشـراً عـلى اتجاهـات الفـرد السيــاسيـة والايـديولوجية، بـل إنه حتى في ظـل نظام الحـزب الواحـد، كانت عضـوية الاتحاد الاشتراكي تمثّل ـ عـلى الأقل من النـاحية الاسميـة ـ مقياسـاً لمدى تـوافق هويـة الفرد السياسية مع النظام الحاكم. على حين أنه يمكن النظر إلى انتماء الفرد إلى حزب معيّن ـ في ظل نظام التعدد الحزبي الذي أخذت بـه مصر منذ عـام ١٩٧٦ ـ على أنـه مؤشر على التفضيلات السياسية لدى أعضائه.

وفي هذا الصدد، يلاحَظ أن من بين ١٧٤ وزيـراً تولـوا مناصبهم في الفـترة من عـام ١٩٧١ ـ ١٩٨١، كان هنـاك ستون وزيـراً (٣٤,٥ بـالمئـة) أعضـاء في أحـزاب سياسية قبل انضمامهم إلى الوزارات المختلفة في عهـد السادات، من بينهم ٥٤ وزيـراً كانوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي، وستة وزراء كانوا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل الاتحاد الاشتراكي في ظل نظام التعدد الحزبي. ويعني ذلك أن جميع الوزراء الذين كانت لهم عضوية حزبية قبـل الدخـول في وزارات السادات، كانوا أعضاءَ في حزب النظام الحاكم. وعـلاوة على ذلـك، فإنـه باستثنـاء سيد مـرعي

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

الذي كان عضواً في الحزب السعدي قبل عام ١٩٥٢، لم يكن للتسعة والخمسين وزيراً الباقين أية انتماءات حزبية قبل ١٩٥٢. أي أن الخبرة الحزبية لدى ٩٨,٣ بالمئة من الوزراء الذين كانت لهم عضوية حزبية قبل تولي منصب الوزارة، كانت مستمدة فقط من العمل داخل أحزاب نظام الحكم في ما بعد عام ١٩٥٢.

وتجدر الإشارة إلى أن ٣٨ وزيراً من بين الستين وزيراً ذوي التاريخ الحزبي، كانوا أعضاء في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قبل تعيينهم في وزارات السادات، كما أن عضويتهم في هذه اللجنة استمرت طوال عملهم كوزراء وحتى حل الاتحاد الاشتراكي. واستناداً إلى النسب المئوية، نجد أن ٦٥٠,٥ بالمئة من الوزراء في عهد السادات لم ينضموا في يوم من الأيام إلى عضوية أي حزب، ومن ثم فإنه لا يبدو أن العمل السياسي كان له أي تأثير في قرار اختيار الوزراء وتجنيدهم.

وعلى الرغم من أن حزب الحكومة كان القناة الوحيدة لتجنيد الوزراء من ذوي التاريخ الحزبي، فإن الاتجاهات الايديولوجية لهؤلاء الذين لم يكونوا من قبل أعضاء في أي حزب سياسي، لم تكن في حد ذاتها سبباً يمنع دخولهم الوزارة في السنوات الأولى من حكم السادات. فعلى سبيل المثال نجد أن كلاً من اسماعيل صبري عبد الله وفؤاد مرسي المعروفين باتجاهاتهما الماركسية، قد اختيرا وزيرين في عهد السادات، وكذلك الحال بالنسبة إلى أحمد كمال أبو المجد، أحد المخضرمين الإسلاميين. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة هنا، أنه لم يعرف عن أي وزير في عهد عبد الناصر أن له اتجاهات ماركسية على عكس السادات الذي يبدو أنه في اختياره وزراءه لم يعلّق أهمية كبيرة على اتجاهاتهم السياسية طالما أنهم ليسوا أعضاء في أحزاب المعارضة. بيد أن الفترة التالية على تعيين هؤلاء الوزراء الثلاثة، تشير إلى أن السادات، لم يعد يقبل هذا الاختلاف الايديولوجي من قبل أعضاء السلطة التنفيذية، وأصبح يتطلب وجود توافق وتطابق مطلق بين أعضاء نخبته الوزارية. فكل من اسماعيل صبري عبد الله وفؤاد مرسي عمل بالوزارة قبل عام ١٩٧٤، أما كمال أبو المجد، فقد أُقيل من منصبه في عام ١٩٧٥. ولم يعرف عن أي من وزراء السادات بعد ذلك أن له اتجاهات سياسية معلنة تخالف تلك التي يعتنقها النظام، كما أن هؤلاء الوزراء ـ طوال فترة عملهم في الوزارة ـ إما كانوا أعضاء في حزب الحكومة، أو لم تكن لهم أية عضوية حزبية. وبطبيعة الحال، كانت معتقداتهم السياسية تتبع معتقدات رئيس الجمهورية وتتغير وفقاً لها.

أما في ما يتعلق باتجاهات الوزراء السياسية بعد تركهم الوزارة، فتشير البيانات إلى أن ٣٩ وزيراً من الذين كان لهم نشاط حزبي قبل الانضمام إلى الوزارة، قد استأنفوا هذا النشاط بعد تركهم الوزارة، على حين أن هناك ١٤ وزيراً من الذين لم

تكن لهم أية عضوية حزبية قبل الوزارة انضموا إلى أحزاب سياسية بعد تركهم مناصبهم. ومن بين وزراء المجموعة الأولى، انضم ثلاثة إلى أحزاب المعارضة بعد تركهم الوزارة، وبواقع وزير سابق واحد لكل من حزب الوفد الجديد، وحزب العمل، والحزب الوطني التقدمي الوحدوي.

وإجمالاً، فقد بلغ الوزراء الذين انضموا إلى عضوية الأحزاب السياسية بعد تركهم الوزارة ٥٣ وزيراً، منهم ٤٦ وزيراً انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الوطني الديمقراطي (٢٣ عضواً لكل حزب) كان من بينهم ٣٦ وزيراً كانوا أصلاً أعضاء في هذين الحزبين قبل تعيينهم وزراء. هذا، على حين انضم سبعة وزراء إلى أحزاب المعارضة، وبواقع ثلاثة وزراء سابقين لكل من حزب الوفد الجديد والحزب الوطني التقدمي الوحدوي، ووزير سابق واحد لحزب العمل. هذا وقد تغيّر في وقت لاحق الانتماء الحزبي بالنسبة إلى اثنين من الثلاثة والخمسين وزيراً بعد تركهم الوزارة، إذ انتقل واحد منهم من الاتحاد الاشتراكي إلى حزب الأحرار، على حين انتقل الآخر من الحزب الوطني التقدمي الوحدوي إلى الحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم). والواقع أن هذا الأخير، قد استطاع بعد انتقاله إلى الحزب الوطني الديمقراطي أن يفوز بأحد مقاعد مجلس الشعب، وترددت إشاعة أنه من بين الأسماء المتنافسة على رئاسة المجلس، أو بالأحرى من بين الأسماء التي يفكر فيها رئيس الجمهورية لكي تتولى رئاسة المجلس.

ولكي نُجمل ما سبق في شكل نسب مئوية نقول إنه في حين أن نسبة ١٠٠ بالمئة من وزراء السادات الذين كان لهم تاريخ حزبي قبل الانضمام إلى الوزارة قد جاءوا من حزب الحكومة، فإن ٨٨,٧ بالمئة من الوزراء السابقين الذين انضموا إلى أحزاب سياسية بعد تركهم الحكومة قد انضموا إلى حزب الحكومة. ومن ناحية أخرى، فإن ٣٤,٥ بالمئة من وزراء السادات كان لهم عضوية حزبية قبل تولّي منصب الوزارة، في حين أن ٣٦,٨ بالمئة من هؤلاء الذين تركوا الوزارة في الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٨١، انضموا إلى أحزاب سياسية بعد فقدانهم مناصبهم الوزارية. كذلك، فقد تولّى ٦٣,٣ بالمئة من المجموعة الأولى مراكز قيادية في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، وتولى ٣٧,٧ بالمئة من المجموعة الثانية مراكز قيادية في الأحزاب التي انضموا إليها بعد تركهم الوزارة. وباستثناء الوزراء السابقين الستة الذين انضموا إلى أحزاب المعارضة وظلوا فيها، فإن ٧٠ بالمئة من المراكز القيادية التي شغلها الوزراء السابقون كانت إما داخل الاتحاد الاشتراكي أو الحزب الوطني الديمقراطي.

ويتضح من البيانات السابقة أن حزب النظام الحاكم (الاتحاد الاشتراكي أو

الحزب الوطني الديمقراطي) قد ظل هو الوحيد من بين الأحزاب السياسية الذي يعمل كمصدر لتجنيد أفراد النخبة الوزارية وكمستقر رئيسي لهم بعد تركهم مناصبهم الوزارية. أما استمرار بقاء أفراد النخبة دون تغيّر من عهد عبد الناصر حتى عهد السادات، فيتضح من أن ١٠٠ بالمئة من وزراء السادات الذين كان لهم تاريخ حزبي قبل انضمامهم إلى الوزارة جاءوا من الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسسه عبد الناصر.

ومن ناحية أخرى، يؤكد انتقال وزراء السادات من الاتحاد الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي واستمرارهم فيه ظاهرة دوران النخبة الوزارية داخل اطار لا يتغيّر، ولا يتجدد. بمعنى آخر، فإن تدوير النخبة يتم من دائرة إلى أخرى وبالعكس، وليس من طريق إحلال نخبات جديدة.

ثانياً: المستقر الوظيفي بعد ترك المنصب الوزاري

استأثر جهاز الدولة البيروقراطي بأكبر عدد من وزراء فترة السبعينيات بعد تركهم مناصبهم. ويكشف الجدول رقم (٥ ـ ٢٥) عن أن ٣٩ وزيراً، أو ٢٢,٤ بالمئة من الوزراء السابقين، قد تولوا مراكز عليا داخل الجهاز البيروقراطي بعد تخلّيهم عن الوزارة، عمل ٥٩ بالمئة منهم في ديوان رئاسة الجمهورية أو في وظائف في أجهزة الحكومة. وأنه من بين هؤلاء، عينّ ثلاثة وزراء سابقين محافظين وذلك فور إعفائهم من مناصبهم، على حين تولى وزير رابع منصب محافظ البنك المركزي، بينما عينّ وزير خامس مستشاراً لرئيس الوزراء. أما الجهاز الثاني الذي اتجه إليه الوزراء السابقون، فكان مجلس الوزراء نفسه، حيث ظل ٣٠ وزيراً أو ١٧,٢ بالمئة من وزراء السادات يشغلون مناصب وزارية بعد عام ١٩٨١، منهم سبعة وزراء لا يزالون ضمن التشكيل الوزاري حتى وقت كتابة هذه الدراسة[٢١].

ويأتي السلك الجامعي في المرتبة الثالثة بعد الجهاز البيروقراطي ومجلس الوزراء، فقد استأنف ٢٦ وزيراً أو ١٤,٩ بالمئة من وزراء السادات عملهم كأساتذة جامعات بعد تركهم الوزارة. ويلي ذلك قطاع الأعمال الذي اتجه إليه ٦,٩ بالمئة من وزراء السادات.

هذا، وقد عاد ٤٣ من وزراء السادات إلى الوظائف نفسها التي كانوا يشغلونها قبل انضمامهم إلى الوزارة مباشرة، على حين أن ١٨ وزيراً فقط هم الذين احتفظوا

---

(٢١) في عام ١٩٩١ كان كل من أحمد عصمت عبد المجيد وسليمان متولي ومحمد ماهر أباظة وجمال السيد ابراهيم وبطرس بطرس غالي وحسب الله الكفراوي وآمال عثمان لا يزالون في الوزارة.

بوظائفهم الأصلية كوظيفة نهائية لهم بعد تركهم مناصبهم الوزارية (انظر الجدولين رقمي (٥ - ٢٦) و(٥ - ٢٧)). وفي كلتا هاتين الحالتين، كان السلك الجامعي هو أكبر مصدر وظيفي لتجنيد أفراد النخبة الوزارية وأكبر مستقر لهم بعد ترك مناصبهم الوزارية، يلي ذلك جهاز الدولة البيروقراطي.

ويوضح الجدول رقم (٥ - ٢٨) الوظيفة النهائية التي استقر فيها وزراء فترة السبعينيات بعد اعفائهم من مناصبهم الوزارية، إذ يحتل هنا قطاع الأعمال المرتبة الأولى، فقد انتهى الأمر بـ ١٤,٤ بالمئة من هؤلاء الوزراء إلى العمل في قطاع الأعمال الخاص؛ بل انه إذا نظرنا إلى هذه المجموعة من الوزراء كنسبة من جميع الوزراء الذين أصبحت لهم وظيفة فعلية بعد تركهم الوزارة وبعد استبعاد هؤلاء الذين لا تتوافر عنهم معلومات والذين توفوا، لارتفعت نسبتهم المئوية إلى ٢٣,٨ بالمئة.

جدول رقم (٥ - ٢٥)
الوظائف التي تولاها الوزراء بعد تركهم الوزارة مباشرة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
لا يزالون في مناصبهم الوزارية	٣٠	١٧,٢
السلك الجامعي	٢٦	١٤,٩
قطاع الأعمال	١٢	٦,٩
المحاسبة	١	٠,٦
القضاء	٣	١,٧
القانون	٥	٢,٩
البنوك الخاصة	٦	٣,٤
البنوك العامة	١	٠,٦
استشاريون	٣	١,٧
البيروقراطية	٣٩	٢٢,٤
منظمات الأمم المتحدة	٥	٢,٩
السلك الدبلوماسي	٤	٢,٣
مجلس الشعب	٣	١,٧
الحزب الحاكم	١	٠,٦
دون عمل	٦	٣,٤
توفوا	٧	٤,٠
لا توجد معلومات	٢٢	١٢,٦
المجموع	١٧٤	١٠٠

جدول رقم (٥ ـ ٢٦)
الوظيفة الأخيرة قبل تولّي المنصب الوزاري هي
الوظيفة نفسها بعد ترك المنصب الوزاري مباشرة

الوظيفة	العـدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	٢١	٤٨,٨
القضاء	٣	٧,٠
القانون	١	٢,٣
البيروقراطية	١٢	٢٧,٩
منظمات الأمم المتحدة	١	٢,٣
مجلس الشعب	٢	٤,٧
السلك الدبلوماسي	٣	٧,٠
المجموع	٤٣	١٠٠

جدول رقم (٥ ـ ٢٧)
الوظيفة النهائية قبل تولّي المنصب الوزاري هي
الوظيفة النهائية نفسها بعد ترك المنصب الوزاري

الوظيفـة	العدد	النسبة المئوية
السلك الجامعي	١٠	٥٥,٦
القانون	١	٥,٦
البيروقراطية	٥	٢٧,٨
مجلس الشعب	١	٥,٦
السلك الدبلوماسي	١	٥,٦
المجموع	١٨	١٠٠

أما جهاز الدولة البيروقراطي فقد مثّل الوظيفة النهائية لـ ٩,٨ بالمئة من الوزراء السابقين، بحيث تركز ٥٨,٨ بالمئة من هذه الوظائف ـ ١٠ وظائف من مجموع ١٧ وظيفة ـ في أجهزة تابعة لوزارات الدولة وفي ديوان رئاسة الجمهورية. يلي ذلك السلك الجامعي الذي نصيبه ٨,٦ بالمئة من الوظائف النهائية للوزراء السابقين، ثم

القطاع المصرفي الخاص، ثم الوزارة نفسها حيث بلغ نصيب كل منها من الوظائف النهائية لوزراء فترة السبعينيات ٥,٧ بالمئة و٥,٢ بالمئة على التوالي.

جدول رقم (٥ ـ ٢٨)
الوظيفة النهائية للوزراء بعد تركهم مناصبهم الوزارية

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
لا يزالون في مناصبهم الوزارية	٩(*)	٥,٢
السلك الجامعي	١٥	٨,٦
قطاع الأعمال	٢٥	١٤,٤
المحاسبة	١	٠,٦
القانون	٥	٢,٩
استشاريون	٦	٣,٤
البنوك الخاصة	١٠	٥,٧
البيروقراطية	١٧	٩,٨
منظمات الأمم المتحدة	٤	٢,٣
السلك الدبلوماسي	٣	١,٧
مجلس الشعب	٨	٤,٦
الحزب الحاكم	١	٠,٦
دون عمل	١٣	٧,٥
توفوا	٢٥	١٤,٤
لا توجد معلومات	٣١	١٧,٨
المجموع	١٧٤	١٠٠

(*) توفي محمد عبد الحميد رضوان وهو ما زال يشغل منصباً وزارياً، كما أن أحمد ممدوح عطية لم يمارس أي عمل بعد منصبه الوزاري، ولذلك اعتُبر منصبه الوزاري آخر منصب تقلده.

وقد احتفظ ٤٦ من وزراء السادات بالوظيفة نفسها التي انتقلوا إليها بعد تركهم الوزارة (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٢٩))، على حين تغيرت وظائف ٧٩ من الوزراء الذين تتوافر عنهم معلومات، عن تلك الوظيفة التي شغلوها بعد تركهم الوزارة مباشرة. ويوضح توزيع وظائف هؤلاء الذين احتفظوا بوظائفهم نفسها وهؤلاء الذين تغيرت وظائفهم، أن قطاع الأعمال كان هو القطاع الذي اتجه إليه أكبر عدد من الوزراء بعد تركهم الوزارة، حيث عمل فيه ٢٥ وزيراً من الوزراء السابقين، منهم

١١ وزيراً اتجهوا إليه مباشرة بعد الوزارة واستمروا يعملون فيه، و١٤ وزيراً انتقلوا إليه بعد أن تغيرت وظائفهم التي التحقوا بها عقب تركهم منصب الوزارة مباشرة. أما بالنسبة إلى العمل في قطاع الأعمال كوظيفة نهائية، فقد بلغ نصيب هذا القطاع ٢٣,٨ بالمئة من الحالات التي يتوافر عنها معلومات، كما اتجهت إليه ١٧,٧ بالمئة من الحالات التي تغيرت فيها الوظيفة بعد ترك منصب الوزارة. أما القطاع الثاني الذي قدّم ثاني أكبر عدد من الوظائف النهائية إلى الوزراء السابقين، فكان القطاع البيروقراطي الذي كان أيضاً ثاني أكبر متلقٍّ لهؤلاء الذين تغيرت وظائفهم التي التحقوا بها بعد ترك الوزارة.

والواقع أن التنقلات الوظيفية بين قطاع الأعمال والجهاز البيروقراطي تستحق قدراً من الاهتمام، فمن بين الأربعة عشر وزيراً الذين انتقلوا إلى قطاع الأعمال ليتخذوه وظيفة نهائية لهم، كان هناك ستة يحتلون مناصب عليا في الجهاز البيروقراطي

جدول رقم (٥ ـ ٢٩)
الوظيفة بعد ترك المنصب الوزاري مباشرة
هي الوظيفة النهائية نفسها

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
لا يزالون في مناصبهم الوزارية	٧	١٢,١
السلك الجامعي	٨	١٣,٨
القانون	٣	٥,٢
قطاع الأعمال	١١	١٩,٠
البنوك الخاصة	٦	١٠,٣
استشاريون	١	١,٧
البيروقراطية	٦	١٠,٣
منظمات الأمم المتحدة	١	١,٧
السلك الدبلوماسي	١	١,٧
مجلس الشعب	١	١,٧
الحزب الحاكم	١	١,٧
دون عمل	٥	٨,٦
توفوا	٧	١٢,١
المجموع	٥٨	١٠٠

تولوها بعد تركهم منصب الوزارة مباشرة، وخمسة ظلوا في مناصبهم الوزارية بعد عام ١٩٨١، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى قطاع الأعمال، واثنان انتقلوا من السلك الجامعي

إلى هذا القطاع، وواحد انتقل إلى هذا القطاع من مجال الأعمال المحاسبية. أي أن إحدى عشرة حالة من الحالات الأربع عشرة التي غيرت وظائفها وانتقلت إلى قطاع الأعمال (أو ٧٨,٦ بالمئة من هذه الحالات) قد انتقلت من المناصب العليا داخل الجهاز البيروقراطي التي تولتها بعد ترك المنصب الوزاري، على حين أن الانتقال في الاتجاه العكسي لم يشهد سوى حالة واحدة انتقل فيها وزير سابق من قطاع الأعمال إلى أعلى المناصب في الأجهزة البيروقراطية التابعة للوزارات. أما بالنسبة إلى الوزراء الذين ظلوا في مناصبهم بعد عام ١٩٨١ ثم انتقلوا بعد ذلك إلى وظائف أخرى، فقد اتجه ٢٠ وزيراً منهم (٢٧,٨ بالمئة) إلى قطاع الأعمال.

وجدير بالذكر أن الوظيفة النهائية التي استقر فيها أعضاء النخبة الوزارية في عهد عبد الناصر، تكشف عن النمط نفسه الذي سار عليه وزراء السادات. فهناك ٣١ وزيراً من الوزراء البالغ عددهم ١٣١ وزيراً الذين شملتهم دراسة ديكمجيان، ظلوا في مناصبهم بعد عام ١٩٦٨، على حين كان الجهاز البيروقراطي والاتحاد الاشتراكي الجهتين اللتين استأثرتا بالعدد الأكبر من الوزراء بعد تركهم مناصبهم الوزارية، حيث عمل في كل منهما ٩,٢ بالمئة منهم[٢٢]، ويلي ذلك السلك الجامعي الذي عمل فيه ٨,٩ بالمئة، على حين لا يظهر قطاع الأعمال بين القطاعات التي اشتملت عليها دراسة ديكمجيان كمستقر وظيفي للنخبة الوزارية في عهد عبد الناصر. ويعود ذلك، على الأرجح، إلى الفترة التي أجرى فيها ديكمجيان دراسته .ذلك أن ما توافر لنا من بيانات يوضح أن بعض الوزراء الذين عملوا في عهد عبد الناصر قد اتجهوا إلى قطاع الأعمال بعد ترك الوزارة. كما أن من بين الاثنين والعشرين وزيراً الذين تولوا في عهد عبد الناصر مناصب وزارية واستمروا فيها في عهد السادات، انتقل خمسة إلى قطاع الأعمال واتخذوه وظيفة نهائية لهم. وكنسبة مئوية من الوظائف الفعلية بعد ترك الوزارة، فقد استأثر هذا القطاع بـ ٣٣,٣ بالمئة من الوزراء الذين عملوا في ظل حكم عبد الناصر والسادات.

وجدير بالذكر أنه في ما يتعلق بالمناصب الاضافية التي شغلها بعض الوزراء السابقين إضافةً إلى وظائفهم النهائية، نجد أن ١٨,١ بالمئة من الحالات الصحيحة[٢٣] قد تولوا رئاسة مجالس ادارات البنوك، و ٢١ بالمئة تولوا رئاسة مجالس ادارات شركات. فهناك حوالى ١٩ شخصاً ممن تولوا رئاسة مجالس ادارات البنوك كانوا وزراء في عهد السادات، منهم ١٧ ترأسوا مجالس ادارات بنوك خاصة ومشتركة. كما تولى ٢٢ وزيراً سابقاً رئاسة مجالس ادارات شركات، منهم ١٦ في شركات خاصة. وفي

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٢٣) ١٠٥ حالات صحيحة، انظر الجدول رقم (٥ ـ ٢٨).

هاتين المجموعتين، كان هناك وزير سابق واحد رأس مجلس ادارة بنك وشركة في آن واحد. هذا وقد تولى اثنان من التسعة عشر وزيراً السابقين الذين ترأسوا مجالس ادارات البنوك، هذا المنصب نفسه قبل دخول الوزارة، وكذلك الحال بالنسبة إلى عشرة من الاثنين والعشرين وزيراً الذين ترأسوا مجالس ادارات الشركات. وتجدر الاشارة إلى أنه على حين ترأس اثنان فقط من وزراء السادات مجالس ادارات بنوك عامة قبل دخولهما الوزارة، تولى ٣٧ وزيراً رئاسة مجالس ادارات شركات في القطاع العام قبل الانضمام إلى الوزارة. والواقع أن هذا العدد من الممكن أن يندرج في اطار إسناد الوظائف الادارية الكبرى في الدولة إلى النخبة السياسية.

وللتعبير عما سبق بنسب مئوية نقول أن ٨٩,٥ بالمئة من الوزراء السابقين الذين ترأسوا مجالس ادارات بنوك، لم يشغلوا هذا المنصب إلا بعد تركهم الوزارة، على حين أن ٥٤,٥ بالمئة من الاثنين والعشرين وزيراً السابقين الذين ترأسوا مجالس ادارات شركات تقلدوا هذا المنصب لأول مرة بعد تركهم الوزارة. وفي كلتا الحالتين يبدو أن مجلس الوزراء كان بمثابة قناة توصل إلى بعض أهم المراكز الاقتصادية في مصر.

الخلاصة

تكشف البيانات الخاصة بوزراء السادات عن تفوُّق عدد الكوادر المهنية والتكنوقراطية داخل الحكومة. كما تكشف مقارنة هذا الوضع بما كان عليه الوضع في عهد عبد الناصر، عن أن بنية مجالس الوزراء المصرية قد ظلت في غالبيتها ترتكز على هذه الكوادر منذ عام ١٩٥٢.

وبينما كان السلك الجامعي وجهاز الدولة البيروقراطي هما أهم مصادر تجنيد أفراد النخبة التنفيذية السياسية في عهد السادات، احتلّ السلك الجامعي المرتبة الثانية ـ بعد المؤسسة العسكرية ـ كمصدر لتجنيد الوزراء في عهد عبد الناصر. وعلاوة على ذلك، يفصح التخصص الدراسي لأفراد النخبتين عن مزيد من التشابه اللافت للنظر بينهما. فقد كان مجال الهندسة هو المجال الذي يتخصص فيه أكبر عدد من وزراء السادات وعبد الناصر، يليه القانون، ثم الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، هناك تطابق كبير بين المستويات التعليمية لكلا النخبتين إذ تستأثر مجموعة الحاصلين على درجة الدكتوراه بغالبية الوزراء الحاصلين على درجات عليا بعد الجامعية، يليها مجموعة الحاصلين على الليسانس (أو البكالوريوس)، ثم الحاصلين على درجة الماجستير. بل إن مكان الدراسات العليا كان واحداً بالنسبة إلى النخبتين، إذ تم الحصول على معظم الدرجات العلمية العليا من انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا.

أما في ما يتعلق بالانتماء الديني بالنسبة إلى وزراء السادات وعبد الناصر، فمن

الملاحظ أن غالبيتهم كانوا من المسلمين، في الوقت الذي سار فيه تمثيل المسيحيين في النخبتين الوزاريتين على النمط نفسه، إذ إن هناك وزيراً مسيحياً واحداً على الأقل في كل تشكيل وزاري، وثلاثة وزراء على الأكثر، في التشكيلات الوزارية في عهدي عبد الناصر والسادات.

ومن ناحية أخرى، أشار متوسط العمر عند أول تعيين في الوزارة، عن تمثيل المجموعة العمرية نفسها سواء في عهد عبد الناصر أو عهد السادات. كما تتطابق تقريباً مدة العمل السياسي قبل الالتحاق بصفوف الوزارة بالنسبة إلى النخبتين. أما بالنسبة إلى العضوية الحزبية كمؤشر على الانتماء السياسي، فقد تماثلت أيضاً بالنسبة إلى النخبتين من حيث انها اقتصرت على عضوية حزب الحكومة. فكما أوضحنا من قبل، كان جميع وزراء عبد الناصر أعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي، كما انتمى إلى هذا الحزب أيضاً جميع وزراء السادات الذين كانت لهم عضوية حزبية قبل دخول الوزارة، وطوال فترة بقائهم في مناصبهم. هذا، وقد ظل حزب الحكومة بالنسبة إلى النخبة الوزارية في عهدَي عبد الناصر والسادات المصدر الوحيد لتجنيد الوزراء من ذوي الانتماءات الحزبية، كما ظل هو الحزب الرئيسي الذي اتجه الوزراء إلى الانضمام إلى عضويته بعد تركهم الوزارة.

والواقع أن التشابه في البنية الوظيفية والتعليمية والاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى الوزراء في المرحلتين يعدّ بالفعل تشابهاً مذهلاً يصل إلى حد التطابق شبه المطلق، ذلك أن الأمر لم يقتصر فقط على استمرار الكوادر نفسها داخل النخبة مدة تزيد على ثلاثين عاماً، بل ان بعض الوزراء قد ظلوا أعضاء في النخبة الوزارية منذ عام ١٩٥٢. فـ ١٢,٦ بالمئة من وزراء السادات كانوا أصلاً وزراء في عهد عبد الناصر، كما أن نصف هؤلاء تقريباً، كان قد انضم إلى الوزارة لأول مرة في فترة الخمسينيات. كذلك شكلت القيادات الحزبية في عهد عبد الناصر، تلك المجموعة من وزراء السادات الذين كانت لهم انتماءات حزبية قبل دخول الوزارة. والحقيقة أن أكثر التفسيرات المعقولة لمثل استمرار النخبة السياسية هذا، في ظل توجهات سياسية متباينة، كما حدث في مصر، هو ذلك الذي يُسند إلى عاملين: **أولهما**، تكوين هذه النخبة أساساً من عناصر بيروقراطية، الأمر الذي أهّلها لأن تكون كياناً ادارياً مهنياً قادراً على تنفيذ أية توجهات سياسية تحدد له، **وثانيهما**، انفصال هذه النخبة عن دائرة صنع السياسات.

ولا شك أن بقاء الكوادر النخبوية نفسها داخل النخبة السياسية التنفيذية في مصر في عهدي عبد الناصر والسادات قد حد بشكل كبير من عملية تداول النخبة في الحياة السياسية المصرية. ويبدو أن العامل الأساسي الذي حافظ على استمرار بقاء

النخبة السياسية في مصر هو عملية اعادة التدوير التي خضعت لها والتي اتضحت في المصادر الوظيفية والسياسية لتجنيد أفرادها من جانب، وكذا في المستقر الوظيفي والسياسي الذي يتجه إليه أفراد النخبة الوزارية بعد تركهم مناصبهم. وتكشف عملية اعادة التدوير هذه عن أن ظاهرة «الخروج من صفوف النخبة» هي ظاهرة غير معروفة بصفة عامة في مصر، لأن ما يحدث هو عملية تنقّل أفرادها داخل الاطار الأوسع للنخبة وليس عملية استبدالهم بآخرين. فمن الناحية الوظيفية، تعدّ المناصب البيروقراطية العليا مصدراً رئيسياً لتجنيد أفراد النخبة الوزارية، كما أن الوزراء السابقين يتجهون إلى هذه المناصب بعد فقدانهم مناصبهم الوزارية. والوضع نفسه ينطبق على حزب الحكومة كمصدر لتجنيد أفراد النخبة الوزارية ومستقر لهم بعد انتهاء فترة توزيرهم. وعلى صعيد الدائرة النخبوية الأوسع نطاقاً، فإن الحصول على منصب وزاري في مصر يمهّد الطريق إلى دخول دوائر النخبة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، وهي الدوائر نفسها التي تعدّ مرة أخرى مصدراً مهمّاً لتجنيد أفراد النخبة السياسية.

وسوف نعرض في الفصل التالي لمجموعة من البيانات الخاصة بالتاريخ الوظيفي بالنسبة إلى عدد من أفراد النخبة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، وهي حالات مشتقة من البيانات الاحصائية الأساسية التي قدمناها في ما سبق. وسوف تكشف هذه البيانات إضافةً إلى التحليل النوعي والكمّي لها عن طبيعة التنظيم السياسي في مصر والدور الذي تضطلع به النخبة داخل هذا التنظيم.

الفصل السادس

تحليل شبكة النخبة

على حد تعبير كمال أبو المجد الذي تولى وزارة الاعلام في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ في عهد السادات، «فإنه من الصعب الحديث عن نخبة سياسية في مصر، فالوزراء غير مؤهلين وغير قادرين سياسياً، فضلاً عن أنهم لا يمثلون مجموعة متسعة من الناخبين... ومن ثم فإن أهم معيار يحدد دور النخبة السياسية هو معيار غير موجود في الحياة السياسية المصرية»[1]. إن حديث أبو المجد له دلالة سياسية هامة، لكنه لا ينفي من الناحية الفعلية وجود ما يسمى نخبة سياسية في مصر. فإننا لو قمنا بتعريف النخبة الرسمية ـ وبتبسيط شديد ـ بأنها تلك المجموعة التي تتولى المناصب العليا في أجهزة الدولة، لأمكننا حينئذ الحديث عن نخبة سياسية في مصر. بيد أن طبيعة هذه النخبة وأنماط تنظيمها وتجنيد أفرادها، وكذا طبيعة الدور الذي تضطلع به هو ما يعنينا عند دراسة النظام السياسي المصري والعوامل والقوى التي تؤثر في عملية صنع القرار. وإلى حد بعيد، تصف كلمات أبو المجد طبيعة هذه النخبة.

أولاً: الجماعات غير الرسمية

تعتبر الجماعات السياسية القوى الفاعلة الأساسية في معظم النظم السياسية. وسواء عبّرت هذه الجماعات عن نفسها في شكل أحزاب أو جماعات مصالح أو قوى ضغط أو حركات اجتماعية سياسية، فإن العمل السياسي يظل محكوماً بالعلاقات السائدة بين هذه الجماعات التي قد تكون علاقات تنافس أو تعارض أو تكيّف. ومن هنا، تعنى النخبة السياسية، بصفة عامة، بدراسة تنظيم هذه الجماعات وكذا

---

(١) مقابلة شخصية مع أحمد كمال أبو المجد، وزير الاعلام عام ١٩٧٥، يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩١.

العلاقات بينها. وكما يلاحظ سبرينغبورغ «فإن السياسات التي يتم التوصل إليها تكون محصلة للتعارض والاصطدام بين جماعات المصالح، فالأفراد ينخرطون في العمل السياسي من خلال الجماعات، كما أن الانتماءات السياسية تتشكل من خلال العضوية في هذه الجماعات»[٢].

بيد أن العمل السياسي في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ لم ينتظم حول العلاقات الرسمية السائدة بين الجماعات السياسية أو أجهزة الدولة الرسمية. فبينما كان هيكل النظام السياسي يستند إلى كيانات رسمية تمثلت في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والأحزاب السياسية، لم توفر هذه الكيانات من الناحية الواقعية أساساً للعمل السياسي، ذلك أن شاغلي المناصب السياسية العليا في مصر، لم يتولوا هذه المناصب بفضل عملهم السياسي ـ إذا كان لهم بالفعل مثل هذا العمل ـ أو نتيجة ضغوط مارستها أية جماعة منظمة. فليس هناك ثمة حزب سياسي يساندهم ـ بالمعنى الغربي للنظام الحزبي ـ كما أنه ليست هناك جماعات ضغط سياسية أو اقتصادية أو جماعات مصالح تدعمهم. فضلاً عن أنهم لا يمثلون أي جماعة من الناخبين تعبّر عن مصالح وأهداف واضحة ومحددة. فالنخبة السياسية التنفيذية في مصر هي كيان يتولى أفراده مناصبهم بناء على اختيار رئيس الجمهورية. كما أن أعضاء السلطة التشريعية ـ مجلس الشعب ـ يحتلون مقاعدهم البرلمانية بفضل انتمائهم إلى حزب رئيس الجمهورية. وعلاوة على ذلك، يتم اختيار أعضاء الوزارة من خلال شبكات غير رسمية تعبّر عن نفسها اما في شكل «الشِلَلْ» أو الدفعة الدراسية الواحدة أو علاقات المنفعة المتبادلة أو المحسوبية التي تنشأ أساساً في دوائر العمل. وفي اجابة وزير شؤون مجلس الوزراء في عام ١٩٧٤، عن سؤال بشأن السبب الذي من أجله اختير للعمل في الوزارة، لخص عملية تجنيد أفراد النخبة في مصر بقوله: «كنت أعرف حجازي (رئيس مجلس الوزراء) قبل دخولي الوزارة بفترة طويلة. فقد كنا نقوم بالتدريس في الجامعة نفسها، بل ان مكاتبنا الخاصة كانت في المبنى نفسه. كذلك اشترك مكتبي القانوني ومكتبه المحاسبي في عديد من الأعمال معاً. أما بالنسبة للسادات فقد سمع عني من حجازي، كما أنني كنت مثل السادات أنتمي إلى المحافظة نفسها وهي المنوفية»[٣].

وبالرغم من أن العلاقات غير الرسمية تتخلل الأطر المؤسسية للعديد من النظم السياسية، إلا أن هذه العلاقات في مصر تمثّل الأساس التنظيمي بالنسبة إلى النظام السياسي. وعلاوة على ذلك، فإنّ الشبكات غير الرسمية في مصر لا تتأثر بالتنظيمات الرسمية أو بدوائر الانتخابات أو بجماعات المصالح. وبمعنى أنه، إذا كانت علاقات المنافع المتبادلة غير الرسمية في دول مثل الولايات المتحدة وايطاليا تؤثر في عمليات

(٢) Robert Daniel Springborg, *The Ties That Bind: Political Association and Policy - Making in Egypt* (Michigan: Ann Arbor University Microfilms, 1974), p. 29.

(٣) مقابلة شخصية مع يحيى الجمل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عام ١٩٧٤، يوم ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١.

تجنيد أفراد النخبة وصنع السياسات، فإن هذه الغلاقات تكون بصفة عامة تعبيراً عن ضغوط تمارسها جماعات مختلفة، سواء كانت ممثلة لدوائر وتنظيمات تدعم النخبة أو جماعات أخرى لها تأثيرها ونفوذها على النخبة السياسية الرسمية. ان علاقات المنفعة المتبادلة في مثل هذه النظم تسود بين أفراد أجهزة الدولة المتعددة أو بين هؤلاء الأفراد والقوى الواقعة خارج دوائر الحكومة مباشرة، مثل قوى الضغط والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية أو الجماعات التطوعية، وحينئذ ترتكز علاقات المنفعة المتبادلة على أساس أن الجماعات الرسمية وغير الرسمية تمارس نفوذاً وتأثيراً في عملية صنع القرار، ومن ثم فإن مصالح هذه الجماعات تمثل من خلال شبكات المنافع المتبادلة غير الرسمية.

أما في مصر، فإن الضغوط التي تمارسها هذه الجماعات تعد عنصراً غائباً في عملية تجنيد النخبة وصنع السياسات[٤]. فعلاقات المنافع المتبادلة هنا لا تتسع لكي تشمل مصالح أو ضغوط جماعات خارج نظام الحكم، ولكنها تعبّر عن نمط فردي ليس له علاقة بالهياكل الرسمية أو بجماعات الضغط. ان هذه العلاقات تحكمها المصالح الشخصية وليس مصالح الجماعات، وتسود هذه العلاقات بين الشلة الواحدة أو الدفعة الواحدة أو بين الشلل والدفعات التي على أية حال لا تمثل مجموعات سياسية أو جماعات ضغط اقتصادية منظمة. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة هنا، أن فكرة «الزبونية أو المنفعة المتبادلة» والعلاقات التي تنشأ عنها يختلف معناها ـ كما يختلف ما تقوم به من عمليات في نظام سياسي كما هو سائد في الولايات المتحدة ـ عن نظام سياسي آخر، كالسائد في مصر. ففي الحالة **الأولى**، ترتكز علاقات المنفعة المتبادلة على عملية التعبير عن المصالح التي تمارسها جماعات تقع خارج حلبة التنظيم الرسمي المباشر. وتصل فعالية التأثير الذي تمارسه هذه الجماعات إلى الحد الذي يجعلها راعية ومساندة للنخبة السياسية. أما في الحالة **الثانية**، فلا توجد مثل هذه الرعاية أو المساندة الخارجية، بل ان علاقات المنفعة المتبادلة تصبح في الواقع علاقات معكوسة، إذ تكون الشخصيات المساندة أو الراعية موجودة داخل النخبة ويتضح تأثيرها في قيامها بتجنيد أعضاء جدد في النخبة من داخل الشلة نفسها أو الدفعة الدراسية التي تنتمي إليها. كما أن علاقات المنفعة المتبادلة التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة والتوجهات السياسية في مصر، لا تعتمد على أية ضغوط تمارسها هذه الشلل.

ان قصر مصادر تجنيد أفراد النخبة على هذه الشلل لا يرتبط بأية ضغوط تمارسها هذه من أجل تمثيل أعضائها في المناصب السياسية، بل يرجع في الواقع إلى مصلحة النخبة الموجودة في انضمام أفراد من «شلتها» إلى صفوف النخبة. وبعبارة أخرى، فإنه

---

(٤) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

يمكن النظر إلى السلطة التي تمارسها الشلة على أنها سلطة تمارس من داخل النخبة وليست سلطة تمارس على هذه النخبة من خارجها. ذلك أنه إذا ما كانت «الشلة» أو الدفعة تمثل مصالح جماعات محددة، لكان من المتوقع إما أن تتغير «الشلل» الممثلة مع كل توجهات سياسية جديدة أو أن تحاول هذه «الشلل» ممارسة ضغوط لمنع حدوث تغيّر في التوجهات السياسية القائمة حفاظاً على مصالحها. ولكن ما يحدث في مصر هو بقاء «الشلل» نفسها ممثلة في النخبة بالرغم من تواتر تغيّر توجهات السياسات. والواقع أنه من خلال مثل هذه الشبكات غير الرسمية التي تمثّل مصادر لتجنيد أفراد النخبة، ومن خلال غياب جماعات الضغط التي توجد خارج الهيكل الرسمي، والتي تؤثر في أنماط تجنيد أفراد النخبة، يتدعم ويتكرس نظام الحكم الشخصي في مصر. ومن هنا ـ وكما لاحظ سبرينغبورغ ـ «تتعارض بشكل أساسي علاقات المنفعة المتبادلة القائمة في النظام السياسي المصري مع (النظم ذات) الجماعات الرسمية التي يرتكز فيها الارتباط التنظيمي في المقام الأول على روابط صريحة وعلى مصالح مشتركة»[٥].

وجدير بالملاحظة أن النخبة السياسية في مصر، بمجرد دخولها السلطة التنفيذية، لا تعمل كجماعة منظمة، ذلك أنه سرعان ما تخلخل العلاقات غير الرسمية الهيكل التنفيذي لكي تخلق «شللاً» فرعية داخل النخبة. وقد اتضح لي إبّان اعدادي هذه الدراسة، وخاصة من خلال المقابلات الشخصية التي أجريتها، تلك الانقسامات التي تسود بين الشخصيات البارزة مثل سيد مرعي وعبد العزيز حجازي وعثمان أحمد عثمان، الذين كان لكل منهم مجموعة من الوزراء التُبّع داخل الوزارة، والذين، بهدف الحفاظ على مناصبهم، أقاموا بدورهم علاقات محسوبية مع رئيس الجمهورية. ولعل الواقعة التي جرت بين عبد العزيز حجازي وممدوح سالم عام ١٩٧٥، تقوم مثالاً واضحاً على هذه الانقسامات أو المنافسات الداخلية بين أعضاء النخبة ومحاولاتهم ضمان تأييد رئيس الجمهورية لهم[٦]. وقد أورد لي بعض الذين أجريت معهم مقابلات شخصية أمثلة أخرى من ذلك، فمنها واقعة تبودل فيها السباب في مجلس الوزراء بين وزير الدفاع ووزير الاسكان والتعمير حول مخصصات الاسمنت لوزارة كل منهما. وقد كانت الغلبة في مثل هذه الوقائع للوزراء الأقرب من رئيس الجمهورية. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة أيضاً، أن النزاع حول تخصيص الموارد لم يكن يسوّى عن طريق القنوات الرسمية في السلطة التنفيذية أو التشريعية. وروى لي كل من سيد مرعي، ومنصور حسن وزير شؤون رئاسة الجمهورية في أواخر الثمانينيات، أن هذه القضايا كان يتم تسويتها بطرق غير رسمية، عن طريق تدخل رئيس الجمهورية في غالبية الأحيان. ومع هذا تجدر ملاحظة أن النزاع أو التنافس بين

---

(٥) Springborg, Ibid., p.39.

(٦) انظر ص ١٢٥ ـ ١٢٦ من هذا الكتاب.

الوزراء لا يكون عادة مرتبطاً بمهامهم الوزارية أو بقضية توزيع الموارد على وزاراتهم، وإنما يكون هذا النزاع، راجعاً بالأساس إلى محاولات وزراء تجنيد اتباعهم داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية، وبالتالي تعزيز شبكة قوّتهم وسلطتهم.

بيد أنه من الأمور اللافتة للنظر، أن مثل هذه النزاعات الداخلية لم تتصاعد على الاطلاق إلى الحد الذي يؤدي إلى خلق جناح من الممكن افتراضاً أن ينفصل عن النخبة القائمة ويمثل تحدياً لها من الخارج. إذ يحول منطق المصلحة الشخصية وليس مصلحة الجماعة دون تحقق هذا الاحتمال. ان السبب الرئيسي في نشوء مثل هذه النزاعات بين أعضاء النخبة يكون عادة تحقيق مصالح شخصية. أما النزاعات حول مسائل وقضايا السياسة، فيبدو أنها قد غابت تماماً عن دائرة النخبة المصرية في فترة السبعينيات.

وعندما كان يتفق أن يعفى أحد الوزراء من ذوي النفوذ الشخصي داخل النخبة ويعيّن وزير آخر مكانه، لم يكن يعني هذا الإعفاء إبعاده بالكامل عن الدائرة النخبوية الأوسع، كما أنه لم يكن يستتبع بالضرورة إقصاء اتباعه من الوزراء من السلطة التنفيذية. أما الوزراء أتباع الوزير المعفى فإنهم غالباً ما يسعون إلى اتخاذ راع جديد لهم داخل النخبة السياسية حتى يضمنوا استمرارهم في مناصبهم شرط أنْ تكون علاقتهم برئيس الجمهورية سليمة لم تمس. فعلى سبيل المثال، نجد أن أسامة الباز قد استمر في منصبه فترة طويلة بعد اعفاء - أو قبول استقالة - راعيه اسماعيل فهمي، وزير الخارجية، لا بل ان علاقات الباز داخل النخبة، وعمله مع نائب الرئيس في ذلك الوقت، سمحت له في نهاية الأمر بتكوين شبكة من الموالين له شخصياً داخل وزارة الخارجية وديوان رئيس الجمهورية. كذلك، فإن رئيس وزراء مصر الحالي عاطف صدقي هو أحد أفراد «شلة» رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب السابق في فترة الثمانينيات، وأحد أتباعه المقربين حتى وفاة هذا الأخير. وقد استطاع عاطف صدقي أيضاً أن يجنّد في صفوف الوزارة أتباعاً له، أمثال فاروق حسني، وزير الثقافة الذي عمل سكرتيراً لصدقي أثناء توليه منصب الملحق الثقافي لمصر في باريس. وعلى أية حال، فسوف نعرض في الفصل الختامي من هذه الدراسة لحركة أفراد النخبة وتنقلهم بين مختلف المناصب في الدائرة النخبوية الأوسع، سواء شملت هذه الدائرة أجهزة الدولة السياسية أو قطاع الأعمال.

ومن ناحية أخرى، تعمل آلية الدخول إلى صفوف النخبة السياسية الرسمية في مصر على التقليل من أهمية العلاقات السياسية التي تسود بين النخبة وبين دوائر المؤيدين لها، ذلك أن غياب الشرعية السياسية الفردية كمعيار يحكم عملية دخول صفوف النخبة والاعتماد على أسلوب التعيين المباشر، يقلص إلى حد كبير - إن لم يكن

يقضي تماماً ـ على التزام النخبة سياسياً تجاه مجموعة معينة من مؤيديها، لا بل ان وجود أو عدم وجود هذه المجموعة التي عينت في مناصب معينة، أمر هامشي، لأن منطق مصلحة الجماعة أو الطبقة أو الفئة، لا وزن له في الحالة المصرية.

وبالرغم من أن النخبة السياسية في مصر تمثل عادة شريحة واحدة أو متماثلة لها الأصول الطبقية نفسها، إلا أن الأصول الاجتماعية لا تكون بمثابة روابط مباشرة بين النخبة وأعضاء الشريحة الاجتماعية التي تنتمي إليها، كما لا تمثل قنوات ضغط من قبل هذه الشريحة على أفراد النخبة. فلو أن هذه الروابط ذات تأثير حقيقي، لكان من المتوقع أن ينعكس التحوّل الذي حدث في التوجهات السياسية من فترة الستينيات إلى فترة السبعينيات تغييراً في النخبة، أو في محاولة النخبة تكريس مصالح جماعاتها، وهو الأمر الذي لم يحدث.

وبناءً عليه، فإنه لا يمكن دراسة النظام السياسي المصري في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، إلا من خلال تحليل العلاقات غير الرسمية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وعملية صنع السياسات. وهنا نقول، ان عملية تجنيد أفراد النخبة في مصر تعتمد على علاقات المنفعة المتبادلة التي لا تعدّ تعبيراً عن العلاقات الرسمية المنظمة بين الجماعات. وكما لاحظ سبرينغبورغ: «ان المنفعة التي ترتكز على علاقات رأسية لا تضع أية مبادىء تسير عليها العلاقات الأفقية ولا تفرض عليها أية قيود. ومن ثم، قد تصبح النخبة في الأنظمة السياسية التي تتصف بخاصية «المنفعية» سريعة التأثير والتقلب نظراً لأن (أفرادها) يتسابقون لاحتلال المناصب غير مقيدين بأية ولاءات أو التزامات نابعة من تمثيلهم لجماعة معينة»[٧].

ثانياً: الرئاسة الملكية

الحياة السياسية في عهد السادات ـ وإلى حد كبير في عهد سلفه وخلفه ـ تبدأ وتنتهي عند رئيس الجمهورية، إذ تسمح القواعد غير المعلنة في النظام السياسي المصري بوجود رئاسة شبه ملكية ذات طابع شخصي. وقد كتب هينابوش في هذا الصدد يقول: «يحتل الرئيس المصري مركزاً يسمى فوق القانون أو فوق أية ضوابط ادارية يخضع لها مرؤوسوه، ويظل هو المصدر الوحيد لأية ابتكارات أساسية ايديولوجية أو سياسية، كما يظل وحده قادراً على تحديد وتغيير قواعد اللعبة السياسية وشروط المشاركة السياسية. ومن ثم فإن الرئاسة في عهد السادات ـ تظل وبالقدر نفسه ـ تركيزاً لسلطات شخصية هائلة في يد الرئيس تماماً كما كان الوضع في عهد عبد الناصر»[٨].

---

(٧) Springborg, Ibid., p. 38.

(٨) Raymond A. Hinnebusch (Jr.), «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State ,» *Social Problems*, vol. 28, no. 4 (April 1981), p. 444.

ويبدو أن السلطة الشخصية التي تمتع بها السادات قد تناسبت تناسباً عكسياً مع تلك السلطة التي يتمتع بها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي في الدولة. وإذا كنا قد تناولنا في هذه الدراسة موضوع هامشية النخبة السياسية، فإنه يصبح من الضروري أيضاً مناقشة دور الدائرة النخبوية الضيقة التي أحاطت بالسادات، وهو الدور الذي يوضح بجلاء الطبيعة الشخصية التي اتصف بها النظام السياسي وعلاقات القوى في عهد السادات.

ومن الملاحظ في هذا الصدد، أنه باستثناء عثمان أحمد عثمان، فإن جميع هؤلاء الذين شكلوا في البداية جزءاً من الدائرة الضيقة المحيطة بالسادات، والذين كان يعتقد لهم دور في عملية صنع القرار، قد انتهى الأمر بإقالتهم جميعاً من مناصبهم. غير أن إقصاء هؤلاء واستبدالهم بوزراء آخرين لم يترتب عليه حدوث أي تغير في التوجّهات السياسية. والواقع أن العلاقة بين تغيّر أفراد النخبة وتغيّر السياسات، ظلت مفقودة طوال فترة حكم السادات. ويعود ذلك إلى أن السادات لم يحافظ على ثبات توجهه السياسي الأساسي فحسب، بل كان يعطيه تباعاً قوة دفع جديدة، مستبعداً بذلك أي اتجاه نحو اجراء تحوّل في السياسات ومستبعداً أيضاً تأثير النخبة في تحديد تلك التوجهات.

وهناك العديد من الأمثلة في مجال علاقة السادات مع الدائرة النخبوية الضيقة المحيطة به، وهي أمثلة توضح سيطرته الفردية على عملية صنع القرار. ففي عام ١٩٧٩ أقال السادات سيد مرعي، ذلك السياسي المحنك والشخصية البارزة والمستمرة في النظام منذ عام ١٩٥٢. وقيل ان الإقالة تمّت بسبب الخلاف حول كيفية التعامل مع المعارضة داخل البرلمان، بالرغم من اتفاق مرعي ايديولوجياً مع توجهات السادات، إضافة إلى صلة النسب بينهما وعلاقة الصداقة التي ربطتهما. وفي هذا الصدد، قال لي سيد مرعي أثناء مقابلتي معه: «لقد كنت قريباً جداً من السادات وكنت معجباً بنفاذ بصيرته كما كنت احترم توجهاته. ولكن كانت لي بعض التحفظات. والحقيقة أن السادات عندما أعفاني في نهاية الأمر من منصبي كرئيس لمجلس الشعب، كان ذلك لأن وجهتي نظرنا لم تتطابقا بشكل كامل بشأن بعض القضايا».

وعندما سألته عن دوره في عملية صنع السياسات، أجاب مرعي قائلاً: «لم يكن لي أو لأي فرد آخر، دور بالمعنى الذي تقصدينه؛ فالسادات لم يكن ليفضي لأي شخص بما يجول في خاطره قبل أن يتخذ قراراته الهامة. لقد كان السادات يسألنا (ويعني بذلك الدائرة الضيقة المحيطة به من الأصدقاء وبعض الوزراء) عن رأينا في بعض القضايا ويستمع لمناقشاتنا، ولكن لم نكن نعرف على الاطلاق في أي شيء يفكر، أو ما يمكن أن يتخذه من قرارات».

ولعل أسلوب ادارة السياسات في السنوات التي سبقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وأسلوب تسيير شؤون السياسة الخارجية، يعدّان مثالاً

واضحاً على الكيفية التي كانت تُتخذ بها القرارات في عهد السادات. وقد قدّمنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة عرضاً منهاجياً لهذا الأسلوب في تسيير السياسات، ونعرض في ما يلي لمزيد من الملاحظات الشخصية التي استمعت إليها أثناء المقابلات الشخصية التي أجريتها مع بعض وزراء السادات.

فقبل أيام قليلة من قيام حرب تشرين الأول/ أكتوبر، جمع السادات عدداً من الوزراء في مقر اقامته بالجيزة ـ حيث اعتاد أن يلتقي بأعضاء وزارته ـ للاستعلام عن الوضع الداخلي وما إذا كان الوقت مناسباً للدخول في حرب. وكان من بين الحاضرين، أحمد ثابت وزير التموين، ومحمود رياض وزير النقل، وكان فحوى اجابتهما عن سؤال الرئيس أن الوقت ليس مناسباً. بعد ذلك سأل السادات وزير دفاعه، أحمد اسماعيل، عن الموقف العسكري وكانت اجابته «إن القوات المسلحة مستعدة وفي انتظار أوامره». غير أن الرئيس السادات لم يذكر ولو مرة واحدة طوال هذا الاجتماع أنه سيدخل الحرب بعد أيام قليلة. وبعد انتهاء الاجتماع، طلب السادات من سيد مرعي أن يبقى بعد انصراف الآخرين واصطحبه إلى الدور العلوي من مَقر اقامته، وبطريقته المعهودة في الإفصاح عن قراراته تدريجياً قال السادات لسيد مرعي: «سوف نحارب». ويذكر مرعي أنه قد اعتبر كلمات السادات في هذه اللحظة مجرد اعادة تأكيد النيات، ولذا أجابه بقوله «بالطبع سوف نحارب يا ريس». وبعد ذلك طلب السادات من مرعي أن يكون مستعداً في الأيام القادمة وألا يبرح القاهرة. واستطرد قائلاً «عليك أن تبدأ في التفكير في القيام بزيارة إلى الملوك العرب». ويتذكر مرعي أنه غادر السادات في ذلك اليوم وهو على ثقة من أن قراراً ما قد اتخذ. وفي هذا الصدد قال لي سيد مرعي: «ان السادات لم يبلغني بشكل صريح أنه اتخذ قراره بخوض الحرب، كما أنني أشك في أن أحداً غير أحمد اسماعيل وزير الحربية، كان يعرف ذلك».

وبعد مضي ست سنوات على هذا الاجتماع الذي عقد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وفي مقر اقامته نفسه، طلب السادات من مرعي ألا يرشح نفسه في الانتخابات للمجلس التشريعي. وكان ذلك بمثابة أسلوب لبق لإبلاغه أنه لا يريده أن يترأس مجلس الشعب مرة أخرى. ومما يذكر أن المجلس الذي كان يرأسه سيد مرعي قام السادات بحله في عام ١٩٧٩ ـ والمعروف في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية بعد ١٩٥٢، انه المجلس الوحيد الذي لم يشهد سوى تدخل ضئيل في انتخاباته ـ ونظراً إلى أن هذا المجلس قد جاء كفاتحة لوعود السادات بديمقراطية حقيقية، فقد كان أول مجلس يضم معارضة في داخله. وبالرغم من أن سيد مرعي كان عضواً في الحزب الحاكم ـ الحزب الوطني الديمقراطي ـ إلا أن إدارته المجلس تميزت بدرجة كبيرة من الاعتدال مفسحاً المجال لوجود قناة حقيقية للمعارضة داخل المجلس. وكان منطق سيد مرعي في ذلك أنه يمكن احتواء المعارضة بالسماح لها بالتعبير عن نفسها

داخل المجلس. وكان يجيب عن تساؤلات السادات بقوله: «من الأفضل أن تكون هناك معارضة نستطيع التحكم فيها، عن أن تنتقل هذه المعارضة إلى الشارع». وبالرغم من أن السادات نفسه كان يدافع أيضاً عن مبدأ «ديمقراطية الواجهة»، إلا أنه في عام ١٩٧٩ كان يشعر بضغط المشكلات وتوتر الأوضاع الداخلية ولم يكن يريد المخاطرة. فأحداث الشغب التي وقعت في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ هزت السادات، وبالرغم من أنه قد نجح في احتوائها إلا أنه كان يدرك أنه لم يعد قادراً على تحمُّل ضربات أخرى مماثلة.

وقد دارت بين السادات وبين بقية أعضاء الدائرة النخبوية الضيقة مشاهد مشابهة تماماً لذلك المشهد الذي دار بينه وبين سيد مرعي. فقد استطاع السادات أن يستغني في مراحل مختلفة عن كل من الفريق صادق، ومحمد حسنين هيكل، واسماعيل فهمي، ومحمد ابراهيم كامل، والفريق الجمسي، بل وحتى بممدوح سالم. وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير هنا أن اعفاء جميع هؤلاء من مناصبهم لم يكن نتيجة خلاف مع السادات بشأن توجهاته الأساسية، وإنما كان يتم اقصاء الواحد منهم تلو الآخر إما بسبب امتناعهم عن المصادقة العمياء على بعض خطوات السادات التكتيكية في اطار جهوده الرامية إلى طمأنة الغرب، أو لأنهم برزوا في دائرة الضوء السياسية وبشكل كادوا يبدون فيه شركاء في ما يحققه السادات من انتصارات. والحقيقة أن واقعة اقصاء الفريق صادق عام ١٩٧٢ بعد طرد الخبراء السوفيات ليس لها تفسير سوى رغبة السادات في الاستئثار بمردود هذا القرار. ففي الوقت الذي نظر فيه معظم المراقبين إلى قرار طرد الخبراء السوفيات على أنه خطوة موجهة إلى الادارة الأمريكية لإثبات حسن النيات، قوبلت هذه الخطوة في مصر بالإكبار والترحيب باعتبارها تأكيد قوة القوات المسلحة المصرية واستقلاليتها. ومن المعروف أن الفريق صادق كان من أشد المعارضين لوجود الخبراء السوفيات في الجيش المصري، ومن ثم خشي السادات أن يظن أن الرجل هو صاحب الفضل في اتخاذ هذا القرار.

على حين نجد أن اسماعيل فهمي، وزير خارجية مصر، في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧، قد أجبر على الاستقالة من منصبه بعد الاحراج الذي سبّبه له السادات نتيجة اعلانه عن زيارة القدس. ومن المعروف أن اسماعيل فهمي، وطوال عمله في وزارة الخارجية وأثناء توليه مهامها، كان يؤمن بفكرة مهادنة الولايات المتحدة باعتبار أن ذلك السبيل الوحيد أمام مصر لتحجيم النفوذ السوفياتي في المنطقة، كما كان يعتقد أن أية تسوية لنزاع الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، كان ذلك كافياً لكي يعزز مركز اسماعيل فهمي لدى السادات. ولكن بحلول عام ١٩٧٧، أوشك حلم السادات أن يتحقق ولم يرد السادات أن يشاركه أحد في هذا النجاح.

وقد كان التهميش مصير بقية المقربين من السادات. كان من بين هؤلاء محمد حسنين هيكل، الذي كان من أكثر المؤيدين للسادات أثناء الأزمة التي أعقبت وفاة عبد الناصر. ولكن في عام ١٩٧٤، أصدر السادات قراره باعفاء هيكل من منصبه كرئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام بعد خلافه مع السادات على كيفية ادارة مفاوضات فصل القوات. وكذلك الحال بالنسبة إلى ممدوح سالم، بطل ثورة التصحيح التي قام بها السادات عام ١٩٧١، الذي أقيل من منصبه كرئيس للوزراء في عام ١٩٧٨ لصالح مصطفى خليل، إذ شعر السادات أن الأخير سيكون أكثر فائدة له خلال المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة. من ناحية أخرى، أجبر السادات محمد ابراهيم كامل على تقديم استقالته أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيتي كامب ديفيد، بعد أن دأب على حجب المعلومات عنه تاركاً إياه غير قادر على القيام بمهام منصبه. أما بالنسبة إلى الفريق الجمسي، الذي قال عنه السادات في عام ١٩٧٤، انه سوف يحتفظ به «مدى الحياة»، فقد تم إبعاده عام ١٩٧٨. ويفسر البعض اقصاء الجمسي بتزايد شعبيته بين كوادر وقيادات الجيش، مما أعاد إلى الأذهان ذكريات عبد الحكيم عامر، وأثار قلق السادات. على حين يرى البعض الآخر أنه بالرغم من أن الجمسي - انطلاقاً من التزامه العسكري - قد ساند وأيّد السادات، إلا أنه لم يكن يوافق حقاً على ما انتهجه السادات من استراتيجيات. وجدير بالذكر، أن الجمسي - وبدافع الولاء لمهنته العسكرية - قد آثر تجنب الاستفاضة في أسباب خروجه في مذكراته.

والواقع أنه ليس هناك ثمة شك في أن السادات قد تحكّم في كل الخيوط السياسية في يده، كما أنه ليس هناك ثمة شك أيضاً في أن الدائرة النخبوية الضيقة قد ساعدت على تنفيذ توجهات السادات، بل أعطت هذه التوجهات في بعض الأحيان مزيداً من قوة الدفع. ولكن مع هذا، لا يبدو أن أحداً من أفراد هذه الدائرة كان له من النفوذ والتأثير ما يجعله غير قابل للاستغناء عنه من جانب السادات. كذلك وبالرغم من أنهم استطاعوا تجنيد أعضاء من شللهم داخل دائرة النخبة، إلا أن هذه «الشلل» لم تتطور قط لكي تشكّل أجنحة أو فصائل محددة داخل النخبة. ولقد كان السادات - وفقاً لما ذكره المحيطون به ممن أجريت معهم مقابلات شخصية - يدرك تماماً التداعيات التي يحتمل أن تفضي إليها تلك العلاقات المنفعية داخل النخبة، ومن ثم فقد تحسّب واتخذ حذره من تطورها إلى جماعات ذات تأثير ونفوذ. فمن ناحية أولى، عمل السادات على أن ترتبط تلك الشبكة من المصالح في نهاية الأمر به، بمعنى أن يأتي ولاء عضو النخبة «للشلة» في المرتبة الثانية من الولاء له مباشرة، ومن ناحية ثانية، زرع السادات بطريقة خفية بذور الشقاق بين الوزراء ذوي النفوذ الشللي تحسباً لتجمعهم في نخبة مضادة.

ثالثاً: نماذج من النخبة السياسية المصرية

تكشف النظرة الفاحصة للتاريخ الوظيفي لدى بعض الشخصيات السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، عن عدد من خصائص النظام الجوهرية، لعل أهمها أنماط تنظيم النخبة وأنماط تجنيد أفرادها، والحياد الايديولوجي بالنسبة إلى النخبة السياسية المصرية، وكيفية بقاء هذه النخبة منذ الخمسينيات واستمرارها. وتجدر الاشارة إلى أن البيانات التي سنعرضها لا تقتصر على أعضاء النخبة التنفيذية في عهد السادات، بل تشمل حالات متنوعة أخرى، وذلك بهدف توسيع نطاق التحليل لكي يمتد إلى دائرة النخبة السياسية الأوسع، ولكي نلقي في الوقت نفسه الضوء على نمط بقاء النخبة واستمرارها، بغضّ النظر عن تغيّر رئيس الجمهورية أو تغيّر السياسات. ومن ثم اختيرت هذه الحالات من المجالات التي شكلت مصادر أساسية لتجنيد أفراد النخبة في السبعينيات ومستقراً لها بعد تركها مناصبها وهي: مجموعة رجال الأعمال، ومجموعة السياسيين البيروقراطيين، وأساتذة الجامعات والتكنوقراطيون المهنيون.

١ ـ رجال الأعمال

عادة ما يشار إلى كل من عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي على أنهما الشخصيتان الأكثر تأثيراً في سياسات السادات من بين أعضاء الدائرة المحيطة به(٩). وبالرغم من أن علاقة السادات بسيد مرعي وعثمان أحمد عثمان قد سارت على النهج نفسه، الا أن أولئك الذين تابعوا تطور هذه العلاقة عن قرب، يشيرون إلى الاختلاف في الطريقة التي كان يعامل بها السادات كلاً منهما. وكما قال وزير سابق: «تستطيع على الفور القول، استناداً إلى أسلوب السادات وجيهان زوجته في معاملة عائلة عثمان وعائلة مرعي، أنهما كانا بالتأكيد يكنّان احتراماً أكبر لسيد مرعي». وكان السادات يعرف أن مساندة سيد مرعي لم تكن مساندة غير مشروطة. وهو الوضع الذي اضطر السادات إلى اعفاء سيد مرعي من منصبه في عام ١٩٧٩ كرئيس لمجلس الشعب، بعد خلافهما حول أسلوب ادارة المعارضة في المجلس. ومع هذا كان بمقدور السادات أن يعوّل على انسحاب مرعي بهدوء. أما عثمان، فقد كان على استعداد دائماً للتكيّف مع رغبات السادات وهي صفة مكنته من البقاء في الدائرة المحيطة بالرئيس.

وجدير بالاشارة أنه عادةً ما يُعتبر عثمان أحمد عثمان أكثر الشخصيات ذات النفوذ داخل نخبة السادات. حقيقة أن الرجل قد يبدو للبعض الاستثناء الوحيد من القاعدة

---

(٩) وفقاً لما ذكره محمد حسنين هيكل، بل وسيد مرعي نفسه، فإن تأثير هذا الأخير في السادات كان أقل كثيراً من تأثير عثمان أحمد عثمان.

الخاصة بالتأثير في عملية صنع القرار في ظل نظام يجعل هذه العملية حقاً قاصراً على رئيس الجمهورية، إلا أن النظرة الفاحصة للكيفية التي وصل بها عثمان إلى منصبه توضح بالفعل اقتصار مجال صنع السياسات على رئيس الجمهورية فقط.

ومن ناحية أخرى، فإن ما تمتع به عثمان من تأثير ونفوذ يؤكد صحة فرضيتنا القائلة بأنه لا يمكن فهم النظام السياسي المصري وعلاقات القوى داخله إلا في ضوء العلاقات غير الرسمية التي تحكم هذا النظام. ولعل تاريخ عثمان أحمد عثمان الوظيفي يقدم مثالاً جلياً على طبيعة النظام السياسي في مصر بعد عام ١٩٥٢.

تولى عثمان أحمد عثمان أول منصب وزاري له في عام ١٩٧٣، بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وبالرغم من أنه كان شخصية جديدة نسبياً على المسرح السياسي الرسمي، إلا أن تاريخه في قطاع الأعمال سمح منذ وقت طويل بوجود علاقة وثيقة بينه وبين الدائرة النخبوية الضيقة. وقد بدأ عثمان عمله في قطاع الأعمال في أواخر الأربعينيات، حين أنشأ شركة المقاولات الخاصة به المعروفة باسم «المقاولون العرب»، وقد استفادت هذه الشركة ـ مثلها مثل معظم القطاع الصناعي في مصر ـ من اجراءات التمصير التي طُبِّقت بعد عام ١٩٥٦. وحين نقلت شركات المقاولات الأكبر التابعة لعلام وحسن أبو الفتوح الجزء الأكبر من عملها إلى منطقة الخليج في بداية الخمسينيات، تمكّن عثمان تدريجياً من السيطرة على سوق المقاولات المصرية، وإن كان لم يحتلّ مكانه بين كبار المقاولين في مصر إلا في عام ١٩٥٨. ففي هذا العام، حصلت شركة «المقاولون العرب» على عقد بناء السد العالي. وبذلك ارتبط اسم عثمان بواحد من أضخم مشروعات مصر الصناعية. وفي الوقت نفسه كان عثمان قد بدأ بمدّ نطاق أعماله إلى منطقة الخليج، كما فعل من قبل كل من علام وأبو الفتوح. وقد أدى فوز شركة عثمان بعقد بناء السد العالي إضافةً إلى توسع نشاطه في الخليج خاصة في العربية السعودية، إلى تدعيم علاقاته بنظام الحكم في مصر وعلى مختلف المستويات.

وفي عام ١٩٦١ أُممت شركة «المقاولون العرب» وصارت واحدة من شركات القطاع العام. وترأس عثمان أحمد عثمان مجلس ادارتها. ولكنه استطاع أن يفلت من حصار رتابة القطاع العام ويضمن لشركته عدداً من الصفقات الخاصة في منطقة الخليج. كما نجح أيضاً من خلال علاقاته بوزير الاسكان آنذاك محمد أبو نصير[10]

(١٠) يُلاحظ ريموند بيكر أن شركة نصير الاستشارية الخاصة كانت تعتمد على شركة «المقاولون العرب» في جزء كبير من نشاطها. انظر:

Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 20.

الذي كان يشرف على قطاع التعمير، في استصدار قانون وُضع خصيصاً لصالح شركة «المقاولون العرب»، يعفي الشركات التي تقوم بجزء كبير من نشاطها في الخارج من النصوص المتعلقة بالعمالة والأجور الخاصة بالقطاع العام[11]. ويشير ريموند بيكر أنه بفضل هذا القانون «أمكن لعثمان أحمد عثمان تحويل أرباح الدولة (من شركة المقاولون العرب) إلى شركاته الخاصة التي تعمل في الخارج وذلك عن طريق نقل بعض نفقاتها ـ مثل تحميل شركاته العامة في مصر أعباء الآلات المستهلكة في الخارج، وبهذا يكون قد «خصص» أرباحه «وعمم ديونه»»[12].

وجدير بالذكر أن أعمال عثمان في دول الخليج وثّقت صلاته بعمليات جهاز المخابرات المصري هناك، إذ إن المخابرات المصرية كانت قد أقامت عدداً من شركات الانشاء والشحن لتكون واجهة لعملياتها في السعودية. وكما يقول محمد حسنين هيكل، فإن العلاقات الوثيقة بين عثمان والنخبة السياسية في عهد عبد الناصر بدأت في السعودية، وعن طريق صلاح نصر مدير المخابرات في ذلك الوقت. وبدأت شركات عثمان في الخليج تسدي خدماتها إلى المخابرات المصرية من خلال القيام بنقل أجهزة ومعدات التخابر من وإلى مصر مع معداتها وأجهزتها[13]. وإضافة إلى علاقاته مع جهاز المخابرات، أقام عثمان أيضاً علاقات مع جماعات الاخوان المسلمين التي هربت من مصر إلى السعودية في أواخر الخمسينيات، وهي العلاقة التي استخدمها عثمان في وقت لاحق في أوائل السبعينيات لخدمة السادات. ويبدو أن صلاح نصر كان حلقة الوصل الأساسية بين عثمان ونخبة عبد الناصر، فمن خلاله تم تقديم عثمان إلى المشير عامر ومن خلال هذا الأخير التقى عثمان بالسادات. وطوال فترة الستينيات توثقت علاقات عثمان وعامر والسادات على مستويات متعددة. ففي حين استمرت علاقات العمل بينه وبين صلاح نصر، توطدت علاقته الشخصية بالمشير إلى درجة أنه كان من القلائل الذين حضروا زواج عامر بإحدى الممثلات المصريات ـ برلنتي عبد الحميد ـ الذي تم سراً. ولكن الأهم من ذلك، كانت علاقته التي أقامها مع السادات من خلال الحفلات الخاصة التي كان يقيمها عبد الحكيم عامر[14]، وبحيث انه عندما تولى السادات رئاسة الجمهورية، كان عثمان قد أصبح من الشخصيات الدائمة في الدائرة الاجتماعية المحيطة به.

وفي عام ١٩٧١، قدّم عثمان أول خدمة «سياسية» إلى السادات. فعندما

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) Clement Henry Moore, «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah,» *Middle East Journal,* vol. 40, no. 4 (Autumn 1986), p. 636.

(١٣) مصدر هذه المعلومات هو أحد الأشخاص البارزين في نخبة عبد الناصر، الذي فضّل عدم ذكر اسمه.

(١٤) المصدر نفسه.

اندلعت المظاهرات الطلابية في أول السبعينيات احتجاجاً على عدم وفاء السادات بوعده بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم مع إسرائيل، ألقى السادات بمسؤولية هذه الأحداث على العناصر الطلابية الناصرية واليسارية، وقرر عقد صفقة مع الاخوان المسلمين لمواجهة هذا التيار. وعلى حد قول هيكل، تمكّن السادات من خلال عثمان أحمد عثمان من اجراء اتصالات مع عناصر من الاخوان المسلمين في الخارج وعدهم السادات بعودة سالمة إلى مصر. وكان السادات قد رأى الاعتماد على الجناح الإسلامي من أجل تقويض نفوذ العناصر اليسارية في الجامعات المصرية. ولكن لسوء حظ السادات، فإنه بالرغم من أن استراتيجيته قد حققت أهدافها على المدى القصير، إلا أن صفقته مع الجماعات الإسلامية ارتدّت إلى نحره في النهاية.

وفي عام ١٩٧٣، اقترن نجاح عثمان في قطاع الأعمال بنجاحه في تولي منصب سياسي، رغم ادعائه أنه سبق وعُرض عليه منصب وزاري في عهد عبد الناصر ولكنه رفض[١٥]. وقد انضم عثمان إلى الجهاز التنفيذي في عهد السادات ليكون أكثر اقتراباً من تحقيق طموحاته في مجال الأعمال. ومن ذلك كتب عثمان يقول: «لقد أصبحت مقتنعاً بأن في إمكاني أن أحقق شيئاً مفيداً كوزير، بعد أن رأيت أن أهداف وغايات السادات تتفق مع أهدافي»[١٦]. وبعد ترك عثمان الوزارة في عام ١٩٧٦، تولى رئاسة المجموعة البرلمانية لمحافظة الاسماعيلية داخل مجلس الشعب، كما تولى في عام ١٩٧٨ رئاسة نقابة المهندسين.

ولا شك أن علاقة عثمان الوثيقة بالسادات وقربه منه، قد سمحا له بممارسة بعض التأثير في عملية صنع السياسات. ولكن بالرغم من دوره في تنسيق واخراج سياسات السادات، إلا أنه لم يكن بوسعه أن يمارس هذا التأثير لولا اتفاقه مع اتجاهات السادات نفسه، وعلاقته الشخصية معه. وتظل قدرة عثمان على ثني السادات عن عزمه في تبنّي سياسة معينة موضع شك كبير، ولكن الذي حدث هو أن عثمان - وفي اطار التوجهات العامة التي حددها السادات - قد وجد فرصة للتأثير في الاختيار بين بدائل سياسية محددة. ومن الواضح أن العلاقة بين عثمان والسادات قد حكمتها المصلحة المتبادلة؛ فعلى حين كانت توجهات السادات الاقتصادية واعدة ومبشرة إلى حد كبير في ما يتعلق بتحقيق مصالح عثمان الشخصية، كانت النجاحات التي يحققها هذا الأخير تجسيداً عملياً يثبت أن الصيغة التنموية التي حددها السادات هي التي ستنقذ مصر من حالة الافلاس التي دفعتها إليها اشتراكية عبد الناصر، وتأخذ بيدها إلى مستقبل مزدهر يقوم على أساس المشروع الخاص[١٧]. وقد تدعمت العلاقات بين

---

(١٥) Baker, Ibid., p. 25.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

الرجلين بدرجة أكبر بسبب زواج ابن عثمان من صغرى بنات السادات. ومن ناحية أخرى، استطاع عثمان أن يعيّن أتباعه المقربين داخل الجهاز التنفيذي، إذ عُيّن بهجت حسنين وزيراً للاسكان والتعمير خلفاً لعثمان في عام ١٩٧٦، وهو الرجل الذي شغل منصب نائب عثمان في مجلس ادارة شركة «المقاولون العرب» في الخمسينيات. كذلك كان طه زكي وزير الصناعة عام ١٩٨٠، من الأصدقاء المقربين لعثمان منذ الخمسينيات عندما كان طه زكي يرأس شركة «كيما» التابعة للقطاع العام التي عملت مع شركة «المقاولون العرب» أثناء تنفيذ مشروع السد العالي.

ويقدم سيد مرعي مثالاً نمطياً آخر على طبيعة العلاقات غير الرسمية التي سادت بين أعضاء النخبة السياسية في ما بعد عام ١٩٥٢. ويعود وجود مرعي في دائرة النخبة إلى بداية الأربعينيات، حيث كان احدى الشخصيات السياسية النشطة في الحزب السعدي وأحد أعضاء البرلمان في عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٥٢ عيّن سيد مرعي عضواً في اللجنة العليا للاصلاح الزراعي، التي ترأسها بعد ذلك. وفي عام ١٩٥٦ عيّن وزيراً للاصلاح الزراعي، ثم وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٧. ووفقاً لما ذكره سبرينغبورغ، فإنه يبدو أن صداقة مرعي بزكريا محيي الدين وقت وقوع الانقلاب العسكري قد ساعدت على تعزيز مركزه لدى النظام الجديد. وقد رد مرعي الجميل لزكريا محيي الدين من خلال ترقيته أخاه الأكبر عبد العزيز، الذي كان يعمل في وزارة الزراعة التي تولاها سيد مرعي(١٨). كذلك امتدت شبكة العلاقات الشخصية والمنفعة لسيد مرعي لكي تشمل عائلة علي صبري، ففي مقابل مساعدة علي صبري له في تولي رئاسة اللجنة العليا للاصلاح الزراعي، قام سيد مرعي بتعيين عمر صبري ـ شقيق علي صبري ـ سكرتيراً له في اللجنة(١٩).

والواقع أن اختلاط علاقات الدفعة و«الشلة» وعلاقات المنفعة المتبادلة، تظهر في أوضح صورها من خلال قراءة تاريخ سيد مرعي الوظيفي. فيذكر سبرينغبورغ كيف استطاع هذا الرجل أن يقدم إلى جميع زملائه في الجامعة المنتمين إلى «الشلة» نفسها وظائف ومراكز في وزارته، وكان من بين هؤلاء عزيز قدري وحسن مراد وحافظ عوض وأمين زاهر ومصطفى الفار، الذين عملوا جميعاً في وزارة الزراعة بعد تولي مرعي شؤونها. وبعد اقصاء سيد مرعي من وزارة الزراعة في الستينيات، انتقل بعض هؤلاء مثل حافظ عوض وأمين زاهر إلى وزارة التموين التي كان يرأسها حينئذ كمال رمزي ستينو الذي تخرّج في كلية الزراعة أيضاً وكان صديق سيد مرعي(٢٠).

---

(١٨) Robert Daniel Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei- his Clan, Clients and Cohort* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982), p. 76.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

وعلى صعيد آخر، يقدم تاريخ مرعي في العمل السياسي مثالاً له دلالته في ما يتعلق بتغير المؤهلات اللازمة للانضمام إلى النخبة السياسية في كل فترة تاريخية؛ ففي فترة الأربعينيات، كانت عضوية مرعي في البرلمان ومركز عائلته في الشرقية هي مؤهلاته للانضمام إلى صفوف النخبة. وفي الخمسينيات، لم يعلق سيد مرعي أهمية كبيرة على مؤهلاته السياسية وركّز بدلاً من ذلك على ابراز هويته التكنوقراطية لكي تتواءم مع أولويات النظام الجديد التي وضعها لاختيار أفراد النخبة. ومن ثم أصبح سيد مرعي إلى جانب كل من عزيز صدقي، ومصطفى خليل، وعبد المنعم القيسوني، جزءاً من النخبة التكنوقراطية الجديدة في الخمسينيات. ويلاحظ سبرينغبورغ «أن هذه المجموعة قد أصبحت أساساً لشلة واحدة ضمت من حين إلى آخر أعضاء آخرين من النخبة مثل أنور السادات ومحمود فوزي واسماعيل فهمي»[21]. ويعود سيد مرعي مرة أخرى في السبعينيات إلى الالتجاء إلى صورته السياسية التي استخدمها لشغل منصب سكرتير اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم منصب رئيس مجلس الشعب. أما بالنسبة إلى امتزاج العلاقات السياسية بالعلاقات الأسرية أو بالأحرى الزواج السياسي الذي ربط ما بين عائلة مرعي والعائلات البارزة قبل عام ١٩٥٢ وبعده، فقد امتد حتى فترة السبعينيات لكي يربط عائلة مرعي بعائلة السادات عن طريق زواج ابن الأول حسن، بابنة الثاني، نهى.

٢ ـ السياسيون البيروقراطيون

تميزت النخبة السياسية التنفيذية المصرية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢، بأن غالبية أعضائها كانوا ينتمون إلى كوادر جهاز الدولة البيروقراطي. ويفسر استمرار الكوادر البيروقراطية داخل الوزارات المختلفة طبيعة النخبة السياسية المصرية والدور الذي يتوقع أن تضطلع به. فتمثيل هذه الكوادر وبقاؤها، يشيران إلى أن المعيار الأساسي الذي حكم عملية تجنيد أفراد النخبة قد تركز حول القدرات أو الكفاءات الادارية لديهم. وبمعنى أن الانضمام إلى صفوف النخبة السياسية التنفيذية في مصر لم يكن رهناً بتوافر الخبرة السياسية لدى أعضاء هذه النخبة، بل بالأحرى رهناً بقدرتهم على تنفيذ ما يتم تحديده من توجهات سياسية. ومن ثم، أصبح الحياد السياسي يشكل «قيمة سياسية» هامة في عملية تجنيد الوزراء. والواقع أن طبيعة النخبة البيروقراطية، التي تعززها تقاليد السلطة المركزية هي التي تضمن توافر القدرة على تنفيذ السياسات المتباينة وفي ظل قيادات مختلفة، حيث يظل حجر الزاوية هو خدمة المنصب الأعلى. ومن هنا، فإن الانتقال إلى صفوف النخبة التنفيذية السياسية كان يمثل امتداداً

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

للأسلوب المعمول به في مختلف الأجهزة البيروقراطية في الدولة، حيث الارتباط بالمنصب عند قمة جهاز الدولة وخدمته يصبح هو الوظيفة الأساسية والهدف الرئيسي للسياسي البيروقراطي. وتتدعم هذه الشبكة بفضل علاقات المنفعة التي تسود النظام المصري ككل، ومن خلال انفصال النخبة عن عملية صنع السياسات.

ويعدّ أسامة الباز مثالاً واضحاً على البيروقراطي السياسي في الحياة السياسية المصرية؛ فبالرغم من أن الباز لم يتولَّ قط منصباً وزارياً، فإن مركزه في وزارة الخارجية وفي ديوان رئاسة الجمهورية وضعاه في حلبة السلطة السياسية، إذ عادة ما ينظر إليه باعتباره اليد اليمنى لمبارك وشريكاً ذا تأثير في عملية صنع السياسة. كذلك عرف عن الباز في عهد السادات وخاصة أثناء المفاوضات الخاصة باتفاقيتي كامب ديفيد، أنه قام بدور في عملية صياغة السياسات. والواقع أن الحُكم على ما إذا كان الباز، قد مثّل بالفعل مدخلاً من مدخلات صنع السياسة، هو أمر يدخل في نطاق التكهنات التي تتعزز إلى حد كبير بسبب سمعة هذا الرجل ووجوده المستمر كعنصر ثابت في ديوان الرئاسة منذ عهد عبد الناصر، مما لا يدع مجالاً كبيراً للشك في أنه قد اضطلع بدور سياسي ما. وفضلاً عن ذلك، فإن الباز ذلك الرجل الذكي والداهية والمحنك والأهم من ذلك كله المتمرس في العمل البيروقراطي، قد تفوّق في فهم الخاصية البارزة التي يعتمد عليها البقاء والاستمرار في المنصب واستطاع في هذا الصدد أن يقرن خبرته السياسية بمتطلبات منصبه.

وفي استعراض سريع لتاريخ الباز الوظيفي، نجد أنه كان من بين الخريجين الواعدين في كلية الحقوق في جامعة القاهرة، حيث عمل في النيابة فترة قصيرة قبل انتقاله إلى وزارة الخارجية كسكرتير ثالث في عام ١٩٥٦. وسرعان ما حصل الباز على منحة من الدولة للدراسة في جامعة هارفارد لنيل درجة الدكتوراه، ولكنه عاد إلى مصر في أواخر الستينيات قبل أن يكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة. وبالرغم من أنه كان أساساً موظفاً في وزارة الخارجية إلا أنه عمل دائماً على توطيد صلته بمختلف الأجهزة البيروقراطية في الدولة، والتي كان من أبرزها علاقته بمكتب سامي شرف الذي كان «مسؤولاً عن شبكة مخابرات عبد الناصر الشخصية»[٢٢]، وعلاقته بوزارة الاعلام خاصة أثناء فترة تولي هيكل، ووزارة الشباب في فترة تولي كمال أبو المجد. وقد استطاع الباز منذ السنوات الأولى له في وزارة الخارجية أن يقيم علاقات هامة مع أجهزة الدولة المختلفة خاصة تلك المتصلة مباشرة بالرئاسة. وفي عام ١٩٧٣، اختاره وزير الخارجية اسماعيل فهمي للعمل في مكتبه، ثم عيّن في عام ١٩٧٥ سكرتيراً

(٢٢) Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 31.

للشؤون الخارجية في مكتب حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك وهو المنصب لذي احتفظ به حتى الآن وإن كان قد أصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية.

ونظراً إلى أن الباز قد عمل في مكتب اسماعيل فهمي، أثناء فترة الذروة، التي شهدت أهم قرارات السادات في مجال السياسة الخارجية، ثم عمل بعد ذلك مستشاراً لنائب رئيس الجمهورية في قضايا الشؤون الخارجية، فقد عاش الباز بالفعل في خضم الحلبة السياسية في فترة السبعينيات. وقد كان من المتوقع أن تكون علاقاته بسامي شرف في أواخر الستينيات، عاملاً يجعله غير مؤهل لتولي المناصب التي شغلها في عهد السادات، ولكن الباز تميز بامتلاكه أهم الصفات التي تتطلبها هذه المناصب، التي تمثلت أساساً في تلك الشبكة الواسعة من الاتصالات بالشخصيات السياسية الهامة في النظام، والتي تدعمت بمرور السنين. وفي مقدمة هذه الصلات صلته بنائب رئيس الجمهورية نفسه، وقدرته الفائقة على تكييف خدماته السياسية بما يلائم الأهداف السياسية القائمة. ويجادل البعض بأن سبب حفاظ الباز على وظيفته هو أنه لم يتقلد قط أي منصب وزاري - وهو ما لم يرغب فيه على الاطلاق - وبالتالي ظل داخل ذلك الإطار المستقر الذي تتميز به الوظائف غير البارزة.

ومن المؤكد أن قدرة الباز على تجاوز السلبيات المحتملة التي كان من الممكن أن تنجم عن قربه من رجالات عبد الناصر، قد اقترنت بإدراك عميق من جانبه أهمية إقامة شبكة من العلاقات داخل أجهزة الدولة المختلفة. وقد استطاع بالفعل على امتداد السنوات الماضية أن يكوّن تلك الدائرة من الزملاء والأصدقاء داخل أو خارج وزارة الخارجية، ومن هؤلاء مصطفى الفقي الذي تولى حتى أشهر قليلة ماضية منصب سكرتير الرئيس مبارك للمعلومات، وعمرو موسى وزير الخارجية الحالي. ولا شك أنه من خلال رعايته هاتين الشخصيتين وبوصفه مستشاراً للرئيس، يمكنه أن يتمتع بقدر من التأثير في قرارات رئيس الجمهورية. ولكن مع هذا، يتوجب الاحتراس من الوقوع في خطأ اسناد دور إلى الباز أكبر مما تسمح به الطبيعة الفردية لنظام الحكم في مصر. ويعني ذلك، أن تأثير الباز في رئيس الجمهورية ليس بالتأثير الدائم أو الصريح، إذ انه لا يمارس هذا التأثير في عملية صنع القرار من خلال قنوات رسمية أو ضغوط منظمة. وبعبارة أخرى، يمكن القول، إنه في اطار التوجهات العامة لرئيس الجمهورية، هناك فرصة أمام الباز للمناورة من خلال منصبه واتصالاته، ولكن مركز قوته وشبكة علاقاته يظلان مرتبطين بشكل مطلق وكامل بتبعيته وولائه المخلص لرئيس الجمهورية.

٣ - التكنوقراطيون المهنيون

يعد التكنوقراطيون المهنيون - مثلهم في ذلك مثل البيروقراطيين - شخصيات

ثابتة ودائمة في النخبة السياسية التنفيذية في مصر، حيث مثّل المهندسون والمحامون ورجال الاقتصاد وأعضاء السلك الجامعي بصفة عامة، أكبر المصادر المهنية لتجنيد أعضاء الوزارات. وإذا كانت القدرة على ادارة وتنفيذ السياسات تؤهل كلاً من البيروقراطيين والمهنيين لتولّي المناصب داخل الجهاز التنفيذي، إلا أن اختيار المجموعة الأخيرة لشغل تلك المناصب يرتبط بالتوجهات التنموية التي حاول أن يرسخها النظام الحاكم. فوجود المهندسين بصفة مستمرة في الوزارات التي تعاقبت في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ إنما ينظر إليه في إطار الأولوية التي منحها النظام للتصنيع خاصة منذ عام ١٩٥٦، تماماً مثلما يرتبط بروز مجموعة الاقتصاديين منذ عام ١٩٦٨ بمحاولات النظام تحرير الاقتصاد المصري. وكذلك شكّل المحامون ورجال الاقتصاد الجزء الأكبر من الكوادر المهنية التي شاركت في وزارات فترة السبعينيات وهو ما يعود أيضاً إلى برنامج التحرير الاقتصادي الذي استهدفه السادات.

هذا، ويعتبر المهنيون التكنوقراطيون أداة هامة في عملية تحديد المسار الذي سيتم من خلاله وضع التوجهات العامة للسياسة موضع التنفيذ، لأنهم هم المسؤولون عن ترجمة التوجهات السياسية إلى تدابير واجراءات ملموسة ومحددة. والواقع أن العنصرين البيروقراطي والمهني داخل النخبة السياسية يكمل كل منهما الآخر. وعندما تجتمع الخبرة الادارية والفنية في شخص واحد وهو ما يطلق عليه حينئذ البيروقراطي المهني، فإنه يمكن ضمان درجة عالية من الدقة في تنفيذ السياسات. كما أن اجتماع هاتين الصفتين يقلل من احتمالات وجود تعارض داخل النخبة بين البدائل السياسية المقبولة وبين إمكانية تنفيذها. بل والأهم من ذلك، أن اجتماع هاتين الصفتين يحول دون احتمال استخدام العناصر البيروقراطية سلطتها في تعويق تنفيذ التوجهات السياسية.

وجدير بالذكر أن عدم الالتزام الايديولوجي يعدّ الضمان لحصول المهنيين التكنوقراطيين - شأنهم في ذلك شأن البيروقراطيين السياسيين - على مناصبهم السياسية واحتفاظهم بها. ويقدم كل من مصطفى خليل رئيس وزراء مصر في عام ١٩٧٨ ورفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠، مثلين واضحين على هذا النوع من الكوادر. فرفعت المحجوب الذي عمل أصلاً أستاذاً في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، كان عضواً نشطاً في التنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي العربي في الستينيات. وقد اشتهر المحجوب بإيمانه بالاشتراكية والقومية العربية وتحمسه لهما، الأمر الذي جعله الشخصية المناسبة لترويج توجهات عبد الناصر والاشتراكية أثناء الستينيات. ثم انضم المحجوب في السبعينيات إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي - حزب السادات الحاكم - وشهدت آراؤه السياسية والتزامه الايديولوجي تحولاً حاداً في هذه الفترة، فقد تخلى عن آرائه

الاشـتراكية التي اعتنقهـا في الستينيات لكي يتبنى بـدلاً منها منهج السادات في تحـرير الاقتصاد وفي تحقيق التقارب مـع الغرب، كـما أنه بعـد أن كتب مدافعـاً عن الحاجـة الحتميـة إلى الوحـدة العربيـة، أصبح يـدافع عن السـلام المنفصل مـع إسرائيل. وفي أواسط الثمانينيات حقق أخيراً هذا التخلي الايديـولوجي من جـانب المحجوب ثماره، حيث تـولّى أسمى منصب سياسي بعـد رئيس الجمهـورية حـين عيّنـه مبـارك رئيسـاً لمجلس الشعب، وهـو المنصب الذي أظهـر المحجوب من خـلاله ولاءه غـير المحـدود لتوجهات الرئيس. وقد استطاع المحجوب تدريجياً أن ينشيء شبكـة خاصـة به داخـل النخبة، وامتدت رعايته لكي تشمـل عاطف صـدقي رئيس وزراء مصر الحالي الـذي تولى المنصب بناءً على تزكية المحجوب له لدى رئيس الجمهورية[٢٣].

أما مصطفى خليل، فهو أصلاً مهندس قضى السنوات العشر الأولى من حياتـه العملية (١٩٤١ـ ١٩٥١) يعمل في هيئة السكة الحديديـة. وفي عام ١٩٥٤، عُـيِّن في مجلس الإنتاج، لكي يتولى بعد ذلك في عـام ١٩٥٦ وزارة النقل. وفي عـام ١٩٦٥، جمع بين منصبه كوزير للنقل وبين منصب نائب رئيس الوزراء. وفي عام ١٩٧٨ عيّنـه السادات رئيساً للوزراء. والحقيقة أن حياة مصطفى خليل العملية سواء داخـل النخبة الوزارية أو خارجها، مثيرة للاهتمام، فعمله السياسي والمهني يكشف عن تنافس شديد بين مختلف المناصب الخاصة والعامة مما يلقي الضوء عـلى شبكة العـلاقات الشخصيـة ذات التأثير في عملية تجنيد أفراد النخبة، وعلى التداخـل والتشابـك بين مختلف دوائـر النخبة في مصر.

فمصـطفى خليل واحـد من مجموعـة التكنوقـراطيين التي دخلت الحكـومة عـام ١٩٥٦، حيث كـان ـ شأنـه في ذلك شـأن عبد المنعم القيسـوني وزير المـاليـة وعـزيـز صدقي وزير الصناعة ـ بين المهنيين التكنـوقراط الجـدد الذين قـدّمهم هيكل إلى قـادة ثـورة عام ١٩٥٢. ومنـذ بدايـة عمله السياسي، اشتهـر مصـطفى خليـل بتـوجهـاتـه الاقتصادية الليبرالية مما وضعه في مجموعة واحـدة مع جنـاح زكريـا محيي الدين داخـل النخبة. وعندما وصل الحـوار بين حكـومة محيي الـدين والولايـات المتحدة إلى طـريق مسدود، اعفي مصطفى خليل من منصبه اسوة بسائـر أعضاء الحكـومة عـام ١٩٦٦. وبعد ذلك، انتقل مصطفى خليل إلى رئاسة اتحاد الاذاعـة والتلفزيـون، وهو المنصب الذي يقال إن هيكل رشحه له، وفي عام ١٩٧١، عنـدما تـرك هيكل وزارة الإرشـاد القومي، عرض على مصطفى خليل منصباً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لجريدة الأهرام، وقد قبل خليل هذا المنصب حيث ترأس قسـماً للأبحـاث يعنى

(٢٣) كان المحجوب وعاطف صدقي وعائشة راتب (وزيرة الشؤون الاجتماعية من عام ١٩٧٣ حتى عـام ١٩٧٧) شركاء في مكتب للاستشارات القانونية.

بالدراسات المتصلة بقطاع النفط. ووفقاً لما ذكره هيكل، فقد كانت مهمة خليل الرئيسية في هذا المركز القيام بسلسلة من التقديرات الاستراتيجية الخاصة بالكيفية التي يمكن بها استخدام سلاح النفط في الحرب.

وفي عام ١٩٧٥، انتقل مصطفى خليل من الأهرام، بعد أن تركه هيكل، حيث عمل في البنك العربي الدولي رئيساً للوحدة الاستشارية، ثم خلف القيسوني كرئيس لمجلس ادارة البنك بعد أن عاد الأخير إلى صفوف الوزارة وترأس المجموعة الاقتصادية داخلها. وفي العام نفسه، انتُخب مصطفى خليل نقيباً للمهندسين، ثم انتُخب في العام التالي (١٩٧٦) أميناً عاماً للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى عيّنه السادات رئيساً للوزراء في عام ١٩٧٨. ويذكر هيكل أن هذا التعيين قد تم بناء على نصيحة السفير الأمريكي في مصر هيرمان ايلتس. وبعد أن استقال ابراهيم كامل من منصبه كوزير للخارجية، جمع مصطفى خليل بين رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية. هذا، وقد عاد مصطفى خليل مرة أخرى لكي يرأس مجلس ادارة البنك العربي الدولي بعد تركه الوزارة، وهو المركز الذي ما زال يشغله حتى ساعة كتابة هذه السطور.

وجدير بالاشارة أنه عادة ما يتردد في الدوائر السياسية المصرية أن صلات مصطفى خليل بالاسرائيليين والأمريكيين كانت من أهم المؤهلات السياسية التي حكمت اختيار السادات إياه. وعندما ترك خليل الوزارة، عيّنه السادات نائباً لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٨٠ ـ وهو المنصب الذي لا يزال يشغله أيضاً حتى الآن ـ حيث يعنى أساساً بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. والواقع أن مصطفى خليل نفسه لا يحاول تبرئة نفسه من هذه السمعة بل عادة ما يؤكدها على الملأ. وقد كان مصطفى خليل من بين الشخصيات التي دعيت رسمياً إلى حضور مؤتمر حزب العمل الأخير الذي عقد في إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وبعد عودته، أعدّ ملفاً كاملاً باجراءات وأعمال هذا المؤتمر قدّمه إلى أصدقائه المقربين[٢٤].

إن استعراض حياة مصطفى خليل العملية مهم من نواح عديدة، فعلى حين ينتمي الرجل إلى تلك المجموعة القليلة داخل نخبة السادات التي لم تتغير توجهاتها السياسية منذ الستينيات، إلا أنه نجح في أن يضع هذه التوجهات في المقام الثاني لمتطلبات منصبه الرسمي طوال قرابة عشرين عاماً. وقد اعتمد تعيين خليل في فترة الخمسينيات ـ مثلما كان الحال مع سيد مرعي ـ على مؤهلاته التكنوقراطية. ولكن

---

(٢٤) شاهدتُ بنفسي هذا الملف أثناء مقابلتي مع إحدى الشخصيات السياسية، وأعتذر عن عدم ذكر اسمه بناءً على طلبه.

طوال فترة الخمسينيات والستينيات تطلبت الوظائف التي تقلدها مصطفى خليل، وعلى مستويات مختلفة، الترويج لايديولوجيا عبد الناصر الاشتراكية. كان مصطفى خليل عضواً في النخبة الوزارية، ورئيس اتحاد الاذاعة والتلفزيون، وأحد أتباع هيكل في مؤسسة الأهرام، وعضواً في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي منذ إنشائه. وجميع هذه المناصب التي شغلها خليل في عهد عبد الناصر كانت تتطلب توجهات سياسية تتناقض مع تلك التي دافع عنها وحمل لواءها في السبعينيات. ومع هذا، فإن الذين عرفوا مصطفى خليل عن كثب يقولون ان ميوله كانت دائماً ميولاً ليبرالية، إلا أنه استطاع ببراعة أن يحجم توجهاته السياسية وفقاً لما تقتضيه الظروف.

وقد نجح مصطفى خليل ـ شأنه في ذلك شأن هؤلاء الذين غيروا ميولهم السياسية بما يتلاءم مع التغيرات المتواترة في توجهات رئيس الجمهورية ـ في الاحتفاظ بمركز داخل الدائرة النخبوية الأوسع منذ عام ١٩٥٤، وذلك من خلال نجاحه في إخفاء أو تجاهل معتقداته السياسية. وعلى أية حال، فمن الواضح أن ضمان الحصول على منصب والبقاء فيه، كان الأمر الذي يحظى بالأولوية المطلقة من جانب أفراد النخبة، وليس الرغبة أو القدرة أو المطالبة بالمشاركة في صنع سياسة البلاد. ومرة أخرى، وكما أشرنا من قبل بالنسبة إلى عثمان أحمد عثمان نجد أن الدور الذي قام به مصطفى خليل في فترة السبعينيات كان أكثر اتفاقاً مع ميوله السياسية. ولا يعني ذلك أنه لو كان السادات قد استدعى مصطفى خليل لأداء مهمة تختلف مع توجهاته الشخصية، لكان من المشكوك فيه أن يرفض هذا الأخير تقديم خدماته.

وعلى صعيد آخر، يشير ذلك المزيج من المناصب التي تقلدها مصطفى خليل إلى نمط التداخل بين دوائر النخبة في مصر. فمصطفى خليل، بوصفه تكنوقراطياً، كان ينتمي في فترة الخمسينيات والستينيات إلى النخبة المتميزة أكاديمياً ومهنياً التي احتلت بصفة عامة الحلبة السياسية، على حين أن عمله في قطاع الأعمال في فترة السبعينيات يكشف مرة أخرى عن التداخل بين دوائر النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية، تلك الخاصية التي تميز بها النظام السياسي المصري بعد عام ١٩٥٢.

الخلاصة

«ان تحقيق النجاح السياسي يتطلب من الفرد أن يقيم العديد من العلاقات الشخصية بحيث انه حين تتغير الأوضاع بسرعة، لا يجد نفسه وحيداً دون حليف واحد على الأقل من بين هؤلاء الذين بدأ نجمهم في الصعود»[٢٥].

---

(٢٥) Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei—his Clan, Clients and Cohort*, p. 69.

أخذاً بهذا المعيار، يمكن القول إن معظم أفراد النخبة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ قد حققوا نجاحاً سياسياً. ففي داخل الأنماط الرسمية لتجنيد أفراد النخبة، كانت تكمن شبكة من العلاقات غير الرسمية، وهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء غياب الرقابة الفاعلة على أنشطة وتوجهات النظام السياسي من جانب، وغياب دور الجماعات المنظمة ـ سواء كانت أحزاباً أو نقابات أو جماعات ضغط أو غيرها ـ من جانب آخر، ومن ثم يصبح المبدأ الأساسي الذي يرتكز عليه هذا النظام ذا طبيعة شخصية إلى حد كبير، كما يعتمد هذا النظام على علاقات المنفعة التي تنشأ بين أفراد «الشلة» والدفعة وبين أصدقاء رئيس الجمهورية الشخصيين، سواء كانوا داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية. والواقع أن هذا النمط من أنماط التجنيد يفسر إلى حد كبير الخصائص التي تميزت بها النخبة السياسية بعد عام ١٩٥٢. فالتكوين المهني والتداخل بين مختلف دوائر النخبة (العلمية والاقتصادية والسياسية) والتركيز المطلق للسلطات في يد رئيس الجمهورية مع انعزال النخبة الرسمية كمجموعة عن عملية صنع القرار، كلها أمور تبدو مقبولة ومعقولة في ضوء وجود تلك الشبكة غير الرسمية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وتنظيمها واستمرارها.

وسوف نقدم في الفصل التالي تلخيصاً لأنماط وأسباب بقاء النخبة واستمرارها، ذلك أن عملية اعادة تدوير النخبة، وليس تغيرها ـ وهي التي ميزت النظام السياسي المصري منذ عام ١٩٥٢ ـ تعدّ ذات أهمية حاسمة في فهمنا الوضع السياسي الحالي في مصر واحتمالات تطوره المستقبلي.

الخَاتِمَة

لا يمكن فهم النخبـات ودراستهـا إلا داخـل اطـار العـلاقـات الاجتـماعيـة والسياسية؛ ذلك أن العنصر الهام في دراسة النخبات، هـو ذلك النمط من العـلاقات القـائمة داخـل النظام السيـاسي من جانب، وبـين هذا النـظام والمجتمع ككـل، من جـانب آخر. ونعني بهـذه العلاقـات تلك السائـدة بين أفـراد النخبـة وبـين الأجهـزة السياسية في الدولة، والجماعات السياسية، وبين النخبة والجماهير ككل. وتشكّل هـذه العلاقات جوهر عملية تحليل النخبة، إذ انه استناداً إلى طبيعتها، يمكن رصد الهياكـل السياسية والاجتماعية وكذا عمليات السيطرة وتوزيع القوى داخل المجتمع.

وقـد تناولنـا في هذه الـدراسة النـظام السياسي المصري بعـد عـام ١٩٥٢، من خلال مناقشة دور النخبة السياسية وأنماط تجنيد أفـرادها. وحققت دراسـة الحالـة التي اخترناها وهي النخبة الوزارية في فترة السبعينيات، الفرضيات الأسـاسية التي طـرحها مشروع هذه الدراسة. ولقد كشف التحليل الدقيق لدور هذه النخبـة وأنماط تجنيـدها عن الـطبيعة الشخصيـة للحكومـة في مصر، وعن هامشيـة الجهاز التنفيـذي في عملية صنع القرار، وعن استمرار النخبة منذ عام ١٩٥٢ وبقائها. وسنـولي اهتمامـاً وثيقاً في هذا الفصل الختـامي، بعملية بقـاء النخبة واستمـرارها منـذ عام ١٩٥٢ والخصـائص السيـاسيـة التي ميـزت كـلاً من أفـراد النخبـة ومن النـظام السيـاسي وسمحت بهـذه الاستمرارية. وتنهض دراستنا هنا عـلى فرضيـة أساسيـة وهي أن السلبية السيـاسية أو الحياد السياسي الذي اتصفت به أو بها غالبية أفراد النخبة السياسية في مصر، وتكوينها البـيروقراطي، إضـافة إلى افتقـادها المعـارضة والمنـافسة السيـاسية الفـاعلة، وسيـطرة الـطبيعة الشخصيـة أو «الشللية» في الحيـاة السياسيـة المصرية. كلهـا عوامـل ساهمت بدرجات متفاوتة في بقاء النخبة واستمرارها بالرغم من أن أداءها وكفاءتها في مواجهـة

التحديات التنموية والاجتماعية والسياسية كانا موضع تساؤل وشك.

أولاً: اعادة تدوير النخبة السياسية

تتصل طبيعة النظام السياسي المصري وطبيعة تكوين أفراده بعوامل أخرى عديدة ضمنت استمرارية النخبة السياسية، ذلك أن تكوين النخبة البيروقراطي والمهني وهيكلها القائم على المنفعية الشخصية، وانعزالها عن عملية صنع السياسات، كل ذلك لا يصلح وحده لتفسير استمراريتها. ولكن اقتران هذه العوامل بعوامل أخرى هو الذي ضمن تلك الاستمرارية.

وكما أشرنا في مقدمة هذا العمل، فإن استمرارية النخبة عموماً تُعزى بصفة عامة إلى عوامل عديدة:

١ ـ امتلاك صفات وقدرات فائقة سواء كانت حقيقية أو مزعومة.

٢ ـ الممارسة الفعلية للسيطرة.

٣ ـ القدرة على التجديد المستمر لهذه الصفات والقدرات من أجل استمرار السيطرة.

٤ ـ قدرة مجموعة النخبة على التعبير عن مصالح الجماعات المؤيدة لها سياسياً وحشد مساندة الجماهير وتأييدها لزعامتها.

٥ ـ القدرة على مواجهة التحدي.

ويؤدي فشل النخبة في الوفاء بهذه المعايير إلى بدء عملية تغييرها على نحو تدريجي، وتتنحى مفسحة الطريق أمام ظهور نخبة جديدة.

بيد أنه يبدو أن غياب المعايير السابقة الخاصة باستمرارية النخبة وتغيّرها، هو السبب المباشر في استمرارية بقائها في مصر، بمعنى أن النخبة السياسية المصرية قد استمرت بلا تغير منذ عام ١٩٥٢ لأن المعايير التي من المفترض نظرياً أن تفضي إلى تغيرها كانت العوامل ذاتها التي أدت إلى بقائها. إضافةً إلى ذلك مثّلت عملية إعادة تدوير النخبة دوراً مهماً في الحيلولة دون استبدال أفرادها.

١ ـ الحياد السياسي

إذا استطعنا بتبسيط شديد أن نعبّر عن عملية تجنيد أفراد النخبة بشكل معادلة، لأمكننا تحديد معيار اختيار أفرادها. وبعبارة أخرى نقول لو أن المهنيين التكنوقراطيين

هم العناصر التي تتمتع بأفضل فرصة للتجنيد في صفوف النخبة التنفيذية، فما هو المعيار الذي على أساسه يتم تفضيل أحدهم على الآخر؟ أي لو أن هناك ١٠٠٠ شخص توافرت فيهم المواصفات الموضوعية اللازمة لتجنيد أفراد النخبة، فعلى أي أساس يتم اختيار عشرة أشخاص منهم بالذات؟ ويشير التداعي المنطقي إلى أن هؤلاء العشرة لا بد أنهم يتمتعون بمواصفات إضافية تتجاوز مؤهلاتهم المهنية، وبمعنى أنهم إما يتمتعون بتأييد مجموعة ما من الناخبين أو أنهم يمثلون مصالح مجموعة معينة، أو أنهم يمتلكون تاريخاً أو خبرة سياسية أو أنهم يجمعون بين كل تلك العناصر.

وتجدر الاشارة، إلى أن جميع من أجريتُ معهم مقابلات شخصية أثناء إعداد هذه الدراسة قد قللوا من أهمية التفوق المهني كمعيار للتمييز عند اختيار الوزراء. ولعل الأمر المثير للاهتمام حقاً، أن من بين المحللين السياسيين والصحفيين والكتّاب الذين قابلتهم، كان الوزراء هم الأكثر حسماً في رفضهم إعطاء هذا المعيار أولوية على المعايير الأخرى الخاصة بتجنيد أفراد النخبة، وكان أقصى ما اتفقوا عليه أن الكفاءة المهنية لا تمثل حداً فاصلاً عند اختيار الوزراء، بالرغم من أنها قد تمنحهم فرصة أفضل للاستمرار داخل الجهاز التنفيذي. وقد عبّر كمال أبو المجد (وزير الاعلام ١٩٧٤ - ١٩٧٥) عن ذلك بطريقة صريحة أثناء محادثتي معه قائلاً: «لقد كانت الوسطية هي المعيار الذي يعوَّل عليه عند تجنيد الوزراء وليس التفوق المهني». وقد اتضح لي من خلال ما أجريته من بحث أثناء هذه الدراسة، أن فكرة الوسطية لا تعبّر عن المستوى المهني بقدر ما تشير إلى الحياد السياسي «أو المواقف القابلة للتفاوض»، وهي في هذا تمتد من مجرد الافتقار إلى التزام ايديولوجي واضح، لكي تصل إلى القدرة على التصرف والعمل على تحقيق أي توجه ايديولوجي تكلّف بتبنّيه. ومن الواضح أن الافتقار إلى الالتزام السياسي، والشرعية الشخصية، والزعامة السياسية، كلها كانت من العوامل التي تسهم بشكل ايجابي في إتاحة الفرصة أمام الانضمام إلى صفوف النخبة في فترة السبعينيات. وإذا كانت هناك قلة من الأفراد قد استطاعوا الوصول إلى مناصب عليا في الدولة دون أن ينطبق عليهم الاطار السابق بشكل كامل، فإن ذلك يعود إلى امتلاكهم صفات أخرى بديلة. فعلى سبيل المثال، نجد أن معيار الوسطية لا ينطبق على سيد مرعي سواء على المستوى السياسي أو المهني، ومع هذا، فقد استطاع الوصول إلى منصبه وضمان بقائه من خلال تلك الشبكة المعقدة من اتصالاته الشخصية، وكذلك تدعيم فريق أتباعه داخل أجهزة الدولة وتعزيز علاقته مع رئيس الجمهورية شخصياً. كذلك، لا ينطبق معيار الوسطية على أسامة الباز، ولكن شبكة صلاته - مثل سيد مرعي - قد ضمنت له تلك الاستمرارية، فضلاً عن قدرته الفائقة على التكيّف التي خلقت منه سياسياً بارعاً حقاً.

وقد سألتُ حجازي في احدى المقابلات التي أجريتها معه عن معايير اختيار

الوزراء فأجاب قائلاً: «انها معايير مهنية وشخصية، فقد كنت أرشح هؤلاء الوزراء الـذين كانت لي معرفة سابقة بهم سواء اجتماعياً أو من خلال العمـل. . . وقد حـدث أن اخترت في احـدى المرات شخصاً لرئاسة وزارة الزراعة، ولم أكن أعرفه شخصيـاً ولكنني سمعت أنه كـان على درجـة عاليـة من الكفاءة المهنية. واعترف أنني ندمت على هذا الاختيار في ما بعد؛ فقد ثبت أنه يفتقر إلى الكفاءة على المستويين (كـان يقصد المستـوى الشخصي والمهني). وأعتقد أنني لـو كنت أعرفـه من قبل لما ارتكبت هذا الخطأ».

إن المعرفة الشخصية وشبكة العلاقات غير الرسميـة التي تحكم عملية الـدخول إلى صفوف النخبة التنفيذية، لا تتضح فقط بين الـوزراء الأعضاء في الـوزارة نفسها، بل بين الوزراء جميعهم بصفة عامة. ففي نهاية كل مقـابلة أجريتهـا مع وزيـر سابق، كنت أعرض عليه قائمة بأسماء الوزراء الـ ١٧٤ الذين شملتهم الدراسة، ولم يزد عدد الأسماء الذين لم يعرفهم أي منهم عن عشرة. غير أنـه من الملاحظ أن معـرفة الـوزراء بعضهم بعضاً لم تقتصر على مجرد المعرفـة بالاسم، بـل إنها كانت تمتـد لتشمل معـرفة العـائلة وطبيعة الميـول السياسيـة، وطبيعة العمـل بل والفضـائح الشخصيـة في بعض الحالات، وهو مـا اتضح من خـلال اجابـات الوزراء السـابقين الـذين قابلتهم حـين سألتهم عن أحد الأسماء التي اشتملت عليها القائمة.

٢ ـ المسؤولية والمساءلة

نـاقشنا من قبـل وبشكل مكثف في أجـزاء عديـدة من هذه الـدراسة، هـامشية النخبة السياسيـة المصرية في عمليـة صنع السيـاسات، فـاتضح كيف أن الحكـومة في مصر تتجسد في شخصية رئيس الجمهورية الذي يتولى تحديد توجهات سياسة الدولة، ويـظل بصفته الفـردية مسؤولاً عن أداء النـظام. كـذلـك كشفت معـالجتنـا السـابقـة دينـاميات التنـظيم السياسي عن غيبـة مبدأ المسؤوليـة السياسيـة للسلطة التنفيـذيـة في مصر. والواقع أن غيبة المسؤولية السياسية أو تقييـدها يعمـل كضابط يحـد من احتمال تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذيـة، فكما يقـول ادوين هولانـدر «ان المسؤولية تصبـح وسيلة ضغط هامة للحصـول على مـزيد من السلطة. كـما أنه من الممكن الانتقـاص من أهمية المـركز الذي يشغله أي شخص من طريق الحد من مسؤولياته»[1].

ويتضـافر مثـل هذا الحـد من مسؤوليـة النخبـة مـع مـا يستتبعـه من الحـد من سلطتها، لكي ينتقص من إمكانية مساءلة الناخبـين لها. هـذا في الوقت الـذي تعمل فيه شبكة العلاقات النفعية التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة على تضاؤل ـ بل ربمـا القضاء تماماً على ـ حاجتهم إلى الشرعية السياسية على المستوى الشخصي أو مـطالبتهم

---

(١) Edwin Paul Hollander, *Leadership Dynamics: A Practical Guide to Effective Relationships* (New York: Free Press, 1978), p. 47.

بها. ونظراً إلى أن النخبة التنفيذية لا تتولى مناصبها من طريق الانتخاب، ولا تمثل مصالح أي جماعة أو تدين بمناصبها هذه لها، علاوة على أنها ليست مسؤولة أمام مجموعة من الناخبين، ولا تشترك في عملية وضع السياسات، فإن هذه النخبة وفقاً لهذا التحديد لا يمكن مساءلتها أو محاسبتها سياسياً. ولكنها تظل بسبب علاقات المنفعة مسؤولة في النهاية أمام راعي النظام بأسره ونعني بذلك رئيس الجمهورية. بيد أن هذه المسؤولية أمام رئيس الجمهورية يكون معيارها الكفاءة الادارية وليس الاسهام السياسي، ولا يترتب على هذه المسؤولية ارتباط بقاء النخبة واستمرارها باستمرار الفترة الرئاسية بالنسبة إلى راعيها، ذلك أن هامشية دور النخبة في عملية صنع القرار، وقدرتها على التكيف السياسي، والتزامها الاداري في المقام الأول، كل ذلك يجعلها قادرة على تجاوز وجود راعيها والتفوق في خدمة خلفه الذي يتولى تلقائياً إلى جانب منصبه شبكة المحسوبية. وهكذا تضمن السلبية السياسية بقاء النخبة وتقلل من احتمالات حدوث تغير حقيقي فيها.

٣ ـ اعادة توزيع مناصب النخبة

تضمن عملية اعادة تدوير النخبة أو إعادة توزيع المناصب بين أفرادها، استمرار النخبة السياسية الرسمية في مصر سواء في المناصب التنفيذية، أو التشريعية، أو البيروقراطية، أو مختلف المناصب العليا في الدولة. وعلى حين أن استبدال أفراد النخبة يمهّد لتغيرها من الناحية النظرية، فإن إعادة تدوير النخبة يشكّل أساس آلية استمرارها وبقائها في مصر.

إن دائرة النخبة السياسية في مصر هي بصفة عامة دائرة مغلقة ومقيدة بالرغم من التغيرات الملحوظة التي تحدث داخلها، والتي تعطي انطباعاً ظاهرياً بأن النخبة تتغير بصفة دورية، بينما أن هذه التغيرات الداخلية ذاتها هي التي تضمن بقاء النخبة نفسها. وتمثل التغيرات التي تحدث داخل الدائرة النخبوية الأوسع، قنوات للانتقال ما بين المناصب المماثلة في أجهزة الدولة، أو من وضع نخبوي إلى آخر، أو قنوات للتقلب والتأرجح بين المناصب السياسية والاقتصادية. وإذا كان المعدل السريع لتغير الوزارات في مصر يوهم بتغير النخبة، إلا أن الحقيقة أن كل ما تفعله التغيرات الوزارية هو مجرد إعادة توزيع أفرادها على مختلف المناصب السياسية والمناصب العليا في الدولة. وقد أوضحت الاحصاءات الخاصة بالمصادر الوظيفية لتجنيد أفراد النخبة الوزارية في فترة السبعينيات ومستقرهم الوظيفي بعد ترك المنصب الوزاري، أن الجهاز البيروقراطي في الدولة هو أكبر مصدر لتجنيد الوزراء وأكبر ملتقى لهم بعد اعفائهم من مناصبهم، وأن الجهاز البيروقراطي التابع لمؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء يمثل بصفة خاصة قناة هامة لدخول صفوف النخبة التنفيذية، كما يستوعب في الوقت

نفسه العناصر التي تخرج من هذه النخبة نتيجة التغيرات الوزارية المتعاقبة. وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس الشعب ومجلس الشورى اللذين يمثلان مجالاً هاماً من مجالات استيعاب الوزراء السابقين. وعلى حين يعدّ منصب المحافظ درجة في سلّم الصعود إلى المنصب الوزاري، فإن الوظائف الاستشارية للوزراء ورؤساء الوزراء تنشأ أساساً لكي تستوعب الوزراء السابقين. ونستطيع أن نسوق هنا بعضاً من الأمثلة العديدة على ذلك؛ بعد تركه وزارة الزراعة في فترة الخمسينيات، انتقل سيد مرعي ليصبح سكرتيراً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في الستينيات، ثم تولى رئاسة مجلس الشعب في السبعينيات، ثم تفرّغ لقطاع الأعمال الخاص بعد اعفائه من هذا المنصب الأخير. وعبد العزيز حجازي، انتقل من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي إلى الوزارة في الستينيات، ثم إلى رئاسة الوزراء في السبعينيات، ثم إلى العمل الاستشاري في القطاع الخاص في الثمانينيات. وممدوح سالم انتقل من جهاز الأمن في الستينيات، إلى منصب محافظ الاسكندرية، ثم إلى مقعد الوزارة ثم رئاستها، ثم إلى مساعد رئيس الجمهورية في السبعينيات. كذلك، صعد مصطفى خليل من منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في السبعينيات إلى رئاسة الوزارة في عام ١٩٧٨، ثم إلى قطاع الأعمال الخاص، علاوة على رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الوطني الديمقراطي في الثمانينيات. كما انتقل كمال حسن علي من جهاز المخابرات إلى منصب وزارة الخارجية، ثم إلى رئاسة الوزارة في السبعينيات، لكي يتجه بعد تركها إلى قطاع البنوك في الثمانينيات. وأيضاً انتقل مصطفى كمال حلمي من مجلس الوزراء إلى الجهاز البيروقراطي التابع لمؤسسة الرئاسة في أواخر السبعينيات، لكي يتولى بعد ذلك رئاسة مجلس الشورى في التسعينيات. وكذلك الحال بالنسبة إلى رفعت المحجوب الذي انتقل من صفوف الاتحاد الاشتراكي في الستينيات وبداية السبعينيات، إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ثم إلى رئاسة مجلس الشعب في الثمانينيات. كما تم رفع علي لطفي من منصبه الوزاري في السبعينيات إلى رئاسة الوزارة، لكي يتولى بعد ذلك رئاسة مجلس الشورى في الثمانينيات. وقد يجادل البعض بأن هذه ليست إلا حالات فردية، ولكن البيانات الرقمية والاحصاءات التي سبق أن قدمناها في هذه الدراسة، والخاصة بالنخبة الوزارية في فترة السبعينيات، تشير إلى ارتفاع ملحوظ في معدل تغير المناصب بين أعضاء النخبة. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو عدم ارتباط حركة التنقلات الداخلية التي تحدث بين أعضاء النخبة في الفترة الرئاسية بالنسبة إلى أي رئيس، بل ان اعادة تدوير النخبة تخلق في الواقع مصدراً دائماً من المجندين لخدمة الرئيس الجديد.

ويضاف إلى ما سبق أن النخبة المصرية ليست نخبة متنوعة، بمعنى أنه لا يمكننا الحديث عن مجموعات نخبوية متنافسة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو

عسكرية. فجميع هذه المجموعات تتجسد في كيان واحد، وهو ما يشهد به تاريخ مصر المعاصر. ويعود هذا في الحقيقة إلى ذلك التداخل والتشابك بين النخبة السياسية الرسمية من جانب، والنخبة الاجتماعية التي تتكون من الكوادر العليا التعليمية والمهنية، والنخبة الاقتصادية التي تضم شخصيات سياسية حالية وسابقة، والنخبة العسكرية الممثلة في الدوائر السياسية والاقتصادية، وهو التداخل الذي لا يفسح لأي مجال من التنوع داخل النخبة. وهكذا، يتضاءل إلى حد كبير ـ في الحياة السياسية المصرية ـ احتمال نمو مجموعات نخبوية مضادة، واحتمال أن تواجه النخبة القائمة بتحدٍ من خارجها.

٤ ـ الافتقار إلى معارضة حقيقية وفاعلة

يرتبط تغير النخبات دائماً بوجود المعارضة السياسية التي تمثل تحدياً للنخبة القائمة والتي تعبّر عن نفسها من خلال قنوات رسمية أو سرية وبطريقة سلمية أو عنيفة. ويُعدّ تغيّر النخبة في النظم السياسية الديمقراطية متغيراً سياسياً ثابتاً وأساسياً، وتشكلت هياكل هذه النظم على النحو الذي يسمح باستيعابه. في حين أن المعارضة في النظم السياسية السلطوية يتم في غالبية الأحيان تحجيمها قمعاً وقسراً وإلى الحد الذي يجعل حدوث عملية تغيّر النخبة رهناً بقيام حركة ثورية. وقد لاحظت ليزا أندرسون في تحليلها الحكومات والمعارضة في منطقة الشرق الأوسط، ان شكل المعارضة السائدة في أي مجتمع يرتبط بنوع الحكومة في هذا المجتمع، وفي هذا الصدد كتبت تقول: «ان المعارضة ظاهرة تواجه جميع الحكومات، ولكن عادة ما تكون الحكومة نفسها هي الطرف الذي يختار سلاح المعركة التي ستدور مع هذه المعارضة والأرض التي ستجرى عليها. ولهذا، فإن نظم الحكم التي لا تعترف بآليات المناظرات والمساجلات السياسية وكذا آليات تداول أو تعاقب السلطة السياسية، تخاطر ليس فقط باشعال العداءات الشخصية واصابة السياسات بالشلل، بل أيضاً ـ وهو العامل الأخطر ـ بنمو مشاعر الاغتراب بين جماهير الشعب ككل والنظام الحاكم. ولعل ذلك هو الذي يفسر سبب تعرّض نظم الحكم السلطوية لخطر مواجهة معارضة جماعية واسعة النطاق للنظام بأكمله، بدرجة أكبر من تلك الحكومات التي تسمح بوجود شكل من أشكال التعبير عن المعارضة للسياسات أو التعيينات (السياسية)»[٢].

ويبدو أن السادات قد استطاع أن يدرك جوهر معضلة تأمين نطاق حكمه السلطوي من جانب، وخطر مواجهة معارضة واسعة النطاق من جانب آخر. ومن ثم تمثلت محاولاته من أجل تجنب المعارضة الكاملة في السماح بمعارضة شرعية ـ ولكن شكلية ـ في اطار ديمقراطية الواجهة، في الوقت الذي احتفظ نظام الحكم بقبضته

---

(٢) Lisa Anderson, «Lawless Government and Illegal Opposition: Reflections on the Middle East,» *Journal of International Affairs,* vol. 40 (Winter-Spring 1987), p. 227.

الصارمة على تحديد السياسات واختيار الأشخاص الذين يشغلون مختلف المناصب. وهكذا، سعى السادات إلى أن يكون نمط الديمقراطية الذي اختاره هو الوسيلة لتأمين وضمان نظامه السلطوي.

وإذا كانت إمكانية حدوث تغير سلمي في النخبة تنتفي مع غيبة القنوات الحقيقية والشرعية للمعارضة، فإن عملية اعادة تدوير النخبة داخل النظام نفسه تحول دون ظهور تجمعات نخبوية مضادة.

وبعبارة أخرى، إنه إذا كان الدخول إلى النخبة السياسية الرسمية قاصراً على هؤلاء الأشخاص غير المنتمين إلى صفوف المعارضة، فإن النظام الحاكم يعمل في الوقت نفسه على ألا تتحول تلك العناصر التي تترك النخبة التنفيذية السياسية إلى جماعات معارضة أو نخبات مضادة، وهو الأمر الذي يتحقق من طريق الاستيعاب المستمر لهؤلاء في الدائرة النخبوية الأوسع من خلال شغلهم المناصب العليا في مختلف أجهزة الدولة. أما العناصر الأخرى التي لا يتم استيعابها في هذه المناصب، مثل أعضاء هيئات التدريس، فيضمن النظام استمرار ولائهم من طريق ربط استئناف عملهم بالجامعة بصدور قرار جمهوري في هذا الشأن؛ وبمعنى أن سلوكهم المرضي يكون شرطاً لعودتهم إلى عملهم. وقد استخدم السادات في بعض الحالات حقه في عدم توقيع مثل هذا القرار الجمهوري الذي يقضي بعودة وزراء سابقين إلى الحياة الأكاديمية. ان امتناع السادات عن التوقيع لم يستمر لأكثر من أسبوعين بالنسبة إلى كل حالة من هذه الحالات، إلا أن ذلك كان كافياً لتوجيه الرسالة إلى الشخص المقصود. والواقع أنه ليس هناك من يعلم أن ضمان الوظيفة في أجهزة الدولة المختلفة يساوي الالتزام أو على الأقل السلبية، أكثر من هؤلاء الذين عملوا في الجهاز التنفيذي المصري. فذلك هو المعيار الذي استطاعوا استناداً إليه أن يحصلوا على مراكزهم في قمة الهرم السياسي في الدولة، وهو المعيار الذي يظل ضرورياً لتحقيق أملهم في الحصول على مناصب أخرى بعد ذلك. بل انه حتى هؤلاء الذين ينفصلون رسمياً عن جهاز الدولة بعد تركهم مناصبهم، يظلون حريصين على مساعيهم الحميدة تجاه النظام، ان لم يكن لشيء فبهدف الحفاظ على الصلات والعلاقات التي أقاموها عندما كانوا في مناصبهم داخل النظام وتصبح ذات قيمة كبيرة لهم وهم خارجه. ومن الملاحظ أن القلة القليلة التي تركت النخبة التنفيذية ولم تحافظ على علاقاتها الطيبة مع رئيس الجمهورية، قد توارت تماماً عن مسرح الحياة العامة، وأصبحت مذكراتهم هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن معارضتهم؛ تلك المذكرات التي تظل قابعة في الادراج في انتظار تغير رئيس الجمهورية لكي تُنشر[3].

---

(٣) لم يحدث أن نُشرت مذكرات أي مسؤول كبير في الدولة أثناء فترة الرئاسة التي تتناولها هذه المذكرات.

وفي ما عدا أحزاب المعارضة التي لا تمثل إلا واجهة غير فعالة ولا تشكّل مصدراً لتجنيد أفراد النخبة أو استيعابهم بعد الخروج منها، تخضع التنظيمات الأخرى للقدر نفسه من التقيد الذي يحول دون تحولها إلى نخبات مضادة. فقد دأب النظام الحاكم على ترويض واستئناس النقابات المهنية، خاصة نقابتي المحامين والمهندسين المعروفتين بثقلهما السياسي، وذلك من طريق تعيين أعضائها في مناصب الدولة أو من طريق التحكم في عملية انتخاب نقيب كل منهما. وعلى سبيل المثال، جاء انتخاب عثمان أحمد عثمان نقيباً للمهندسين في عام ١٩٧٨ بهدف تحقيق التوافق بين المواقف السياسية للنقابة وتوجهات النظام الحاكم. ويرى ريموند بيكر أن محاولات عثمان من أجل تسييس النقابة قد نجحت بدرجة كبيرة وإلى الحد الذي جعلها تعلن مباركتها جهود تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، على حين عارضتها جميع النقابات الأخرى. وقد كتب بيكر يقول: «لقد وجد المهندسون المصريون أنفسهم يصادقون على السلام الحميم مع إسرائيل، وتأكد ذلك عندما أمنت شركة المهندس للتأمين على السفارة الإسرائيلية في القاهرة بينما رفضت ذلك شركات التأمين الأخرى»(٤). كذلك أولى السادات اهتماماً ملحوظاً لنقابة المحامين المشهورة بدرجة عالية من التسييس؛ ففي عام ١٩٧٩، أصدر قراره بحل مجلس إدارة النقابة ـ استناداً إلى الصلاحية التي يخولها له التفويض التشريعي في اصدار قرارات لها قوة القانون ـ وعين نقيباً معتدلاً وهو جمال العطيفي، على أمل تهدئة النقابة في أعقاب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

وبالرغم من أن النقابات تعتبر تجمعات واضحة للمهنيين الذين يمكن تجنيدهم في صفوف النخبة التنفيذية السياسية، إلا أن النقابات المهنية في مصر ظلت في عهدي عبد الناصر والسادات على هامش الحلبة السياسية الرسمية إلى حد بعيد. والواقع «إن الأهمية السياسية الحقيقية لهذه النقابات، لا تكمن في دورها كمنظمات تعبر عن مطالب المهنيين وتقوم بتجنيد الزعامات السياسية، ولكن في دورها كأدوات يستخدمها النظام الحاكم في محاولاته للسيطرة على تصرفات وسلوك المهنيين، أو حشد تأييدهم في بعض الحالات»(٥).

ثانياً: النظام السياسي المصري في عهد الرئيس مبارك

ركزت السياسات الانمائية التي تبنّتها مصر منذ عام ١٩٥٢ على المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي بصفة أساسية، حيث كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأسبقية على التنمية السياسية. بيد أنه بعد مرور أربعين عاماً، لا يمكن للأسف

---

(٤) Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (London: I.B. Tauris, 1990), p. 43.

(٥) Robert Daniel Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 9, no. 3 (August 1978), p. 279.

الادعاء بأن أياً من المجالين قد حقق درجة يُعتدّ بها من النجاح. وإذا كان ذلك لا يعني أن وضع التنمية السياسية في المرتبة التالية كان مسؤولاً بمفرده عن تعويق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه مما لا شك فيه أن غياب مثل هذه التنمية ـ سواء في ظل نظام ديمقراطي أو شمولي ـ قد أثر في عملية التنمية الاجتماعية بصفة عامة. والواقع أن النظام السلطوي المصري ذا الطبيعة الشخصية، الذي يفتقر إلى الهياكل المنظمة، قد عجز عن التطور في أي من الاتجاهين الشمولي أو الديمقراطي؛ ذلك أن فشل نظام الحكم في حشد تأييد الجماهير له ثم التعبير عن هذا التأييد في صورة عمل ملموس، أدى إلى تضاؤل امكانية إضفاء صفة النظام الشمولي على النظام الذي ساد في الخمسينيات والستينيات، في الوقت الذي ظل فيه النظام الحاكم في فترة السبعينيات يتأرجح ما بين السلطوية الفردية وديمقراطية الواجهة لينأى بنفسه عن ترسيخ ديمقراطية حقيقية.

حقيقة أن مشاكل مصر التنموية تتجاوز طبيعة نظامها السياسي حيث تمثّل مشكلة الانفجار السكاني والأمية وتدني مستويات إجمالي الناتج القومي، وتفاقم مشكلة الدين القومي، تحديات هائلة تواجه عملية التنمية. ولكن مع هذا، تتحمل قيادات مصر وتنظيمها السياسي جزءاً كبيراً من المسؤولية عن تدهور مستويات التنمية في البلاد؛ فلا مراء أن النخبة السياسية في فترة ما بعد عام ١٩٥٢ قد عجزت عن تبني برنامج إنمائي قومي شامل، ناهيك عن تنفيذه. ولا مراء أيضاً في أن مستقبل مصر الانمائي سوف يكون قاتماً مثل حاضرها ـ إن لم يكن أكثر قتامة ـ طالما ظل الطريق مسدوداً أمام احتمالات مشاركة سياسية أوسع نطاقاً، وإعمال مبدأ تغير النخبة واتاحة الفرصة أمام الجماعات السياسية المتنافسة للتعبير عن آرائها وطرح تصوراتها وحلولها المقترحة لعلاج مشكلات مصر.

والواقع أننا إذا ما حاولنا استعراض النظام السياسي المصري منذ الخمسينيات وحتى الآن، لأمكننا رصد ثلاث مراحل للتطور السياسي. ففي أثناء الخمسينيات والستينيات اقتصر العمل السياسي على التنظيم السياسي التابع للنظام الحاكم (هيئة التحرير ـ الاتحاد القومي ـ الاتحاد الاشتراكي العربي)، وتحدد مفهوم العمل السياسي داخل هذا التنظيم على أنه يعني الموافقة، وتعبئة تأييد الجماهير سياسات النظام الحاكم. وقد أحاط النظام الحاكم في تلك الفترة سياساته الخاصة بإعادة توزيع الدخل، والتمصير والتأميم، بهالة التحرير الاجتماعي والسياسي، مستهدفاً بذلك تسييس المنتفعين من هذه السياسات وتحويلهم إلى مؤيدين له. وبالمنطق نفسه، صور النظام الحاكم التعدد السياسي والايديولوجي على أنه مرادف لخيانة مبدأ العدالة الاجتماعية، وبهذا أصبحت التعددية السياسية تتناقض مع المصلحة القومية. وبعبارة أخرى، فإن ما غرسه عبد الناصر ـ أو على الأقل حاول أن يغرسه ـ كان تسييس

المجتمع إلى مؤيدين، وحجبه سياسيا في ما يتعلق بالمشاركة السياسية الفعالة.

أما على مستوى النخبة، فقد واجه عبد الناصر نخبة منقسمة ما بين الجناح اليساري بزعامة علي صبري، والجناح المعتدل بزعامة محيي الدين وهيكل، وجناح جهاز الأمن بزعامة صلاح نصر، والجناح العسكري بزعامة المشير عامر. وبالرغم من أن عبد الناصر قد احتفظ بسيطرته على نظام الحكم، إلا أن هذا الانقسام داخل النخبة بات يمثل بالنسبة إليه خطراً محتملاً؛ ذلك أنه على حين كان نظام الحكم الشخصي يضمن لعبد الناصر نسبياً مركزه على قمة الدولة خاصة مع ولاء مختلف الأجنحة له شخصياً، فإن انقسام النخبة كان يحمل في طياته امكانية نمو نخبات مضادة داخل النظام نفسه مما يمثل تحدياً لعبد الناصر. وفي محاولته تحجيم هذا الخطر المحتمل، لم يستطع عبد الناصر أن يقدم صراحة على اقصاء أي من هذه الأجنحة عن النظام، حيث كان كل واحد منها يشكل واحدة من قواعد القوة التي يرتكز إليها عبد الناصر، وبالتالي كان التخلص من أحد هذه الأجنحة يعني اضعاف إحدى آليات الرقابة والسيطرة التي يعتمد عليها شخصياً؛ فعلي صبري هو الذي يرأس الاتحاد الاشتراكي وهو الذي شكّل هذا التنظيم وطوعه على النحو الذي يخدم رغبات عبد الناصر، وصلاح نصر هو الذي يرأس جهاز الأمن الذي حافظ على التزام الجماهير، ومركز عبد الحكيم عامر داخل الجيش هو الذي يضمن مساندة المؤسسة العسكرية للنظام، ومحيي الدين بميوله المعتدلة، هو القادر على التعامل مع الغرب. أي أن كلاً من هؤلاء كان ذا أهمية حيوية بالنسبة إلى عبد الناصر. ومن ثم نجد أن عبد الناصر ـ وإلى أن يستطيع تقويض دعائم مراكز القوى التي تتمتع بها هذه «الشلل» دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض دعائم مركزه شخصياً ـ قد حاول اضعاف نخبته السياسية من طريق اذكاء نار الصراع بين أجنحتها. وهكذا، حاول أن يضرب جماعة علي صبري وجماعة صلاح نصر بجماعة عبد الحكيم عامر، مستهدفاً بذلك تحويل انتباه كل من هذه الشلل بعيداً عنه شخصياً، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الخدمات التي تقدمها إليه الأجهزة التابعة لكل شلة منها. واستطاع عبد الناصر طوال فترة الخمسينيات والستينيات أن ينجح إلى حد كبير في اضعاف النخبة من خلال سياسة فرق تسد التي انتهجها. ثم أتيحت له الفرصة في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ لتحجيم هذه «الشلل» بشكل مباشر إما من طريق اقصاء أعضائها كما حدث بالنسبة إلى جماعة عبد الحكيم عامر داخل الجيش، وجماعة صلاح نصر في جهاز المخابرات، أو من طريق تقليص سلطتها كما حدث بالنسبة إلى شلة علي صبري داخل الاتحاد الاشتراكي .

ويمكن القول ان منهج السادات قد مثّل ـ في أحد جوانبه ـ نوعاً من الالتفاف حول صيغة ناصر الخاصة بالتسييس واللاتسييس. فبدلاً من النخبة المسيسة والمنقسمة

ايديولوجياً، تمكن السادات من خلق نخبة متماثلة وغير مسيسة، وبدلاً من محاولات عبد الناصر من أجل عدم تسييس الجماهير، منحها السادات مظاهر الحرية السياسية. أما ما فعله عبد الناصر مع نخبته المنقسمة على نفسها، فكان هو ما فعله السادات مع المعارضة. والحقيقة أن تغيّر الرئاسة أتاح للسادات فرصة جديدة نسبياً للبدء في إنشاء قاعدة لقوته وذلك من طريق الاختيار من بين الأجنحة النخبوية التي ورثها من عبد الناصر، وما يخدم أغراضه. وقد اعتمد السادات على تأييد الجناح المعتدل من هذه النخبة مع التحرك بسرعة من أجل تحرير كيان النخبة من القوى المعارضة الفعلية والمحتملة.

ونظراً إلى أن «شلة» الاتحاد الاشتراكي كانت هي مصدر التهديد المحتمل المتبقي، كانت أولى خطوات السادات موجهة إلى علي صبري واليساريين سواء داخل الحزب أو خارجه. وتلا ذلك محاولات السادات إضعاف سيطرة الحزب على الحقل السياسي وذلك من طريق القضاء على تحكمه - وكذا تحكّم جهاز الأمن - في الانتخابات التشريعية. وعلاوة على ذلك، أمن السادات سيطرته من خلال تعيين الأشخاص الذين اختارهم بنفسه في مختلف أجهزة الدولة، حيث تم حقن الجهاز الاداري البيروقراطي، والحزب، وجهاز الأمن، ومكتب رئاسة الجمهورية، والجيش والسلطة التنفيذية، بأشخاص يدينون بالولاء مباشرة للسادات. وإذا كان السادات قد واجه بعض المعارضة من جانب عدد قليل من أعضاء النخبة، فإن ذلك لم يعدُ كونه مجرد حالات فردية استطاع السادات على الفور أن يقضي عليها باقصاء هذه العناصر. وخلاصة القول إن السادات نجح بصفة عامة في تطهير النخبة من الأجنحة الايديولوجية التي وجدت في عهد عبد الناصر، وتمكّن من عدم تسييس العناصر النخبوية المتبقية بتحويلها إلى حالة الحياد السياسي.

هذا على صعيد النخبة، أما على الصعيد الجماهيري، فقد يبدو للوهلة الأولى ان نظام التعدد الحزبي الذي تبناه السادات يمثل ارتداداً عن محاولات عبد الناصر التي استهدفت تسييس الجماهير كمؤيدين لا كمشاركين للنظام. ولكن النظرة الفاحصة توضح أن السادات قد استخدم أسلوب فرّق تَسُدْ الذي استخدمه عبد الناصر مع نخبته السياسية، مع جماهير الشعب وذلك بهدف إبعاد خطر المعارضة عنه. وكما أشرنا آنفاً، فإن دور المعارضة من وجهة نظر السادات كان يتحدد على الوجه التالي: التعددية السياسية والمنافسة السياسية مسموح بهما فقط بين الأحزاب السياسية بعضها بعضاً، وليس بين الأحزاب السياسية والحكومة. بمعنى أن العمل السياسي على طريقة السادات قد خُطط له على أساس أن يتسع لمعارضة مسيَّسة في ما يتعلق بالعلاقة بين الأحزاب، وغير مسيَّسة في ما خص علاقتها مع النظام الحاكم. ومثلما فشلت محاولات عبد الناصر لتحجيم دور الجماهير، لم تستطع تعددية السادات المظهرية الصمود

طويلاً. ومع نهاية السبعينيات، تسبّبت سياسات السادات في تصعيد قوى المعارضة.

وجدير بالذكر، أنه بالرغم من الصلاحيات الرسمية الهائلة المناطة بالسلطة القضائية ـ أو بالأحرى أنه بسبب تلك الصلاحيات ـ عمد كل من عبد الناصر والسادات، وخاصة الأول، على اضعافها. وتفسير ذلك أنه بالرغم من أن هذه السلطة تشكّل ضابطاً أصيلاً على عمل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن دورها في عهد سلَفي مبارك قد اقتصر إلى حد كبير على المجال المدني، كما حُرمت وبالقدر نفسه من ممارسة اختصاصاتها الرقابية على الأجهزة السياسية. وكان من أكثر الأمثلة الصارخة على تقويض دعائم السلطة القضائية، ما حدث في عام ١٩٦٩، بعد أن أصدر القضاة ردهم على بيان ٣٠ آذار/ مارس الذي أعلنه عبد الناصر، وهو الرد الذي أشاروا فيه مجدداً إلى تعهداته بشأن التحرر السياسي. وكان هدف القضاة من بيانهم في الواقع وضع عبد الناصر في موقف حرج ولكن بطريقة لبقة، من خلال تنبيههم علانية وعوده الخاصة بسيادة القانون والحرية السياسية. وقد تمثل رد عبد الناصر على هذا التحدي غير الصريح من جانب السلطة القضائية، في أعفاء أكثر من ٢٠٠ قاضٍ من مناصبهم في يوم واحد، وهي الواقعة التي عرفت في مصر باسم «مذبحة القضاة» والتي لم تدع مجالاً للشك في أن عبد الناصر قد عقد العزم على ابقاء السلطة القضائية بعيدة عن الحياة السياسية. وجدير بالذكر أنه في خلال السنة الأولى من تولي السادات الرئاسة، أعاد تعيين عدد من هؤلاء القضاة الذين عزلهم عبد الناصر كدليل على حسن نيّته تجاه السلطة القضائية. ومع هذا، ظلت مبادىء استقلال القضاة وسيادة القانون مبادىء نظرية ومظهرية إلى حد كبير، وبدلاً من المواجهة الصريحة مع السلطة القضائية ـ كما فعل عبد الناصر ـ لجأ السادات إلى السلطات التشريعية المخولة له لتجنّب الصدام مع السلطة القضائية. غير أنه ما لبث مبدأ استقلال القضاء الذي أكده السادات على المستوى الرسمي، وما لبثت أيضاً ديمقراطية الواجهة التي أنشأها ثم فشل في نهاية الأمر في التعامل معها، أن أتيا بعكس النتائج المرجوة. فمع اقتراب الفترة الأخيرة من حكم السادات، ومع اشتعال المعارضة داخل مختلف طوائف الشعب وكوادره، بدأ القضاء يستخدم الصلاحيات المخولة له لتحجيم سلطة السادات.

وقد غدت سلطة القضاء أكثر وضوحاً بعد إنشاء المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٧٩، في الوقت الذي أدى فيه اتساع نطاق المعارضة ضد السادات، إلى إكساب هذه السلطة مزيداً من القوة من خلال تأييد الرأي العام لها. وانطلاقاً مما نص عليه القانون من أن قرارات المحكمة الدستورية العليا هي قرارات ملزمة للكافة، وبالتالي لا يستطيع رئيس الجمهورية التدخل فيها أو ردها، استخدم القضاء سلطته في رفض بعض القرارات في القوانين التي أصدرها السادات على أساس عدم

دستوريتها. ففي عام ١٩٧٩، قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان قرار السادات حلّ مجلس ادارة نقابة المحامين، وأعادت تنصيب النقيب السابق أحمد الخواجة بدلاً من العطيفي الذي كان قد عيّنه السادات. وفي عام ١٩٨٥، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الجديد الذي اقترحته الحكومة، ومارست جيهان السادات ضغوطها من أجل إقراره في عام ١٩٧٩.

وفي خلال السنوات الأخيرة، اضطلع القضاء بدور أكثر بروزاً في الحياة السياسية المصرية. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٨٤[٦]. وبناء عليه، تم حل البرلمان وأجريت انتخابات جديدة في عام ١٩٨٧ وفقاً لنظام قانوني جديد يتلافى - في تقدير الحكومة - عيوب النظام السابق غير الدستوري.

وفي عام ١٩٩١، اتهمت المعارضة عدداً من أعضاء مجلس الشعب بالاتجار في المخدرات، وقد أدان القضاء بالفعل ثلاثة منهم، وأدى ذلك إلى اسقاط عضويتهم لمجلس الشعب. والواقع أنه لا يمكن في هذا الصدد، انكار الدور الذي مثّلته المعارضة في إثارة قضية عدم دستورية القانون الانتخابي لعام ١٩٨٤، ومن بعده قانون ١٩٨٦، وكذلك الدور الذي مثّلته مؤخراً في حالة هؤلاء الأعضاء المتهمين بالاتجار في المخدرات. ومع هذا، فإن نجاح المعارضة في هاتين القضيتين لا يشير بالضرورة إلى أن الأحزاب السياسية قد أصبحت تتمتع في فترة الثمانينيات بهامش أكبر يسمح لها بممارسة ضغوط سياسية فعالة على الحكومة، ذلك أن استيعاب مطالب المعارضة يعدّ إلى حد كبير جزءاً من خطة النظام الرامية إلى توسيع نطاق الحقل السياسي بهدف تهدئة المعارضة.

وعلى الرغم من أن النظام السياسي المصري في عهد مبارك[٧] لا يزال يحمل تلك

---

(٦) نص القانون الانتخابي لعام ١٩٨٤ على ألاّ يمثل في البرلمان سوى الأحزاب السياسية التي تحصل على ٨ بالمئة على الأقل من مجموع الأصوات التي أعطيت على مستوى الجمهورية. كما نص أيضاً على أن الأحزاب التي تحقق نسبة ٨ بالمئة أو أكثر تؤول إليها تلقائياً الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المتنافسة في الدائرة الانتخابية نفسها، والتي لم تحصل على نسبة ٨ بالمئة. وحرم هذا القانون المستقلين من التمثيل في البرلمان. وقد كانت تلك هي النقطة التي استند عليها حكم المحكمة الدستورية لأن حرمان المستقلين حقهم من التمثيل في البرلمان كان يتنافى مع دستور ١٩٧١ الذي يعطي جميع المواطنين حق الترشيح في الانتخابات البرلمانية.

(٧) تكشف بياناتنا عن أن ٣٠ من وزراء السادات، قد ظلوا يشغلون مناصب وزارية في فترة الثمانينيات، وأن سبعة منهم لا يزالون وزراء حتى وقت كتابة هذه السطور، وأنه لا يزال يتم تجنيد النخبة التنفيذية في عهد مبارك من كوادر النخبة نفسها في فترة ما بعد عام ١٩٥٢. وأن مبارك لا يزال يرأس الحزب الوطني الديمقراطي الذي يحظى بحوالي ٩٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب، وأن الأحزاب السياسية لا زالت عديمة التأثير في الحياة السياسية، تماماً كما كان الحال في السبعينيات، وأن العناصر الإسلامية المتطرفة لا تزال تشكّل أهم عناصر المعارضة السرية للنظام، وأن المؤسسة العسكرية لا تزال تقوم بدور حراسة النظام.

الخصائص الأساسية التي تميز بها طوال فترة ما بعد عام ١٩٥٢، إلا أن ما يمكن الاحتجاج به هنا، هي تلك الدلائل التي تشير إلى الاتساع التدريجي للحقل السياسي لكي يشمل قوى فاعلة كانت مستبعدة منه في عهدي عبد الناصر والسادات. ويتضح هذا التغير في ذلك الاستقلال الذي أصبحت تتمتع به السلطة القضائية مؤخراً في ممارستها سلطتها تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي تعيين بعض العناصر من خارج دوائر النخبة التقليدية، للعمل داخل اطار النظام.

ويجادل بعض المراقبين بأن نظام حكم الرئيس مبارك يتميز بدرجة من المرونة ومن الابتعاد عن الحكم الفردي الذي ساد في عهد سلفيه. وفي هذا الصدد يقول سبرينغبورغ: «ان هذا التخلي من جانب مبارك عن العرف السائد المستقر لا يفصح عن التوجهات الادارية لمبارك وعن بغضه لمركزية القرار فحسب، بل انه يعد نتيجة وسبباً - في الوقت نفسه - لتناقص السلطة التي يتمتع بها الرئيس»[٨]. والملاحظ أن سبرينغبورغ كتب هذه السطور في معرض تحليله القوة التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية في عهد أبو غزالة؛ وتزايد مشاركتها في عملية صنع القرار. ان دراسة سبرينغبورغ التي حملت عنوان «مصر مبارك: **تفتت النظام السياسي**»، ألمحت إلى صورة جديدة للحياة السياسية المصرية في عهد مبارك. ومع هذا، فإنه يمكن - بالقدر نفسه - قراءة هذه الدراسة في ضوء تغير الأسلوب الذي يستخدمه مبارك من أجل تعزيز سلطاته ودعمها. والواقع أن سبرينغبورغ نفسه قد عاد في مقال أخير إلى الرأي القائل: «إن النظام السياسي في مصر لا يزال يرتهن بالرئيس»[٩].

ولعل من الأمور التي يتعين ادراكها في هذا الصدد، أنه بينما جاء سلفا مبارك إلى الحكم، وكل منهما يحمل سجلاً في مجال العمل السياسي، اقتصرت مؤهلات مبارك السياسية حين توليه منصبه على نيابة رئيس الجمهورية. ومن ثم، كان من الضروري أن تمتد حاجة مبارك إلى التأييد الذي يتجاوز مجموعة الناخبين التي أتيحت في بداية الأمر لكل من سلفيه. وهكذا، كان تأييد المؤسسة العسكرية مصدراً أساسياً من مصادر القوة التي يحتاج إليها مبارك حتى يتوافر له الوقت والشعور بالأمن اللازمين لاكتسابه المؤهلات السياسية والشرعية السياسية الخاصة به. غير أنه لا يجب، مع هذا، النظر إلى مجيء مبارك إلى الحكم على أنه استيلاء من جانب العسكريين على السلطة، وبالتالي انتقاص من السلطات التي يتمتع بها الرئيس. فمحاولات مبارك

---

(٨) Robert Daniel Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentaion of the Political Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 32.

(٩) Robert Daniel Springborg, «Approaches to the Understanding of Egypt,» in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1988), p. 154.

كسب ود العسكريين وتأييدهم إنما يندرج داخل اطار عملية تبادل المنافع التي سادت بين الجيش ونظام الحكم منذ عام ١٩٥٢، والحقيقة أنه بمجرد أن اتضح أن ميزان القوة قد بدأ يميل - أو بدا وكأنه يميل - لصالح العسكريين مع زيادة وجود أبو غزالة على المسرح السياسي، بادر مبارك على الفور إلى إقصائه. ومن هنا، فإن ما حدث يتفق وتحليل روبرت بي ساتلوف الذي يقول: «ان محاولات مبارك لكسب ود وتأييد العسكريين قد تكون راجعة إلى حقيقة أنه على حين واجه كل من سلفيه - واستطاعا في بعض الأحيان التغلب على - مشكلات قومية بالغة الصعوبة مثل مشكلة الاستقلال والسيادة والحرب والسلام، جاء مبارك لكي يعالج معضلات لا تقلّ صعوبة ولكنها أقل إبهاراً مثل مشكلات تجديد البنية التحتية، وتعديل أسعار الصرف والارتفاع بالانتاجية الصناعية. ولهذا، فإن مبارك عندما يتبنى سياسات رفع الأجور والحوافز ومشتريات الأسلحة، ربما كان يحاول التودد إلى مجموعة هامة من الناخبين في الوقت الذي يحاول فيه توسيع قاعدة التأييد للبنود الأخرى المدرجة على جدول أعماله السياسي»[١٠].

والواقع أن تحليل سبرينغبورغ لتدخُّل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في عهد مبارك، قد عجز عن التنبؤ بحقيقة هامة وهي أن القوة التي جناها أبو غزالة تدريجياً هي نفسها التي هددت مركزه شخصياً داخل النخبة التنفيذية وليس مركز مبارك. ولعله تجدر الاشارة هنا إلى أنه على حين أدت صورة أبو غزالة السياسية إلى فقدانه منصبه كوزير للدفاع، فإنها لم تؤدِّ إلى استبعاده من الدائرة النخبوية الأوسع، فقد أُسند للرجل منصبٌ سياسي شرفي كمساعد لرئيس الجمهورية، ولكن الأهم من ذلك، أنه ما زال يتمتع بثقل هام في قطاع الأعمال المصري.

عندما تولى مبارك السلطة في عام ١٩٨١، ورث نظاماً سياسياً منقسماً بين نخبة مسالمة ومحيَّدة سياسياً من جانب، ومجتمع مدني يعاني الاضطراب السياسي من جانب آخر، وحملت جهود مبارك المبكرة لاحتواء المعارضة بشائر اقامة نظام ديمقراطي مؤسسي مع الاصلاح الجذري للوضع الاقتصادي.

والآن، وبعد مضي عشر سنوات على تولي مبارك، لا يزال الرئيس يصارع من أجل علاج مشكلات مصر على الصعيد الاقتصادي. أما على الصعيد السياسي، فقد كشفت السنوات القليلة الماضية عن حدوث بعض التغير على خريطة النظام السياسي المصري، إذ يبدو أن مبارك قد نجح من خلال منهج يتسم بالحذر والبراعة، في تحقيق انفتاح في المجال السياسي وبدرجة أدت بصفة مؤقتة إلى تخفيف الضغوط من أجل المشاركة السياسية. وكما لاحظ سبرينغبورغ في مقالة أخيرة له: «ان تقدير مبارك للطبقات المتوسطة والعليا الفاعلة سياسياً في المجتمع المصري، ذات الاتجاهات العلمانية وشبه العلمانية، هو أن

---

(١٠) Robert B. Satloff, *Army and Politics in Mubarak's Egypt*, Policy Papers; no. 10 (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988), p. 10.

هذه الطبقات لا تمثل تهديداً هاماً بالنسبة له، ومن ثم فإن بوسعه ابداء قدر كبير من التسامح والتساهل تجاهها عن طريق منحها حرية التعبير عن رأيها من خلال الصحف والأحزاب السياسية والانتخابات. . . الخ، ذلك لأن مطالب هذه الطبقات ليست محدودة فحسب، بل لأن التعبير عنها لا يقل أهمية بالنسبة لها، عن تلبية هذه المطالب وتحقيقها. وفي رأي مبارك، ان السماح لتلك العناصر النشطة سياسياً بممارسة تأثير محدود على عملية صنع القرار، لا يمثل إلا ثمناً قليلاً في مقابل ما يجنيه من قبول هذه الطبقات لحكمه وعدم اعتراضها عليه، وتأييد حملته الرامية إلى عزل العناصر الراديكادلية المتطرفة»[11].

وبالاضافة إلى ذلك، امتدت أساليب مبارك القائمة على المساومة السياسية لكي تشمل استيعاب النظام ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ لبعض الشخصيات التي سبق تهميشها بسبب توجهها الايديولوجي أو انتمائها الحزبي. مثال ذلك لطفي الخولي، اليساري القديم والعضو الحالي في اللجنة المركزية للحزب الوطني التقدمي، والمشهور بعلاقاته الطيبة مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، والذي تم اشراكه مع النظام الحاكم في عملية الإعداد لمفاوضات مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد مؤخراً، إضافة إلى حضوره المؤتمر كعضو من أعضاء الوفد المصري. وكذلك الحال بالنسبة إلى السيدة منى مكرم عبيد التي تنتمي إلى عائلة وفدية والتي كانت حتى وقت قريب عضواً في حزب الوفد الجديد، إذ عيّنها مبارك في مجلس الشعب ضمن الأعضاء العشرة المعينين. ومن ناحية أخرى، أصبح المثقفون يتمتعون بحرية أكبر في التعبير عن رأيهم في السنوات الأخيرة، وأضحت القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا السياسة الخارجية موضوع مناقشات عامة وعلنية في سلسلة المؤتمرات والندوات التي تعقدها الجامعات والمراكز البحثية على امتداد العقد الماضي. وقد تكون هذه التطورات دليلاً على صدق توجهات مبارك ومحاولاته الرامية إلى انفتاح الحقل السياسي.

وعلى الرغم من أن إطار هذه الدراسة الزمني يقتصر على فترة السبعينيات، وبالتالي تظل أية اسقاطات خاصة بسنوات حكم مبارك في حاجة إلى مزيد من التمحيص العلمي، إلا أن الدلائل التي تشير إلى احتمال اتساع وانفتاح الحقل السياسي لا تشير بالضرورة إلى احتمال حدوث تحوّل في النظام السياسي المصري. فقد يكون الهدف من أسلوب مبارك القائم على المساومة هو بالتحديد تجنب حدوث أي تغير جوهري سواء في بنية وتكوين النخبة أو في نظام الحكم ككل. ومن هنا فإن التقييم العلمي لما يحدث بالفعل، يعتمد على الاجابة عن أسئلة عدة منها: ما هو مدى الانفتاح المصرّح به؟ وإلى متى سيستمر؟ وهل يمكن استمراره على هذا النحو دون حدوث تغيرات صريحة؟ وهل ستظل المعارضة قانعة بحرية التعبير التي حظيت بها دون فعالية على المستوى الفعلي؟ وما هو مدى الاتساع والانفتاح الذي يمكن أن يحتمله

---

(11) Springborg, «Approaches to the Understanding of Egypt,» p. 159.

النظام دون أن يؤدي إلى خلق اختلالات وانقسامات بين كوادره؟ وبإيجاز نتساءل عما إذا كان مبارك سوف يسير على طريق إضفاء طابع مؤسسي واضح وصريح على التعددية السياسية، وعمّا إذا كان مبارك ـ وبهدف تأمين مركزه ـ قد أقدم في الواقع على عمل سوف يصعب عليه السيطرة على تداعياته ونتائجه. إن الإجابة عن هذه الأسئلة تعتمد على مدى التغير الهيكلي الذي سوف يكون مبارك على استعداد لتحقيقه، بل سوف يعتمد في المحصلة النهائية على الوضع الاقتصادي في مصر الذي سيظل المحك لشرعية مبارك من ناحية، وكيفية استجابته للضغوط المطالبة بإعادة هيكلة النظام السياسي، من ناحية أخرى.

ولعل التساؤل الأكثر ارتباطاً بدراستنا هذه، هو إلى أي مدى سوف يؤدي انفتاح النظام التدريجي هذا أمام الجماعات التي كانت مستبعدة من العمل السياسي في الماضي إلى استبدال النخبة التنفيذية الحالية؟ وفي هذا الصدد نقول إنه ليس هناك ثمة دليل على أن مصادر تجنيد النخبة التنفيذية في عهد مبارك قد تغيرت، فلا زالت عناصر النخبة التي خدمت في فترة السبعينيات هي التي تشكّل الغالبية العظمى من النخبة السياسية التنفيذية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ولا زالت أنماط تعيين أفراد النخبة وإعادة توزيع المناصب داخلها كما هي دون تغير، وما زال دور التنظيم السياسي وهيكله دوراً تابعاً لحكم الرئيس الفردي. ومن هنا، تكون احتمالات تغير النخبة، واضطلاع السلطتين التشريعية والتنفيذية بدور فاعل في عملية صنع القرار، احتمالات متضائلة، خاصة في ظل غيبة تغيرات هيكلية واضحة وصريحة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الجمسي، محمد عبد الغني. **مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر ١٩٧٣**. باريس: المنشورات الشرقية، ١٩٩٠.

الجمل، يحيى. **الاشتراكية العربية: دراسة الفكر الاشتراكي والتطبيق الاشتراكي العربي**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠.

حسين، عادل. **من الاستقلال إلى التبعية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة ٢٣ يوليو**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.

دسوقي، علي الدين هلال [وآخرون]. **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥.

رياض، محمود. **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

السادات، أنور. **خطب الرئيس أنور السادات**. القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.

سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي)

سليم، جمال. **التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد عبد الناصر**. القاهرة: القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥.

ـــــــ. **عصر الديموكتاتورية: مذبحة مجلس الشعب**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.

عبد الله، أحمد [وآخرون]. **الجيش والديمقراطية في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.
عبد الله، اسماعيل صبري، ابراهيم عيسوي وجودة عبد الخالق (محرّرون). **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
عبد الخالق، جودة (محرّر). **الانفتاح: الجذور... والحصاد والمستقبل**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.
عبد الناصر، جمال. **خطب الرئيس جمال عبد الناصر**. القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.
كامل، محمد ابراهيم. **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**. القاهرة: مطابع الأهالي، ١٩٨٧.
مرسي، فؤاد. **هذا الإنفتاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
هيكل، محمد حسنين. **الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.
ـــــ. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

دوريات

الأهرام: ٥ - ١٩٩١/٩/٧.
صالح، أماني عبد الرحمن. «أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينيات: النشأة والتطور.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨.
هيكل، محمد حسنين. «بصراحة.» **الأهرام**: ١٩٦٧/٨/١١؛ ١٩٧٤/١/٤، و١٩٧٤/٢/١.
«مؤتمر القيادات الإدارية.» **الأهرام**: ١٩٦٨/٩/٢٩.

٢ - الأجنبية

Books

Abdel-Khalek, Gouda and Robert Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. New York: Holms and Meier, 1982.
Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change Under Nasser*. Translated from French by Charles Lam Markmann. New York: Vintage Books; Random House, 1968.
Anderson, Roy R., Robert F. Seibert and Jon G. Wagner. *Politics and*

Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1987.
Ansari, Hamied. *Egypt: The Stalled Society.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1986.
Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London: St. Anthony's; The Middle East Centre; Ithaca Press, 1980.
Baker, Raymond William. *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.
———. *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul.* London: I.B. Tauris, 1990.
Bendix, Reinhard (ed.). *State and Society: A Reader in Comparative Political Sociology.* Boston, Mass.: Little, Brown, 1968.
Bill, James A. and Carl Leiden. *Politics in the Middle East.* Boston, Mass.: Little, Brown, c1984.
Bottomore, Thomas Burton (ed.). *Karl Marx: Early Writings.* New York: McGraw- Hill Book Company, 1963.
Brecher, Michael. *Decisions in Israel's Foreign Policy.* London: Oxford University Press, 1974.
Chelkowski, Peter J. and Robert J. Pranger (eds.). *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski.* Durham, N.C.: Duke University Press, 1988.
Cooper, Mark Neal. *The Transformation of Egypt.* London: Croom Helm, 1982.
Cottrell, Allin. *Social Classes in Marxist Theory.* London: Routledge and Kegan Paul, 1984.
Dahl, Robert Alan. *Who Governs? Democracy and Power in an American City.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964.
Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.
Domhoff, G. William and Thomas R. Dye (eds.). *Power Elites and Organizations.* London: Sage Publications, 1987.
Etzioni - Halevy, Eva. *Political Manipulation and Administrative Power.* London: Routledge and Kegan Paul, 1979.
Galbraith, John Kenneth. *The Anatomy of Power.* Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1983.
Harasymiw, Bohdan. *Political Elite Recruitment in the Soviet Union.* London: Macmillan Press, 1984.
Heikal, Mohamed H. *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat.* London: André Deutsch, 1983.
———. *The Road to Ramadan.* London: Fontana; Collins, 1975.
Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). *Egyptian Politics Under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State.* Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1985.

Hollander Edwin Paul. *Leadership Dynamics: A Practical Guide to Effective Relationships*. New York: Free Press, 1978.

Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society: Social Science Perspectives*. Cairo: American University Press, 1985.

Hopwood, Derek. *Egypt: Politics and Society, 1945 - 1981*. London; Boston: George Allen and Unwin, 1982.

Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945 - 1970*. Translated from French by Michel and Susan Chirman [et al.]. New York: Monthly Review Press, 1973.

Lasswell, Harold Dwight. *Politics: Who Gets What, When, How*. Cleveland; New York: Meridian Books, 1958.

Lenczowski, George (ed.). *Political Elites in the Middle East*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975. (Foreign Affairs Study; 19)

Mabro, Robert. *The Egyptian Economy, 1952 - 1972*. London: Oxford University Press; Clarendon Press, 1974.

Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Translated by Eden and Cedar Paul. New York: Free Press, 1962.

Miliband, Ralph. *The State in Capitalist Society: The Analysis of the Western System of Power*. New York: Basic Books; London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Mills, Charles Wright. *The Marxists*. New York: Dell, 1963.

Mockler, Anthony. *Mercenaries*. Translated from the French. London: Macdonald, 1970.

Moore, Barrington. *Political Power and Social Theory: Seven Studies*. New York: Harper and Row, 1958. (Harper Torchbooks)

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill Book Company, 1939.

Orum, Anthony M. *Introduction to Political Sociology*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1983.

Palmer, Monte. *Dilemmas of Political Development: An Introduction to the Politics of the Developing Areas*. 2nd ed. Itasca, Ill.: F.E. Peacock, c1980.

———, Ali Leila and El Sayed Yassin (eds.). *The Egyptian Bureaucracy*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1988.

Pareto, Valfredo. *The Rise and Fall of Elites*. New York: Arno Press, 1979.

Parry, Geriant. *Political Elites*. New York: Praeger, 1969. (Studies in Political Science; 5)

Poulantzas, Nicos M. *State, Power, Socialism*. London: NLB, 1978.

Putnam, Robert D. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1976.

Quandt, William Baur. *Camp David: Peace Making and Politics*. Washing-

ton, D.C.: Brookings, 1986.
Satloff, Robert B. *Army and Politics in Mubarak's Egypt.* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1988. (Policy Papers; no. 10)
Springborg, Robert Daniel. *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei-his Clan, Clients and Cohort.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982.
———. *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.
———. *The Ties That Bind: Political Association and Policy - Making in Egypt.* Michigan: Ann Arbor University Microfilms, 1974.
Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* New York: Schenkman, 1975. (States and Societies of the Third World)
Vatikiotis, Panayiotis J. (ed.). *Egypt Since the Revolution.* London: George Allen and Unwin, 1968.
———. *Nasser and his Generation.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978.
Waterbury, John. *Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future.* Bloomington: Indiana University Press, 1978.
———. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.
Zeitlin, Maurice. *Classes, Class Conflict, and the State.* Cambridge: Winthrop, 1980.
Zohny, Ahmed Y. *The Politics, Economics and Dynamics of Development Administration in Contemporary Egypt.* West Germany: Books on African Studies, 1988.
Zubaida, Sami. *Islam: The People and the State.* London: Routledge and Kegan Paul, 1989.

Periodicals

Abdel - Khalek, Gouda. «Looking Outside, or Turning Northwest? Or the Meaning of Egypt's Infitah, 1971-1980.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, April 1981.
Anderson, Lisa. «Lawless Government and Illegal Opposition: Reflections on the Middle East.» *Journal of International Affairs:* vol. 40, Winter - Spring 1987.
Baker, Raymond William. «Sadat's Open Door: Opposition from Within.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, April 1981.
Binder, Leonard. «Failure, Defeat, Debacle: U.S. Policy in the Middle East.» *World Politics:* vol. 36, April 1984.
Cooper, Mark Neal. «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 2, May 1982.

Denoeux, Guilain. «State and Society in Egypt.» *Comparative Politics:* vol. 20, April 1988.

Dessouki, Ali Eddin H. «Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, April 1981.

Fraser, John. «Legitimacy and Political Processes.» *Current Sociology:* vol. 35, Summer 1987.

Gray, Albert L. (Jr.). «Egypt's Ten Year Economic Plan.» *Middle East Journal:* vol. 30, Winter 1976.

Hinnebusch, Raymond A. (Jr.). «Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post - Populist State.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, April 1981.

Kennedy, Mark C. «Open Doors, Transnationals and the Global Division of Labor.» *Social Problems:* vol. 28, no. 4, April 1981.

Leila, Ali, El Sayed Yassin and Monte Palmer. «Apathy, Values, Incentives and Development: The Case of the Egyptian Bureaucracy.» *Middle East Journal:* vol. 39, no. 3, Summer 1985.

Lisa, Anderson. «The State in the Middle East and Africa.» *Comparative Politics:* vol. 20, October 1987.

Moore, Clement Henry. «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt.» *Comparative Politics:* vol. 6, no. 2, January 1974.

———. «Money and Power: The Dilemma of the Egyptian Infitah.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 4, Autumn 1986.

Remmer, Karen L. «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, 1973 - 1987.» *Comparative Politics:* vol. 21, January 1989.

Al-Sayyid - Marsot, Afaf Lutfi. «Religion or Opposition? Urban Protest Movements in Egypt.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 16, no. 4, November 1984.

Seale, Patrick. «The Egypt - Israel Treaty and its Implications.» *World Today:* vol. 35, May 1979.

Smart, Ian. «Oil, the Super - Powers and the Middle East.» *World Today:* vol. 30, January 1974.

Springborg, Robert Daniel. «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, no. 3, August 1978.

Urban, Michael E. «Centralization and Elite Circulation in a Soviet Republic.» *British Journal of Political Science:* vol. 19, January 1989.

د. مايسة الجمل

- تخرّجت من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في العام ١٩٨٢.
- حصلت على شهادة الماجستير فى علم الاجتماع السياسي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في العام ١٩٨٨.
- حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لندن، في العام ١٩٩٢.
- مُحاضِرة في الجامعة الأمريكية، في القاهرة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: - ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)

الثمن: ٧ دولارات
أو ما يعادلها